

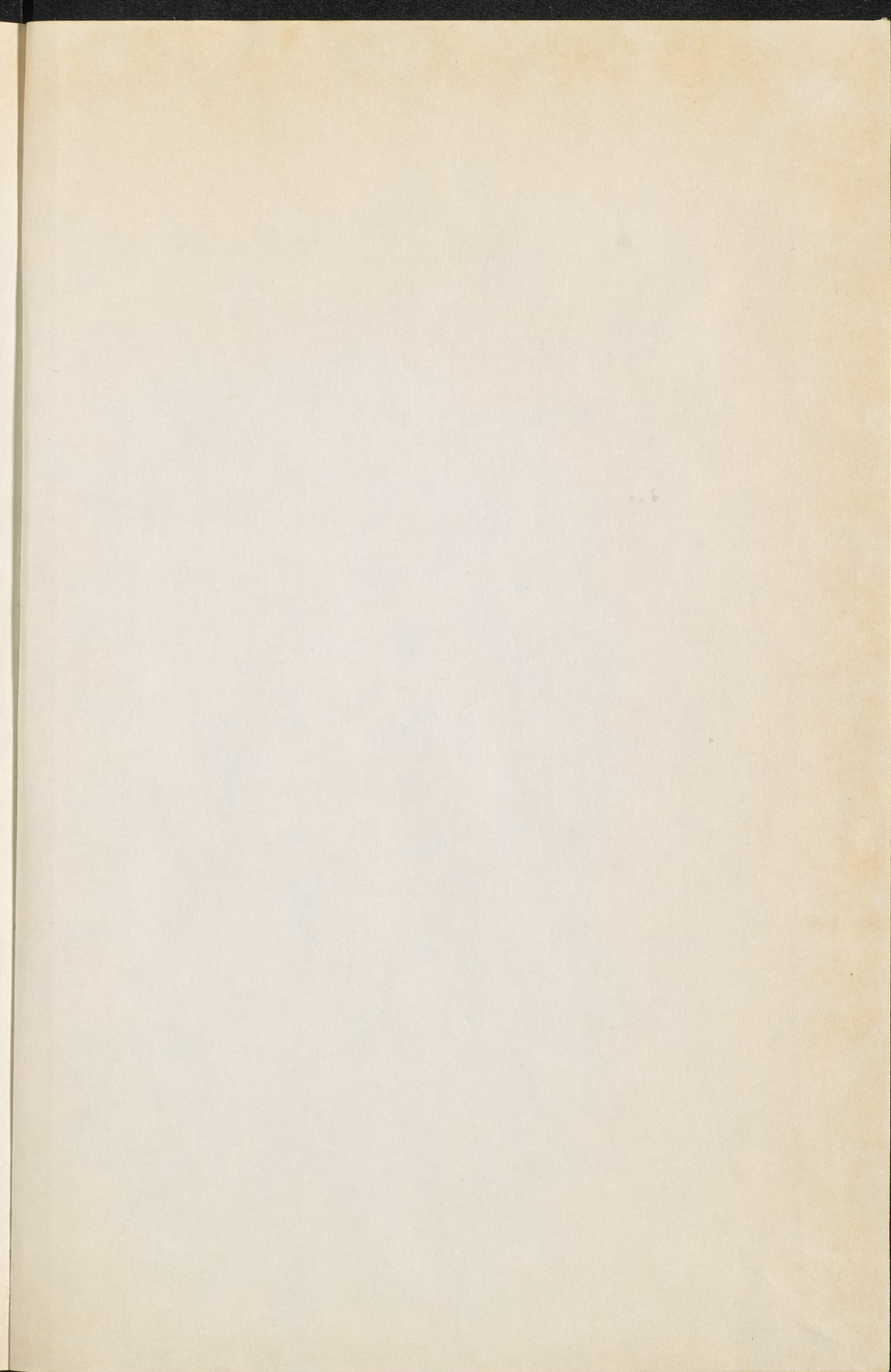
BOBST LIBRARY

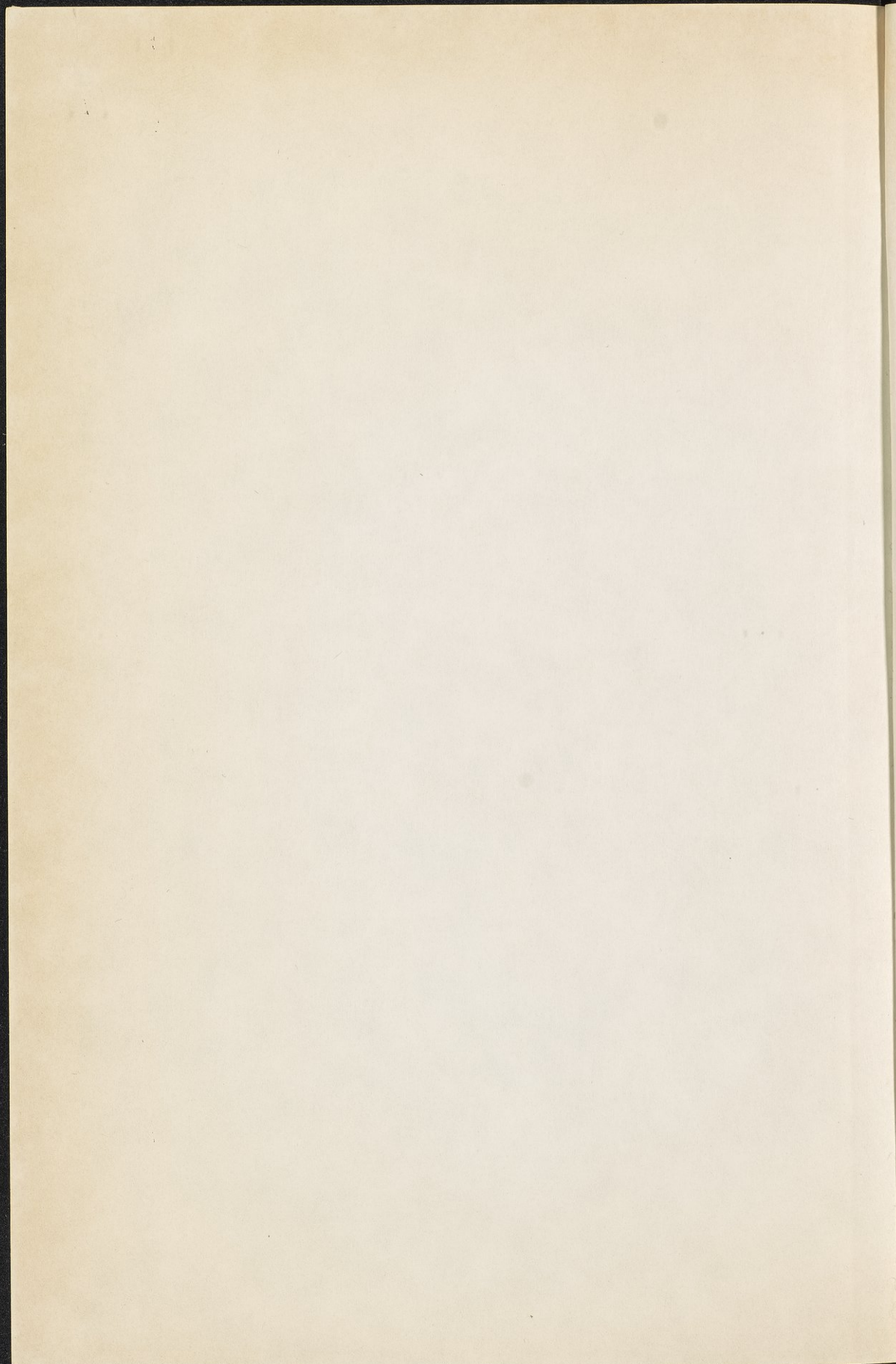


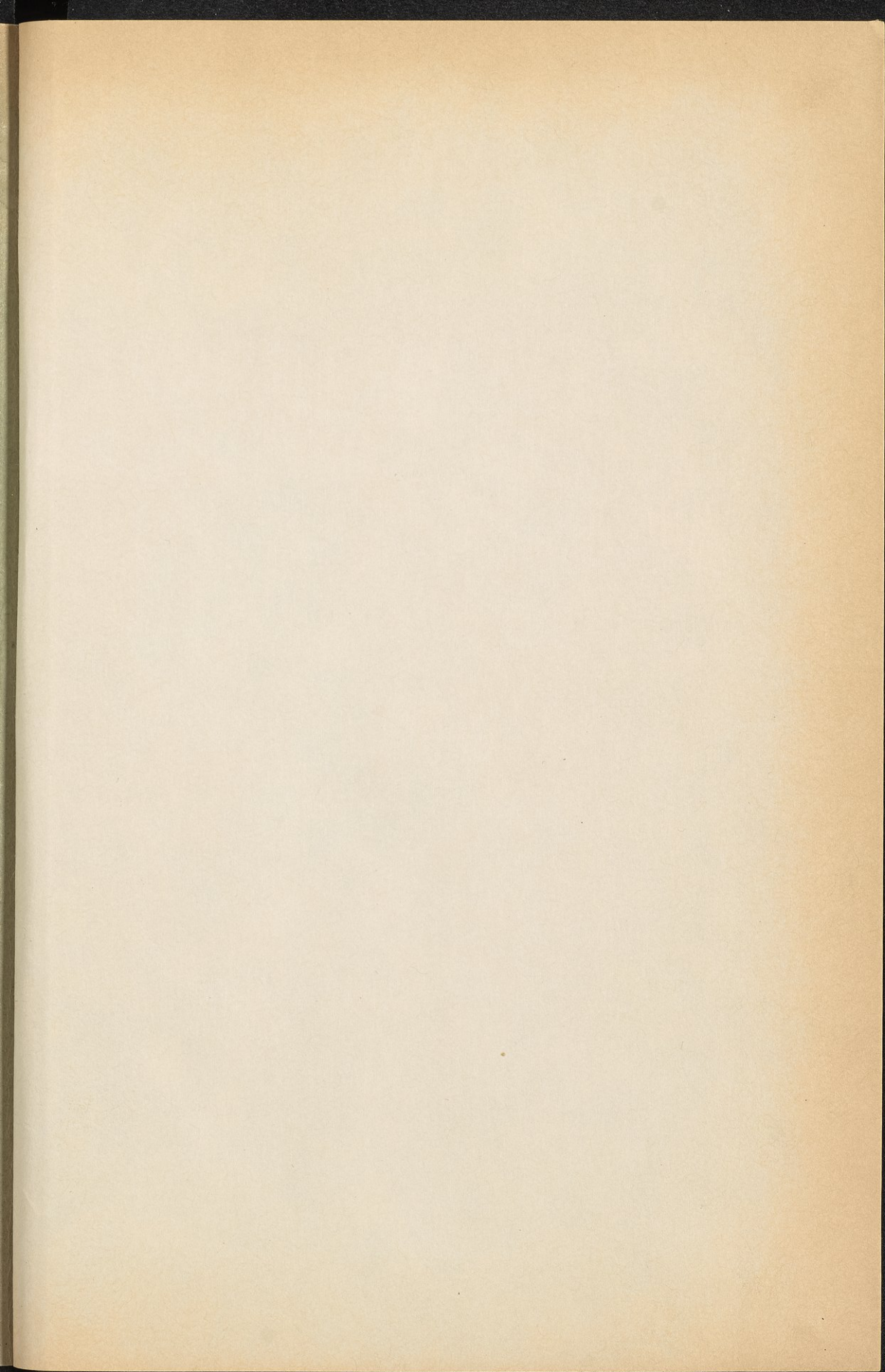
3 1142 01443 7597

DATE DUE	DATE DUE
<p>NEW YORK UNIVERSITY BOBST LIBRARY</p> <p>FEB 18 1993</p> <p>70 WASHINGTON SQ. S. NEW YORK, N.Y. 10012</p> <p>C I R C</p>	<p>NEW YORK UNIVERSITY BOBST LIBRARY</p> <p>JUN 19 1993</p> <p>70 WASHINGTON SQ. S. NEW YORK, N.Y. 10012</p> <p>C I R C</p>
<p>Bobst Library</p> <p>AUG 8 1995</p> <p>CIRCULATION</p>	<p>NEW YORK UNIVERSITY BOBST LIBRARY</p> <p>JUN 19 1993</p> <p>70 WASHINGTON SQ. S. NEW YORK, N.Y. 10012</p> <p>C I R C</p>
<p>DUER TURNED</p> <p>JUN 5 2012</p> <p>OCT 3 2012</p> <p>BOBST LIBRARY</p> <p>CIRCULATION</p>	

12







FRONT

دراسات إسلامية

- ٧ -

منطق البرهان

حققه وقدم له

محمد الرحمن بدوي

الجزء الأول

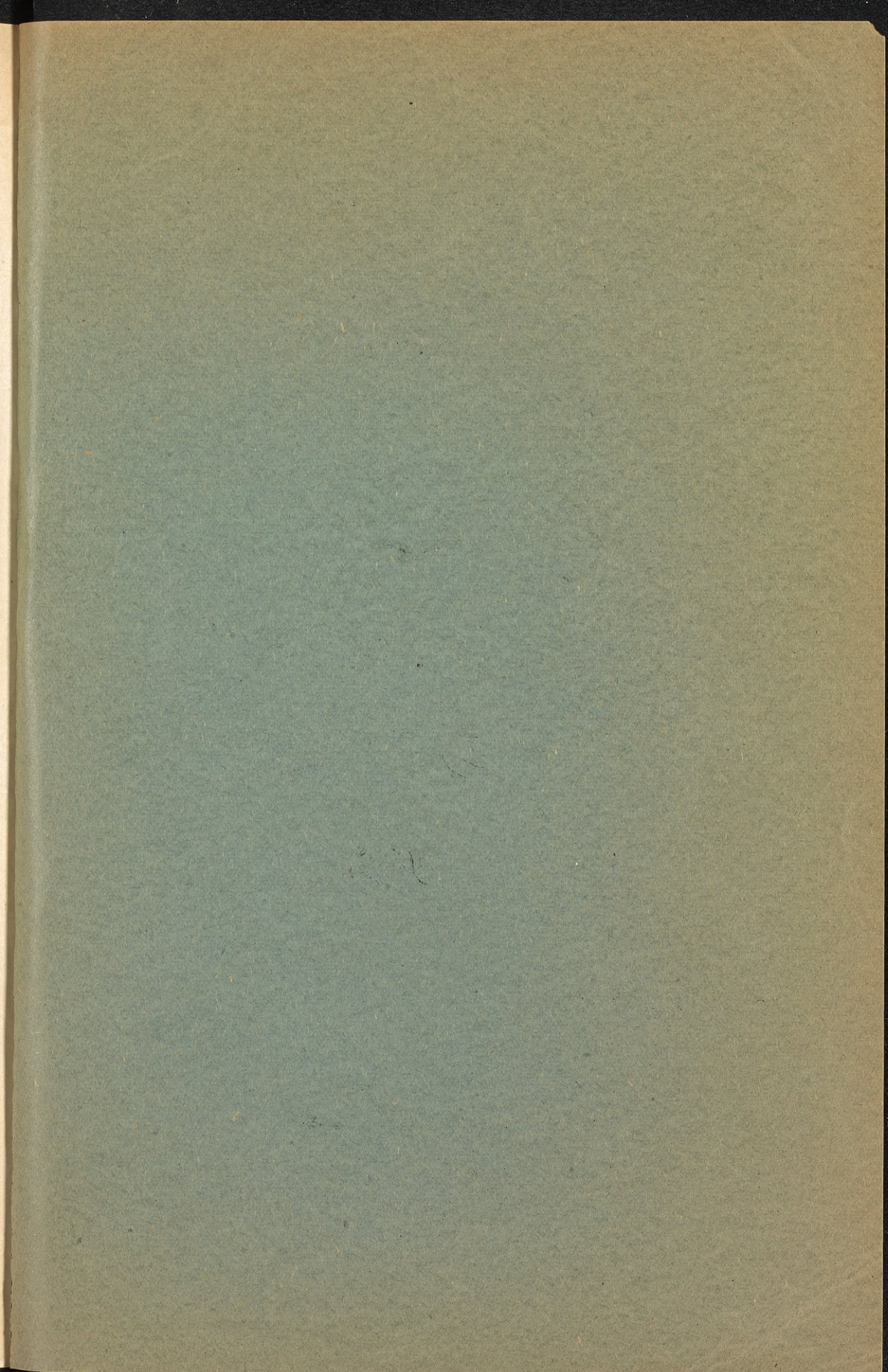
الناشر :

مكتبة النهضة المصرية ٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

القاهرة

مطبعة دار الكتب المصرية

١٩٤٨



مؤلفات الدكتور عبد الرحمن بدوي

(>) دراسات إسلامية

- (١) التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية
- (٢) من تاريخ الإلحاد في الإسلام
- (٣) شخصيات قلقة في الإسلام
- (٤) الإنسانية والوجودية في الفكر العربي
- (٥) أرسطو عند العرب
- (٦) المثل العقلية الأفلاطونية
- (٧) منطق أرسطو في ٥ أجزاء
- (٨) شهيدة العشق الإلهي
- (٩) شطحات الصوفية

(<) ترجمات : الروائع المائة

- (١) أيشندورف : من حياة حائر باثر
- (٢) فوكيه : اندين
- (٣) جيته : الديوان الشرقي
- (٤) بيرن : أسفار انشيلد هارولد
- (٥) جيته : الأنساب المختارة
- (٦) هيلدرن : هيريون
- (٧) نيته : زرادشت
- (٨) رلكه : صحائف مالتى برجه

(١) مبتكرات

- (١) الزمان الوجودي
- (٢) هموم الشباب
- (٣) مرآة نفسى [ديوان شعر]
- (٤) المحور والنور

(ب) دراسات أوروبية

- (١) الموت والعبقرية
- (٢) قلوب الفلاسفة

خلاصة الفكر الأوربي

- (١) نيته
- (٢) اشينجلر
- (٣) شوبنهاور
- (٤) أفلاطون
- (٥) أرسطو
- (٦) ربيع الفكر اليوناني
- (٧) خريف الفكر اليوناني
- (٨) برجسون

Aristoteles

دراسات إسلامية

- ٧ -

Mantiq Aristū

منطق أرسطو

حققه وقدم له

عبد الرحمن بدوي

الجزء الأول

N. Y. U. LIBRARIES

القاهرة

مطبعة دار الكتب المصرية

١٩٤٨

Near East

B

491

.L8

A85

V. 7

C. 7

~~B~~

~~491~~

~~.L8~~

~~A812~~

~~V. 1~~

~~C. 1~~

IN Y. U. LIBRARIES

فهرس الكتاب

صفحة	
	(التكون، الفساد، النمو، النقص، الاستحالة، التغير بالمكان)
٥٤ — ٥٣	(١٥) في « له »
	كتاب العبارة
٩٩ — ٥٧	نقل اسحق بن حنين
٦٠ — ٥٩	(١) القول والفكر والشيء؛ الحق والباطل
	(٢) في الاسم: الأسماء البسيطة والمركبة؛ الأحوال
٦١ — ٦٠	(٣) في الكلمة (= الفعل)
٦٢ — ٦١	(٤) في القول
	(٥) القضايا البسيطة والقضايا المركبة
٦٥ — ٦٤	(٦) في الإيجاب والسلب وتقابلهما ...
	(٧) الكلّي والجزئي: تقابل القضايا بالتناقض والتضاد
٦٩ — ٦٦	(٨) وحدة القضايا وتعددها — القضايا المشتركة وتقابلها
٧٠ — ٦٩	(٩) تقابل المستقبلات الممكنة
٧٥ — ٧٠	(١٠) التقابل في القضايا ذات الموضوعات المحصلة وغير المحصلة
٨١ — ٧٦	(١١) القضايا المركبة
٨٥ — ٨٢	(١٢) تقابل القضايا ذات الجهة
٨٩ — ٨٦	

صفحة *

تصديريعام ٧ — ٣٢

كتاب المقولات

٥٥ — ١	نقل اسحق بن حنين
	(١) الحدود المتفقة والمتواطئة والمشتقة
٥ — ٤	(٢) الأقوال المختلفة
	(٣) محمول المحمول — الأجناس والأنواع
٦ — ٥	(٤) المقولات
١٥ — ٧	(٥) في الجوهر
٢١ — ١٥	(٦) في الحكم
٢٩ — ٢١	(٧) في الإضافة
٣٨ — ٢٩	(٨) في الكيف والكيفية
	(٩) في يفعل وينفعل
٤٧ — ٣٨	(١٠) في المتقابلات

(التقابل بالتضاد، التقابل بالتضاد، تقابل العدم

والمملكة، تقابل السلب والإيجاب)

(١١) الأضداد ٤٧ — ٤٨

(١٢) في المتقدم ٤٨ — ٥٠

(١٣) في « معا » ٥٠ — ٥١

(١٤) في الحركة ٥١ — ٥٣

* أرقام هذه الصحف أسفل .

- (١٢) مقارنة بين الأقيسة الجمليّة وبين الأقيسة ذوات الجهة الاضطرارية ١٤١ — ١٤٢
- (١٣) في الممكن ... ١٤٢ — ١٤٥
- (١٤) تأليف الممكن في الشكل الأول ... ١٤٦ — ١٤٩
- (١٥) تأليف الممكن والوجودى في الشكل الأول ... ١٤٩ — ١٥٦
- (١٦) تأليف الضرورى والممكن في الشكل الأول ... ١٥٧ — ١٦٠
- (١٧) تأليف الممكن في الشكل الثانى ... ١٦١ — ١٦٤
- (١٨) تأليف الممكن والوجودى في الشكل الثانى ... ١٦٤ — ١٦٦
- (١٩) تأليف الممكن والضرورى في الشكل الثانى ... ١٦٦ — ١٧٠
- (٢٠) تأليف الممكن في الشكل الثالث ... ١٧٠ — ١٧٢
- (٢١) « » والوجودى في الشكل الثالث ... ١٧٢ — ١٧٣
- (٢٢) تأليف الممكن والضرورى في الشكل الثالث ... ١٧٤ — ١٧٦
- (٢٣) التطبيق الكلى للأشكال — الردّ إلى الشكل الأول ... ١٧٦ — ١٨٠
- (٢٤) الكيف والكم في المقدمات ... ١٨٠ — ١٨٢
- (٢٥) تعيين عدد الحدود والمقدمات والنتائج ... ١٨٢ — ١٨٥
- (٢٦) أنواع القضايا التى تثبت أو تبطل في كل شكل ... ١٨٦ — ١٨٧
- (٢٧) قواعد عامة للأقيسة الجمليّة ؛ اكتساب المقدمات ... ١٨٧ — ١٩٠

- (١٣) نسق الموجّهات ... ٨٩ — ٩٥
- (١٤) تضاد القضايا ... ٩٥ — ٩٩
- كّاب التحليلات الأولى
- نقل تذارى ١٠١ — ٣٠٦
- المقالة الأولى: نظرية القياس ١٠٣ — ٢٢٨
- (١) المقدّمة ؛ الحدّ ؛ القياس وأنواعه ؛ مقالة الكل واللاشئ ... ١٠٣ — ١٠٨
- (٢) عكس القضايا المطلقة (= التقريرية) ١٠٩ — ١١٠
- (٣) عكس القضايا ذوات الجهة ... ١١٠ — ١١٢
- (٤) القياس الجملى من الشكل الأول ... ١١٣ — ١١٨
- (٥) الشكل الثانى من القياس الجملى ... ١١٨ — ١٢٤
- (٦) الشكل الثالث « » ... ١٢٤ — ١٢٩
- (٧) الضروب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة ؛ ردّ الأقيسة ... ١٢٩ — ١٣٢
- (٨) في تأليف القياسات : القياسات ذوات الجهة — الأقيسة ذوات المقدمتين الاضطراريّتين ... ١٣٢ — ١٣٣
- (٩) تأليف الوجودى والاضطرارى في الشكل الأول ... ١٣٤ — ١٣٥
- (١٠) أقيسة الشكل الثانى التى فيها إحدى المقدمتين اضطرارية ، والأخرى وجودية ... ١٣٥ — ١٣٨
- (١١) أقيسة الشكل الثالث التى فيها إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى وجودية ... ١٣٨ — ١٤١

صفحة
(٤٦) الحدود المحدودة ، والحدود غير
المحدودة في الأقيسة ٢٢٢ - ٢٢٨

المقالة للثانية من التحليلات الأولى

خصائص القياس ، النتائج الكاذبة ؛

أنواع الاستدلال الشبيهة بالقياس ٢٢٩ - ٣٠٦

(١) تعدد النتائج في الأقيسة ٢٢٩ - ٢٣٩

(٢) الإنتاج كذبا من مقدمات صادقة ،

والإنتاج بالصدق من مقدمات كاذبة

في الشكل الأول ٢٣١ - ٢٣٩

(٣) الإنتاج صدقا من مقدمات كاذبة

في الشكل الثاني ٢٣٩ - ٢٤٣

(٤) الإنتاج صدقا من مقدمات كاذبة

في الشكل الثالث ٢٤٣ - ٢٤٧

(٥) البرهان الدورى في الشكل الأول ٢٤٨ - ٥٥١

(٦) » » » الثانى ٢٥١ - ٢٥٢

(٧) » » » الثالث ٢٥٢ - ٢٥٤

(٨) انعكاس القياس في الشكل الأول ٢٥٤ - ٢٥٧

(٩) » » » الثانى ٢٥٧ - ٢٥٩

(١٠) » » » الثالث ٢٥٩ - ٢٦٢

(١١) الرفع إلى المحال في الشكل الأول... ٢٦٢ - ٢٦٦

(١٢) » » » الثانى ... ٢٦٦ - ٢٦٨

(١٣) » » » الثالث... ٢٦٨ - ٢٦٩

(١٤) الفرق بين البرهان بالخلف والبرهان

المستقيم ٢٦٩ - ٢٧٣

صفحة

(٢٨) قواعد خاصة بالبحث عن الأوسط

في الجمليات ١٩٠ - ١٩٥

(٢٩) تفقد الأوسط في المقاييس التي ترفع

إلى المحال ، وفي المقاييس الشرطية

والمقاييس ذوات الجهة ١٩٦ - ١٩٨

(٣٠) البحث عن الأوسط في الفلسفة

وسائر العلوم والصناعات ١٩٩ - ٢٠٠

(٣١) القسمة ٢٠٠ - ٢٠٢

(٣٢) قواعد لاختبار المقدمات والحدود

والأوسط والشكل ٢٠٢ - ٢٠٥

(٣٣) الكم في المقدمات ٢٠٥ - ٢٠٦

(٣٤) الحدود المخزدة والحدود العينية ... ٢٠٧ - ٢٠٨

(٣٥) الحدود المركبة ٢٠٨

(٣٦) الحدود في مختلف الأحوال ... ٢٠٩ - ٢١١

(٣٧) أنواع الحمل ٢١١

(٣٨) تكرار حد بعينه ٢١١ - ٢١٣

(٣٩) استبدال الأقوال المتساوية... ٢١٣

(٤٠) استعمال الأداة ٢١٣

(٤١) تفسير بعض العبارات ٢١٤ - ٢١٦

(٤٢) حل الأقيسة المركبة ٢١٦

(٤٣) ردّ الحدود ٢١٦

(٤٤) حل البرهان بالرفع إلى المحال وبقيّة

الأقيسة الشرطية ٢١٦ - ٢١٨

(٤٥) رد الأقيسة من شكل إلى آخر ... ٢١٨ - ٢٢٢

صفحة	صفحة
(٢٢) قواعد لعكس الأشياء المرغوب فيها	(١٥) النتائج المستخلصة من مقدمات متقابلة ٢٧٣ — ٢٧٧
أوالتي تنتخب ، ومقارنتها ... ٢٩١ — ٢٩٤	(١٦) وضع المطلوب الأول ... ٢٧٧ — ٢٨٠
(٢٣) نظرية الاستقراء ... ٢٩٤ — ٢٩٦	(١٧) البرهان بواسطة : « ليس من هذه الجهة »
(٢٤) البرهان بالمثل ... ٢٩٦ — ٢٩٧	(١٨) كذب النتيجة بكذب المقدمات ... ٢٨٤ — ٢٨٥
(٢٥) نظرية البرهان الأباغوجي ... ٢٩٧ — ٢٩٨	(١٩) القياس المضاد ... ٢٨٥
(٢٦) الأنسطاسيس (= المقدمة الجدلية) ٢٩٩ — ٣٠١	(٢٠) التبكيك (= التنفيذ) ... ٢٨٦
(٢٧) الضمير (الأيقوس ، والعلامة ، والضمير) ... ٣٠١ — ٣٠٦	(٢١) الخطأ ... ٢٨٦ — ٢٩١

الرموز

- < > : زيادة من عندنا ، أكثرها مأخوذ عن المقارنة بالنص اليوناني .
- [] : زيادة في الأصل المخطوط ونقترح حذفها .
- [[]] : تعليقات من عند المترجم الأصلي أو خاصة بالمخطوطة .
- ت : تعليق بالهامش في المخطوطة .
- ف : فوق الكلمة في المخطوطة .
- ص : نص المخطوطة الأصلي .

الأرقام

- (١) الأرقام التي بالهامش هي أرقام صفحات وأعمدة وأسطرشرة بكر (Bekker) لمؤلفات أرسطو في نصها اليوناني ، وهي النشرة المتخذة أساسا في كل ترقيم — هكذا على التوالي مثلا : ١٠ ، ١٥ ، الخ .
- (٢) والأرقام الموضوعية بين معقوفتين في صلب الكلام — هكذا مثلا : [١٩٦] — هي أرقام أوراق المخطوطة المنشور عنها ، رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس .

تصدير عام

هذه هي الترجمة العربية القديمة لكتب أرسطو المنطقية ، ونشرها وفقا للمخطوطة الممتازة رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس . وهدفنا من هذا النشر مزدوج : الأول أن نبعث هذا التراث العربي الجيد فتمتد للناس شاهداً على المنزلة العالية التي بلغتها عناية العرب بالتراث اليوناني : مما هو مشاهد في الدقة الرائعة التي تتمثل في هذه الترجمة ، وفي العناية التي أحيطت بها النصوص اليونانية بحيث حرص القوم على أن تكون بين أيديهم أدق صورة عن الأصل : فلم يكتفوا بالترجمة الواحدة ، بل تعاقبت الترجمات على النص الواحد مما يؤذن بأنهم تقدموا أشواطاً بعيدة في الترف العقلي ؛ فضلاً عن أنهم لم يقنعوا بما كان يقدم إليهم ، فأحس منهم نفر بمتابعة الترجمة للنص الواحد بعينه حتى يستقر على قواعد ثابتة ، إن أمكن هذا الثبات أبداً ؛ وأبلغ شاهد على ذلك ما نرى هنا من أن بعض الكتب المنطقية لأرسطو قد ترجم أربع مرات ، وشاء الحسن بن سوار ، صاحب النسخة التي نقلت عنها هذه المخطوطة ، إلا أن يثبت هذه الترجمات كلها ، إمعاناً في تحري الدقة العلمية إلى آخر حدودها ، ولهذا يقول : « فلا تأ أحببنا الوقوف على ما وقع لكل واحد منهم ، كتبنا جميع النقول التي وقعت إلينا ليقع التأمل لكل واحد منها ، ويستعان ببعضها على بعض في إدراك المعنى » (ورقة ١٣٨٠) . وهذا يدل كذلك على أن العرب في ذلك العهد — النصف الثاني من القرن الرابع — قد كانوا تجاوزوا مرحلة العمل السريع وترجمة كل ما يمكن ترجمته ، تلك المرحلة التي تقع في عهد كل من المأمون والمتوكل ، إلى مرحلة التدقيق والترف بحيث لم يعودوا يثقون بتلك الترجمات

السريعة التي نشأت تحت حِمِيَّة الرُّوَادِ الأَوَّلِ للتراث اليونانى : من مترجمين ،
وأمرء قاموا على رعاية هؤلاء المترجمين . على أنه يلاحظ مع ذلك أن هذا
العهد الثانى قد افترق عن العهد الأَوَّلِ بأن معظم الترجمات فيه كانت من
السريانية إلى العربية ، لا من اليونانية مباشرة . والسبب فى هذا سببان :
الأوَّلُ قلة الذين يعرفون اليونانية بين المشتغلين بالترجمة ، والثانى أن أكثر
المؤلفات اليونانية الفلسفية كانت قد ترجمها رجال العهد الأَوَّلِ أنفسهم إلى
السريانية ، توطئة لترجمتها من بعد إلى العربية . فكانت المهمة التى خلفها
أولئك لأبناء العهد الثانى محدودة موصَّحة المعالم من قبل ، بحيث لم يعد أمامهم
إلا أن يسيروا فى الطريق التى رسمها أولئك الأسلاف .

وإنَّا لتزداد عجباً من هذه الدقة إذا نظرنا فى الجهاز النقدى الثمين الذى
شَفَّعَ به الحسن بن سوار هذه المخطوطة ، كما لاحظ مُنكَ من قبل بحق ^(١) .
فهو يقارن الترجمة فى المواضع الكثيرة منها بِنُقُولِ أخرى أو بالترجمة
السريانية ، ومن هنا كانت لتعليقاته قيمة ظاهرة من نواحٍ عدَّة .

والهدف الثانى من هذا النشر أن نستعين هذه الترجمات نفسها فى استعمالنا
الحالى لتلك المؤلفات اليونانية ، ما دامت على هذا النحو من الدقة ،
إذ صارت تغنى فى الواقع عن ترجمتها من جديد لأنها تنهض بحاجاتنا
العلمية اليوم ؛ ونهوضها بها لا يقتصر على دقة النقل ، بل يمتد خصوصاً إلى
دقة المصطلح الفنى . والحق أن المصطلحات التى استخدمت فيها تكاد أن
تكفى كلها لما يتصل بالمنطق فى هذا القسم منه ، اللهم إلا فى أحوال نادرة

(١) راجع كتابه : "أمشاج من الفلسفة اليهودية والعربية" ص ٣١٤ ، ط ٢ ، باريس

سنة ١٩٢٧ . S. Munk: *Mélanges de philosophie juive et arabe*.

قد يكون من الخير — طمعا في مزيد الإيضاح — أن نستبدل بها غيرها .
كل هذا ولم تتحدث عن الفائدة الجُلِّي من حيث تتبع تطوّر المصطلح الفني
في المنطق عند العرب .

لهذا لم أكد أراجع هذه الترجمة العربية القديمة على أصولها اليونانية
وترجماتها الحديثة حتى رأيت أن في نشرها الغناء كلّ الغناء عن إعادة ترجمتها .
ونحن قوم قد تطور لدينا النثر في نهضتنا الحديثة في اتجاه أدبي باعد كثيرا
بينه وبين التلاؤم مع النثر الفلسفي الذي يمتاز بالإيجاز والإحكام . ولا بدّ
لنا — من أجل إيجاد نثر فلسفي ظاهر القيمة — أن نعود إذاً إلى ذلك النثر
الفلسفي العربي القديم فتأثره ونستلهمه كما فعلنا من قبل بالنسبة إلى النثر
الأدبي . لذا ترانا في حاجة ملحة إذاً إلى الاستعانة بالترجمات القديمة
للمؤلفات اليونانية : نستغلها ونديم الاطلاع عليها حتى نحقق في النهاية ذلك
النثر الفلسفي الحديد الذي نرؤى بأبصارنا المتطلّعة بلهفة إلى إيجاده . وليس
في هذا كله ما يدعو إلى أسر المرء لنفسه في قيود الماضي اللغوي ، بل هو
على العكس من هذا يشدّ من أزر التوثب إلى خلق لغة جديدة ، لأن العود
ها هنا عودٌ استلهام واستيحاء ، لا عود تقليد واقتصار واكتفاء . فليطمئن
للجددين بالهم من هذه الناحية كل الاطمئنان .

وإذا فبعث هذه الترجمات القديمة له قيمة أثرية أولاً ، وقيمة فعلية
ثانياً وعلى وجه التخصيص . وهذه القيمة الأخيرة وفي سبيلها عيننا بأن نقدم
النص مزوّدا بكل ما يحتاج إليه اليوم من إيضاح وعلامات ترقيم ، ثم إننا
رددناه خصوصاً إلى الترقيم للمصفحات الذي صار العمدة في هذا الباب ، وهو

ترقيم نشرة بَكر (Bekker)^(١) لمؤلفات أرسطو ، فوضعناه في هامش هذه النشرة (الصفحة والعمود ورقم السطر هكذا على التوالي — مثلا ٤٣ ب : ١٠، ٥٥ ، ١٥ الخ) ، — كما لو كنا سنفعل تماما لو أننا قمنا نحن بالترجمة . كذلك قارنا هذه الترجمة القديمة بالنص اليوناني في نشرة كل من فيتس (Waitz)^(٢) وبَكر (Bekker) ، مستعينين أيضا بالترجمات الحديثة : الفرنسية ل تريكو (Tricot)^(٣) والألمانية في المكتبة الفلسفية (Philosophische Bibliothek) ، فأصلحنا أو نمهنا على إصلاح ما في الترجمة العربية القديمة من نقص أو انحراف عن الأصل ، ووضعنا هذا الإصلاح بين هاتين العلامتين < > إن كان فيه إضافة ، أو بالهامش إن كان تمت اختلاف ، وأفدنا من هذه المقارنة بين الترجمة القديمة و بين الأصل في استيضاح ما غمض في المخطوطة ، إفادة لا تحتاج إلى فضل بيان ، لأننا استعنا هذه المقارنة في كل موضعٍ أشكل علينا فيه الأمر في المخطوطة . ثم قسمنا النص إلى فصول كما اعتاد المحدثون أن يفعلوا في ترجماتهم ووفقا لتقسيماتهم ، ووضعنا لها عنوانات أخذناها غالبا عن هؤلاء المحدثين ، اللهم إلا في بعض الأحوال التي كانت فيها العنوانات موجودة في النص العربي نفسه . وهكذا حاولنا أن نقدم نصا بدلنا فيه كل ما وسعنا حتى يتسم بالوضوح والدقة .

(١) *Aristotelis Opera*, ed. E. Bekker, Berlin 1831, 2 Bde.

Waitz (Th.): *Aristotelis Organon graecae*, Leipzig, (٢)
1844-1846, 2 Bde.

Aristote: *Organon*, tr. fr. par Tricot, Paris. 1936. sqq. (٣)

وها نحن أولاء نقدم في هذا الجزء الأول الكتب الثلاثة الأولى من «الأورغانون»، وهي : (١) كتاب «المقولات»، (٢) كتاب «العبارة»؛ (٣) كتاب «التحليلات الأولى» .

وأولها يبحث، كما هو معروف، في المقولات، أي في الحد والأوجه التي تقال على الوجود . وليس هنا مجال البحث في صحة نسبة الكتاب إلى أرسطو والفصل في النزاع القائم بين فريق المؤيدين — ويمثله الشراح والمؤرخون الأقدمون وجمهرة من المحدثين — وبين فريق المنكرين من أولئك النقاد الذين نظروا في الكتاب من ناحية المذهب المعروض فيه والأسلوب والخصائص اللغوية والنحوية السائدة في كتابته فوجدوها لا تتفق مع المؤلف عن أرسطو في هذه النواحي . على أن رأى الفريق الأول لا يزال هو السائد . بيد أن الرأى الراجح هو على عكس هذا فيما يتصل بالفصول الستة الأخيرة (من العاشر إلى الخامس عشر، ص ٣٨ — ص ٥٤ من هذا الكتاب)، وهي المعروفة باسم «لواحق المقولات» (postpredicamenta) : فأغلب الظن أنها ليست من عمل أرسطو، بل من عمل أحد تلاميذه الأولين، ويخصون بالذكر منهم ثاوفرسطس وأوذيموس، وإن كان فيها روح مذهب أرسطو سائدة .

أما عن مترجمها العربي في مخطوطتنا فلدينا هذه الفقرة في آخر نص هذا الكتاب، وتقول : « تم كتاب أرسطوطالس المسمى قاطيغوريا ، أى المقولات ، ... < صححه ^(١) الحسن سوار من نسخة يحيى بن عدى (١) هذه الكلمة غير ظاهرة الآن في المخطوطة ، لكن زنكر (Zenker) يدعى أنه قرأها ، وكانت في الأصل : « صحه » ؛ ولعلها كانت : « نقله » .

التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط إسحق الناقل . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زُرعة ، نسخها أيضا من نسخة يحيى بن عدي المنقولة من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين ، فكان موافقا . ومعنى هذا أن الحسن بن سوار ، وكان تلميذ يحيى بن عدي (المتوفى سنة ٣٦٤ هـ = سنة ٩٧٥ م) ، قد نقل هذه النسخة من نسخة يحيى بن عدي ، وهذا نقلها أو قابل نسخته على دستور الأصل الذي بخط إسحق الناقل ، أي أن يحيى بن عدي قابل نسخته على النسخة الأصلية التي كتبها إسحق بن حنين الذي ترجم الكتاب .

وكان فهرست مخطوطات المكتبة الأهلية بباريس قد ذكر أن المترجم هو عيسى بن زُرعة اعتمادا — فيما يزعم — على ما في المخطوطة ، والواقع أنه ليس في المخطوطة شيء من هذا كما ترى ، وإنما كان عند ابن زُرعة نسخة راجعها الحسن بن سوار ، ونسخة ابن زُرعة هي الأخرى منقولة عن نسخة يحيى بن عدي ، وهذه بدورها منقولة عن دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين .

لهذا جاء زنكر (Zenker) ^(١) في نشرته لهذا الكتاب لأول مرة فصحيح هذا الخطأ الذي وقع فيه أيضا فنرش (Wenrich) ^(٢) في كتابه عن «المؤلفين اليونان في التراجم والشروح العربية» ، فقال عن المترجم إنه إسحق بن حنين .

(١) *Aristotelis Categoriae, Graece cum versione Arabica Is. Honeini filii. et variis lectionibus textus graeci e versione arabica ductis edidit. J. Th. Zenker, Lipsiae, 1846, P. 3, 7.*

(٢) *Wenrich: De Auctorum Graecorum versionibus et Commentariis, P. 131, Lipsiae, 1842.*

بيد أن الأمر ليس مع ذلك على هذا النحو من السهولة . ذلك أن صاحب "الفهرست" لم يذكر أن إسحق بن حنين ترجم كتاب المقولات ، بل ذكر أن المترجم له هو حنين نفسه ، لا إسحق ؛ ولم يذكر إسحق إلا من بين الذين وضعوا لهذا الكتاب «مختصرات وجوامع مشجرة وغير مشجرة» ، ومنهم ابن المقفع (محمد بن المقفع^(١)) وابن بهريز (؟) والكندي وأحمد ابن الطيب والرازي . وعدم ذكر ابن النديم لإسحق بن حنين مترجماً للكتاب ترجمة كاملة أمرٌ له خطره ، لأن ابن النديم واسع الاطلاع ثقةٌ دقيقٌ ، وإسحق بن حنين مشهور ، وترجمته لا بد أن تكون متداولةً ، فكيف أغفله ابن النديم ؟ !

لذا جاء أوجست ملر في كتابه عن «الفلاسفة اليونان في التقول العربية»^(٢) فاختر أن يكون الناقل هو حنين ، لا إسحق ، وحاول تأييد رأيه هذا بهذه الواقعة ، وهي أن لحنين كتابا اسمه «كتاب قاطاغور ياس على رأى ثامسطيوس»^(٣) . على أن هذا لا ينض حجة . ويرى اشتينشنيذر أن من الممكن افتراض أنه استخدمت ترجمة حنين إلى السريانية . ومعنى هذا أنه

(١) راجع مقال باول كراوس في كتابنا «التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية» ص ١٠١ — ص ١١٧ ، القاهرة ، ط ٢ سنة ١٩٤٦

(٢) August Müller: Die griechischen Philosophen in der arabischen Ueberlieferung, Halle 1873.

(٣) "الفهرست" لابن النديم ص ٢٩٥ ؛ ابن أبي أصيبعة : «طبقات الأطباء» ص ٣٠٠ .

(٤) في كتابه "التراجم العربية عن اليونانية" ، ليسج سنة ١٨٩٨ ، ص ٣٦ Moritz Steinschneider: Die Arabischen Uebersetzungen aus dem Griechischen. Leipzig, 1898.

يرى أن ترجمة حنين التي ذكرها "الفهرست" (ص ٣٤٧، طبعة مصرية بدون تاريخ) إنما كانت إلى السريانية، لا إلى العربية. لكن يلاحظ أن نص ابن النديم هو: "الكلام على قاطيغورياس، بنقل حنين بن إسحق: — فمن شرحه وفسره..."، والمفهوم من هذا أو الأقرب إلى الفهم أن يكون هذا النقل إلى العربية، وإلا ذكر ابن النديم، كعادته^(١)، أن نقل حنين بن إسحق كان إلى السريانية. فهل يكون في النص قلب وكان الأصل هو: إسحق ابن حنين، لا حنين بن إسحق؟ يجوز أيضا وإن كان غير محتمل كثيرا.

علينا، على كل حال، أن نعتمد على ما ورد في مخطوطتنا من بيانات لا لبس فيها، وهي أن هذه النسخة منقولة عن نسخة يحيى بن عدي، المنقولة بدورها عن نسخة الدستور الأصل الذي بخط إسحق الناقل. والدستور الأصلي معناه الترجمة الأصلية. اللهم إلا أن نفترض أن تكون نسخة إسحق ابن حنين منقولة عن دستور الأصل الذي هو ترجمة أبيه حنين بن إسحق، ولكنه فرض بعيد جدا مع ذلك، لذكره كلمة "الناقل"، فلا نظن أنه يقصد منها « المترجم » عامة، لا « المترجم لهذا الكتاب خاصة »؛ أو أن نفترض أن كلمة "دستور الأصل" معناها "الأصل اليوناني"، وهذا فرض يكاد يكون مستحيلا، لأن كلمة "دستور" كما تستعمل في هذه المخطوطة لا تدل على هذا بدليل ما ورد خصوصا في ص ١٢٦٥ هكذا: "ذكر ناسخها أنه كتبها في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني...".

(١) راجع هذا في كلامه عن "آب پاری أرمیناس وکتاب الطوپيقا الخ.

فالخلاصة إذن أنه لا بد لنا أن نقول إن ترجمة كتاب «المقولات» هنا
في هذه المخطوطة من عمل إسحاق بن حنين .

— ٢ —

والكتاب الثاني هو كتاب العبارة أو پارى أرمينياس . ولا إشكال
في مَنْ تَرَجَمَهُ . فترجمه هو إسحاق بن حنين كما ورد في آخر نص هذا الكتاب
في مخطوطتنا حيث قال بكل صراحة : ” تم كتاب أرسطوطاليس پارى
أرمينيس “ أى ” في العبارة “ . نقل إسحاق بن حنين . نقل من نسخة
بخط الحسن بن سوار ، نسخها من نسخة يحيى بن عدي التي قابل بها دستور
إسحاق وبخطه . قابل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحاق بن زُرعة ،
نسخها من خط يحيى بن عدي المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحاق
ابن حنين “ (ورقة ٢٤ ب ، راجع بعد ص ٩٩) . وهذه الفقرة كذلك
توضح لنا الفقرة السابقة الخاصة بكتاب المقولات من حيث معنى كلمة
” دستور الأصل “ ، فتؤكد لنا ما ذهبنا إليه من تفسير ذلك بمعنى نسخة
الترجمة الأصلية . كما أن قوله : ” نقل إسحاق بن حنين “ يدلنا كذلك على
أن البياض الموجود في مثل هذا الوضع في الفقرة الخاصة بكتاب المقولات
يجب أن يملا بنفس العبارة : ” نقل إسحاق بن حنين “ .

كذلك نجد ابن النديم يقول عن هذا الكتاب : ” الكلام على پارى
أرمينياس : نقل حنين إلى السرياني ، وإسحاق إلى العربي ، النص “
(”الفهرست“ ، ص ٢٨٩ نشرة فلوجل ، ص ٣٤٨ طبع مصر ، بدون تاريخ) .
غير أن ثمت مع ذلك صعوبة : هي فيما إذا كان نقل إسحاق عن اليونانية مباشرة ،

— ١٥ —

أم عن النقل السرياني الذي قام به أبوه حنين؟ كلاهما جائز، وإن كان الأرجح أن يكون نقل إسحق عن اليوناني، لأن إسحق قد اعتاد الترجمة عن اليونانية مباشرة، بل إنه كان ينقل كثيرا من اليونانية إلى السريانية؛ وإذن لم يكن بحاجة إلى الترجمة السريانية.

ومن الغريب أن اشتينشنيدر (في الكتاب المشار إليه آنفا، ص ٤٠) يزعم أن مخطوطة باريس تضع اسم "يحيى بن حنين" مكان "إسحق بن حنين"، مع أنه — كما رأينا في الفقرة التي أوردناها من قبل — لاصحة لهذا مطلقا: فمخطوطة باريس تذكر اسم "إسحق بن حنين" بكل وضوح ثلاث مرات في تلك الفقرة. فكيف ادعى اشتينشنيدر هذا الادعاء الغريب! يغلب على الظن أنه لم يطلع على تلك المخطوطة، وإنما تاقى هذا الخبر عن فهرس أو كتاب أساء صاحبه القراءة!

ولقد نشر ج. ١٠. هوفمن (G. E. Hoffmann) الترجمة السريانية لكتاب العبارة، وأورد في نشرته شذرة مأخوذة عن ترجمة عربية أقرب إلى النص اليوناني منها إلى الترجمة السريانية. ولعل هذا من شأنه أن يزيد في تأكيد ما رجحناه من أن تكون ترجمة إسحق إلى العربية قد عملت عن النص اليوناني مباشرة.

— ٣ —

وأخيرا نصل إلى كتاب "التحليلات الأولى" أو "أنالوطيقا الأولى" أو "القياس". وقد ورد في المخطوطة أنه نقل تداري، أو ثيادورس (Theodorus). و"الفهرست" يؤكد لنا هذا أيضا فيقول: "الكلام

على أنالوطيقا الأولى : نقله ثيادورس إلى العربي ، ويقال : عرضه على
حنين فأصلحه ، ونقل حنين قطعة منه إلى السرياني ؛ ونقل إسحق الباقي إلى
السرياني “ (ص ٣٤٨ من الطبعة المصرية) . فلا صعوبة إذن في اسم
المترجم . إنما الصعوبة في حقيقة هذا المترجم ، من هو ؟

هل هو ثيادورس أبو قُرَّةَ اسْقَفَ حَرَّانَ (١) ولد سنة ٧٤٠ م =
سنة ١٢٨ هـ وتوفي سنة ٨٢٠ م = ٢١٠ هـ ؟ هذا غير ممكن مادام صاحب
”الفهرست“ يقول إنه عرض نقله على حنين فأصلحه ، وحنين ولد سنة ١٩٤ هـ
(= سنة ٨٠٩ م) وتوفي سنة ٢٦٤ هـ (= سنة ٨٧٧ م) ، أى أنه ولد
قبل وفاة ثيادورس أبو قرة بإحدى عشرة سنة ، فمن المستحيل إذاً أن يكون
ثيادورس أبو قرة قد عرض نقله على حنين . لهذا لا بد أن يكون تدارى
(= ثيادورس) المقصود هنا شخصاً آخر غير ثيادورس أبو قرة اسقف
حَرَّانَ . وهنا نجد اشتينشنيدر (الموضع السابق ص ٤١ ، تعليق ٢٠٩)
يقدم هذا الافتراض في صيغة الاستفهام ، ألا وهو أن يكون تدارى هذا هو
اسقف الكرخ في بغداد الذي ذكره ابن أبي أصيبعة من بين الأطباء . وهو
اقتراض لانجد ما يؤيده أو يفنّده . على أن ترجمة إسحق إلى السريانية قد ورد
ذكرها مراراً في التعليقات المكتوبة على هامش هذا الكتاب (راجع مثلاً بعد
ص ١٨٥ تعليق ٢) ، وقد أُصْلِحَت الترجمة في بعض المواضع بمراجعتها

(١) راجع فيما يتصل به بحث جراف بعنوان ”كتب ثيادورس أبي قرة في العربية“ .

G. Graf: Die arabischen Schriften des Theodor Abu Qurra
(Forschungen zur christlichen Literatur=und Dogmengeschichte,
XI, Paderborn 1910).

على ترجمة إسحق هذه . وقد فصلت هذه التعليقات كذلك الموضوع الذي
عنده انتهى نقل حنين وهو ص ٣٣ ب س ١٤ ، ومن عنده ابتداء نقل
إسحق .

بيد أنه يلوح كذلك من هذه التعليقات أن تمت نقلا قديما آخر رجوع
إليه يحيى بن عديّ (راجع بعد مثلا ص ١٤١ تعليق ٢) ؛ وأن تمت نقلين
إلى السريانية لثاوفيل ولأثنالس ، لم يذكرهما صاحب « الفهرست » ،
كذلك يرد فيها ذكر ترجمة لابن البطريق ، وهي أيضا لم يذكرها صاحب
« الفهرست » .

— ٤ —

ومن بين هذه الكتب الثلاث قد نُشر من قبل كتابان :

(أولا) كتاب « المقولات » نشره زنكر (J. Th. Zenker) في ليبتيغ
سنة ١٨٤٦ تحت عنوان : « كتاب المقولات لأرسطو طاليس مع الترجمة
العربية لإسحق بن حنين والقراءات المختلفة للنص اليوناني المستخلصة من
الترجمة العربية » . وكما يتبين من هذا العنوان حاول الناشر أن يبين اختلاف
القراءات بين النص اليوناني والترجمة العربية ، فنشر النص اليوناني ووضع
تعليقات منتزعة من مقارنته بالترجمة العربية التي نشرها على أساس مخطوطة
باريس هذه .

(ثانيا) كتاب « العبارة » الذي نشره ايزيدور پولك^(١) (I. Pollak) ووفقا لمخطوطة باريس كذلك ، ولم ينشر النص اليوناني معه ، بل اكتفى بالترجمة العربية مع ترقيم صفحاتها وفقا لنشرة بكر (Bekker) .

ثم نشره كذلك الأب موريس بويج على هامش نشرته لكتاب « تلخيص كتاب المقولات » لابن رشد^(٢) على أساس مخطوطة باريس كذلك ؛ لكن لكونها على هامش هذا الكتاب ، فإنها لا تعدّ نشرة قائمة بذاتها .

أما أنا لوطيقا الأولى فإننا ننشره لأول مرة مع جميع التعليقات والهوامش والتقييدات الواردة في المخطوطة لأنها مفيدة إلى حد بعيد ، إذ هي بمثابة جهاز نقدي ممتاز يقدم لنا خير صورة للتدقيق في الحصول على خير ترجمة مستطاعة . وأما الناشران اللذان نشرنا كتابي المقولات والعبارة فلم يوردا ما هناك من تقييدات وحواش^(٣) في المخطوطة .

وإلى أن تم نشرتنا للأورغانون كله ، سنؤجل عمل معجم المصطلحات الذي سنضع فيه المصطلحات العربية الواردة في هذه الترجمة ، ونضع في مقابلها المصطلحات اليونانية الأصلية ، ونضيف إليها كذلك ترجماتها في بعض اللغات الأوروبية الحديثة حتى يكون المعجم أجزل عائدة وأوسع فائدة .

(١) Isidor Pollak: Hermeneutik des Aristoteles in der arabischen Uebersetzung des Ishak Ibn Honain.

(٢) Maurice Bouyges, S. J.: Bibliotheca arabica Scholasticorum, t. IV.

(٣) نظرا لكثرة تعليقات كتابي « المقولات » و « العبارة » آثرنا أن ننشرها على حدة في المجلد الأخير من « منطق أرسطو » هذا .

ولنشرع الآن في وصف المخطوطة :

— ٥ —

وصف مخطوطة الأورغانون رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس

(Anc. fonds 882 A =)

— ١ —

(١) في الصفحة الأولى (١١) عنوان الرسالة الأولى هكذا : « كتاب

ريطوريقا لأرسطوطاليس » .

(٢) ص ١ ب في أعلى : « الله استكنفى الزلل ، في الفكر والقول

والعمل .

فهو حسبي ونعم الكافي

بسم الله الرحمن الرحيم . نستعين بالله

المقالة الأولى من كتاب أرسطوطاليس

المسمى ريطوريقا ، أي الخطابية »

وفي الهامش تعليقات بالأحمر والأسود .

وكذلك ترد تعليقات وتصحيحات في ص ٢ ب ، وتعليقة بالأحمر

ص ٣ ب ، وتعليقتان ص ١٥ ، و ٣ تصحيحات ص ١٨ ، وفي ص ١٩

تصحيح وكذلك ٩ ب ، وفي ص ١٨ ب تصحيح طويل بالأحمر وتعليق

بالأحمر يقول إنه رجع إلى اليوناني ، وتصحيح في ١٩ ، ١٩ ب ، ولفظتان

بهامش ١٢٠ وتوجد خروم في ١٢١ ب ، وتصحيح في هامش ٢١ ب .

وفي ص ٢٤ ب تنتهي المقالة الأولى هكذا : « تمت المقالة الأولى من

ريطوريقا والله الحمد حق حمده » .

— ٢٠ —

(٣) في ص ١٢٥ تبدأ « المقالة الثانية من كتاب ريطوريقا » .
وأولها : « بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين ... قال
أرسطوطاليس : ... »

ثم ترد شروح في ص ٢٥ ب ، وفي ورقة ٢٨ خرم ، مع تصحيحات
في ص ٢٨ ب ، وشرح في ١٢٩ ب ، وتصحيحات في ١٣٠ - ١٣١ ،
١٣٣ ، وشرح في ١٣٤ وفي الورقة خرم ، وتصحيح في ١٣٦ ، وفي ٣٦ ب
تصحيح وشرح مرتين ، وفي ١٣٨ شرح واحد ، وكذلك ١٣٩ ، وكذلك ١٤٠ ،
ب ، ١٤١ ، ويوجد خروم في ٤٢ مع شرح في ٤٢ ب ، وكذلك خروم
وشرح في ٤٣ ، وشرح في ٤٤ ب وتصحيح في ٤٥ ب وخرم في ٤٦ وتصحيح
في ١٤٧ . وفي ص ٤٨ ب : « تمت المقالة الثانية من الريطوريقه ، والله الحمد
حق حمده » .

(٤) وفي ص ١٤٩ تبدأ المقالة الثالثة : في تلك الصفحة تعليقات ،
والورقة ٥٠ بها خروم وصعبة القراءة نظرا لسمك الورق الشفاف الموضوع
عليها ، وكذلك الحال في ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ ،
وفي ص ٦٥ أوراق صغيرة ملصقة فوق الورق ومكتوب عليها ما كان تحتها .
وفي ص ٦٥ ب « تمت المقالة الثالثة من ريطوريقا ... » .

ثم ترد إقرارات بالمراجعات منها : « تمت المقابلة من النسخة التي بخط
أبي علي بن السمح ووقع التصحيح بحسبها ... » ، « طالع فيه ابراهيم
الدمشقي اليوسفي » .

ويرد في آخر الصفحة : «تمت مقابلته في التاريخ الذي سنته ثمانى عشرة
وأربعائة لهجرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم» .

— ب —

في أولها (ص ١٦٦) : « بسم الله الرحمن الرحيم .
أنولوطيقا الأولى نقل تذارى »
وتنتهى هذه المقالة في ص ١٠٧ ب .
وتبدأ الثانية في ص ١٠٨ وتنتهى في ١٣٠ ب .

— > —

ثم يأتى كتاب « أرسطوطاليس » في الشعر نقل أبى بشر متى بن يونس
القنَّائى من السريانى الى العربى : «قال أرسطوطاليس : «إنا متكلمون الآن
في صناعة الشعر...» .

وهذه الرسالة مكتوبة بخط نسخى يخالف خط الكتّابين الأولين ،
تبدأ بصفحة ١١٣١ ، وتنتهى في ص ١٤٦ ب .

— 5 —

ثم يأتى بعدها مباشرة تكملة إيساغوجى فرفور يوس ، ويظهر أنها
ناقصة الأول ، وهى بخط مخالف للخطين السالفين . وتبدأ هذه الصفحة
هكذا : « جنس لجماعة قوم لهم نسبة بوجه من الوجوه إلى واحد ،
وبعضهم إلى بعض على المعنى الذى يقال به جنس الهرقيليين من قبيل نسبتهم
من واحد ، أعنى من هرقل . إذ كان جماعة القوم الذين لبعضهم قرابة إلى
بعض من قبيله قد يدعى جنسا بانفصالهم من سائر الأجناس الأخر . وقد

يقال أيضا على جهة أخرى جنس لمبدأ كون كل واحد واحد ، إما من
الوالد أو من الموضع الذي يكون فيه الإنسان ، فإنه على هذه الجهة نقول :
إن جنس أورسطس من طيطالس وأولس من أبرقليس . ونقول أيضا إن
جنس أفلاطن أثيني ... » .

فكأت الكلام هنا عن الجنس .

وهوامش هذه الرسالة مملوءة بالتعليقات في الهامش .

وفي ص ١٥٦ ب : « تم مدخل فرفور يوس الموسوم بايصاغوجي
تقل أبي عثمان الدمشقي . قوبل به نسخة مقروءة على يحيى بن عدى ،
فكان موافقا » .

— ه —

في أول ص ١١٥٧ ترد تعليقة طويلة للحسن بن سوار يوضح فيها
موضوع كتاب المقولات ، وكذلك تعليقة طويلة تشغل ص ١٥٧ ب
كلها ، ثم تستمر تعليقاته الطويلة هذه في الصفحات ١١٥٨ ب ،
و ١١٥٩ ب ، ثم في ١١٦١ أ و ب ، ثم ترد في ص ١١٦٤ ، و ١١٦٥
شروح بالأحمر في الهامش وفوق الكلمات في الداخل ، كذلك في ١٦٦ ب ،
١٦٩ ب ، ١٧٠ ب ، ١٧١ ب ، ١٧٢ ب ، ١٧٣ ب ، ١٧٤ ب ، ١٧٥ ب ،
١٧٦ ب ، وتعليقات أطول بالأحمر في ١١٧٨ وفي ص ١٧٨ ب : « تم كتاب
أرسطوطاليس المسمى قاطيغوريا أي المقولات ...

< نقله > الحسن سوار من نسخة يحيى بن عدى التي بخطه ، وهي
التي قابل بها الدستور الذي بخط إسحق الناقل . قوبل به نسخة كتبت من

خط عيسى بن إسحاق بن زُرعة ، نسخها أيضا من نسخة يحيى بن عدي المنقولة من دستور الأصل الذي بخط إسحاق بن حنين ، فكان موافقا ، فالحمد لله على إنعامه .

— و —

وفي ص ١٧٩ يرد : « كتاب أرسطوطالس ، پاری أرمينياس ، أى فى العبارة » ، وفى هامشها تعليقات عديدة بعضها لأبى بشر متى بن يونس ، والآخر للحسن بن سوار ، وكذلك الحال فى ص ١٧٩ ب ، فيها تعليقات للحسن ولأبى بشر ، وترد تصحيحات وتفسيرات فى ١٨٠ ، ب ، ١٨١ ، ب ، ١٨٢ ، ب ، وفى ١٨٤ ب تعليقات بالأحمر طويلة ، وفى ١٨٥ ب تعليقات طويلة بالأسود ، ثم بالأحمر فى ١٨٥ ب ، ١٨٦ ، ب ، ١٨٧ ، ب ، ١٩١ ب .

وفى ١٩١ ب : « تم كتاب أرسطوطاليس ، پاری أرمينيس ، أى فى العبارة ، نقل إسحاق بن حنين . نُقل من نسخة بخط الحسن بن سوار ، نسخها من نسخة يحيى بن عدي التى قابل بها دستور إسحاق وبخطه . قابل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحاق بن زُرعة ، نسخها من خط يحيى ابن عدي المنقول من دستور الأصل الذى بخط إسحاق بن حنين ، فكان موافقا » .

— ن —

وفى ص ١٩٢ : « بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب أنولوطيقا الأواخر ، وهو المعروف بكتاب البرهان لأرسطوطالس ، نقل أبى بشر متى بن يونس القنائى إلى العربى ، من نقل إسحاق بن حنين إلى السريانى » .

— ٢٤ —

وبهذه الورقة حرم كبير وفي الهامش شروح صغيرة ، وفي الورقة ١٩٣
خروم صغيرة وشروح بالأحمر في الداخل ، وكذلك الحال في الورقة ١٩٤ ،
وفي الورقة ١٩٥ خروم كبيرة ، وفي الورقة ٢٠٠ خروم صغيرة ، وفي ٢٠١
خرمان ، وفي ٢٠١ ب تعليق بالأحمر في الهامش ، وفي ١٢٠٢ ، ب تعليقات
عديدة أغلبها بالأحمر ، وكذلك في الصفحات التالية كلها حتى آخر المقالة
في ص ٢٢٢ ب ويوجد حرم كبير في الورقتين ٢٠٩ و ٢٢٢ .

وفي ص ٢٢٢ ب : « تَمَّتْ المقالة الأولى من كتاب أرسطوطاليس
في البرهان ، نقل أبي بشر متى بن يونس القنَّائى من السريانى إلى العربى .
نقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار ؛ قوبل به نسخة كتبت من نسخة
عيسى بن إسحق بن زُرعة المنقولة من نسخة يحيى بن عدى ، فكان موافقا لها .
ثم تعليقة أخرى بخط أحدث هكذا : « قرأت هذه المقالة قراءة
فهم بحسب الاجتهاد والقدرة بالقسطنطينية ، وَعَلِمْتُ على سَقَمٍ أحمَله على
الناسخ ... » .

وفي ص ٢٢٣ ١ تأتي « المقالة الثانية من كتاب البرهان ، نقل
أبي بشر متى بن يونس من السريانى » . وتتوالى التعليقات في أغلب صفحاتها .
وتنتهى في ص ١٢٤١ حيث يرد : « تمت المقالة الثانية من أنولوطيقا
الثانية ، وهى آخر كتاب البرهان ، نقل أبي بشر متى بن يونس القنَّائى من
السريانى إلى العربى . نُقِلَتْ من نسخة الحسن بن سوار . قوبل به نسخة
كُتِبَتْ من نسخة عيسى بن إسحق بن زُرعة ، المنقولة من نسخة يحيى بن
عدى ، فكان أيضا موافقا لها . » .

وهنا ترد في ص ٢٤١ ب «المقالة الأولى من كتاب طويقا نقل أبي عثمان
الدمشقي» ، وفي هامشها تعليقات بالأحمر والأسود ، وفي الورقة ٢٤٤ خرم .
وتنتهي في ص ٢٥٣ ب . وفي ص ٢٥٤ ا المقالة الثانية وتنتهي في ص ٢٦٥ ا
هكذا : « تمت المقالة الثانية من كتاب طويقا » . ثم : « وجدت في آخر
هذه المقالة ما هذه حكايته : في هذه المقالة مواضع يسيرة ترجمتها على
ما أوجبه ظاهر لفظها ولم يصح لنا معناها ، ونحن نراجع النظر فيها ، فما صح
لنا معناه منها نبهنا عليه إن شاء الله .

« نُقِلَتْ من نسخة الحسن بن سوار التي صححها من نُسْخِ نَظَرِهَا على
أبي بشر ، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السرياني وأصلحه على ما أوجبه
النسخ السريانية .

« قوبل بالمقالة الأولى . وهذه المقالة الثانية نسخة عتيقة . ذكرنا نسخهما
أنه كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح
الذي نقل من اليوناني وقابل بهما عليه ، وأنه قوبل بهما أيضا باليوناني
وصححها بحسب ذلك ، فكان أيضا موافقا » .

وفي ص ٢٥٦ ب « المقالة الثالثة منه » أي من « الطويقا » . وبها
في هذه الصفحة تعليقات بالأحمر والأسود ، كذلك توجد تعليقات في ص ٢٦٨ ا
واحد بالهامش والباقي فوق الكلمات ، ومثل هذا في ص ٢٦٨ ب ،
وفي ٢٦٩ ب تصحيح عن السرياني بالهامش ، وفي هامش ٢٧١ ا تفسير .
وتنتهي هذه المقالة في وسط ص ٢٧٢ ا وتبدأ المقالة الرابعة . وفي ص ٢٧٢ ب

تعليق وتفسيرات ، وفي ص ٢٧٤ تصحيح في الداخل ، وفي ٢٧٦ تفسير
ونقل آخر ، وفي ٢٧٦ ب نقل بالهامش آخر وكذلك تفسيرات صغيرة في داخل
١٢٧٩ ب ، ٢٨٠ ب ، ١٢٨١ ، ونقل لإسحق في ٢٨٢ ب . وتنتهي المقالة
الرابعة في آخر ص ٢٨٣ ب .

وتبدأ المقالة الخامسة في ص ٢٨٤ وفيها مراجعات في الداخل ،
وفي ١٢٨٦ ب تصحيح عن السرياني بالهامش ، وكذلك توجد قراءات
في داخل ١٢٨٩ ، وقراءات عن السرياني في ٢٧٠ ب ، ١٢٩١ ، وشرح
في هامش ١٢٩٤ . وتنتهي هذه المقالة في وسط ص ٢٩٦ ب . ثم تبدأ
المقالة السادسة ، وفي ص ٢٨٩ ب تفسير لأبي بشر وقراءة عن السرياني ،
وفي ١٣٠١ تعليق ونقل عن السرياني ، ثم تصحيح ونقل عن السرياني
في ص ٣٠٢ ب ، ثم في ص ١٣٠٥ نُقول عن السرياني في الهامش ، كذلك
في ٣٠٥ ب ، ومراجعات عن ترجمة إسحق في ص ١٣٠٦ وشرح صغيرة
فيها وفي ٣٠٦ ب ، ١٣٠٧ . وتنتهي المقالة السادسة في ص ١٣١٠ .

وتبدأ السابعة في ص ٣١٠ ب وبهامشها قراءة عن السرياني بنقل
إسحق ، وفي ٣١٢ ب نقل لإسحق ونقل لأثناس ؛ وفي ٣١٣ ب نقل
عن نقل إسحق للسرياني ومقارنة بين الدمشقي وأثناس .

وفي ص ٣١٤ ب يرد : « تمت المقالة السابعة من كتاب « طويبقا »
نقل أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي ، وهي آخر ما وجدت من نقله
لهذا الكتاب .

« قول به النسخة المنقولة من الدستور الأصيل المصححة عليه » .

وفي ص ١٣١٥ « المقالة الثامنة من كتاب « طوبيقا » بنقل ابراهيم
ابن عبد الله الكاتب من السرياني بنقل إسحق » . وأولها : « وقد ينبغي لنا
بعد ذلك أن نتكلم في الترتيب ، وكيف يجب أن يكون السؤال . فيجب
أولاً إذا كُنْتَ معترفاً على السؤال أن تستنبط الموضوع الجدل الذي منه ينبغي
أن تأتي بالجملة ، وثانياً أن تُعَدَّ السؤال وترتب كل شيء بحسب الموضوع
الجدلي ... » وفي ص ١٣١٩ مقارنة بنسخة أخرى ، وكذلك في ١٣٢٠ ،
وفي ١٣٢٣ ، ب من نقل إسحق ، وكذلك ترد تعليقة في هامش ٣٢٦ ب .

وفي ص ١٣٢٧ : « تمت المقالة الثامنة من كتاب « طوبيقا » بنقل
ابراهيم بن عبد الله ، وهي آخر الكتاب » . ويرد إلى جوارها : « قُوبل
به وصح » .

— ط —

وهنا نصل إلى كتاب « سوفسطيقا » فنجدله ثلاث ترجمات وضعت الواحدة
منها تحت الأخرى ، وهي ترجمة أبي زكريا يحيى بن عدى من السرياني بنقل
أثناس من اليوناني ، و ترجمة أبي علي عيسى بن إسحق بن زُرعة من السرياني
بنقل أثناس من اليوناني ، ثم نجد في ص ٣٢٧ ب كذلك « نقلاً قديماً
منسوباً إلى الناعمي ولست أعلم من أي لغة نقله » .

ويبدأ هذا الكتاب في ص ٣٢٧ ب هكذا : « بسم الله الرحمن
الرحيم . « سوفسطيقا » بنقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدى — أعلى الله
منزله — ، وبنقل أبي علي عيسى بن إسحق بن زُرعة ، وبنقل قديم منسوب
إلى الناعمي ، مثبت في كل صفحٍ ما نقله كل واحدٍ وغيره عن المعاني الثابتة
في ذلك الصفح » .

والحق أننا نجد في الصفحة التالية (ص ١٣٢٨) : « ترجمة أخرى
 > لـ < كتاب أرسطوطاليس على مباحث السوفسطائيين : إنا قائلون على
 المباحث السوفسطائية التي يرى أنها مباحث وإنا هي مباحث ، وليس
 بمباحث ، ومبتدئون — كالطبيعة — من المقدمات الأولى . ومن المعروف أن
 من القياسات ما هو موجود ، ومنها ما ليس بوجود لكن نظن أنه صحيح... » .
 وهكذا يتوالى في الصفحات أولاً نقل أبي زكريا يحيى بن عدى ، ثم
 نقل عيسى بن زرعة ، ثم نقل قديم ، ثم في أحيان قليلة جدا « نقل آخر » .
 ثم ترد كذلك تعليقات على اختلاف النقول وضعها الحسن بن سوار .
 كذلك نجد عدة شروح وتفسيرات كتبت أغلبها بالأحمر عند مواضعها
 من الأصل .

على أن النقول الرئيسية التي ترد تباعا هي النقول الثلاثة : نقل يحيى
 بن عدى ، ونقل عيسى بن زرعة ، و « نقل قديم » ، ينسب إلى الناعمي .
 فمعظم الصفحات تتوالى هكذا : في الصفحة اليمنى نقل يحيى بن عدى
 في أعلى ، ونقل عيسى بن زرعة في أسفل ، وفي الصفحة اليسرى النقل القديم
 وقد تضاف إليه نقول أخرى بقلم أحمر .

وينتهى نقل يحيى بن عدى هكذا : « تم كتاب أرسطوطاليس في تبكيت
 السوفسطائيين ، نقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدى ، رفع الله درجته
 وألحقه بالأبرار الصالحين والأخيار الطاهرين من أهل طبقاته —
 من اللغة السريانية إلى اللغة العربية . وذكر الحسن بن سوار أن نسخته
 التي نسخت منها هذه النسخته نقلها من نسخة كتبت من دستور يحيى بن
 عدى التي بخطه » (ص ٣٧٩ ب في الوسط) .

ويتمى نقل عيسى بن زرعة هكذا : « تم كتاب سوفسطيقا ، أى
التظاهر بالحكمة ، لأرسطوطالس الفيلسوف ، نقل عيسى بن إسحق بن
زرعة ، من السريانى بنقل أثناس . وكتب هذه النسخة من نسخة الحسن
ابن سوار ، وهى منقولة من دستور الناقل » (ص ٣٧٩ ب عند الآخر) .

ويتمى النقل القديم هكذا : « تم كتاب أرسطوطالس المسمى
« سوفسطيقا » فى التبصير بمغالطة السوفسطائية — نقل الناعمى ، والله
على ذلك الحمد والمنة » (ص ٣٨٠ فى الوسط) .

ثم يرد بعد هذا : « نَسَخْتُ هذا النقل من نسخة بخط أبى الخير الحسن
ابن سوار رضى الله عنه . وفى آخرها ما هذه حكايته : نَسَخْتُ هذا النقل
من نسخة خيل^(١) إلى^(٢) أنها بخط أبى نصر الفارابى ؛ وكان النصف الأول منها
مصححا جيدا ، والنصف الثانى مسقاما .

« قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار رضى الله عنه :^(١)

« لما كان الناقل يحتاج — فى تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التى منها ينقل —
إلى أن يكون متصورا له كتصور قائله ، وإلى أن يكون عارفا باستعمال اللغة
التي منها ينقل والتي إليها ينقل ، وكان^(٢) أثناس^(٢) الراهب غير قيم^(٢) بمعانى
أرسطوطالس . فإنه داخل نقله الخلل لا محالة . ولما كان من نقل هذا
الكتاب — من السريانية بنقل أثناس — إلى العربية ممن قد ذكر اسمه لم يقع

(١) مشكولة فى الأصل .

(٢) منقولة فى الأصل .

(٣) ص : فنه .

إليهم تفسيره ، < فإنهم > عولوا على أفهامهم في إدراك معانيه : فكلُّ اجتهد
في إصابة الحق وإدراك الغرض الذي إياه قصدَ الفيلسوفُ ، فغيروا ما فهموه
من نقل أثناس — إلى العربية .

« فلانا أحببنا الوقوف على ما وقع لكل واحد منهم ، كتبنا جميع النقول
التي وقعت إلينا ليقع التأمل لكل واحد منها ، ويُستعان ببعضها على بعض
في إدراك المعنى . وقد كان الفاضل يحيى بن عدى فسر هذا الكتاب تفسيراً
رأيت منه الكثير وقدرته نحواً^(١) من ثلثيه بالسريانية والعربية وأظن تممه ،
ولم يوجد في كتبه بعد وفاته . وتصرفت بي الظنون في أمره ، فتارة أظن أنه
أبطله لأنه لم يرتضه^(٢) ، وتارة أظن أنه سُرِق ، وهذا أقوى في نفسى . ونقل
هذا الكتاب النقل المذكور قبل تقسيمه إياه ، فلذلك لحق نقله [٣٨٠ ب]
اعتياًصاً ما ، لأنه لم يشارف المعنى واتبع السرياني في النقل .

« وقد وجد في وقتنا هذا تفسير الإسكندر الأفروذيي^(٣) باليونانية ،
يعجز من أوله كراسة ، ولم يخرج منه إلا اليسير . واتصل بي أن أبا إسحق
ابراهيم بن بكوش نقل هذا الكتاب من السرياني إلى العربي ، وأنه كان
يجتمع مع يوحنا القسّ اليوناني المهندس ، المعروف بابن فتيلة ، على إصلاح
مواضع منه من اليوناني ، ولم يقع إلى . وقيل إن أبا بشر ، رحمه الله ، أصلح
النقل الأول ونقله نقلاً آخر ، ولم يقع إلى .

(١) ص : نحو .

(٢) ص : يرتضيه .

(٣) الأفروذيي : كذا بالذال المعجمة في الأصل .

« وكتبت هذه الجملة ليعلم من يقع إليه هذا الكتاب صورة أمره ،
والسبب في إثباتي جميع النقول على السبيل المسطور » . وهذا آخر هذا
المخطوط .

فمن الواضح إذن أن هذه التعليقة خاصة بنقل « سوفسطيكا » وحدها ،
لا بكل كتب الأورغانون .

والمخطوطة طول الصفحة فيها ٤٣ سم وعرضها ٣٥ سم ؛ ومسطرتها
تتراوح بين ٢١ و ٢٥ سطرا . وقد كان الرقم القديم لها ٨٨٢ عربي
(Ancien fonds 882 A.) ، وأصبح اليوم برقم ٢٣٤٦ عربي .

— ٦ —

وفي عزمنا — حينما نفرغ من نشر الأورغانون كله — أن نقوم بدراسة
تفصيلية لتاريخه في العالم العربي ومدى أثره في مختلف مرافق الحياة الروحية ،
مما يكون جانبا خطيرا أيضا من دراستنا الكبرى لـ «أرسطو عند العرب» ؛
فلقد عرفوه خصوصا من هذه الناحية ، حتى اعتادوا أن ينعته بلقب
« صاحب المنطق » .

عبد الرحمن دوى

باريس في أغسطس سنة ١٩٤٧

كتاب المقولات

نقل اسحق بن حنين

تکامل عقول و ادب

كتاب أرسطوطالس المسمى « قاطيغوريا » ، أى « المقولات »

١

< المتفقة والمتواطئة والمشتقة >

- ١١ « المتفقة أسماؤها » — يقال إنها التى الاسم فقط عام لها ، فأما قول
الجوهر الذى بحسب الاسم ، فمخالف . ومثال ذلك : الإنسان ، والمصور^(١)
— حيوان ؛ فإن هذين الاسم فقط عام لها ، فأما قول الجوهر الذى بحسب
الاسم فمخالف ؛ وذلك أن مَوْفِيًّا إن وَفَى فى كل واحد منهما ما معنى أنه
حيوان ، كان القول الذى يُوَفَّى فى كل واحد منهما خاصًا له .
- و« المتواطئة أسماؤها » — يقال إنها التى الاسم عام لها ، وقول الجوهر
الذى بحسب الاسم واحد بعينه أيضا . ومثال ذلك : الإنسان ، والثور —
حيوان ؛ وقول الجوهر واحد بعينه أيضا ، وذلك أن مَوْفِيًّا إن وَفَى فى كل
واحد منها ما معنى أنه حيوان ، كان القول الذى يُوَفَّى واحدًا بعينه .
- و« المشتقة أسماؤها » — يقال إنها التى لها لقب شئ بحسب اسمه ،
غير أنها مخالفة فى التصريف^(٢) ، ومثال ذلك : الفصيح — من الفصاحة ،
والشجاع — من الشجاعة .

(١) يعنى أن المعنى الذى يدل عليه هذا الاسم مختلف .

(٢) πρῶσις وقد عرفها أرسطو فى كتاب « الشعر » (ص ١٤٥٧ أ ١٨ وما يليه)

بأنها الإعراب الذى يلحق الفعل أو الاسم ويدل على نسبة « من » ، « إلى » أو الأفراد
والجمع أو الاستفهام والتقرير . راجع بعد فى كتاب « العبارة » ف ٢ .

< الاقوال المختلفة >

التي تقال : منها ما تقال بتأليف ، ومنها ما تقال بغير تأليف . فالتى تقال بتأليف كقولك : الإنسان ^(١) يُحْضِر ، الثور يَغْلِب ، والتي تقال بغير تأليف كقولك : الإنسان ، الثور ، يُحْضِر ، يَغْلِب .

- ٢٠ الموجودات : منها ما تقال على موضوع ما وليست ألبتة في موضوع ما كقولك : "الإنسان" : فقد يقال على إنسان ما وليس هو ألبتة في موضوع ما . ومنها ما هي في موضوع وليست تقال أصلا على موضوع ما (وأعنى بقولى : "في موضوع" ، الموجود في شيء لا بجزء منه ، وليس يمكن أن يكون قوامه من غير الذى هو فيه) : ومثال ذلك : "نحو ما" ، فإنه في موضوع ، ٢٥ أى في النفس ، < وليس > يقال أصلا على موضوع ما ، و "بياض ما" هو في موضوع ، أى في الجسم (إذ كان كل لون في جسم) ، وليس يقال ألبتة على موضوع ما . ومنها ما تقال على موضوع وهي أيضا في موضوع . ومثال ذلك : "العلم" ، فإنه في موضوع ، أى في النفس ، ويقال على موضوع أى على الكتابة . ومنها ما ليست هي في موضوع ، ولا تقال على موضوع ، ومثال ذلك : "إنسان ما" ، أو "فرس ما" ، فإنه ليس ٥ شيء من ذلك وما جرى مجراه لا في موضوع ، ولا يقال على موضوع .

(١) يحضر : يعدو .

- وبالجملّة ، الأَشْخاص والواحد بالعدد لا يقال على موضوع أصلاً .
فأما في موضوع ، فليس مانعٌ يمنع أن يكون بعضها موجوداً فيه ، فإن
”كتابة“ هي من التي في موضوع ، أي في النفس ، وليست تقال على
موضوع أصلاً .

٣

< محمول المحمول . - الأجناس والأنواع >

- ١٠ متى حُمِلَ شيءٌ على شيءٍ حُمِلَ المحمول على الموضوع ، قيل كل ما يقال
على المحمول على الموضوع أيضاً . مثال ذلك : أن الإنسان يحمل على إنسانٍ
ما ، ويحمل على الإنسان الحيوان ، فيجب أن يكون الحيوان على إنسان ما
أيضاً محمولاً ، فإن إنساناً ما هو إنسان وهو حيوان .

- ٢٠ الأجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض ، فإن فصولها
أيضاً في النوع مختلفة ، من ذلك أن فصول الحيوان كقولك : المشاء ،
والطير ، وذو الرجلين ، والساجح ، وفصول العلم ليست أشياء من هذه ، فإنه
ليس يخالف علمٌ علماً بأنه ذو رجلين . - فأما الأجناس التي بعضها تحت
بعض ، فليس مانعٌ يمنع من أن يكون فصول بعضها فصول بعض بأعيانها ،
فإن الفصول التي هي أعلى تُحمَلُ على الأجناس التي تحتها حتى تكون جميع
فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصول الجنس الموضوع .

< المقولات >

كل واحد من التي تقال بغير تأليف أصلا، فقد يدل إما على "جوهر" ٢٥
وإما على "كم" ، وإما على "كيف" ، وإما على "إضافة" ، وإما على
"أين" ، وإما على "متى" ، وإما على "موضوع" ، وإما على "أن
يكون له" ، وإما على "يفعل" ، وإما على "ينفعل" . فالجوهر على
طريق المثال كقولك : إنسان ، فرس . والكم كقولك : ذو ذراعين ،
ذو ثلاث أذرع . والكيف كقولك : أبيض ، كاتب . والإضافة كقولك :
ضعف ، نصف . وأين كقولك : في لُوقين^(١) ، في السوق . ومتى كقولك :
أمس ، عاما أول . وموضوع كقولك : متكئ ، جالسا . وأن يكون له
كقولك : مُتَمَعِّل ، مُسَلَّح . ويفعل كقولك : يقطع ، يُحْرِق . وينفعل :
ينقطع ، يحترق .

وكل واحد من هذه التي ذُكِرَتْ إذا قيل < قيل > مفردا على حياله ،
فلم يُقَلَّ بإيجاب ولا سلب أصلا . لكن بتأليف بعض هذه إلى بعض تحدث ٥
الموجبة والسالبة . وإن كل موجبة أو سالبة يُظن أنها إما صادقة ، وإما
كاذبة . والتي تقال بغير تأليف أصلا فليس منها شيء صادقاً ولا كاذباً ،
ومثال ذلك : أبيض ، يُحْضِر ، يظفر . ١٠

(١) اللوقيون مدرسة أرسطو ، أو المدرسة بوجه عام .

في الجوهر

- فأما الجوهر الموصوف بأنه أول بالتحقيق والتقديم والتفضيل فهو الذي لا يقال على موضوع ما ، ولا هو في موضوع ما . ومثال ذلك : إنسان ما ، وفرس ما . فأما الموصوفة بأنها جواهرٌ ثوانٍ فهي الأنواع التي فيها توجد الجواهر الموصوفة بأنها أول . ومع هذه الأجناس هذه الأنواع ١٥ أيضا . ومثال ذلك أن إنسانا ما هو في نوع ، أى في الإنسان ؛ وجنس هذا النوع الحى . فهذه الجواهر توصف بأنها ثوانٍ كالإنسان والحى . —
- ٢٠ وظاهر مما قيل أن التي تقال على موضوع فقد يجب ضرورة أن يُحمَل اسمها ، وقولها يقال على ذلك الموضوع . ومثال ذلك أن الإنسان يقال على موضوع أى على إنسان ما ، فاسمه يُحمَل عليه ، فإنك تحمِل الإنسان على إنسان ما ، وقول الإنسان يُحمَل على إنسان ما . فإن إنساناً ما هو إنسانٌ ، وهو حى ، ٢٥ فيكون الاسم والقول يجملان على الموضوع . فأما التي في موضوع ففي أكثرها لا يجمل على الموضوع ، لا اسمها ولا حدّها ، وفي بعضها ليس مانع يمنع من أن يجمل اسمها على الموضوع ؛ فأما قولها فلا يمكن . مثال ذلك : أن الأبيض هو في موضوع ، أى في الجسم ، وهو يجمل على الموضوع ؛ وذلك أن الجسم قد يوصف بأنه أبيض . فأما قول الأبيض فليس يجمل في حال من الأحوال على الجسم .

وكل ما سواها فيما أن يكون على موضوعات ، أى يقال على الجواهر
الأول ؛ وإما أن يكون فى موضوعات ، أى يقال فيها ، وذلك ظاهر من ٣٥
قَبَلِ التَّصْفِيحِ لِحَزَائِيَاتِ : مثال ذلك أن الحى يُجَمَّلُ عَلَى الْإِنْسَانِ ، فهو أيضا
على إنسان ما . فإنه إن لم يكن ولا على واحد من أشخاص الناس فليس هو
ولا على إنسان أصلا ؛ وأيضا إن اللون فى الجسم ، فهو أيضا فى جسم ما ،
فإنه إن لم يكن فى واحدٍ من الجزئية فليس هو ولا فى الجسم أصلا . ٣٢

فيجب أن يكون كل ما سواها إما أن يكون على موضوعات ، أى يقال
على الجواهر الأول ؛ وإما أن يكون فى موضوعات ، أى يقال فيها .
فيجب إذا إن لم يكن الجواهر الأول ألا يكون سبيلًا إلى أن يوجد شيء
من تلك الأخر . وذلك أن كل ما سواها فيما أن يكون على موضوعات ،
أى يقال عليها ؛ وإما فى موضوعات ، أى فيها . ٥

والنوع — من الجواهر الثانية — أولى بأن يوصف جوهرًا من الجنس ،
لأنه أقرب من الجوهر الأول . وذلك أن مَوْفِيًا إن وَفَى الْجَوْهَرِ الْأَوَّلِ
ما هو كان إعطاؤه النوع أشدَّ ملاءمةً وأبينَ فى الدلالة عليه من إعطائه ١٠
الجنس . مثال ذلك أنه إن وَفَى إِنْسَانًا ما ما هو ، كان إعطاؤه أنه إنسان
أبين فى الدلالة عليه من إعطائه أنه حى ، فإن ذلك أخصَّ بإنسان ما ، وهذا
أعم ؛ وإن وَفَى شَجَرَةً ما ما هى ، كان إعطاؤه أنها شجرة أبين فى الدلالة عليها
من إعطائه أنها نبت . وأيضا فإن الجواهر الأول لما كانت موضوعة ١٥

لسائر الأمور كلها ، وسائر الأمور كلها محمولةٌ عليها أو موجودةٌ فيها ، لذلك صارت أولى وأحق بأن تُوصَفَ جواهر . وقياس الجواهر الأول عند سائر الأمور كلها هو قياس النوع عند الجنس ، إذ كان النوع موضوعا للجنس ، لأن الأجناس تُحمَلُ على الأنواع ، وليس تنعكس الأنواع على الأجناس ، فيجب من ذلك أيضا أن النوع أولى وأحق بأن يُوصَفَ جوهراً من الجنس .

وأما ما كان من الأنواع ليس هو جنسا ، فليس الواحد منها أولى من الآخر بأن يُوصَفَ جوهراً ، إذ كان ليس توفيتك في إنسانٍ ما أنه إنسان أشدّ ملائمة من توفيتك في فرسٍ ما أنه فرس . وكذلك ليس الواحد من الجواهر الأول أولى من الآخر بأن يوصَفَ جوهراً ، إذ كان ليس إنسان ما أولى بأن يوصَفَ جوهراً من فرس ما . وبالواجب صارت الأنواع والأجناس وحدها دون غيرها تقال بعد الجوهر الأول جواهر ثواني ، لأنها وحدها تدل على الجواهر الأول من بين ما تُحمَلُ عليه ، فإن موفيا إن وقي إنساناً ما ما هو ، فوفاه بنوعه أو بجنسه كانت توفيته له ملائمة ، وإذا وقاه بأنه إنسان كان ذلك أبين في الدلالة عليه من توفيته له بأنه حي ، وإن وقاه بشيءٍ مما سوى ذلك أي شيءٍ كان ، كانت توفيته له غريبة مُستَنَكِرَة : كما إذا وفي بأنه أبيض أو أنه يُحْضِرُ أو شيءٍ من أشباه ذلك أي شيءٍ كان . فبالواجب قيلت هذه دون غيرها جواهر . وأيضا لأن الجواهر الأول موضوعةٌ لسائر الأمور كلها ، وسائر الأمور كلها محمولةٌ عليها ، أو موجودة

فيها ، لذلك صارت أولى وأحقّ بأن توصف جواهر . وقياس الجواهر
الأول عند سائر الأمور هو قياس أنواع الجواهر الأول وأجناسها عند سائر
الأمور الأخر كلها ، وذلك أن سائر الأمور كلها على هذه تحمل : فإنك تقول
في إنسان ما إنه نحوي ، فأنت إذا تقول : ” نحويا “ على الإنسان وعلى
الحى ؛ وكذلك تجرى الأمور في سائر ما أشبهه .

وقد يعيّم كلّ جوهر أنه ليس في موضوع ، فإن الجوهر الأول ليس
يقال على موضوع ، ولا هو في موضوع . والجواهر الثواني قد يظهر بهذا
الوجه أنه ليس شيء منها في موضوع . فإن الإنسان يقال على موضوع ،
أى على إنسان ما ، وليس هو في موضوع ، أى فيه . وذلك أن الإنسان
ليس هو في إنسان ما ؛ وكذلك أيضا الحى يقال على الموضوع ، أى على
إنسان ما ، وليس الحى في إنسان ما . وأيضا التى في موضوع ، فليس
مانع يمنع من أن يكون اسمها في حال من الأحوال يُحمل على موضوع . وأما
قولها فلا سبيل إلى أن يُحمل عليه . فأما الجواهر الثواني فإنه يُحمل على
الموضوع قولها واسمها ، فإنك تحمل على إنسان ما قول الإنسان وقول الحى .
فيجب من ذلك أن الجوهر ليس هو مما في موضوع ، إلا أن هذا ليس
بخاصة للجوهر ، لكن الفصل أيضا هو مما ليس في موضوع ، فإن الماشى
وذا الرّجلين يقالان على موضوع ، أى على الإنسان ؛ وليسا في موضوع ،
وذلك أن ذا الرّجلين ليس هو في الإنسان ، ولا الماشى . وقول الفصل
أيضا محمول على الذى يقال عليه الفصل ، مثال ذلك أنّ المشاء إن كان

يقال على الإنسان فإن قول « المشاء » محمول على الإنسان ، وذلك أن
الإنسان مشاء — ولا تُغلَطنا أجزاء الجواهر فتوهمنا أنها موجودة
في موضوعات ، أى فى كلياتها ، حتى يضطررنا الأمر إلى أن نقول إنها
ليست جواهر ، لأنه لم يكن قول ما يقال فى موضوع على هذا الطريق
على أنه فى شىء بجزء منه .

ومما يوجد للجواهر وللفصول أن جميع ما يقال منهما إنما يقال على
طريق المتواطئة أسماءها ، فإن كل حمل يكون منهما فهو إما أن يحمل على
الأشخاص ، وإما على الأنواع ؛ فإنه ليس من الجواهر الأول حمل أصلا ،
إذ كان ليس يقال على موضوع ما البتة . فأما < فى > الجواهر الثوانى فالنوع
يحمل على الشخص ، والجنس على النوع وعلى الشخص . وكذلك الفصول
تحمّل على الأنواع وعلى الأشخاص . والجواهر الأول تقبل قول أنواعها
وأجناسها ، والنوع يقبل قول جنسه ، إذ كان كل ما قيل على المحمول
فإنه يقال أيضا على الموضوع ؛ وكذلك تقبل الأنواع والأشخاص قول
فصولها أيضا . وقد كانت المتواطئة أسماءها هى التى الاسم عام لها والقول
واحد بعينه أيضا ؛ فيجب أن يكون جميع ما يقال من الجواهر ومن الفصول
فإنما يقال على طريق المتواطئة أسماءها .

وقد يُظنُّ بكل جوهر أنه يدل على مقصود إليه بالإشارة . فأما
الجواهر الأول فبالحق الذى لا مِريّة فيه أنها تدل على مقصود إليه
بالإشارة ، لأن ما يستدل عليه منها شخصٌ وواحد بالعدد . وأما الجواهر

- الثواني فقد يُوهم اشتباه شكل اللقب منها أنها تدلّ على مقصود إليه
بالإشارة كقولك : الإنسان الحيوان — وليس ذلك حقا ، بل الأولى أنها ١٥
تدلّ على أى شيء ، لأن الموضوع ليس بواحد كالجوهر الأول ، لكن
الإنسان يقال على كثير ، و < كذلك > الحيوان — إلا أنها ليست تدلّ
على أى شيء على الإطلاق بمنزلة الأبيض ، فإن الأبيض ليس يدلّ على شيء
غير أى شيء . فأما النوع والجنس فإنهما يقرران أى شيء في الجوهر ؛ ٢٠
وذلك أنهما إنما يدلان على جوهر ثانٍ ما . إلا أن الإقرار بالجنس يكون
أكثر حصرًا من الإقرار بالنوع ، فإن القائل : ” حيوان “ قد جمع بقوله
أكثر مما يجمع القائل : ” إنسان “ .
- ومما للجواهر أيضا أنه لا مُضادَّ لها . فإذا يضاد الجواهر الأول ،
كإنسانٍ ما ! فإنه لا مضادَّ له ؛ ولا للإنسان أيضا ، ولا للحيوان مضادَّ . ٢٥
إلا أن ذلك ليس خاصا بالجوهر ، لكنه في أشياء أيضا كثيرة غيره ، مثال
ذلك في الكم : فإنه ليس لدى الذراعين مضادَّ ، ولا للعشرة ، ولا لشيء
مما يجرى هذا الجرى ، إلا أن يقول قائل : إن القليل ضدَّ الكثير ، ٣٠
أو الكبير ضدَّ الصغير ، لكن الكم المنفصل لا مضادَّ له .
- وقد يُظنّ بالجوهر أنه لا يقبل الأكثر والأقل . ولست أقول إنه
ليس جوهرٌ بأكثر من جوهر في أنه جوهر ، (فإن ذلك شيء قد قلنا به) ٣٥
لكنني أقول : إن ما هو في جوهر جوهر ليس يقال أكثر ولا أقل :
مثال ذلك أن هذا الجوهر إن كان إنسانا فليس يكون إنساناً أكثر

ولا أقل ، ولا إذا قيس بنفسه ، ولا إذا قيس بغيره ، فإنه ليس أحد من
الناس إنساناً بأكثر من إنسانٍ غيره ، كما أن الأبيض أبيضٌ بأكثر مما غيره
أبيض ، والخير خيرٌ بأكثر مما غيره خيرٌ . كما أن الشيء إذا قيس بنفسه
أيضاً قيل إنه أكثر وأقل ، مثال ذلك أن الجسم إذا كان أبيض فقد يقال
إنه في هذا الوقت أبيض بأكثر مما كان قبل ، وإذا كان حاراً فقد يقال
إنه حارٌ بأكثر مما كان أو أقل ؛ فأما الجوهر فليس يقال أكثر ولا أقل :
فإنه ليس يقال في الإنسان إنه في هذا الوقت إنسان بأكثر مما كان فيما
تقدم ولا في غيره من سائر الجواهر . فيكون الجوهر لا يقبل الأ أكثر
والأقل .

- ١٠ وقد يُظن أن أولى الخواص بالجواهر أن الواحد منه بالعدد هو بعينه
قابل للتعاضدات ، والدليل على ذلك أنه لن يقدر أحد أن يأتي بشيء مما
ليس هو جوهرًا ، الواحد منه بالعدد هو بعينه قابلٌ للتعاضدات ، مثال ذلك
أن اللون الواحد بالعدد هو بعينه لن يكون أبيض وأسود ، والفعل الواحد
بالعدد هو بعينه يكون مذمومًا أو محمودًا ، وكذلك نحو الأضياء في سائر الأشياء
مما ليس بجوهر . فأما الجوهر فإن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل
للتعاضدات ، مثال ذلك : " إنسانٌ ما " ، فإن هذا الواحد هو بعينه يكون
أبيض حينًا وأسود حينًا ، وبارداً وبارداً ، وطالحاً وصالحاً . ولن يوجد
ما يجري هذا المجرى في شيء مما سوى الجوهر أصلاً اللهم إلا أن يرد ذلك

(١) منه : أي من هذا الشيء الذي ليس هو جوهرًا .

رأى بأن يقول : إن القول والظن مما يجري هذا المجرى ، لأن القول بعينه
مظنون صدقا وكذبا ، مثال ذلك أن القول إن صدق في جلوس جالس فإنه
بعينه يكذب إذا قام ؛ وكذلك القول في الظن ، فإن الظان إن صدق ٢٥
في جلوس جالس كذب إذا قام متى كان ظنه به ذلك الظن بعينه . فتقول :
إن الإنسان — وإن اعترف بذلك — فإن بين الجهتين اختلافا ، وذلك
أن الأشياء في الجواهر إنما هي قابلة للتضادات بأن تتغير أنفسها ، لأن ٣٠
الشيء إذا كان حارًا فصار باردًا فقد تغير ؛ وإذا كان أبيض فصار أسود ،
وإذا كان مذموما فصار محمودا ، وكذلك في سائر الأشياء : كل واحد منها
قابل للتضادات بأن يقبل بنفسه التغير . فأما القول والظن فإنهما ثابتان ٣٥
غير زائلين لانبجوا من الأنحاء ولا بوجه من الوجوه ، وإنما يحدث المضاد
فيهما بزوال الأمر ، فإن القول في جلوس جالس ثابت بحاله ، وإنما يصير
صادقا حينما وكاذبا حينما بزوال الأمر . وكذلك القول في الظن أيضا . فلتكن ٤
الجهة التي تخص الجوهر أنه قابل للتضادات بتغيره ^(١) في نفسه . هذا إن
اعترف الإنسان بذلك ، أعنى أن الظن والقول قابلان للتضادات . إلا أن
ذلك ليس بحق ، لأن القول والظن ليس إنما يقال فيهما إنهما قابلان ٥
للاضداد من طريق أنهما في أنفسهما يقبلان شيئا ، < لكن > من
طريق أن حادثا يحدث في شيء غيرهما ، وذلك أن القول إنما يقال فيه إنه
صادق أو إنه كاذب من طريق أن الأمر موجود أو غير موجود ، لا من

(١) راجع بعد ص ١٥ س ٧ .

- ١٠ طريق أنه نفسه قابلٌ للأضداد ، فإن القول بالجملة لا يقبل الزوال من شيء أصلا ، ولا الظن . فيجب ألا يكونا قابلين للأضداد ، إذ كان ليس يحدث فيهما ضدُّ أصلا ، فأما الجوهر فيقال فيه إنه قابل للأضداد من طريق أنه نفسه قابلٌ للأضداد ، وذلك أنه يقبل المرض والصحة والبياض والسواد . وإنما يقال فيه إنه قابلٌ للأضداد من طريق أنه هو نفسه يقبل كل واحدٍ من هذه وما يجري مجراها . فيجب من ذلك أن تكون خاصة الجوهر أن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابلٌ للتضادات بتغيره في نفسه .
- فهذا ، فليكن مبلغ ما نقوله في الجوهر ؛ وقد ينبغي الآن أن نتبع ذلك بالقول في الكم .

٦

في الكم

- ٢٠ وأما الكم فمنه منفصل ، ومنه متصل . وأيضا منه ما هو قائم من أجزاء فيه لها وضعٌ بعضها عند بعض ، ومنه من أجزاء ليس لها وضع . فالمنفصل مثلا هو : العدد والقول ؛ والمتصل : الخط ، والبسيط^(١) ، والجسم ، وأيضا مما يُطيف^(٢) بهذه الزمان والمكان .
- ٢٥ فإن أجزاء العدد لا يوجد لها حدٌّ مشترك أصلا يلتم عند بعض أجزاءه ببعض ، مثال ذلك أن الخمسة — إذ هي جزء من العشرة —

(١) البسيط : السطح .

(٢) أطاف بالشيء = فاربه .

فليس نتصل بحدٍّ مشتركٍ الخمسة منها بالخمسة ، لكنها منفصلة . والثلاثة
والسبعة أيضا ليس يتصلان بحدٍّ مشترك . وبالجملة ، لست تقدير في الأعداد ٣٠
على أخذ حدٍّ مشترك بين أجزائها ، لكنها دائماً منفصلة ، فيكون العدد
من المنفصلة . وكذلك أيضا "القول" هو من المنفصلة : فأما أن القول كم
فظاهر ، لأنه يُقَدَّر بمقطع ممدود أو مقصور ، وإنما أعني ذلك القول
الذي يخرج بالصوت ؛ وأجزاؤه ليست نتصل بحدٍّ مشترك ، وذلك أنه ٣٥
لا يوجد حدٌّ مشترك نتصل به المقاطع ، لكنَّ كلَّ مقطع منفصلٌ على
حِباله .

فأما الخط فمتصل ، لأنه قد يتهيأ أن يؤخذ حدٌّ مشترك نتصل به ١٥
أجزاؤه : كالنقطة ؛ وفي البسيط الخط ، فإن أجزاء السطح قد نتصل
بحدٍّ ما مشترك ، وكذلك أيضا في الجسم قد تقدير أن تأخذ حداً مشتركاً
وهو الخط أو البسيط ، نتصل به أجزاء الجسم — ومما يجري هذا المجرى ٥
أيضا الزمان والمكان . فإن العرض من الزمان يصل ما بين الماضي منه
وبين المُستأنف . والمكان أيضا من المتصلة ، لأن أجزاء الجسم تشغل
مكانا ، وهي نتصل بحدٍّ ما مشترك ، فتكون أجزاء المكان أيضا التي ١٠
يشغلها واحدٌ واحدٌ من أجزاء الجسم نتصل بالحدِّ بعينه الذي به نتصل
أجزاء الجسم ؛ فيجب أن يكون المكان أيضا متصلا ، إذ كانت أجزاؤه
نتصل بحدٍّ واحد مشترك .

(٣) العرض من الزمان = الزمان الحاضر .

- ١٥ وأيضاً منه ما هو قائم من أجزاء فيه ، لها وضعٌ بعضها عند بعض ، ومنه من أجزاء ليس لها وضع . مثال ذلك أن أجزاء الخط لها وضعٌ بعضها عند بعض ، لأن كل واحد منها موضوعٌ بحيث هو . وقد يمكنك أن تدلّ وترشد أين كل واحد منها موضوعٌ في السطح ، وبأى جزء من سائر الأجزاء يتصل . وكذلك أيضاً أجزاء السطح لها وضعٌ ما ، وذلك أنه قد يمكن على هذا المثال في كل واحد منها أن تدلّ عليه أين هو موضوع ، وأى الأجزاء يصل ما بينها ، وكذلك أجزاء المصمت^(١) وأجزاء المكان . —
- ٢٥ وأما العدد فلن يقدر أحد أن يرى فيه أن أجزاءه لها وضعٌ ما بعضها عند بعض ، ولا أنها موضوعةٌ بحيث ما ، ولا أن أجزاءً ما من أجزائه يتصل بعضها ببعض . ولا أجزاء الزمان ، فإنه لا ثبات لشيء من أجزاء الزمان ، وما لم يكن ثابتاً ، فلا سبيل إلى أن يكون له وضعٌ ما ، بل الأولى أن يقال إن لها ترتيباً ما ، لأن بعض الزمان متقدم ، وبعضه متأخر ، وكذلك العدد ، لأن الواحد في العدد قبل الاثنين ، والاثنين قبل الثلاثة ، فيكون بذلك ترتيبٌ ما . فأما وضعاً فتكاد ألا تقدر أن تأخذ لها . والقول أيضاً كذلك ، لأنه لا ثبات لشيء من أجزائه ، فإنه إذا نُطق به مضى فلم يكن إلى أخذه فيما بعد سبيلٌ ، فيجب ألا يكون لأجزائه وضعٌ ، إذ كان لا ثبات لشيء منها . فمنه إذن ما يقوم من أجزاء لها وضع ، ومنه من أجزاء ليس لها وضع .

(١) المصمت : الجسم .

فهذه فقط التي ذُكرت يقال لها بالتحقيق "كم" ، وأما كل ما سواه
فبالعرض يقال ذلك فيها . فإنما إنما نقول فيما سوى هذه إنها كم ونحن نقصد
قصده هذه ، مثال ذلك : ^(١) أنا نقول في البياض إنه مادٌ كثير ، وإنما نشير
إلى أن البسيط كثير ، ونقول في العمل إنه طويل ، وإنما نشير إلى أن
زمانه طويل ، ونقول أيضا في الحركة إنها كثيرة ؛ — فإن كل واحد من هذه
ليس يقال له كم بذاته . والمثال في ذلك أن مَوْفياً إن وَفَى : لم هذا العمل ؟
فإنما يحده بالزمان ، فيقول : عملٌ سنةٍ أو ما أشبه ذلك ؛ وإن وَفَى : كم
هذا الأبيض ؟ فإنما يحده بالبسيط ، فإنه إنما يقول في مبلغ البياض بمبلغ
البسيط ؛ فتكون هذه فقط التي ذُكرت يقال لها بالتحقيق وبذاتها كم .
فأما ما سواها فليس منها شيء هو بذاته كم ، بل إن كان ولا بد فبالعرض .
والكم أيضا لا مُضادَّ له أصلا . فأما في المنفصلة فظاهر أنه ليس له
مضاد أصلا ، كأنك قلت لذي الذراعين أو لذي الثلاث الأذرع أو للسطح ،
أو لشيء مما أشبه ذلك ، فإنه ليس لها ضدُّ أصلا إلا أن يقول قائل : إن
الكثير مضاد للقليل ، أو الكبير للصغير ، وليس شيء من هذه البتة كما ،
لكنها من المضاف . — وذلك أنه ليس يقال في شيء من الأشياء البتة
بنفسه إنه كبير أو صغير ، بل بقياسه إلى غيره . مثال ذلك أن الجبل
قد يوصف صغيرا ، أو السمسمة كبيرة بأن هذه أكبر مما هو من جنسها ،

(١) مادٌ : من مدّ = ارتفع أو زاد .

(٢) كأنك قلت لذي ... = كما هي الحال في ... (٣) ص : صغير .

- ٢٠ وذلك أصغر مما هو من جنسه ، فيكون القياس إنما هو إلى شيء غيره ، فإنه لو وُصِفَ شيءٌ صغيراً أو كبيراً بنفسه لما وُصِفَ في حالٍ من الأحوال صغيراً أو السمسمه كبيرة . وأيضا قد نقول إن في القرية أناسا كثيرا ، وفي مدينة أثينية أناسا قليلا على أنهم أضعاف هؤلئك ، فنقول إن في البيت أناسا كثيرا وفي الملعب أناسا قليلا على أنهم أكثر منهم كثيرا .
- ٢٥ وأيضا ذو الذراعين وذو الثلاث الأذرع وكل واحد مما أشبههما يدل على كم . فأما الكبير والصغير فليس يدلان على كم ، بل على مضاف ، فإن الكبير والصغير إنما يعقلان بالقياس إلى شيء آخر ، فيكون من البين أن هذين من المضاف . وأيضا إن وضعت أنهما كم ، أو وضعت أنهما ليس < ا > بكم ، فليس لهما مضادٌ ألبتة ، وذلك أن الشيء الذي لا يمكن أخذه بنفسه ، وإنما يمكن أخذه بقياسه إلى غيره ، كيف يمكن أن يكون لهذا مضاد^(١) ! وأيضا إن يكن الكبير والصغير متضادين ووجد الشيء بعينه قابلاً للتضادات معا ، وأن كل واحد منهما أيضا مضادٌ لذاته ، لأن الشيء بعينه قد يوجد كبيرا وصغيرا حتى معا ، إذ كان عند هذا صغيرا ، وهو بعينه عند غيره كبير ، فيكون قد يوجد الشيء بعينه كبيرا وصغيرا في زمان بعينه ، < وإذن > يكون قد يقبل الضدين معا ، لأنه من المتفق عليه أنه ليس يمكن أن يقبل شيء واحد الضدين معا ، مثال ذلك في الجوهر : فإن الجوهر من المتفق عليه أنه قابل المتضادات ، إلا أنه لن يصح ويسقم
- ٣٥
- ١٦

(١) ...

(١) ص : المضاد — ويصح أيضا .

معا ، ولا يكون أبيض وأسود معا ، ولا شيء من سائر الأشياء ألبتة يقبل
الضدين معا . ويوجد أيضا < حينئذ > كل واحد منهما مضادا لذاته ^(١) .
وذلك أنه إن كان الكبير مضادا للصغير ، وكان الشيء الواحد بعينه كبيرا
وصغيرا معا ، فالشيء يكون مضادا لذاته . فليس الكبير إذا مضادا للصغير ،
ولا الكثير للقليل . فتكون هذه — وإن قال الإنسان إنها ليست من المضاف ،
بل من الكم — ليس فيها مضاد .

وأكثر ما ظنَّت المضادة في الكم موجودة في المكان ، لأن المكان
الأعلى يضعون أنه مضاد للمكان الأسفل ، ويعبرون بالمكان الأسفل المكان
الذي يَلْقَى الوَسَط . وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن البعد بين الوسط وبين
أطراف العالم أبعد البعد . ويشبه أن يكونوا إنما اجتلبوا الحد لسائر
المتضادات من هذه ، لأنهم إنما يحدون المتضادات بأنها التي بعدها بعضها
من بعض غاية البعد ويجمعها جنس واحد .

وليس بمظنون بالكم أنه قابل الأكثر والأقل ، مثال ذلك : ذو الذراعين ،
فإنه ليس هذا ذا ذراعين بأكثر من هذا . وكذلك في العدد ، مثال ذلك :
الثلاثة والخمسة ، فإنه ليس يقال إن هذه خمسة بأكثر مما هذه ثلاثة ، أو إن
هذه ثلاثة بأكثر مما هذه ثلاثة . ولا يقال أيضا في زمان إنه زمان بأكثر
من غيره ، ولا يقال بالجملة في شيء مما ذكر الأكثر ولا الأقل ، فيكون إذا
الكم غير قابل الأكثر والأقل .

(١) ص : مضاد .

- (١) وأخصّ خواص الكم أنه يُقال مساوياً وغير مساوٍ؛ ومثال ذلك الجنة: (١)
تقال مساوية وغير مساوية . وكل واحدٍ من سائر ما ذكر على هذا المثال
يقال مساوٍ وغير مساوٍ . وأما سائر ما لم يكن كماً فليس يكاد يُظنّ به أنه
يقال مساوياً وغير مساوٍ ، مثال ذلك : الحال^(٢) ، ليس يكاد أن تقال مساوية
ولا غير مساوية ، بل الأخرى أن تُقال شبيهة . والأبيض ليس يكاد أن يقال
مساوياً وغير مساوٍ ، بل شبيه .
فيكون أخص خواص الكم أنه يقال مساوياً وغير مساوٍ .

٣٥

٧

في التي من المضاف

- يقال في الأشياء إنها من المضاف متى كانت ماهياتها إنما تقال بالقياس
إلى غيرها أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها، أي نحو كان . مثال
ذلك أن الأكبر ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما يقال
أكبر من شيء ؛ والضعف ماهيته بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما يقال
ضعفاً لشيء ؛ وكذلك كل ما يجري هذا المجرى . — ومن المضاف أيضاً هذه
الأشياء: مثال ذلك: الملكة ، والحال ، والحس ، والعلم ، والوضع . فإن جميع
ما ذكر من ذلك فماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره لا غير ، وذلك أن الملكة

٣٦

(١) الجنة : المقدار .

(٢) الحال διαθεσις أي الحالة الوقتية

(المرض ، الحرارة الخ) . بعكس εἶσος ، الحالة العادية (العلم ، الفضيلة) .

٥ إنما يقال ملكةً لشيء ، والعلم علمٌ بشيء ، والحس حسٌ بشيء ، وسائر ما ذكرنا يجرى هذا المجرى . والأشياء إذن التي من المضاف هي كل ما كانت ماهياتها إنما يقال بالقياس إلى غيرها أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها أي نحو كان لا غير ، مثال ذلك : الجبل ، يقال كبيراً بالقياس إلى غيره ، فإنه إنما يقال جبل كبير بالإضافة إلى شيء ، والشبيه إنما يقال شبيهاً بشيء ؛ وسائر ما يجرى هذا المجرى على هذا المثال يقال بالإضافة . والاضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع ، والوضع من المضاف . فأما : يضطجع ، أو يقوم ، أو يجلس فليست من الوضع ، بل من الأشياء المشتق لها الاسم من الوضع الذي ذُكر .

١٥ وقد توجد أيضاً المضادة في المضاف ، مثال ذلك : الفضيلة والخسيسة ، كل واحد مضادٌ لصاحبه ، وهو من المضاف ؛ والعلم والجهل . — إلا أن المضادة ليست موجودة في كل المضاف ، فإنه ليس للضعفين ضد ، ولا للثلاثة الأضعاف ، ولا لشيء مما كان مثله .

٢٥ وقد يُظن بالمضاف أنه أيضاً يقبل الأكثر والأقل ، لأن الشبيه يقال أكثر شبيهاً وأقل شبيهاً ، وغير المساوي يقال أكثر وأقل . وكل واحد منهما من المضاف ، فإن الشبيه إنما يقال شبيهاً بشيء ، وغير المساوي غير مساوٍ لشيء . ولكن ليس كلُّه يقبل الأكثر والأقل ، فإن الضعف ليس يقال ضعفاً أكثر ولا أقل ، ولا شيئاً مما كان مثله .

- والمضافات كلها ترجع بالتكافؤ بعضها على بعض في القول ، مثال
- ٣٠ ذلك : العبد ، يقال عبدٌ للمولى ، والمولى يقال مولى للعبد ؛ والضعف
ضعف للنصف ، والنصف نصف للضعف ؛ والأكبر أكبر من الأصغر ،
والأصغر أصغر من الأكبر . وكذلك أيضا في سائرهما ، ما خلا أنها في مخرج
اللفظ ربما اختلف تصريفهما ، مثال ذلك : العلم ، يقال علم بمعلوم ،
والمعلوم معلوم للعلم ؛ والحس حس بمحسوس ، والمحسوس محسوس للحس .
- ٣٥ لكن ربما ظننا غير متكافئين متى لم يضاف إلى الشيء الذي إليه يضاف —
إضافةً معادلةً ، بل فترط المضيف ، مثال ذلك : الجناح إن أضيف إلى
- ١٧ ذى الريش لم يرجع بالتكافؤ ذو الريش على الجناح ، لأن الأول لم تكن
إضافته معادلةً ، أعنى الجناح إلى ذى الريش . وذلك أنه ليس من طريق
أن ذا الريش ذو الريش أضيف إليه في القول الجناح ، لكن من طريق
أنه ذو جناح ، إذ كان كثير غيره من ذوى الأجنحة لا ريش له . فإن
٥ جعلت الإضافة معادلةً رجع أيضا بالتكافؤ ، مثال ذلك : الجناح جناح
لذى الجناح ، وذو الجناح بالجناح هو ذو جناح . وخلق أن يكون ربما
نُضطر إلى اختراع الاسم متى لم نجد اسما موضوعا إليه تقع الإضافة معادلةً ،
مثال ذلك : أن السُّكَّانَ إن أضيف إلى الزورق لم تكن إضافته معادلةً ،
لأنه ليس من طريق أن الزورق زورق أضيف إليه في القول : "السُّكَّانَ"
١٠ إذ كان قد يوجد زوارق لا سُكَّانَ لها ، ولذلك لا يرجع بالتكافؤ ، لأنه
ليس يقال إن الزورق زورق بالسُّكَّانَ . لكن خلق أن تكون الإضافة أعدل

إذا قيات على هذا النحو : السُّكَّانُ سُكَّانٌ لذي السكان — أو على نحو ذلك ،
إذ ليس يوجد اسمٌ موضوعٌ فيرجع حينئذ متكافئاً إذا كانت الإضافة معادلة ،
فإن ذا السكان إنما هو ذو سكان بالسكان . وكذلك أيضاً في سائرهما : مثال ١٥
ذلك : أن الرأس تكون إضافته إلى ذى الرأس أعدل من إضافته إلى الحى ،
فإنه ليس الحى من طريق ما هو حى له رأس ، إذ كان كثير من الحيوان
لا رأس له . وكذلك أسهل ما لعلة يتيماً لك به أخذُ الأسماء فيما لم يكن لها
أسماء موضوعة : أن تضع الأسماء من الأول للتي عليها ترجع بالتكافؤ على ٢٠
مثال ما فُعِلَ في التي ذَكَرْتُ أنفاً — من الجناح : ذو الجناح ، ومن السكان :
ذو السكان .

فكل الإضافات إذا أضيفت على المعادلة قيل إنها يرجع بعضها على
بعض بالتكافؤ . فإن الإضافة إن وقعت جزءاً ولم تقع إلى الشيء الذى
إليه تقال النسبة لم ترجع بالتكافؤ ، أعنى أنه لا يرجع بالتكافؤ شيءٌ ألبتة من ٢٥
المتفق فيها أنها مما يقال إنه يرجع بالتكافؤ ، ولها أسماء موضوعة فضلاً عن
غيرها متى وقعت الإضافة إلى شيء من اللوازم ، لا إلى الشيء الذى إليه تقع
النسبة في القول . مثال ذلك أن العبد إن لم يُضَفْ إلى المولى لكن إلى
الإنسان ، أو إلى ذى الرجلين أو إلى شيء مما يشبه ذلك لم يرجع بالتكافؤ ٣٠
لأن الإضافة لم تكن معادلة . — وأيضاً متى أضيف شيءٌ إلى الشيء الذى
إليه ينسب بالقول إضافةً معادلةً ، فإنه إن ارتفع سائر الأشياء كلها العارضة
لذلك بعد أن يبقى ذلك الشيء وحده الذى إليه الإضافة فإنه ينسب إليه

بالقول أبدا نسبةً مُعادلةً ، مثال ذلك : العبد إنما يقال بالإضافة إلى المولى ،
٣٥ فإن ارتفعت سائر الأشياء اللاحقة للمولى — مثال ذلك أنه ذو رجلين ،
أنه قَبُولٌ للعلم ، أنه إنسان — وبقى أنه مولى فقط ، وقيل أبدا العبد
٣٧ بالإضافة إليه — فإنه يقال إن العبد عبد المولى . — ومتى أضيف شيء
إلى الشيء ^(١) الذي ينسب إليه بالقول على غير معادلة ثم ارتفع سائر الأشياء
وبقى ذلك الشيء وحده الذي إليه وقعت الإضافة لم ينسب إليه بالقول .
٥ فليترى أن العبد أضيف إلى الإنسان ، والجنح إلى ذى الريش ؛ ويرفع من
الإنسان أنه مولى — فإنه ليس يقال حينئذ العبد بالقياس إلى الإنسان ،
وذلك أنه إذا لم يكن المولى لم يكن [ولا] العبد . وكذلك فليرفع أيضا عن
ذى الريش أنه ذو جناح ، فإنه لا يكون حينئذ الجناح من المضاف ، وذلك
١٠ أنه إذا لم يكن ذو الجناح لم يكن الجناح لشيء . فقد يجب أن تكون الإضافة
إلى الشيء الذى إليه يقال — مُعادلةً . وإن كان يوجد اسمٌ موضوعا ، فإن
الإضافة تكون سهلة ؛ وإن لم يوجد تخليق أن يكون يُضطرُّ إلى اختراع اسم .
وإذا وقعت الإضافة على هذا النحو ، فمن البين أن المضافات ^(٢) كلها يرجع
بعضها على بعض فى القول بالتكافؤ .

١٥ وقد يُظنُّ < أن > كلُّ مضافين فهما معا فى الطبع ، وذلك حق فى أكثرها ؛
فإن الضَّعْفُ موجودٌ والنصفُ معا ، وإن كان النصف موجودا فالضعف
موجود ، وإن كان العبد موجودا فالمولى موجود ، وكذلك تجرى الأمور

(٢) ص : المضاف .

(١) ص : التى .

٢٠ في سائرهما . وقد يفقد كل واحد منهما الآخر مع فقدده ، وذلك أنه إذا لم يوجد الضَّعْف لم يوجد النَّصْف ؛ وإذا لم يوجد النصف لم يوجد الضعف . وعلى هذا المثال يجرى الأمرُ فيما أشبهها .

وقد يُظنُّ أنه ليس يصح في كل مضافين أنهما معا في الطبع ، وذلك أن المعلوم مظنون بأنه أقدم من العلم ، لأن أكثر تناولنا العلم بالأشياء من بعد وجودها ، وأقل ذلك أو لا شيء ألبتة يوجد [من] العلم والمعلوم جارِين معا . وأيضا المعلوم إن فُقِدَ فُقِدَ معه العلمُ به ، فأما العلم فليس يُفقد معه المعلوم ، وذلك أن المعلوم إن لم يوجد ، لم يوجد العلم ، لأنه لا يكون حينئذ علمٌ بشيءٍ ألبتة . فأما إن لم يوجد العلم ، فلا شيء مانعٌ من أن يكون المعلوم .

٣٠ مثال ذلك تربيع الدائرة : أن يكون معلوما فعلمه لم يوجد بعد . فأما هذا المعلوم نفسه فأنيته قائمة . وأيضا الحى إذا فُقِدَ لم يوجد العلم ، فأما المعلوم فقد يمكن أن يكون كثير منه موجودا . — وكذلك يجرى الأمر في باب الحس أيضا ، وذلك أنه قد يُظن أن المحسوس أقدم من الحس به ، لأن المحسوس إذا فُقِدَ فُقِدَ معه الحسُّ به . فأما الحس فليس يُفقد معه المحسوس . وذلك

١٨ أن الحواس إنما وجودها بالجسم وفي الجسم . وإذا فُقِدَ المحسوس فُقِدَ الجسم أيضا إذا كان الجسمُ شيئا من المحسوسات . وإذا لم يوجد الجسم فُقِدَ الحس أيضا ، فيكون المحسوس يُفقد معه الحسُّ . فأما الحس فليس يُفقد معه المحسوس ، فإن الحى إذا فُقِدَ فُقِدَ الحسُّ ، وكان المحسوس موجودا مثل الجسم والحار والخلو والمتر وسائر المحسوسات الأخر كلها . وأيضا فإن الحس

إنما يكون مع الحاسّ ، وذلك أن معاً يكون الحى والحسّ . وأما المحسوس
فوجود من قبل وجود الحى والحسّ ، فإن النار والماء وما يجري مجراها مما منه
قوام الحيوان موجودة من قبل أن يوجد الحيوان بالجملة أو الحسّ . فذلك
١٠ قد يُظن أن المحسوس أقدم وجوداً من الحى .

ومما فيه موضع شك : هل الجواهر ليس جوهرٌ منها يقال من باب
المضاف على حسب ما يُظنّ ، أو ذلك ممكن في جواهرٍ ما من الجواهر
التوانى ؟ — فأما في الجواهر الأوّل فإن ذلك حق ، وذلك أنه ليس يقال
١٥ من المضاف : لا كليتها ولا أجزاءها ، فإنه ليس يقال في إنسانٍ ما إنه إنسان
ما لشيء ، ولا في ثور ما إنه ثور ما لشيء ، وكذلك أجزاءها أيضاً ، فإنه ليس
يقال في يد ما إنها يد ما لإنسان ، ولا يقال في رأس ما إنه رأس ما لشيء ، بل
٢٠ رأس لشيء . — وكذلك في الجواهر الثانية في أكثرها : فإنه ليس يقال إن
الإنسان إنسان لشيء ، ولا إن الثور ثور لشيء ، ولا إن الخشبة خشبة لشيء ،
بل يقال إنها ملكٌ لشيء . فأما في هذه فإن الأمر ظاهر أنها ليست من
المضاف . — وأما في بعض الجواهر التوانى فقد يدخل في أمرها الشكّ ،
٢٥ مثال ذلك أن الرأس يقال إنه رأس لشيء ، واليد يقال إنها يد لشيء ، وكل
واحد مما أشبه ذلك — فيكون قد يُظنّ أن هذه من المضاف . فإن كان
تحديد التى من المضاف قد وثق على الكفاية فخل الشكّ الواقع في أنه ليس
جوهر من الجواهر يقال من المضاف : إما مما يصعب جداً ، وإما مما
٣٠ لا يمكن . وإن لم يكن على الكفاية لكن كانت الأشياء التى من المضاف

الوجود لها هو أنها مضافة على نحو من الأنحاء — فلعله يتبها أن يقال شيء في فسح ذلك . فأما التحديد المتقدم فإنه يلحق كل ما كان من المضاف ؛ إلا أنه ليس معنى القول أن الوجود لها هو أنها مضافة هو معنى القول إن ماهياتها تقال بالقياس إلى غيرها .

٣٥

وبين من ذلك أن من عرف أحد المضافين مُحصلاً عرف أيضاً ذلك الذي إليه يضاف مُحصلاً . وذلك ظاهر من هذا : فإن الإنسان متى علم أن هذا الشيء من المضاف ، وكان الوجود للمضاف هو مضافاً على نحو من الأنحاء ، فقد علم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا عنده بحال من الأحوال . فإنه إن لم يعلم أصلاً ذلك الشيء الذي هذا عنده بحال من الأحوال لم يعلم ولا أنه عند شيء بحال من الأحوال . وذلك بين أيضاً في الجزئيات ، مثال ذلك : الضعف ، فإن من علم الضعف على التحصيل فإنه على المكان يعلم أيضاً ذلك الشيء الذي هو ضعفه محصلاً . فإنه إن لم يعلمه ضعفاً لشيء واحد محصلاً فليس يعلمه ضعفاً أصلاً . وكذلك أيضاً إن كان يعلم أن هذا المشار إليه أحسن ، فقد يجب ذلك ضرورة أن يكون يعلم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا أحسن منه مُحصلاً ، فإنه ليس يجوز أن يكون إنما يعلم أن هذا أحسن مما دونه في الحُسْن ، فإن ذلك إنما يكون توهما ، لا علمها ، وذلك أنه ليس يعلم يقيناً أنه أحسن مما هي دونه ، فإنه ربما اتفق ألا يكون شيء

ب٨

٥

١٠

(١) ص : مضاف . (٢) على المكان = مباشرة ، في الحال . — على التحصيل = محصلاً = على نحو محدود معين .

دونه . فيكون ظاهراً أنه واجب ضرورة متى علم الإنسان أحد المضافين
محصلاً أن يكون يعلم أيضاً ذلك الآخر الذي إليه أُضيف محصلاً .

- ١٥ فأما الرأس واليد وكل واحد مما يجري مجراهما مما هي جواهر ، فإن
ما هياتها أنفسها قد تُعرف محصلاً . فأما ما يضاف إليه فليس واجبا أن
يعرف ، وذلك أنه لا سبيل إلى أن يعلم على التحصيل رأس من هذا ، ويد
من هذه . فيجب من ذلك أن هذه ليست من المضاف . وإن لم تكن
٢٠ هذه من المضاف فقد يصح القول أنه ليس جوهر من الجواهر من
المضاف . إلا أنه خليق أن يكون قد يصعب التقحم على إثبات الحكم على
أمثال هذه الأمور ما لم تُتدبر مرارا كثيرة . فأما الشك فيها فليس مما
لا درك فيه .

٨

في الكيف والكيفية

- ٢٥ وأسمى " بالكيفية " تلك التي لها يقال في الأشخاص : كيف هي .
والكيفية مما يقال على أنحاء شتى : —

- فليس نوع واحد من الكيفية ملكة وحالا . وتخالف الملكة الحال
في أنها أبقى وأطول زمانا : ومما يجري هذا المجرى العلوم والفضائل ، فإن
٣٠ العلم مظنون به أنه من الأشياء الباقية التي تعسر حركتها ، وإن كان الإنسان إنما
شدا من العلم ، ما لم يحدث عليه تغير فادح من مرض أو غيره مما أشبهه .
(١)

(١) وإن كان ... من العلم : أى : حتى لو كان حظ المرء من العلم قليلا .

وكذلك أيضا الفضيلة (مثل العدل والعفة وكل واحد مما أشبه ذلك) قد
يُظنُّ أنها ليست بسهولة الحركة ولا سهولة التغير . — وأما الحالات فتسمى بها
الأشياء السهلة الحركة السريعة التغير ، مثل الحرارة والبرودة والمرض والصحة
وسائر ما أشبه ذلك . فإن الإنسان قد قَبِلَ بهذه حالا على ضرب من الضروب ،
إلا أنه قد يتغير بسرعة ، فيصير باردا بعد أن كان حارًا ويُنقل من الصحة إلى
المرض ، وكذلك الأمر في سائرهما ، إلا أن يكون الإنسان قد صارت هذه
الأشياء أيضا له — لطول المدة — حالا طبيعية لاشفاء لها أو عسرت حركتها
جدا . فلعلة أن يكون الإنسان [أن] يسمى هذه حينئذ ملكة .

ومن البين أنه إنما يقتضى اسم الملكة الأشياء التي هي أطول زمانا
وأعسر حركة ، فإنهم لا يقولون فيمن كان غير متمسك بالعلوم تمسكا يعتد به ،
لكنه سريع التنقل ، أن له ملكة . على أن لمن كان بهذه الصفة حالًا ما
في العلم : إما أخس وإما أفضل ، فيكون الفرق بين الملكة وبين الحال أن
هذه سهلة الحركة ، وتلك أطول زمانا وأعسر تحركا . — والملكات هي أيضا
حالات ، وليس الحالات ضرورةً الملكات ، وكان من كانت له ملكة فهو
بها بحال ما أيضا من الأحوال . وأما من كان بحال من الأحوال فليست
له لا محالة ملكة .

وجنس آخر من الكيفية هو الذي به نقول : ملاكزين أو محاضرين
أو مصباحين أو مراضين ، أو بالجملة ما قيل بقوة طبيعية أو لاقوة . وذلك
(١) مفعول — « قبل » . (٢) ملاكزيون : مصارعون ؛ محاضريون :

عداؤون ، مصباحون : أصحاب ؛ مراضون : مرضى .

أنه ليس يقال كل واحد من أشباه هذه لأن له حالا ما، لكن من قِبَل أن
له قوة طبيعية أو لاقوة في أن يفعل شيئاً ما بسهولة أو لا يفعل شيئاً . مثال
ذلك أنه يقال ملاكزيون أو محاضريون ليس من قِبَل أن لهم حالا ما، لكن
٢٠ من قِبَل أن لهم قوة على أن يفعلوا شيئاً بسهولة؛ ويقال مصحاحون من قِبَل
أن لهم قوة طبيعية على ألا يفعلوا شيئاً بسهولة من الآفات العارضة؛ ويقال
ممرضون من قِبَل أنه لا قوة لهم طبيعية على ألا يفعلوا شيئاً بسهولة . وكذلك
٢٥ أيضاً الأمر في الصُّلب وفي اللين ، فإنه يقال صُلب من قِبَل أن له قوة على
ألا ينقطع بسهولة؛ ويقال لين من قِبَل أنه لا قوة له على هذا المعنى نفسه .

وجنس ثالث من الكيفية كصفات انفعالية وانفعالات ، ومثالات ذلك
٣٠ هذه الحلاوة والمرارة وكل ما كان مُجانساً لهذين ؛ وأيضاً الحرارة والبرودة
والبياض والسواد . وظاهر أن هذه كصفات ، لأن ما قَبِلها قيل فيه بها :
كيف هو : ؟ مثال ذلك العسل ، يقال : حلو ، لأنه قَبِل الحلاوة ، والجسم
٣٥ يقال أبيض لأنه قَبِل البياض . وكذلك يجرى الأمر في سائرهما .

ويقال كصفات انفعالية ليس من قِبَل أن تلك الأشياء أنفسها التي قَبِلتْ
٤٠ هذه الكصفات انفعلت شيئاً ، فإن العسل ليس يقال حلوا من قِبَل أنه انفعل
شيئاً ؛ ولا واحد من سائر ما أشبهه . وعلى مثال هذه أيضاً الحرارة والبرودة
تقلان كصفتين انفعاليتين ليس من قِبَل أن تلك الأشياء أنفسها التي قبلتها
٥ انفعلت شيئاً ، بل إنما يقال لكل واحد من هذه الكصفات التي ذكرناها

كيفية انفعالية من قِبَل أنها تحدث في الحواس انفعالا . فإن الحلاوة تحدث انفعالا ما في المذاق ، والحرارة في اللمس ، وعلى هذا المثال سائرُها أيضا .

فأما البياض والسواد وسائر الألوان فليس إنما تقال كيفية انفعالية

بهذه الجهة التي بها قيلت هذه التي تقدّم ذكرها ، لكن من قِبَل أنها أنفَسها
١٠ إنما تولدت عن انفعال . ومن البين أنه قد يحدث عن الانفعال تغايرٌ كثيرةٌ

في الألوان : من ذلك أن المرء إذا نَجَلَ احمرّ ، وإذا فَرَعَ اصفرّ ، وكل واحد
١٥

مما أشبه ذلك . فيجب من ذلك إن كان أيضا إنسان قد ناله بالطبع بعضُ

هذه الانفعالات من عوارض ما طبيعية ، فلازم أن يكون لونه مثل ذلك

اللون . وذلك أنه إن حدث الآن عند النجّل حال ما لشيء مما للبدن فقد

يمكن أيضا أن تحدث تلك الحال بعينها في الحيلة الطبيعية فيكون اللون أيضا

بالطبع مثله . فما كان من هذه العوارض كان ابتداءؤه عن انفعالاتٍ

ما عسرةً ، حركتها ذات ثبات ، فإنه يقال لها كيفية : فإن الصفرة والسواد
٢٠

إن كان تكوّنه في الحيلة الطبيعية فإنه يدعى كيفية إن كنا قد يقال فينا به :

كيف نحن ؟ أو كان إنما عرضت الصفرة أو السواد من مَرَضٍ مُزْمِنٍ

أو من إحراق شمس فلم تسهل عودته إلى الصلاح أو بقي ببقائنا — قيلت
٢٥

هذه أيضا كيفية . وذلك أنه قد يقال فينا بها على ذلك المثال كيف نحن .

فأما ما كان حدوثه عما يسهل انحلاله ووشيكُ عودته إلى الصلاح قيل

انفعالات ، وذلك أنه لا يقال به في أحد : كيف هو ، فإنه ليس يقال عن
٣٠

- أحمر نجلي : أحمرى ، ولا من اصفر للفرع : مُصْفَرٌ ، لكن أنه انفعل شيئاً .
فيجب أن تقال هذه وما أشبهها انفعالات ، ولا تقال كيفيات .
وعلى هذا المثل يقال في النفس أيضا كيفيات انفعالية وانفعالات .
فإن كان تولده فيها منذ أول التكوين عن انفعالاتٍ ما فإنها أيضا تقال كيفيات ،
ومثال ذلك تيه العقل والغضب وما يجري مجراها ، فإنهم به يقال فيهم بها :
كيف هم ، فيقال غضوبٌ وتائه العقل ، وكذلك أيضا سائر أصناف تيه
العقل إذا لم تكن طبيعيةً لكن كان تولدها عن عوارض ما أخريعسر التخلُّص
منها أو هي غير زائلة أصلا يقال كيفيات ، وذلك أنه يقال فيهم بها : كيف
هم . — وما كان حدوثه فيها عن أشياء سهلة وشيكة العودة إلى الصلاح فإنها
تقال انفعالات مثل ذلك الإنسان إن غمَّ فأسرع غضبه : فإنه ليس يقال
غضوبا منَّ أسرع غضبه بمثل هذا الانفعال ، بل أخرى أن يقال إنه انفعل
شيئاً ، فتكون هذه إنما تقال انفعالات ، لا كيفيات .
وجنس رابع من الكيفية : الشكل والحلقة الموجودة في واحد واحد ،
ومع هذين أيضا الاستقامة والانحناء و < أى > شيء < آخر > إن كان
يشبه هذه . وكل واحد من هذه يقال : كيف الشيء ؟ فإنه قد يقال في الشيء
بأنه مثلث أو مربع : كيف هو ، وبأنه مستقيم أو منحني . ويقال أيضا
كل واحد بالحلقة : كيف هو . — فأما المتخلخل والمتكاثف ، والحشن
والأملس فقد يُظنُّ أنها تدل على كيف ما ، إلا أنه قد يشبه أن تكون هذه
وما أشبهها مبينة للقسمة التي في الكيف . وذلك أنه قد يظهر أن كل واحد

٢٠ منها أخرى بأن يكون إنما يدل على وضع ما للأجزاء ، فإنه إنما يقال كشيء
بأن أجزاءه متقاربٌ بعضها من بعض ، ويقال متداخل بأن أجزاءه متباعدةٌ
بعضها عن بعض ، ويقال أمس بأن أجزاءه موضوعة على استقامة ما ، ويقال
خشن بأن بعضها يفضل^(١) وبعضها يقصر .

٢٥ ولعله قد يظهر للكيفية ضرب ما آخر ، إلا أن ما يذكر خاصةً من
ضروبها فهذا مبالغه .

٣٠ فالكيفيات هي هذه التي ذُكرت ، وذوات الكيفية هي التي يقال بها على
طريق المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر منها كيف كان . — فأما في أكثرها
أو في جميعها ، إلا الشاذ منها ، فإنما يقال على طريق المشتقة أسماؤها ، مثال

ذلك : من البياض — أبيض ، ومن البلاغة — بليغ ، ومن العدالة —
عدل ، وكذلك في سائرها . وأما في الشاذ منها فلا أنه لم يوضع للكيفيات
أسماء ، فليس يمكن أن يكون يقال منها على طريق المشتقة أسماؤها ،
مثال ذلك : المحاضري أو الملا كزي الذي يقال بقوة طبيعية . فليس يقال
٣٥ في اللسان اليوناني عن كيفية من الكيفيات على طريق المشتقة أسماؤها .

وذلك أنه لم يوضع للقوى في اللسان اليوناني اسم فيقال بها هؤلاء كيف هم ،
كما وضع للعلوم وهي التي يقال ملاكرون أو مناصلون^(٤) من طريق الحال :

(١) يفضل = يبرز . (٢) بها = تبعا لهذه القوى .

(٣) « بها » تعود على العلوم أي أن ممارسة هذه العلوم تجعلهم يسمون ملاكزين أو مناصلين .

(٤) ص : ملاكزين أو مناصلين .

فإنه يقال علم ملا كرى ، أو علم مناظلي ، أى علم المناظلة ؛ ويقال في حالهم من هذه على طريق المشتقة أسماءها : كيف هم .

١٥ ور بما كان لها اسم موضوع < للكيف > ، ولا يقال المكيّف بها على طريق المشتقة أسماءها ؛ مثال ذلك من الفضيلة مجتهد ، فإن الذى له فضيلة إنما يقال مجتهد . ولا يقال فى اللسان اليونانى من الفضيلة على طريق المشتقة أسماءها . وليس ذلك فى الكثير .

١٠ ذوات الكيفية تقال التى تدعى من الكيفيات التى ذكرت على طريق المشتقة أسماءها أو على طريق آخرٍ منها كيف كان .

وقد يوجد أيضا فى الكيف مُضَادَةٌ ، مثال ذلك أن العدل ضد الجور وكذلك البياض والسواد وسائر ما أشبه ذلك ، وأيضا ذوات الكيفية بها :
١٥ مثال ذلك الجائر للعدل ، والأبيض للأسود . إلا أن ذلك ليس فيها كلها . فإنه ليس للأشقر ولا للأصفر ولا لِمَا أشبه ذلك من الألوان ضدُّ أصلا ، وهى ذوات كيفية . وأيضا إن كان أحد المتضادين — أيهما كان — كَيْفًا ، فإن الآخر أيضا يكون كيفا . ذلك بين لمن تصفح سائر التعوت ، مثال ذلك
٢٠ إن كان العدل ضدَّ الجور وكان العدل كيفا — وإن الجور أيضا كيف — فإنه لا يطابق الجور ولا واحداً من سائر التعوت : لا الكم مثلا والمضاف ولا أين ولا واحدا من سائر ما يجرى مجراها بتة ما خلا الكيف ، وكذلك فى سائر المتضادات التى فى الكيف .
٢٥

وقد يقبل أيضا الكيف الأكثر والأقل، فإنه يقال إن هذا أبيض
بأكثر من غيره أو بأقل، وهذا عادل بأكثر من غيره أو بأقل .

وهي أنفسها تحتمل الزيادة ، فإن الشيء الأبيض قد يمكن أن يزيد
بياضه فيصير أشد بياضا، وليس كلها ولكن أكثرها . فإنه مما يشك فيه : ٣٠

هل يقال عدالة أكثر أو أقل من عدالة ، وكذلك في سائر الحالات .

فإن قوما يمارون في أشباه هذه فيقولون إنه لا يكاد أن يقال عدالة أكثر ولا
أقل من عدالة، ولا صحة أكثر ولا أقل من صحة؛ ولكنهم يقولون إن "لهذا" ٣٥

صحة أقل مما لغيره، وعلى هذا المثال : "لهذا" كتابة أقل من كتابة غيره وسائر ١١١

الحالات . فأما ما يسمى بها فإنها تقبل الأكثر والأقل بلا شك، فإنه يقال
إن هذا أبلغ من غيره وأعدل وأصح؛ وكذلك الأمر في سائرهما .

وأما المثلث والمربع فلن يُظنَّ أنهما يقبلان الأكثر والأقل ؛ ولا شيء ٥

من سائر الأشكال ألبتة : فإن ما قبل قول المثلث أو قول الدائرة فكله على

مثال واحد مثلثات ودوائر؛ وما قبله فليس يقال إن هذا أكثر من غيره

فيه ، فإنه ليس المربع في أنه دائرة أكثر من المستطيل إذ كان ليس يقبل ١٠

ولا واحد منهما قول الدائرة . وبالجملة، إنما يوجد أحد الشئيين أكثر من

الآخر إذا كانا جميعاً يقبلان قول الشيء الذي يُقصد له . فليس كل الكيف

إذا يقبل الأكثر والأقل . فهذه التي ذكرت ليس منها شيء هو خاصة

الكيفية .

- ١٥ فأما "الشبيهة" "وغير الشبيهة" فإنما يقالان في الكيفيات وحدها ، فإنه ليس يكون هذا شبيهاً بغيره بشيء غير ما هو به كيف . فتكون خاصة الكيفية أن بها يقال شبيهه وغير شبيهه .
- ٢٠ وليس ينبغي أن يتداخلك الشك فتقول : إنا قصدنا للكلام في الكيفية فعددنا كثيراً من المضاف ، إذ الملكات والحالات من المضاف ، فإنه تكاد أن تكون أجناس هذه كلها وما أشبهها إنما تقال من المضاف . وأما الجزئيات فلا شيء منها ألبتة ، فإن العلم وهو جنس ماهيته ، إنما يقال بالقياس إلى غيره . وذلك أنه إنما يقال علم بشيء ، فأما الجزئيات فليس شيء منها ماهيته تقال بالقياس إلى غيره ، مثال ذلك : النحو ، ليس يقال نحواً بشيء ، ولا الموسيقى هي موسيقى بشيء ، اللهم إلا أن تكون هذه أيضاً قد تقال من المضاف من طريق الجنس ، مثال ذلك : النحو يقال علماً بشيء لا نحواً بشيء ، والموسيقى علماً^(١) بشيء لا موسيقى بشيء . فيجب أن تكون الجزئيات ليس من المضاف . ويقال لنا ذوو كيفية — بالجزئيات^(٢) ؛ وذلك أنه إنما لنا هذه : فإنما إنما يقال لنا علم^(٣) — بأن لنا من العلوم الجزئية . فيجب من ذلك أن تكون أيضاً — أعني الجزئيات — كيفيات ، وهي التي بها ندعى ذوى كيفية — وليس هذه من المضاف . وأيضاً أن ألغى شيء واحد بعينه كيفاً^(٤) ومضافاً ، فليس بمنكر أن يعد في الجنس جميعاً .

(١) ص : علم . (٢) ص : « ذوى كيفة بالجزئيات » — أى عن طريق العلوم

الجزئية . (٣) ص : علم . (٤) أى مع أنها ليست من المضاف .

في يفعل وينفعل

١١ وقد يقبل يفعل وينفعل مُضادَةً، والأكثر والأقل . فإن "يُسَخِّن" مضاد "يُسَبِّد" ، "ويَسَخِّن" مضاد "يَسْبُد" ، "ويُلْدُّ" مضاد "ليتأذى" — فيكونان قد يقبلان المضادة . وقد يقبلان أيضا الأكثر والأقل :
٥ فإن يسخن قد يكون أكثر وأقل ، ويسخن أكثر وأقل ، ويتأذى أكثر وأقل . فقد يقبل إذن "يفعل" و "ينفعل" الأكثر والأقل .
فهذا مبلغ ما نقوله في هذه .

وقد قيل في الموضوع أيضا في باب المضاف أنه إنما يقال من الوضع على طريق المشتقة أسماءها .

١٠ فأما في الباقية ، أعني في متى ، وأين ، وفي له ، فإنها إذ كانت واضحة لم نقل فيها شيئا سوى ما قلناه بدءاً من أنه يدل : أما على "له" فمُتَّعِلٌ ، مُتَّسَلِحٌ ، وأما على "أين" فمثل قولك : في لوقين وسائر ما نقلناه فيها .
فهذا ما نكتفي به من القول في الأجناس التي إياها قصدنا .

في المتقابلات

١٥ وقد ينبغي أن نقول في المتقابلات على كم جهة من شأنها أن تتقابل ، فنقول : إن الشيء يقال إنه يقابل غيره على أربعة أوجه : إما على طريق

المضاف ؛ وإما على طريق المضافة ؛ وإما على طريق العدم والملكة ؛
وإما على طريق الموجبة والسالبة . — فتقابل واحدٍ واحدٍ من هذه إذا قيل
٢٠ على طريق الرسم : ^(١) أما على طريق المضاف : فمثل الضعف للنصف ؛ وأما
على طريق المضافة : فمثل الشرير للخير ؛ وأما على طريق العدم والملكة
فمثل العمى والبصر ؛ وأما على طريق الموجبة والسالبة : فمثل جالس ،
ليس يجالس .

فما كان يقابل على طريق المضاف فإن ماهيته إنما تقال بالقياس
إلى الذى إياه تقابل أو على نحو آخر من أنحاء النسبة إليه ، مثال ذلك الضعف
٢٥ عند النصف ، فإن ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما
هو ضعفٌ لشيء . والعلم أيضا يقابل المعلوم على طريق المضاف . وماهية
العلم إنما تقال بالقياس إلى المعلوم . والمعلوم أيضا فماهيته إنما تقال
٣٠ بالنسبة إلى مقابله ، أى إلى العلم ، فإن المعلوم إنما يقال إنه معلوم عند
شيء أى عند العلم . فما كان إذا يقابل على طريق المضاف فإن ماهيته
إنما تقال بالقياس إلى غيره ، أو يقال بعضها عند بعض على نحو آخر .

فأما على طريق المضافة فإن ماهيتها لا تقال أصلاً بعضها عند بعض ،
٣٥ بل إنما يقال إن بعضها مضافةٌ لبعض . فإنه ليس يقال : إن الخير هو
خيرٌ للشرير ، بل مُضادُّ له ، ولا الأبيض أبيضٌ للأسود ، بل مضادُّ له ،
فتكون هاتان المقابلتان مختلفتين . وما كان من المتضادة هذه حالها ، أعنى
(١) ص : المتضادة — ويصح أيضا .

- ١١٢ أن الأشياء التي من شأنها أن يكون وجودها فيها أو الأشياء التي تنعت بها يجب ضرورة أن يكون أحد المتضادين موجوداً فيها ، فليس فيما بينهما متوسطاً أصلاً . وما كان ليس واجبا أن يكون أحدهما موجودا فيها ، فتلك فيما بينهما متوسطاً ما لا محالة ، مثال ذلك : الصحة والمرض من شأنهما أن يكونا في بدن الحيوان ؛ ويجب ضرورة أن يكون أحدهما — أيهما كان — موجوداً في بدن الحيوان : إما المرض وإما الصحة . والفرد والزوج ينعت بهما العدد ؛ ويجب ضرورة أن يوجد أحدهما — أيهما كان — في العدد : إما الفرد ، وإما الزوج . وليس فيما بين هذه متوسطاً ألبتة ، لا بين الصحة والمرض ، ولا بين الفرد والزوج . — فأما ما لم يكن واجباً أن يوجد فيها أحدهما ، فتلك فيما بينها متوسطاً . مثال ذلك السواد والبياض من شأنهما أن يكونا في الجسم ، وليس واجباً أن يكون أحدهما موجودا في الجسم ، فإنه ليس كل جسم فهو إما أبيض وإما أسود . والمحمود والمذموم قد يُنعت بهما الإنسان وتنعت بهما أيضاً أشياء كثيرة غيره ، إلا أنه ليس بواجب ضرورة أن يكون أحدهما موجوداً في تلك الأشياء التي تُنعت بهما ؛ وذلك أنه ليس كل شيء فهو إما محمود وإما مذموم . فبين هذه متوسطات ما : مثال ذلك أن بين الأبيض وبين الأسود الأذكن والأصفر وسائر الألوان ؛ وبين المحمود والمذموم ما ليس بمحمود ولا مذموم .
- ١٥
- ٢٠ فإن في بعض الأمور قد وُضعت أسماءً للأوساط ، مثال ذلك أن بين الأبيض وبين الأسود الأذكن والأصفر . وفي بعضها لا يمكن العبارة عن

الأوسط باسم ، إنما يجتد الأوسط بسبب الطرفين ، مثال ذلك : لاجيد ،
ولا ردى ، ولا عدل ، ولا جور .

٢٥

فأما "العدم" و "الملكة" فإنهما يقالان في شيء واحد بعينه ، مثال
ذلك البصر والعمى في العين ، وعلى جملة من القول : كل ما كان من شأن
الملكة أن تكون فيه ففيه يقال كل واحد منهما . وعند ذلك نقول في كل
واحد مما هو قابل للملكة إنه عديم عند ما لا تكون موجودة للشيء الذى
من شأنها أن تكون موجودة له وفي الحين الذى من شأنها أن تكون له فيه :
فإننا إنما نقول : "أرد" لا لمن لم تكن له أسنان ، ونقول "أعمى" لا لمن
لم يكن له بصر ، بل إنما نقول ذلك فيما لم يكونا له في الوقت الذى من
شأنهما أن يكونا له فيه . فإن البعض ليس له حين يولد لا بصر ولا أسنان ،
ولا يقال فيه إنه أرد ولا إنه أعمى .

٣٥

وليس أن تُعدم الملكة وأن توجد الملكة هما العدم والملكة . من ذلك
أن البصر ملكة ، والعمى عدم ؛ وليس أن يوجد البصر هو البصر ، ولا أن
يوجد العمى هو العمى . فإن العمى هو عدم ما . فأما أن يكون الحيوان
أعمى فهو أن يعدم البصر وليس هو العدم ، فإنه لو كان "العمى" و "أن
يوجد العمى" شيئاً واحداً بعينه ، لقد كانا جميعاً يُنعت بهما شيء واحد
بعينه . غير أننا نجد الإنسان يقال له أعمى ولا يقال له عمى على وجه من
الوجوه — ومظنون أن هذين أيضاً يتقابلان ، أعنى أن تُعدم الملكة وأن

١٢

توجد الملكة كتقابل العدم والملكة ؛ وذلك أن جهة المضادة واحدة
بعينها ، فإنه كما العمى يقابل البصر ، كذلك الأعمى يقابل البصير .

وليس أيضا ما تقع عليه الموجبة والسالبة موجبة ولا سالبة ؛ فإن
الموجبة قول موجب . ويقال في هذه أيضا إنها يقابل بعضها بعضا مثل
الموجبة والسالبة ؛ فإن في هذه أيضا جهة المقابلة واحدة بعينها ، وذلك أنه
كما الموجبة تقابل السالبة . مثال ذلك قولك ” إنه جالس ” لقولك ” إنه
ليس بجالس ” ، كذلك يتقابل أيضا الأمران اللذان يقع عليهما كل واحد
من القولين ، أعنى ” الجلوس ” لـ ” غير الجلوس ” .

فأما أن العدم والملكة ليسا متقابلين تقابل المضاف فذلك ظاهر ،
فإنه ليس ماهيته تقال بالقياس إلى مقابله . وذلك أن البصر ليس هو
بصراً بالقياس إلى العمى ، ولا ينسب إليه على جهة أخرى أصلا . وكذلك
أيضا ليس يقال العمى عمى للبصر ، بل إنما يقال : العمى عدم للبصر ؛
فأما ” عمى للبصر ” فلا يقال . — وأيضا فإن كل مضافين فكل واحد منهما
يرجع على صاحبه في القول بالتكافؤ ؛ فقد كان يجب في العمى أيضا لو كان
من المضاف أن يرجع بالتكافؤ على ذلك الشيء الذي إليه يضاف بالقول ،
لكنه ليس يرجع بالتكافؤ ؛ وذلك أنه ليس يقال إن البصر هو بصر للعمى .

ومن هذه الأشياء يتبين أيضا أن التي تقال على طريق العدم والملكة
ليست متقابلة تقابل المضادة ، فإن المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط
أصلا قد يجب ضرورة أن يكون أحدهما موجودا دائما في الشيء الذي

- فيه من شأنها أن تكون، أو في الأشياء التي تنعت بها، فإن الأشياء التي
ليس بينها متوسط أصلاً كانت الأشياء التي يجب ضرورةً أن يكون أحد
الشيئين منها موجوداً في القابل : مثال ذلك في المرض والصحة، والفرد
والزوج . — فأما اللذان بينهما متوسط فليس واجباً ضرورةً في حين من الزمان
أن يكون أحدهما موجوداً في كل شيء، فإنه ليس كلُّ شيء قابلاً^(١) . فواجب
ضرورةً أن يكون إما أبيض وإما أسود، وإما حاراً وإما بارداً؛ وذلك
أنه ليس مانعٌ من أن يكون إنمّا يوجد فيه شيء مما في الوسط . وأيضاً
فإنه قد كانت الأشياء التي بينها متوسطٌ ما، هي الأشياء التي ليس واجباً
ضرورةً أن يكون أحد الشيئين موجوداً في القابل ما لم يكن أحدهما
موجوداً بالطبع، مثل أن < يوجد بالطبع > للنار أنها حارة، وللثلج أنه
أبيض . وفي هذه وجودُ أحد الشيئين مُحَصَّلاً واجباً، لا أيهما اتفق .
فإنه ليس يمكن أن تكون النار باردة ولا الثلج أسود . فيكون ليس يجب
وجود أحد الشيئين أيهما كان في كل قابل، لكن وجود الواحد فيما هو له
بالطبع دون غيره؛ ووجود الواحد في هذه مُحَصَّلاً، لا أيهما اتفق .

- فأما في العدم والملسكة فليس يصح ولا واحد من الأمرين اللذين ذكرا؛
وذلك أنه ليس يجب ضرورةً أن يوجد دائماً في القابل أحدهما أيهما كان .
فإن ما لم يبلغ بعد إلى أن يكون من شأنه أن يبصر فليس يقال فيه لا أنه أعمى .

(١) ص : قابل .

ولا أنه بصير . — فيكون هذان ليسا من المتضادات التي بينها متوسط أصلا ، ولا هما أيضا من المتضادات التي بينها متوسط ما ؛ فإن أحدهما موجود في كل قابلٍ ضرورةً ، أعنى أنه إذا صار في أحدٍ مما من شأنه أن يكون له بصر فيئذ يقال له أعمى أو بصير . وليس يقال فيه أحدهما محصلا ، لكن أيها اتفق ، فإنه ليس يجب فيه لا العمى ولا البصر ، بل أيهما اتفق . فأما المتضادات التي بينها متوسط فلم يكن يلزم ضرورةً في وقت من الأوقات أن يكون أحدهما موجوداً في الكل ، لكن في البعض ؛ وفي هذه أيضا أحدهما محصّل . — فيكون قد تبين من ذلك أن التي تقال على طريق العدم والمملكة ليست تتقابل ولا كواحدة من جهتي تقابل المتضادات .

١٠

١٥

وأیضا فإن المتضادات ، إن كان القابل موجودا ، فقد يمكن أن يكون تغير من كل واحد من الأمرين إلى الآخر ما لم يكن الواحد موجوداً لشيء بالطبع مثل ما للنار الحرارة . فإن الصحيح قد يمكن أن يمرض ، والأبيض قد يمكن أن يصير أسود ، والبارد قد يمكن أن يصير حاراً ، والصالح قد يمكن أن يصير طالخا ، والطالح قد يمكن أن يصير صالحا . فإن الصالح إذا نقل إلى معاشرة من هو على مذاهب وأقاويل أجمل ، فإنه قد يأخذ في طريق الفضيلة ولو يسيرا ؛ وإن هو أخذ في هذه الطريق مرة واحدة فمن البين أنه إما أن ينتقل عما كان عليه على التمام ، وإما أن يُعبر في ذلك إمعانا كثيراً ، وذلك أنه كلما مرّ ^(١) ازدادت سهولة الحركة عليه إلى الفضيلة . وإذا

٢٠

٢٥

(١) مرة = تقدم في هذا الطريق .

- أخذ في هذا الطريق ولو أخذ السير منذ أول الأمر حتى يكون وشيكا بأن
يمعن فيه ثم تبادى في ذلك ودام عليه انتقل على التمام إلى الملكة المضادة
٣٠ لها إن لم يقصُر به الزمان . — فأما العدم والملكة فليس يمكن أن يكون
فيهما التغير من البعض إلى البعض، فإن التغير من الملكة إلى العدم قد يقع؛
وأما من العدم إلى الملكة فلا يمكن أن يقع، فإنه لا من صار أعمى يعود
٣٥ فيبصر، ولا من صار أصم يعود ذا بحة، ولا من كان أدرد تنبت له الأسنان.
ومن البين أن التي تتقابل على طريق الموجبة والسالبة فليس تقابلها ولا
١١٣ على واحد من هذه الأنحاء التي ذُكرت، فإن في هذه وحدها يجب ضرورة
أن يكون أبداً أحدها صادقا والآخر كاذبا، وذلك أنه لا في المتضادات
يجب ضرورة أن يكون أبداً أحدهما صادقا والآخر كاذبا، ولا في المضاف،
٥ ولا في العدم الملكة : مثال ذلك الصحة والمرض متضادان، وليس واحدة
منهما لا صادقا ولا كاذبا، وكذلك الضعف والنصف يتقابلان على طريق
المضاف وليس واحد منهما لا صادقا ولا كاذبا . ولا أيضا التي على جهة
العدم والملكة مثل البصر والعمى . وبالجمل، فإن التي تقال بغير تأليف أصلا
١٠ فليس شيء منها لا صادقا ولا كاذبا، وهذه التي ذُكرت كلها إنما تقال
بغير تأليف .

- إلا أنه قد يُظن أن ذلك يلزم خاصة في المتضادات التي تقال بتأليف،
١٥ فإن "سقراط صحيح" مضاد لـ "سقراط مريض". ولكنه ليس يجب ضرورة

دائماً ولا في هذه أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا، فإن سقراط
إذا كان موجودا كان أحدهما صادقا والآخر كذبا . وإذا لم يكن موجودا
فهما جميعا كاذبان . وذلك أنه متى لم يكن سقراط موجودا ألبتة لم يكن
صدقا : لا أن سقراط مريض ولا أنه صحيح . — وأما العدم والملكية فإن
العين ^(١) إذا لم تكن موجودة أصلا لم يكن ولا واحد من الأمرين صدقا .
ومتى كانت أيضا موجودة لم يكن أبدا أحدهما صادقا، فإن "سقراط بصير"
مقابل لـ "سقراط أعمى" تقابل العدم والملكية . وإذا كان موجودا فليس
واجبا ضرورة أن يكون أحدهما صادقا أو كاذبا، فإنه ما لم يأت الوقت
الذي من شأنه أن يكون فيه بصيرا أو أعمى فهما جميعا كاذبان . ومتى لم
يكن أيضا سقراط أصلا، فعلى هذا الوجه أيضا الأمران جميعا كاذبان ،
أعنى : أنه بصير وأنه أعمى .

فأما في الموجبة والسالبة فأبدا < سواء > كان موجودا أو لم يكن
موجودا، < فإن > أحدهما يكون كاذبا والآخر صادقا . فإن القول بأن
"سقراط مريض" وأن "سقراط ليس مريضا" إن كان سقراط موجودا
فظاهر أن أحدهما صادق أو كاذب، وإن لم يكن موجودا فعلى هذا المثال :
فإن القول بأن "سقراط مريض" إذا لم يكن سقراط موجودا كان كاذبا،
والقول بأنه ليس مريضا صادقا، فيكون في هذه وحدها خاصة أحد القولين

(٢) ص : كاذب .

(١) العين = الموضوع .

٣٥ < يكون > أبداً صادقاً أو كاذباً ، أعنى التى تتقابل على طريق الموجبة
والسالبة .

١١

< الأضداد >

والشر ضرورةً مضادٌ للخير؛ وذلك بين بالاستقراء فى الجزئيات ، مثال
ذلك المرص للصحة ، والجور للعدل ، والجبن للشجاعة ؛ وكذلك أيضا
١١٤ فى سائرهما . فأما المضاد للشر فربما كان الخير ، وربما كان الشر ؛ فإن النقص
هو شرٌّ يضاده الإفراط وهو شر ؛ وكذلك التوسط مضادٌ لكل واحدة
منهما وهو خير ؛ وإنما يوجد ذلك فى اليسير من الأمور ؛ فأما فى أكثرها
٥ فإنما الخير دائماً مضادٌ للشر .

وأيضاً فإن المتضادين ليس واجباً ضرورةً متى كان أحدهما موجوداً
أن يكون الباقى موجوداً : وذلك أنه إن كانت الأشياء كلها صحيحةً ، فإن
الصحة تكون موجودةً ؛ فأما المرض فلا . وإن كانت الأشياء كلها بيضاء
١٠ فإن البياض موجوداً ؛ فأما الأسود فلا . وأيضاً إن كان أن "سقراط صحيح"
مضاداً لأن "سقراط مريض" وكان لا يمكن أن يكونا جميعاً موجودين
فيه بعينه ، فليس يمكن متى كان أحدهذين المتضادين موجوداً أن يكون
الباقى أيضاً موجوداً . فإنه متى كان موجوداً أن "سقراط صحيح" فليس
يمكن أن يكون موجوداً أن "سقراط مريض" .

- ١٥ ومن البين أن كل متضادين فإنما شأنهما أن يكونا في شيء واحد بعينه : فإن الصحة والمرض في جسم الحي ، والبياض والسواد في الجسم على الإطلاق ، والعدل والجور في نفس الإنسان .
- وقد يجب في كل متضادين إما أن يكونا في جنس واحد بعينه ، وإما أن يكونا في جنسين متضادين ، وإما أن يكونا أنفسهما جنسين : فإن الأبيض والأسود في جنس واحد بعينه ، وذلك أن جنسهما اللون . فأما العدل والحق ففي جنسين متضادين ، فإن الجنس لذلك فضيلة ، ولهذا رذيلة . وأما الخير والشر فليس في جنس ، بل هما أنفسهما جنسان لأشياء .
- ٢٥

١٢

في المتقدم

- يقال إن شيئاً متقدماً لغيره على أربعة أوجه :
- أما الأول وعلى التحقيق فبالزمان ، وهو الذي به يقال إن هذا أسن من غيره ، أو هذا أعتق من غيره . فإنه إنما يقال أسن وأعتق من جهة أن زمانه أكثر .
- وأما الثاني فما لا يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود ، مثال ذلك أن الواحد متقدم للاثنين ، لأن الاثنين متى كانا موجودين لزم بوجودهما وجود الواحد .
- ٣٠ فإن كان الواحد موجوداً فليس واجباً ضرورة وجود الاثنين ، فيكون لا يرجع التكافؤ من وجود الواحد لزوم وجود الاثنين . ومفنون أن ما لا يرجع منه بالتكافؤ في لزوم الوجود فهو متقدم .
- ٣٥

فأما المتقدم الثالث فيقال على مرتبة ما، كما يقال في العلوم وفي الأقاويل .
فإن في العلوم البرهانية قد يوجد المتقدم والمتأخر في المرتبة ، وذلك أن
الاسطِقات متقدمة للرسوم^(١) في المرتبة ، وفي الكتابة حروف المعجم متقدمة
لللهجاء ؛ وفي الأقاويل أيضا على هذا المثال : الصدر للاقتصاص في المرتبة^(٢) .
وأیضا مما هو خارج عما ذكر : الأفضل والأشرف قد يُظنّ أنه متقدم
في الطبع . ومن عادة الجمهور أن يقولوا في الأشرف عندهم والذين يخصوصونهم
بالحبة إنهم متقدمون عندهم . ويكاد أن يكون هذا الوجه أشدّ هذه
الوجوه مبيّنة^(٣) .

فهذا أيضا يكاد أن يكون مبلغ الأنحاء التي يقال عليها المتقدم .

ومظنون أن ها هنا نحواً آخر للتقدم خارجاً من الأنحاء التي ذُكرت .
فإن السبب من الشئيين اللذين يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود على أي جهة
كان سبباً لوجود الشيء الآخر — فبالواجب يقال إنه متقدم بالطبع . ومن
البين أن هاهنا أشياء ما تجرى هذا المجرى : أن "الإنسان موجود" —
يرجع بالتكافؤ لزوم الوجود على القول الصادق فيه . فإنه إن كان الإنسان

(١) يقصد « باستقصات » هنا المبادئ في الهندسة وهي الحدود والبدهييات والمصادرات
والتعريفات الخ ؛ و « بالرسوم » القضايا أو النظريات الهندسية (وسميت برسوم لأنها
في الهندسة تعبر عن أشكال ، رسوم) .

(٢) الاقتصاص = العرض ، أو صلب البحث — في الإنشاء .

(٣) أي للألوف .

- ١٥ موجوداً فإن القول بأن "الإنسان موجود" صادق ؛ وذلك يرجع بالتكافؤ .
فإنه إن كان القول بأن "الإنسان موجود" صادقاً ، فإن الإنسان ،
موجود . إلا أن القول الصادق لا يمكن أن يكون سبباً لوجود الأمر ، بل
٢٠ الذى يظهر أن الأمر سبب ، على جهة من الجهات ، لصدق القول ؛ وذلك
أن بوجود الأمر أو بأنه غير موجود يقال إن القول صادق أو كاذب .
فيكون قد يقال إن شيئاً متقدماً لغيره على خمسة أوجه .

١٣

في « معاً »

- يقال "معاً" على الإطلاق والتحقيق في الشئيين إذا كان تكوُّنهما في زمان
٢٥ واحدٍ بعينه ، فإنه ليس واحدٌ منهما متقدماً ولا متأخراً ؛ وهذا يقال فيهما
إنهما "معاً" في الزمان .
ويقال "معاً" بالطبع في الشئيين إذا كانا يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود
ولم يكن أحدهما سبباً أصلاً لوجود الآخر . مثال ذلك في الضعف والنصف ،
٣٠ فإن هذين يرجعان بالتكافؤ ، وذلك أن الضعف إن كان موجوداً فالنصف
موجود ، والنصف إذا كان موجوداً فالضعف موجود . وليس ولا واحد
منهما سبباً لوجود الآخر .
والتي هي من جنس واحدٍ قسيمةٌ بعضها لبعض يقال إنها "معاً" بالطبع .
٣٥ و "القسيمة بعضها لبعض" يقال إنها التي بتقسيم واحد ، مثال ذلك :

الطائر قسم المشاء والسابح — فإن هذه قسيمة بعضها لبعض من جنس واحد، وذلك أن الحي يتقسم إلى هذه، أعني إلى الطائر والماشى والسابح . وليس واحد من هذه أصلاً متقدماً ولا متأخراً ، لكن أمثال هذه مظنون بها "معاً" بالطبع . وقد يمكن أن يُقسم كل واحد من هذه أيضاً إلى أنواع، مثال ذلك الحيوان المشاء والطائر والسابح — فتكون تلك أيضاً "معاً" بالطبع ،
١١٥ أعنى التي هي من جنس واحد بتقسيم واحد .

٥ فأما الأجناس فإنها أبداً متقدمة ، وذلك أنها لا ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود ، مثال ذلك أن السابح إن كان موجوداً فالحي موجود . وإذا كان الحي موجوداً فليس واجباً ضرورة أن يكون السابح موجوداً .

فالتى تقال إنها "معاً" بالطبع هي التي ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود، وليس
١٠ واحد من الشئين سبباً أصلاً لوجود الآخر؛ والتي هي من جنس واحد قسيمة بعضها لبعض . فأما التي تقال على الإطلاق إنها معاً فهي التي تكونها في زمان واحد بعينه .

١٤

في الحركة

١٥ أنواع الحركة ستة : التكوّن، والفساد، والنمو، والنقص، والاستحالة، والتغير بالمكان .

(١) أى وكذلك هي الأنواع التي تتقابل في التقسيم وتدرج تحت جنس واحد .

(١)
فأما سائر هذه الحركات بعد الاستحالة فظاهر أنها مخالفة بعضها لبعض .
وذلك أنه ليس التكوّن فسادا ، ولا النمو نقصا ، ولا التغير بالمكان ، وكذلك
سائرُها . — فأما الاستحالة فقد يسبق إلى الظن فيها أنه يجب ضرورة أن
يكون ما يستحيل < إنما يتم > بحركةٍ ما من سائر الحركات . وليس ذلك
بحق : فإننا نكاد أن يكون في جميع التأثيرات التي تحدث فينا ، أوفى أكثرها ،
تلزما الاستحالة ، وليس يشوبنا في ذلك شيء من سائر الحركات ، فإن المتحرك
بالتأثير ليس يجب : لا أن يتمي ولا أن ياحقه نقص ؛ وكذلك في سائرُها .
فتكون الاستحالة غير سائر الحركات . فإنها لو كانت هي وسائر الحركات
شيئا واحداً لقد كان يجب أن يكون ما استحال فقد نما لا محالة ، أو نقص ،
أو لزمه شيء من سائر الحركات . لكن ليس ذلك واجبا . وكذلك أيضا
ما نما أو تحرك حركةً ما أخرى : كان يجب أن يستحيل . لكن كثيرا من
الأشياء يتمي ولا تستحيل ، مثال ذلك أن المربع إذا أضيف إليه ما يضاف
حتى يحدث العلم فقد تزايد ، إلا أنه لم يحدث فيه حدثٌ حاله عما كان
عليه . وكذلك في سائر ما يجري هذا المجرى . — فيجب من ذلك أن تكون
هذه الحركات مخالفة بعضها لبعض .

٢٠

٢٥

٣٠

(١) أى : أما الحركات الأخرى كلها غير حركة الاستحالة ...

(٢) في الأصل : إذا طبق عليه « الجنومون » (وهو آلة تشير إلى الأوقات وأوارتفاعات

الشمس بواسطة إسقاط الظل على مستو أو على سطح منحني) فقد تزايد ...

- والحركة على الإطلاق يضادها السكون . وأما الحركات الجزئية ١٥
فتضادها الجزئيات . وأما التَّكُونُ فيضادُه الفساد ، والنمُو فيضادُه النقص ،
والتغير بالمكان فيضادُه السكون في المكان . وقد يشبه أن يكون قد يقابل
هذه الحركة خاصةً التغير إلى الموضع المضاد لذلك الموضع ، مثال ذلك :
التغير إلى فوق للتغير إلى أسفل ، والتغير إلى أسفل للتغير إلى فوق . —
فأما الحركة الباقية من الحركات التي وُصِفَتْ فليس بسهل أن يُعطى لها
ضدٌّ ، فقد يشبه أن لا يكون لهذه ضد ، اللهم إلا أن يجعل جاعلٌ في هذه
أيضاً المقابل هو السكون في الكيف أو التغير إلى ضد ذلك الكيف ، كما
١٠ جعل المقابل في الحركة في المكان السكون في المكان أو التغير إلى الموضع
المضاد . فإن الاستحالة تغيرٌ بالكيف . فيكون يقابل الحركة في الكيف
السكون في الكيف أو التغير إلى ضد ذلك الكيف ، مثل مصير الشيء
١٥ أسود بعد أن كان أبيض ، فإنه يستحيل إذا حدث له تغيرٌ إلى ضد
ذلك الكيف .

١٥

في "له"

إن "له" يقال على أنحاء شتى .

وذلك أنها تقال إما على طريق المَلَكة والحال أو كيفية ما أخرى :
فإنه يقال فينا إن "لنا" معرفة ، و "لنا" فضيلة . — وإما على طريق

(١) إشارة إلى مقولة : الكيف .

- ٢٠ . الكم ^(١) . مثال ذلك المقدار الذي يتفق أن يكون للإنسان ، فإنه يقال إن
”له“ مقداراً طوله ثلاث أذرع أو أربع أذرع . — وإما على طريق
ما يشتمل على البدن : مثل الثوب أو الطَّيَّسَان . — وإما في جزء منه :
مثل الخاتم في الإصبع . — وإما على طريق الجزء : مثال ذلك اليد
أو الرجل . — وإما على طريق ما في الإِنَاء ^(٢) : مثال ذلك الحنطة في المدى ^(٣)
أو الشراب في الدَّن ، فإن اليونانيين يقولون إن الدَّت ”له“ شراب ، بمعنى
”فيه“ شراب ، والمدى ”له“ حنطة يعني ”فيه“ حنطة . — فهذا يقال
فيهما ”له“ على طريق ما في الإِنَاء . — وأما على طريق الملك فإنه قد يقال
إن ”لنا“ بيتا ، و”لنا“ ضيعة . وقد يقال في الرجل أيضا إن له
زوجة ، ويقال في المرأة إن لها زوجا . إلا أن هذه الجهة التي ذكرت
في هذه المواضع أبعدُ الجهات كلها من ”له“ ، فإن قولنا ”له“ ”أمراة“ ،
لسنا ندل به على شيء أكثر من المقاربة .

ولعله قد يظهر لقولنا ”له“ ”أنحاء ما أنحر . فأما الأنحاء التي جرت

العادة باستعمالها في القول فنكاد أن نكون قد آتينا على تعديدها .

-
- (١) إشارة إلى مقولة : الكم .
(٢) إشارة إلى مقولة : الملك .
(٣) إشارة إلى مقولة الملك .
(٤) إشارة إلى الجوهر ، لأن أجزاء الجسم هي الأخرى جواهر .
(٥) إشارة إلى مقولة الأين .
(٦) المدى : ميكال يسع ١٩ صاعا ، والجمع : أمداد .

[تم كتاب أرسطوطالس المسمى قاطيغوريا أى المقولات ...
(وصححه^(٦)) الحسن بن سوار من نسخة يحيى بن عدى التى بخطه، وهى التى
قابل بها الدستور الذى بخط اسحق الناقل . قوبل به نسخة كتبت من خط
عيسى بن اسحق بن زرعة ، نسخها أيضا من نسخة يحيى بن عدى المنقولة
من دستور الأصل الذى بخط اسحق بن جنين ، فكان موافقاً . والحمد لله
على إتمامه] .

(٦) ص : صحه .

Faint, illegible text, possibly bleed-through from the reverse side of the page.

كتاب العبارة

نقل إمام بن حنين

24th Dec 1871

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كتاب أرسطوطالس « پاری آرمیناس » أي « في العبارة »

١

[١١٧٩] < القول والفكر والشيء . - الحق والباطل >

- قال : ينبغي أن نضع أولاً ما الاسم وما الكلمة ؛ ثم نضع بعد ذلك
١١٦ ما الإيجاب وما السلب ، وما الحكم وما القول . - فنقول : إن ما يخرج
بالصوت دالٌّ على الآثار التي في النفس ؛ وما يكتب دالٌّ على ما يخرج
بالصوت . وكما أن الكتاب ليس هو واحداً بعينه للجميع ، كذلك ليس ما يخرج
٥ بالصوت واحداً بعينه لهم . إلا أن الأشياء التي ما يخرج بالصوت دالٌّ عليها
أولاً - وهي آثار النفس - واحدةٌ بعينها للجميع ؛ والأشياء التي آثار النفس
أمثلة لها ، وهي المعاني ، توجد أيضاً واحدةً للجميع . لكن هذا المعنى
من حق صناعةٍ غير هذه . وقد تكلمنا فيه في كتابنا « في النفس »^(١) . - وكما
أن في النفس ربما كان الشيء معقولا من غير صدق ولا كذب ، وربما
١٠ كان الشيء معقولا قد لزمه ضرورةً أحدُ هذين الأمرين ، كذلك الأمر فيما
يخرج بالصوت : فإن الصدق والكذب إنما هي في التركيب والتفصيل .
فالأسماء والكلم أنفسها تُشبه المعقول من غير تركيب ولا تفصيل : مثال ذلك
قولنا : إنسان أو بياض ، متى لم يُستثنَ معه بشيء^(٢) ، فإنه ليس هو بعد حقا

(١) لعل الإشارة هنا إلى « في النفس » : ٣٢ ، ف ٦ .

(٢) أي : لم يضاف إليه شيء .

ولا باطلا، إلا أنه دالٌّ على المشار إليه به، فإن قولنا أيضًا عنزٌ — أيلٌ قد يدل على معنى ما، لكنّه ليس هو بعدُ حقًا ولا كذبًا ما لم يستثن معه بوجود أو غير وجود مطلقا، أو في زمان .

٢

[١١٧٩] في الاسم < الأسماء البسيطة والمركبة . الأحوال > .

٢٠ فالاسم هو لفظة دالة بتواطؤ ، مجردة من الزمان ، وليس واحد من

أجزائها دالًّا على انفراده . وذلك أن قيليس إذا أُفرد منه "أيس" لم يدل بانفراده على شيء كما يدل في قولك "قالوس ايس" ، أى : فرس فارِه . —

وليست الحال أيضا في الأسماء المركبة كالحال في الأسماء البسيطة، وذلك أن

٢٥ الجزء من الاسم البسيط ليس يدل على شيء أصلا ، وأما الاسم المركب فمن

شأن الجزء منه أن يدل على شيء، لكن ليس على الانفراد، مثل قولك :

"فيلوسوفس" ، أى مؤثر الحكمة . — فأما قولنا : « بتواطؤ » فمن قبيل

أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع إلا إذا صار دليلا ، فإن الأصوات أيضا

التي لا تكتب بحدها فتدل^(١) ، مثل أصوات البهائم ، إلا أنه ليس شيء منها اسما .

٣٠ وأما قولنا « لا — إنسان » فليس باسم ، ولا وُضِعَ له أيضا اسم ينبغي

أن يسمى به ، وذلك أنه ليس بقول ولا < قضية > سالبة ، فليكن اسما

(١) أى بالرغم من أن بعض الأصوات التي لا تكتب بحدها قد تدل على شيء ، فإنها

ليست أسماء .

غير محصل^(١) . — فأما الاسم إذا نُصِبَ أو خُفِضَ أو غُيِّرَ تَغْيِيرًا مِمَّا أُشْبِهَ ١٦ ب ذلك ، فليس يكون اسماً ، لكن تصريفاً من تصاريف الاسم ، وحدَّ الأسماء المُصَرِّفة هو ذلك الحد الذي للأسماء إذا لم تُصَرَّفَ — بعينه ، إلا أن الفرق بين تلك وبين هذه أنه إذا أُضيفَ إلى الأسماء المُصَرِّفة — كان ، أو يكون ، أو هو الآن — لم تَصُدُقْ ولم تَكْذِبْ . والاسم إذا أُضيفَ إليه واحدٌ من هذه كان أبداً صادقاً أو كاذباً ؛ ومثال ذلك ” فلان ” بالخفض كان أو لم يكن : فإن هذا القول ليس هو بعدُ صادقاً ولا كاذباً .

٣

في الكلمة^(٣)

[١١٨٠]

وأما الكلمة فهي ما يدل — مع ما تدل عليه — على زمان ، وليس واحداً من أجزائه يدل على انفراده ، وهي أبداً دليلٌ ما يقال على غيرها — ومعنى قولى أنه [تدلُّ] مع ما تدل عليه تدل على زمان هذا المعنى الذى أنا واصفه : أما قولنا ” صححة ” فاسم ، وأما قولنا ” صحَّ ” إذا عطينا الآن فكلمة ، وذلك أن هذه اللفظة تدل مع ما تدل عليه على أن الصححة قد وجدت للذى قيل

(١) أى غير محدد ، [لأنه ينطبق على أى شىء كان : على ما هو كائن وغير ما هو كائن] ؛ وهذه العبارة الأخيرة توجد فى نص كتاب العبارة ، لكن يرى (Waitz) ناشر الأركانون أنها مضافة ، لهذا أسقطها . ويمكن تأييد رأيه هذا بترجمتنا العربية هذه ، إذ لا توجد فيها هذه العبارة .

(٢) صفة تعود على « الحد الذى ... » .

(٣) الكلمة = الفعل .

١٠ فيه إنه "صحح" في الزمان الحاضر . — والكلمة دائماً دليل ما يقال على غيره، كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال في الموضوع .

وأما قولنا "لا صحح" ، أو قولنا "لا مريض" فلست أسميه كلمة ، فإنه وإن كان يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان ، فكان أيضاً < دالاً > دائماً على شيء ، إلا أنه ليس لهذا الصنف اسم موضوع . فلتسم كلمة غير محصلة ، وذلك أنها تقال على شيء من الأشياء موجودا كان أو غير موجود على مثال واحد . — وعلى هذا المثال قولنا "صحح" الذي يدل^(١) به على زمان المضي ، أو "يصحح" الذي يدل به على الزمان المستأنف ، ليس بكلمة ، لكن تصريف من تصاريف الكلمة . والفرق بين هذين وبين الكلمة أن الكلمة تدل على الزمان الحاضر ، وهذين وما أشبههما تدل على الزمان الذي حوله .

وأقول إن الكلم إذا قيلت على انفرادها فهي تجرى مجرى الأسماء فتدل على شيء ، وذلك أن القائل لها يقف بذهنه عليه ؛ وإذا سمعه منه السامع قنع به . إلا أنها لا تدل بعد على أن الشيء < هو > أو ليس هو ، فإنه ولا لو قلنا "كان" أو "يكون" دللنا على المعنى . وكذلك قولنا "لم يكن" أو "لا يكون" ؛ فلا لو قلنا "إنه" مجرداً على حياله ، دللنا عليه ، وذلك أنه في نفسه ليس هو شيئاً ، لكنته يدل مع ما يدل عليه على تركيب ما ؛ وهذا التركيب لا سبيل إلى فهمه دون الأشياء المترتبة .

(١) ص : الزمان . (٢) ص : إن .

[١٨٠ ب] في القول

وأما القول فهو لفظٌ دالٌّ ، الواحدُ من أجزائه قد يدل على انفراده على طريق أنه لفظة ، لا على طريق أنه إيجاب . وأغنى بذلك أن قولي ”إنسان“ مثلاً قد يدل على شيء ، لكنه ليس يدل على أنه موجود أو غير موجود ، لكنه يصير إيجاباً أو سلباً إن أضيف إليه شيء آخر . فأما المقطع الواحد ٣٠ من مقاطع الاسم فليس يدل ، لكنه حينئذ صوت فقط . وأما في الأسماء المضعفة فقد يدل المقطع من مقاطعها دلالةً ليست بذاته ، — على ما تقدم من قولنا .

١١٧ وكل قولٍ فدالٌّ ، لا على طريق الآلة ، لكن كما قلنا على طريق المواطأة . وليس كل قولٍ بجازم ، وإنما الجازم القولُ الذي وجد فيه الصدق أو الكذب ؛ وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلها . ومثال ذلك : الدعاء ، فإنه قول ما ، لكنه ليس بصادق ولا كاذب . — فأما سائرُ ٥ الأقاويل غير ما قصدنا له منها فنحن تاركوها ، إذ كان النظر فيها أولى بالنظر في الخطب أو الشعر . وأما القول الجازم فهو قصدنا في هذا النظر .

(١) أى أولى بالخطب أو الشعر — راجع ”بويطيقا“ (في الشعر) : ١٩ ، ص ١٤٥٦

< القضايا البسيطة والقضايا المركبة >

فأقول إن القول الواحد الأول الجازم هو الإيجاب ؛ ثم من بعده السلب . وأما سائر الأقاويل كلها فإنما تصير واحداً برابطٍ يربطها .

وقد يجبُ ضرورةً في كل قول جازم أن يكون جازماً عن كلمة أو عن ١٠

تصريف من تصاريف كلمة . وذلك أن قول الإنسان ما لم يُستثنَ معه أنه

الآن ، أو كان ، أو يكون ، أو شيءٌ من نظائر هذه فليس هو بعدُ جازماً .

وإنما صار قولنا : حي مشاء ذورجلين ، واحداً لا كثيراً لأنه يدل على واحد ،

لا من قبيل أنه قيل على تقاربٍ بعضه على أثرٍ بعضٍ . إلا أن هذا المعنى

من غير ما قصدنا له ^(١) . ١٥

فالقول الجازم يكون واحداً متى كان دالاً على واحدٍ أو كان بالرِّباط

[١٨١ م] واحداً ؛ ويكون كثيراً متى كان دالاً على كثير ، لا على واحد ،

ولم يكن مرتباً — فيحصل الآن أن كل واحد من الاسم والكلمة لفظاً

فقط إذ كان ليس لقائل أن يقول إنه يدل في لفظ على شيء يحكم به :

إما في جواب سائل ، وإما في غير ذلك مما يتدوّه من تلقاء نفسه . ٢٠

(١) أي أنه يتنسب الى علم آخر ، والإشارة هنا الى " مابعد الطبيعة " ، مقالة الدلتا ،

ف ٦ ؛ والزيتا ، ف ١٢ ، والايثا ، ف ٦ ؛ والمشكلة هنا هي مشكلة وحدة التعريف .

وأما الحكم البسيط الكائن من هذه فبمنزلة إيقاع شيء على شيء ،
أو انتزاع شيء من شيء . والمؤلف من هذه فبمنزلة القول الذي قد صار
مركبا . والحكم البسيط لفظ دالٌّ على أن الشيء موجود أو غير موجود على
حسب قسمة الأزمان .

٦

في الإيجاب والسلب > ، تقابلهما <

وأما الإيجاب فإنه الحكم بشيء على شيء ؛ والسلب هو الحكم بنفي
شيء عن شيء . — وإذ كان قد يمكن أن يحكم على ما هو موجود الآن
بأنه ليس بموجود ، وعلى ما ليس بموجود بأنه موجود ، وعلى ما هو موجود
بأنه موجود ، وعلى ما ليس بموجود بأنه ليس بموجود ، وفي الأزمان أيضا
الخارجة > عن الزمان الذي هو الآن ، قد يمكن مثل ذلك — فقد
يمكن في كل ما أوجبه موجب أن يسلب ، وفي كل ما سلبه أن يوجب .
فمن البين إذا أن لكل إيجاب سلبا قبالته ، ولكل سلب إيجابا قبالته . —
فليكن التناقض هو هذا : أعني إيجابا وسلبا متقابلين . وأعني بالمتقابل أن
يقابل الواحد بعينه في المعنى الواحد بعينه ، ليس على طريق الاتفاق في الاسم ،
وسائر ما أشبه ذلك مما استثنيناه كلما لمطاعن المغالطين .

(١) ص : إيجاب .

< الكلّي والجزئي - تقابل القضايا: بالتناقض والتضاد >

ولما كانت المعاني بعضها كلياً وبعضها جزئياً ، وأعني بقولي "كليا" ما من شأنه [١٨١ ب] أن يحمّل على أكثر من واحد ، وأعني بقولي "جزئياً" ما ليس ذلك من شأنه : ومثال ذلك أن قولنا "إنسان" من المعاني الكلية ، وقولي "زيد" ^(١) من الجزئيات - فواجب ضرورة متى حكمنا بوجود أو غير وجود أن يكون ذلك أحيانا لمعنى من المعاني الكلية ، وأحيانا لمعنى من المعاني الجزئية .

متى كان الحكم كلياً على كلي بآن له شيئاً موجوداً أو غير موجود ، كان الحكمان متضادين . وأعني بقولي حكماً كلياً على معنى كلي مثل قولك : "كل إنسان أبيض" وقولك : "ولا إنسان واحداً أبيض" ^(٢) . ومتى كان الحكم على معنى كلي ولم يكن هو كلياً لم يكن الحكمان في أنفسهما متضادين ، غير أن المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما قد يمكن أحيانا أن يكونا متضادين . وأعني بقولي : "الحكم غير الكلّي على المعنى الكلّي" مثل قولك : "الإنسان هو أبيض" ، "الإنسان ليس هو أبيض" . فإن قولنا "إنسان" ، وإن كان كلياً ، غير أن الحكم عليه لم يستعمل كلياً . وذلك أن : "كل" تدل على أن الحكم كلي ، لا المعنى متى كان كلياً .

(١) في نص أرسطو : « كالياس » . (٢) ص : واحد .

وأما في المحمول فإن حمل الكلي كلياً ليس بحق ، وذلك أنه ليس يكون
إيجاباً > حقاً ذلك الذي يحمل فيه الكلي على محمول^(١) كلي < : مثال ذلك
١٥ قولك : كل إنسان هو كل حيوان .

فأقول الآن إن الإيجاب والسلب يكونان متقابلين على طريق
”التناقض“ متى كان يدل في الشيء الواحد بعينه أن الكلي ليس بكلي .
ومثال ذلك :

كل إنسان أبيض . — ليس كل إنسان أبيض .
٢٠ ولا إنسان واحداً أبيض^(٢) . — قد يكون إنسان واحد أبيض .
ويكونان متقابلين على طريق ”التضاد“ متى كان فيهما الإيجاب الكلي
والسلب الكلي . ومثال ذلك :

كل إنسان أبيض^(٢) . — ولا إنسان واحداً أبيض^(٢) .
> كل إنسان عادل^(٣) . — لا إنسان عادل < .

ومن قبيل ذلك صارت هاتان لا يمكن أن تكونا معاً صادقتين . فأما
٢٥ المقابلتان لهما فقد يمكن ذلك فيهما في المعنى الواحد بعينه : مثل قولك ،

(١) الزيادة مترجمة عن الأصل اليوناني ، ١٧ ب س ١٥ — س ١٦ .

(٢) ص : واحد .

(٣) يخذف فينس (Waitz) هذا المثال (ط^٢ ٣٣٧ — ٣٣٨) على أساس أنه بعينه
مثل المثال التالي ، ولكن في نشرة بكر Bekker احتفظ بكليهما . وفي نصنا لا يرد إلا الأول ،
وقد أضفنا نحن الثاني .

” ليس كل إنسان أبيض “ و ” قد يكون إنسانٌ واحدٌ أبيض “ . —

فما كان من المناقضات الكلية كلياً فواجبٌ ضرورة أن يكون أحدُ الحكمين من كل مناقضة منها [١٨٢] صادقاً ، والآخر كاذباً . وكذلك ما كان

منها في الأشخاص : ومثال ذلك ” زيد أبيض “ ، ” ليس زيد أبيض “ . —

وما كان منها في معانٍ كليةٍ وليس بكلٍ فليس أبداً يكون أحدُ الحكمين من

المناقضة صادقاً والآخر كاذباً . وذلك أنه قد يمكن أن نقول قولاً صادقاً

معاً إن ” الإنسان أبيض “ و ” ليس الإنسان أبيض “ ، وإن ” الإنسان

جميل “ و ” ليس الإنسان جميلاً “ . وذلك أن ما صار قبيحاً فليس بجميل ؛

وما كان متكوناً فليس بموجود . وقد يسبق إلى الظن على ظاهر النظر أن

هذا خُلفٌ ، من قبَلِ أنه قد يظهر أن قولنا ليس الإنسان أبيض يدل معاً على

هذا القول أيضاً وهو : ولا إنسان واحداً أبيض^(١) . فليس ما يدل عليه هذا

هو ما يدل عليه ذلك ، ولا هما ضرورةً معاً .

ومن البين أن السلب الواحد إنما يكون لإيجابٍ واحد ، وذلك أن

السلب إنما يجب أن يسلبَ ذلك الشيء بعينه الذي أوجبه الإيجاب ، ومن

شيءٍ واحد بعينه : من المعاني الجزئية كان أو من المعاني الكلية ، وكلياً

كان أو جزئياً ، وأعني بذلك ما أنا مُمثله : ” زيد أبيض “ ، ” ليس زيد

أبيض “ . فأما إن كان الشيء مختلفاً أو كان واحداً بعينه إلا أنه من شيء

مختلف لم يكن مقابلاً ، لكنته يكون لداًلٍّ آخر غيره . والمقابل لقولنا :

(١) ص : واحد . (٢) أي لسلب آخر مختلف .

- ٥ "كل إنسان أبيض" ، "ليس كل إنسان أبيض" وقلولنا : "إنسانٌ ما أبيض" و "لا إنسانَ واحداً أبيضُ" ؛ وقلولنا : "الإنسان هو أبيض" ، "الإنسان ليس هو أبيض" .

- فقد حصل من قولنا : أنَّ الإيجاب الواحد إنما يكون مقابلاً على جهة المناقضة لسلب واحد ، وذكرنا ما هما ؛ وأن المتضادين غيرهما ؛ وأنه ليس كلُّ مناقضةٍ فهي صادقة أو كاذبة ، ومن قبيلِ أيِّ شيء ، ومتى تكون صادقة أو كاذبة .

٨

< وحدة القضايا وتعددتها — القضايا المشتركة وتقابلها >

- والإيجاب أو السلب يكون واحداً متى دل لشيء واحد على شيء واحد : إما كلي على معنى كلي ، وإما لا على مثال واحد ؛ مثل ذلك : "كل إنسان أبيض" ، "ليس كل إنسان أبيض" ؛ "الإنسان هو أبيض" ، "الإنسان ليس هو أبيض" ؛ و "لا إنسانَ واحداً أبيض" ، "قد يكون إنسانٌ ما أبيض" — هذا إن كان قولنا "أبيض" إنما يدل على معنى واحد .
فإما إن كان قد وضع لمعنيين اسم واحد فمن قبيل المعنيين اللذين [١٨٢ ب]
لها صار ليس بواحد لا يكون الإيجاب واحداً ، مثل ذلك أنه إن وضع واضعاً للفرس والإنسان اسماً واحداً كقولك : "ثوب" مثلاً ، فإن قوله

حينئذ إن "الثوب أبيض" لا يكون إيجاباً واحداً ولا سلباً واحداً . وذلك
أنه لا فرق حينئذ بين هذا القول وبين قوله : "الفرس والإنسان أبيض" .
ولا فرق بين هذا القول وبين قوله : "الفرس أبيض" "والإنسان أبيض" .
وإذ كان هذان يدلان على أكثر من واحد ، وكانا أكثر من واحد ، فمن البين
أن القول الأول أيضاً إما أن يكون كثيراً ، وإما ألا يكون يدل على شيء .
وذلك أنه ليس إنسان من الناس فرساً . فواجب ألا يكون في مثل ذلك
أيضاً أحداً ما في المناقضة صادقاً والآخر كاذباً .

٢٥

٩

< تقابل المستقبلات الممكنة >

وتقول إن المعاني الموجودة الآن أو التي قد كانت فيما مضى فواجب
ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقاً وإما كاذباً . أما
في الكلية على معنى كلي فأحدهما أبداً صادق ، والآخر كاذب . وكذلك
في الأشخاص على ما قلنا . وأما الكلية التي لا تقال على معنى كلي فليس ذلك
واجباً فيها . وقد قلنا في هذه أيضاً .

٣٠

فأما المعاني الجزئية المستقبلية فليس يجرى الأمر فيها على هذا المثال .
وذلك أنه إن كان كل إيجاب أو سلب إما صادقاً وإما كاذباً ، فواجب
في كل شيء أن يكون موجوداً أو غير موجود . فإن قال قائل في شيء من
الأشياء إنه سيكون ، وقال آخر فيه بعينه : لا ، فمن البين أنه يجب ضرورة

٣٥

أن يصدق أحدهما إن كان كل إيجاب فصادق أو كاذب ؛ وذلك أنه لا يمكن أن يكون الأمران جميعاً في ذلك وما أشبهه : فإن قولنا في شيء إنه أبيض أو غير أبيض إن < كان > صادقاً فواجب ضرورة أن يكون هو أبيض أو غير أبيض . وإن كان الشيء إما أبيض وإما غير أبيض فقد كان إيجابنا أو سلبنا فيه صدقاً ؛ وإن لم يكن فكذباً . وإن كان كذباً فليس هو ؛ فواجب إذاً ضرورة أن يكون الإيجاب أو السلب إما صادقاً وإما كاذباً .

١٨ ب

فليس شيء من الأشياء إذاً مما يتكون أو مما هو موجود يكون بالاتفاق أو بأحد [١١٨٣] الأمرين اللذين لا يخلو شيء منهما أيهما كان ؛ ولا شيء من الأشياء مُزْمَعٌ ^(١) بأن يكون أو لا يكون على هذه الجهة ، بل الأمور كلها ضرورية . وليس يكون شيء منها على أي الأمرين اتفق ، وذلك أن الموجب يصدق فيها أو السالب . ولو لم تكن كذلك لكان كونها وغير كونها على مثال واحد . وذلك أن الشيء الذي يقال فيه إنه يكون على أي الأمرين اتفق ، فليس هو بأحد الأمرين أولى منه بالآخر ، ولا بصير كذلك .

١٠ وأيضاً إن كان شيء من الأشياء أبيض في الوقت الحاضر ، فقد كان القول فيه من قبل بأنه " سيمير أبيض " صادقاً ، فيجب أن يكون القول في شيء من الأشياء مما يتكون - أيها كان - بأنه سيكون قد كان دائماً صادقاً . وإن كان القول في شيء بأنه في هذا الوقت أو سيكون فيما بعد

(١) مزعم بأن يكون = سيكون في المستقبل ؛ أي ممكن مستقبل .

كان دائما حقا ، فليس يمكن أن يكون هذا غير موجود ولا يصير موجودا .
وما كان لا يمكن ألا يصير موجودا فمن المحال ألا يصير موجودا . والشئ
الذى من المحال ألا يصير موجوداً فواجب ضرورة أن يكون . بجمع
الأشياء إذا المزمعة^(١) بالوجود فواجب ضرورة أن تكون . فليس يكون إذا
شئ من الأشياء على أى الأمرين اتفق ولا بالاتفاق ، وذلك أنه إن كان
شئ بالاتفاق فليس كونه واجبا ضرورة^(٢) .

١٥

وأیضا فليس يجوز أن يقال إنه ليس ولا واحد من القولين حقا ، كأنك
قلت : القول بأن الشئ سيكون ، والقول بأن الشئ ليس يكون —
أما أولاً فلا أنه يلزم من ذلك أن يكون الإيجاب — وهو كذب — سلبه
غير صادق ، والسلب — وهو كذب — إيجابه غير صادق . ثم مع ذلك فإنه
٢٠ إن كان القول فى الشئ بأنه أبيض وبأنه أسود صادقا ، فيجب أن يكون
الشئ الأمرين جميعا . وإن كان القول فيه بأنه يصير كذلك فى غد صادقا ،
فواجب أن يصير كذلك فى غد . وإن كان القول فيه بأنه لا يصير كذلك
وليس لا يصير كذلك فى غد حقا فليس هو على أى الأمرين اتفق . [١٨٣ ب]
ومثال ذلك الحرب : فإنه يجب لا أن تكون حربا ولا ألا تكون .

(١) الأشياء المزمعة بالوجود = الأشياء المستقبلية ، أى التى ستوجد فى المستقبل ، وهى
المستقبلات الممكنة .

(٢) أى ليس ثمة ضرورة حيث يوجد اتفاق وصدقة .

- ٢٥ فهذا ما يلزم من الأمور الشنعية وغيره مما أشبهه إن كان كل إيجاب
وسلب — إما مما يقال كلياً على معنى كُليّ ، وإما مما يقال جزئياً — فواجب
ضرورة أن يكون فيه أحد المتقابلين صادقاً والآخر كاذباً ، ولم يكن فيما يحدث
٣٠ ما يكون حدوثه على أى الأمرين انفق ، بل الأشياء جميعاً وجودها وكونها
واجبٌ ضرورةً . وعلى هذا القياس فليست بنا حاجة إلى أن نروى فى شيء
ولا أن نستعد له أو نأخذ أهبةً ، كأننا إن فعلنا ما يجب كان ما يجب ؛ وإن
لم نفعّل ما يجب لم يكن ما يجب . فإنه ليس مانع يمنع من أن يقول قائل
فى شيء من الأشياء إنه يكون إلى عشرة ألف سنة مثلاً ، ويقول آخر إنه
لا يكون ، فيصح لا محالة أحد الأمرين اللذين كان القول حينئذ بأنه يكون
٣٥ صادقاً . وأيضاً فلا فرق فى هذا المعنى بين أن يقال المناقضة وبين ألا يقال ،
وذلك أنه من البين أن الأمور تجرى مجاريها وإن لم يُوجب موجب شيئاً
منها ولم يسلبه آخر . وذلك أن الشيء ليس إنمّا يكون أو لا يكون ، من قبيل
أنه قد أُوجب أو قد سلب ، ولا حكمه بعد عشرة ألف سنة غير حكمه بعد
١١٩ زمانٍ آخر كم كان مقداره . فإن كانت حاله فى الزمان كله حالاً يصدق فيه
معها أحد القولين دون الآخر فواجبٌ ضرورةً أن يكون ذلك الصدق حتى
يكون كل واحد من الأشياء التى تكون حاله أبداً حال ما يكون ضرورةً .
٥ وذلك أن ما كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً فى وقت من الأوقات فليس
يمكن ألا يكون ، وما يكون فقد كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً أبداً .

فإذ كانت هذه الأشياء محالاً (لأننا قد نرى أموراً يحدث مبدؤها من
الرؤية فيها وأخذ الأهبة لها ، وقد نجد بالجملة في الأشياء التي ليست مما يفعل
دائماً الإمكان لفعل شيء وترك فعله على مثال واحد حتى يكون فيها الأمران
جميعاً ممكنين ، أعني أن يكون الشيء وألا يكون . وها هنا أشياء كثيرة بين
من أمرها أنها بهذه الحال . ومثال ذلك أن هذا الثوب قد يمكن أن يتمزق
فلا يتمزق ، بل يسبقه إليه البلى ، وعلى ذلك المثال قد يمكن ألا [١٨٤]
يتمزق ، فإنه لم يكن البلى ليسبق التمزق إليه لو لم يكن إلا يتمزق . وكذلك
يجرى الأمر في سائر ما يتكوّن مما يقال على هذا الضرب من القوة ، فظاهر
إذا أنه ليس جميع الأشياء فوجودها أو كونها ضرورةً ، بل بعض الأشياء
يجرى على أيّ الأمرين اتفاق ، وليس الإيجاب بأخرى من السلب بالصدق
فيها ، وبعضها أحد الأمرين دون الآخر أخرى فيها وأكثر ، إلا أنه قد يمكن
أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك .

فنقول الآن إن الوجود للشيء إذا كان موجوداً ضرورياً ، وإذا لم يكن
موجوداً فنفي الوجود عنه ضرورياً . وليس كل موجود فوجوده ضرورياً ،
ولا كل ما ليس بموجود فعدم الوجود له ضرورياً . وذلك أنه ليس قولنا
إن وجود كل موجود فهو ضرورةً إذا وجد ، هو القول بأن وجوده ضرورةً

(١) في المنكآت المتكافئة (مثل ملافاة صديق) .

(٢) في المنكآت غير المتكافئة (مثل حفر الأرض واكتشاف كنز) .

الإطلاق . وكذلك أيضا ما ليس بوجود . وهذا بعينه قولنا في المناقضة أيضا . وذلك أن كل شيء فوجوده الآن أو غير وجوده واجبٌ ضرورةً ، ووجوده فيما يستقبل أو غير وجوده واجبٌ ضرورةً . غير أنا إذا فصلنا فقلنا :

٣٠ . أحد الأمرين لم يكن واجبا ضرورةً ، ومثال ذلك أن قولنا إن الحرب ستكون غدا أو لا تكون ، واجبٌ ضرورةً . فأما قولنا إن الحرب ستكون غدا ، فليس بواجبٍ ضرورةً . ولا قولنا إنها لا تكون غداً بواجبٍ ضرورةً . لكن الواجب ضرورةً إنما هو أن يكون أو لا يكون . فيجب من ذلك إذ كانت الأقاويل الصادقة إنما تجرى على حسب ما عليه الأمور ، فمن البين أن ما كان

٣٥ منها يجرى على أيّ الأمرين اتفق وتحتمل الضدين فواجبٌ ضرورةً أن تكون المناقضة أيضا تجرى فيه ذلك المجرى . وهذا شيء يلزم فيما ليس وجوده دائما أو فيما ليس فقدّه دائما . فإن ما جرى هذا المجرى فواجبٌ ضرورةً أن يكون أحد جزئى النقيض فيه صادقا أو كاذبا . غير أنه ليس هو أو أحد المشار إليه بعينه ، بل أيهما اتفق . وربما كان أحد المتناقضين أخرى بالصدق ، إلا أنه ليس ذلك بموجب أن يكون [١٨٤ ب] صادقا أو كاذبا .

١٩ ب فقد بان بذلك أنه ليس كل إيجاب وسلب متقابلين فأحدهما صادق ضرورةً والآخر كاذب ضرورةً . وذلك أنه ليس مجرى الأمر فيما ليس بوجود إلا أنه ممكن أن يكون وألا يكون مجراه فيما هو موجود ، بل الأمر يجرى فيه على

ما وصفنا .

<التقابل في القضايا ذوات الموضوعات المحصلة وغير المحصلة>

ولما كان الإيجاب دليلا على أن شيئا يقال على شيء ، وهذا الشيء هو اسم أو مالا اسم له ، وكان يجب أن يكون ما يقال في الإيجاب واحداً على واحد ، وكما قد وصفنا الاسم ومالا اسم له فيما تقدم ، فقلنا إننا لا نسمى قولنا "لا إنسان" اسماً ، بل نسميه غير محصل ، لأن الاسم غير المحصل أيضاً إنما يدل من وجه على شيء واحد ؛ وكذلك أيضاً قولنا "لا صح" ليس بكلمة بل كلمة غير محصلة . فواجب أن يكون كل إيجاب أو سلب مؤلفاً إما من اسم غير محصل أو كلمة غير محصلة .

وليس يكون إيجاب ولا سلب خلواً من كلمة ؛ فإن قولنا "كان" أو "يكون" أو "سيكون" أو "يصير" أو غير ذلك مما أشبهه إنما هو مما قد وُضِعَ كلمة ، وذلك أنه يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان .

فيكون على هذا القياس الإيجاب والسلب الأول قولنا "الإنسان يوجد" ، "الإنسان لا يوجد" ، ثم بعده "لا إنسان يوجد" ، "لا إنسان لا يوجد" ؛ وأيضاً : "كل إنسان يوجد" ، "ليس يوجد كل إنسان" ، "كل لا إنسان يوجد" ، "ليس يوجد كل لا إنسان" . وهذا بعينه قولنا في الأزمان التي ^(١) حول الزمان الحاضر .

(١) حول = خارج ، عدا .

- [١٨٥م] فأما إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود ثالثا محمولا إلى ما يحمل،
فإن التناقض حينئذ يقال على ضدين . ومثال ذلك قولنا : ” يوجد إنسانٌ
عدلا“، فقولنا ” يوجد“ شيء ثالث مقرون بها في هذا الإيجاب : إما اسم
وإما كلمة، فيحصل من قبل ذلك أربعة : اثنان منها يكون حالهما في المنزلة
عند الإيجاب والسلب كحال العدميتين عندهما ؛ والاثنان < الآخران >
ليسا كذلك . وأعني بقولي هذا أن قولنا ” يوجد“ إما أن يُقرَن ويضاف
إلى قولنا ” عدل“ أو إلى قولنا ” لا عدل“، وكذلك السلب أيضا، فيصير
أربعة .

وأنت قادر على فهم ما نقوله من رَسْمِنَا هذا :

< ١ >

< ب >

< ١ >

يوجد إنسانٌ عدلا سلب هذا القول : ليس يوجد إنسانٌ عدلا

< ٥ >

< ٥ >

- يوجد إنسان لا عدلا سلب هذا القول : ليس يوجد إنسان لا عدلا
فإن قولنا في هذا الموضوع ” يوجد“ و” لا يوجد“ قد أضيف إلى
قولنا ” عدل“ و” لا عدل“ . فهذه الأفاويل نُسَقَّتْ في هذا الموضوع على
ما تقال عليه في كُتُبِنَا ” في التحليل بالقياس“ .^(١)

وعلى ذلك المثال يجري الأمر إن كان الإيجاب لاسم كلي . ومثال ذلك :

(١) ” التحليلات الأولى“ م ١٦ ف ٤٦ ، ص ٥١ ب س ٣٦ — ص ٥٢ س ١٧ .

راجع به بعد .

< ٢ >

< ب >

< أ >

كل إنسان يوجد عدلا ليس كل إنسان يوجد عدلا

< د >

< ح >

ليس كل إنسان يوجد لا عدلا كل إنسان يوجد لا عدلا

٣٥

غير أنه ليس على ذلك المثال يمكن أن تصدق معاً المقدمات التي على القطر؛ وإن كان قد يمكن أن تصدق المتقاطرتان في حالٍ من الأحوال .
فهاتان اثنتان متقابلتان^(٢) . وهاتان اثنتان أخريان تحدثان من قولنا
”لا إنسان“ إذا جعلناه كالشيء الموضوع، فنقول :

< ٣ >

< ب >

< أ >

ليس يوجد لا إنسان عدلا يوجد لا إنسان عدلا

١٢٠

< د >

< ح >

ليس يوجد لا إنسان لا عدلا يوجد لا إنسان لا عدلا

وليس هاهنا مناقضاتٌ أكثر من هذه . وهاتان المتقابلتان هما مفردتان^(٣)
بأنفسهما غير ما قيل من قبل، لأن الذي استعمل فيها اسم غير محصل وهو^(٤)
قولنا ”لا إنسان“ .

(١) أى المتقابلتين في اللوحة التي أماننا .

(٢) ص : متقابلتين . (٣) أى التي يكون موضوعها غير محصل .

(٤) أى التي موضوعها محصل .

- « [١٨٥ ب] وما كان منها لا يصح فيه كلمة الوجود مثل ما وقع فيه منها
٥ « يصح » أو « يمشى » فإن هذا الصنف من الكلام يفعل فيها إذا وُضع هذا
الوضع ذلك الفعل بعينه الذي كان يفعله حرف « يوجد » أو ما أشبهه لو قرِنَ
بها . ومثال ذلك : « كل إنسان يمشى » ، « ليس كل إنسان يمشى » ،
« كل لا إنسان يمشى » ، « ليس كل لا إنسان يمشى » . فإنه ليس يجوز
أن يقال « ليس كل إنسان » بل إنما ينبغي أن يوضع حرف السلب وهو
قولنا « لا » على قولنا « إنسان » ؛ فإن قولنا « كل » ليس يدل على أن
المعنى كلّي ، بل على أن الحكم كلّي . وقد تبين ذلك من قولنا « الإنسان
١٠ يمشى » ، « الإنسان ليس يمشى » ، « لا إنسان يمشى » ، « لا إنسان ليس
يمشى » ، فإن الفرق بين هذه وبين تلك أن هذه ليس الحكم فيها كلياً . فقد
بان من ذلك أن قولنا « كل » أو قولنا « ولا واحد » ليس يزيدان على أن
١٥ يدلان أن الإيجاب والسلب للاسم كله ؛ فأما الباقي فيجب أن تكون الزيادة
فيه واحدةً بعينها .

ولما كان السلب الدال على أنه « ولا حيوان واحداً يوجد عدلاً »
ضد الذي يقال به إن « كل حيوان يوجد عدلاً » فمن البين أن هذين
لا يكونان في حال من الأحوال لا صادقين معا ولا على أمرٍ واحد بعينه .
فأما المقابلان لهما فقد يكونان في حال من الأحوال ، ومثال ذلك : « ليس
كل حيوان يوجد عدلاً » و « قد يوجد حيوان ما عدلاً » .

(١) ص : واحد .

(٢) وهي الجزئية ، وهي المعروفة عند الشراح باسم الداخيتين تحت التضاد .

فأما التي تلزم وتتبع فهي هذه^(١) : أما قولنا : « كل إنسان يوجد عدلا » ، فإنه يلزمه قولنا : « ولا إنسانَ واحداً يوجد عدلا »^(٢) ، وأما قولنا : « قد يوجد إنسان ما عدلا » ، فإنه يلزمه المقابل له وهو قولنا : « ليس كل إنسان يوجد لا عدلا » ، وذلك أنه يجب ضرورة أن يوجد واحداً .

ومن البين أيضاً أننا في الأشخاص إذا كنا صادقين في الجواب عن المسئلة بالإيجاب بالسلب ، < صدقت قضية موجبة كذلك > . ومثال ذلك ٢٥
جوابنا في المسئلة عن سقراط : « هل هو عدل ؟ » ، بأن نقول : « لا » ، فإننا نقول : « فسقراط إذاً لا عدل » . وأما في الحكم الكلي فليس ما يقال فيه على هذا المثال حقاً ، وإنما الصادق فيه السلب . ومثال ذلك : « أكل إنسانٍ حكيم ؟ » « لا » ، « فكل إنسان إذاً لا حكيم » ، فإن هذا القول كذب ، والقول الصادق إنما هو : « فليس كل إنسان إذاً حكيم » . وهذا ٣٠
القول هو القابل لذلك القول ، فأما ذلك فإنه مضاد له .

فأما المتقابلة من قبيل الأسماء والكلم غير المحصّلة — ومثال ذلك في قولنا « لا [١٨٦] إنسان » أو « لا عدل » فإنه يظن بها أنها بمنزلة السلب من غير اسم أو من غير كلمة ، وليست كذلك ، وذلك أنه واجب ضرورة في السلب أن يصدّق أو يكذب . ومن قال « لا إنسان » فليس ٣٥

(١) هنا يبحث أرسطو فيما يعرف باسم تكافؤ القضايا (Aequipollentia) عن طريق

عمليات الاستدلال المباشر . (٢) (ص) : واحد .

(٣) أى القضايا الشخصية .

هو أخرى بأن يكون قد صدق أو قد كذب ممن قال «إنسان» - ما لم يضيف إلى قوله شيئاً، بل هو دونه في ذلك .

وقولنا إن « كل لا إنسان يوجد عدلا » ليس يدل على مثل ما تدل عليه واحدة من تلك، ولا المقابل لهذا القول وهو قولنا: « ليس كل لا إنسان يوجد عدلا » . فأما قولنا « كل لا إنسان يوجد لا عدلا » « فإنه يدل على مثل ما يدل عليه قولنا: « ليس يوجد شيء لا إنسان عدلا » .

٢٢٠ والأسماء والكلم إذا بدلت أما كتبها فدلالاتها تبقى بحال واحدة بعينها . ومثال ذلك : « يوجد إنسان عدلا » ، « يوجد عدلا إنسان » . فإن الأمر إن لم يكن كذلك وجب أن يكون لمعنى واحد بعينه سؤالب أكثر من واحدة . غير أننا قد بيننا أن الإيجاب الواحد إنما له سلب واحد، وذلك أن سلب قولنا : « يوجد إنسان عدلا » هو قولنا « ليس يوجد إنسان عدلا » . فأما سلب قولنا « يوجد عدلا إنسان » إن لم يكن هذا القول وقولنا « يوجد إنسان عدلا » واحداً بعينه فهو : إما قولنا « لا يوجد عدلا لا إنسان » ، وإما قولنا « لا يوجد عدلا إنسان » ، لكن الأول منهما هو سلب قولنا « يوجد عدلا لا إنسان » ، والثاني سلب قولنا « يوجد إنسان عدلا » - فيكون قد صار لإيجاب واحد سلبان . فقد بان أن الأسماء والكلم إذا بدلت^(١) أما كتبها كان الإيجاب والسلب واحداً بعينه .

< القضايا المركبة >

فأما إيجاب واحد لكثير أو كثير لواحد ، أو سلبه منه متى لم يكن ما يستدل عليه من الكثير معنى واحدا ، فليس يكون إيجاباً واحداً أو سلباً واحداً . وأعني بقولي « واحداً » ليس متى كان الاسم الموضوع واحداً ولم يكن الشيء الذى من تلك معنى واحداً ، مثل قولنا « الإنسان » مثلاً « حى ، ذورجلين ، آنس » ، فإن الشيء المجتمع من هذه معنى واحد أيضاً .^(١)
فأما المجتمع من قولنا « أبيض » وقولنا « إنسان » وقولنا « يمشى » فليس هو معنى واحداً . فليس يجب إذاً إن أوجب موجب لهذه شيئاً واحداً أن يكون القول إيجاباً واحداً [١٨٦ ب] ، لكن اللفظ حينئذ يكون واحداً ، فأما الإيجاب فكثير . ولا إن أوجبه الشيء واحداً كان الإيجاب واحداً ، بل كثيراً على ذلك المثال .

فلما كان السؤال المنطقي يقتضى جواباً إما بالمقدمة وإما بالجزء الآخر من المناقضة ، وكانت المقدمة جزءاً ما من مناقضة واحدة ، فليس يجب أن يكون الجواب عن هذه واحداً ، إذ كان السؤال أيضاً ليس بواحد ولو كان حقاً . وقد تكلمنا فى هذه فى كتابنا « فى المواضع »^(٢) .

(١) أى متمدن . (٢) راجع « الطوبىقا » (فى المواضع) ٨٢ ف ٧ . وراجع أيضاً « السوفسطيكا » ٦٣ ، ص ١٦٩ أ ٦١ ، ١٧ ، ص ٧٥ ب ٣٩ وما يليه ؛ ٣٠ ، ص ١٨١ أ ٣٦ وما يليه .

فمع ذلك فإنه من البين أن السؤال عن شيء ما هو — ليس سؤالاً منطقياً ،
وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطى في السؤال المنطوق أن يختار المسئول
أحد جزئى المناقضة — أيهما شاء — حتى يحكم به . وقد ينبغى أن يكون
السائل يجرى فى تحديد السؤال هذا المجرى حتى يقول : هل الإنسان كذا ،
أوليس هو كذا ؟

ولما كانت الأشياء التى تُحمَلُ فرادى ، بعضها تحمل إذا جمعت حتى يكون
المحمول كله واحداً ، وبعضها ليس كذلك ، فينبغى أن نخبر بالفرق فى ذلك .
فإن إنساناً من الناس قد يصدق القول عليه فرادى بأنه حى ، وبأنه
ذو رجلين ؛ ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وقد يصدق
القول عليه بأنه إنسان وبأنه أبيض ؛ ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان
كشيء واحد . وليس متى كان القول عليه بأنه بصير حقاً ، والقول عليه
بأنه طيب حقاً فواجب أن يكون طيباً بصيراً . وذلك أنه إن كان لأن
كل واحد من القولين حق ، فقد يجب أن يكون مجموعها حقاً — لزم من
ذلك أشياء كثيرة شتى . وذلك أن قولنا على إنسان من الناس إنه إنسان
حق ، وقولنا عليه إنه أبيض ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك كله صادقاً
أيضاً . فإن كان أيضاً القول عليه بهذا وحده ، أعنى بأنه أبيض ، صادقاً ،
فيجب أن يكون القول عليه بذلك أجمع صادقاً أيضاً حتى يقال عليه بأنه
إنسان — أبيض — أبيض ... ، ويمتد ذلك بلا نهاية . وقد يقال أيضاً عليه

٤٠ بأنه طيب ، وبأنه أبيض ، وبأنه يمشى ، فقد يجب أن يقال [١٨٧] هذه
١٢١ عليه مرارا كثيرة بالتركيب بلا نهاية . وأيضا إن كان سقراط هو سقراط ،
وهو إنسان ، فهو سقراطُ إنسانٌ . وإن كان إنسانٌ وكان ذا رجلين فهو
٥ إنسانٌ ذو رجلين . فقد بان من ذلك أنّ من قال بأن التأليف واجبٌ وجوده
على الإطلاق ، فقد يلزمه من ذلك أن يقول أشياء شعبةً .

فتحن الآن نصف كيف ينبغي أن يوضع فنقول :

إنّ ما كان من المعانى التى تُحمَل ومن المعانى التى عليها يقع الحمل إنّما
يقال على شىء واحد بعينه أو بعضا على بعض بطريق العَرَض ، فإن هذه
١٠ ليس تصير شيئا واحدا . ومثال ذلك قولنا فى إنسانٍ من الناس إنه أبيض
وطيب . فليس قولنا إنه أبيض وإنه طيب معنى واحدا ، وذلك أنّهما
جميعا عَرَضانِ لِحَقّا شيئا واحداً . وإن كان القول أيضا بأن الأبيض طيب
صادقا ، فليس يجب ولا من ذلك أن يكون معنى أنه طيب ومعنى أنه أبيض
معنى واحدا . وذلك أنّ الطيب بطريق العَرَض ما كان أبيض ، فيجب
من ذلك ألا يكون أنه أبيض وأنه طيب معنى واحدا . ومن قبيل ذلك
١٥ صار الطيب ليس بصيرا على الإطلاق ، بل هو حىٌّ ذو رجلين . وذلك أن
هذين ليسا بطريق العَرَض ، ولا ما كان أيضا الواحد منه محصوراً فى الآخر .
ولذلك كثيراً ما لا يمكن أن يقال أبيض ، ولا أن يقال إن الإنسان إنسانٌ
حى أو ذو رجلين . وذلك أنا قد حَصَرنا فى قولنا إنه إنسان انه حى ، وأنه
ذو رجلين .

- لكن قد يصدق القول على الشخص على الإطلاق . ومثال ذلك القول
٢٠ على الإنسان من الناس بأنه إنسان، والقول على الإنسان الأبيض بأنه أبيض .
إلا أن ذلك ليس أبدا . لكن متى كان محصورا في المزيد في القول شيء من
المتقابل الذي تلزمه مناقضة فليس يكون حقا، بل كذبا . ومثال ذلك أن
يقال في الإنسان الميت إنه إنسان . ومتى لم يكن ذلك ، فقد يصدق .
٢٥ بل نقول إنه متى وجد ذلك فيه فهو أبدا غير صادق ؛ ومتى لم يوجد فليس
أبدا يصدق . ومثال ذلك قولنا : « أوميروس موجودٌ شيئاً ما » ، كأنك
قلت : شاعرا . فهل هو موجود أولا ؟ فإن قولنا « موجود » إنما حملناه
على أوميروس بطريق العَرَض . وذلك أنا إنما قلنا إنه « موجودٌ شاعراً »
ولم نحمل « موجودا » على أوميروس بذاته .

- فقد يجب من ذلك أن ما كان مما يحمل ليس يوجد فيه تضاد متى قيلت
فيه الأقاويل [١٨٧ ب] مكان الأسماء وكان محمولا بذاته لا بطريق العَرَض ؛
٣٠ فإن القول فيما هذه سبيله إنه شيء ما على الإطلاق — صادق — . فأما ما ليس
بموجود فليس القول بأنه « شيء موجود » من قبيل قولنا فيه إنه يوجد
متوهماً قولاً صادقا . وذلك أن التوهم فيه ليس أنه موجود ، بل أنه
غير موجود .

(١) مثلها في المثال الأول : هذا الإنسان هو إنسان .

(٢) شاعرا : بدل من : « شيئاً ما » .

< تقابل القضايا ذوات الجهة >

وإذ قد نلخصنا هذه المعاني، فقد ينبغي أن ننظر كيف حال أصناف الإيجاب والسلب بعضها عن بعض : ما كان منها فيما يمكن أن يكون ، وما لا يمكن ، وفيما يحتمل أن يكون ، وما لا يحتمل ، وما كان منها في الممتنع والضروري . فإن في ذلك مواضع للشك .

وذلك أنه إن كانت المناقضات في الأقاويل المؤلفة إنما يكون العناد بينها بعضها لبعض فيما كان منها مبنيًا على قولنا : موجود ولا موجود — ومثال ذلك أن سلب قولنا « يوجد إنسان » قولنا « ليس يوجد إنسان » ، لا قولنا « يوجد لا إنسان » ، وسلب قولنا « يوجد إنسان عدلا » قولنا « ليس يوجد إنسان عدلا » ، لا قولنا « يوجد إنسان لا عدلا » . لأنه إن كان يقال على كل شيء إما الإيجاب وإما السلب ، فقد يصدق إذاً في الحشبة القول بأنها توجد إنسانا لا عدلا . فإذا كانت المناقضات إنما ينبغي أن توجد على هذا القياس ، أعنى قولنا فيها « يوجد » أو « لا يوجد » ، وكانت أيضا الأقاويل التي لا يلفظ فيها بحرف الوجود ، فإن ما يقال لهما يقوم مقام ذلك الحرف ، يفعل فعله بعينه . ومثال ذلك أن سلب قولنا « إنسان ليس يمشي » ليس يكون قولنا « لا إنسان يمشي » ، بل قولنا : « إنسان ليس يمشي » . وذلك أنه لا فرق بين قولنا « إنسان يمشي » ، وبين قولنا « يوجد إنسان ماشيا » .

- ١٠ فإذا كان الأمر يجرى هذا الجرى في كل موضع، فينبغي أن يكون أيضا سلب قولنا "يمكن أن يوجد" قولنا "يمكن ألا يوجد" لا قولنا "لا يمكن أن يوجد". غير أنه قد يظن أن قولنا "قد يمكن أن يوجد" وقولنا "قد يمكن ألا يوجد" معنى واحد بعينه. وذلك أن كل ما كان ممكنا أن ينقطع أو أن يمشى فيمكن ألا ينقطع وألا يمشى. والحجة في ذلك أن كل ما كان ممكنا على هذا النحو فليس أبدا يفعل؛ فلذلك قد يكون له السلب أيضا. وذلك أنه قد يمكن ألا يمشى الماشاء، وألا يرى الرائي^(١). إلا أنه ليس يمكن أن يصدق في شئ واحد بعينه الحكمان المتقابلان. فليس إذا سلب قولنا "قد [١٨٨] يمكن أن يكون" قولنا "قد يمكن ألا يكون" لأنه يلزم من ذلك إما الإيجاب والسلب معا لمعنى واحد بعينه في معنى واحد بعينه؛ وإما أن تكون زيادة اللواحق التي يصير بها القول إيجابا أو سلبا ليس < أن > تلحق قولنا "يكون" أو "يوجد" أو قولنا "لا يكون" أو "لا يوجد". فإذا كان الأول من هذين ممتنعا، فيجب أن يكون الثاني مؤثرا^(٢).

- فالسالب إذا لقولنا "يمكن أن يوجد" إنما هو قولنا "لا يمكن أن يوجد". وهذا بعينه القول في قولنا أيضا "يحتمل أن يوجد". وذلك أن سلب هذا القول أيضا هو قولنا "لا يمتثل أن يوجد". والأمر في الباقية يجرى على هذا النحو، أعني في الواجب وفي الممتنع. فكما أن في تلك
- (١) ص : المرئى . (٢) ص : ملحق . (٣) فوقها : مقبولا ، مخارا .

كان ما يلحق فيزاد منها قولنا "يوجد" وقولنا "لا يوجد". فأما المعاني
الموضوعة فكانت مرة "الأبيض" ومرة "الإنسان". كذلك يصير الأمر
٣٠ هاهنا ؛ فيصير قولنا "يوجد" كالموضوع . فأما قولنا "يمكن" و "يحتمل"
فيصير زيادات تلحق ليحدد بها كما حدد في تلك بقولنا "يوجد"
و "لا يوجد" الصدق والكذب ؛ كذلك يحدد هذه ما يمكن وجوده
وما لا يمكن وجوده . فإن سلب قولنا "يمكن أن يكون" قولنا "لا يمكن
أن يكون" . فأما سلب قولنا "يمكن ألا يكون" فإنه قولنا "لا يمكن
٣٥ ألا يكون" . ولذلك قد نرى أنه يلزم بعضها بعضاً من قبل أن ما كان ممكناً
أن يوجد فممكن ألا يوجد . وذلك أن الشيء الواحد بعينه قد يمكن أن
يوجد وألا يوجد ، لأن هذه وما أشبهها ليست مناقضات . فأما قولنا "يمكن
أن يوجد" وقولنا "لا يمكن أن يوجد" فلا يصدقان معاً في شيء واحد
١٢٢ بعينه في حال من الأحوال لأنهما متقابلان ؛ ولا قولنا أيضاً "يمكن ألا يوجد"
يصدقان معاً في حال من الأحوال .

وعلى هذا المثال سلب قولنا : "واجبٌ ضرورةً أن يوجد" ليس هو
٥ قولنا : "واجبٌ ضرورةً ألا يوجد" بل قولنا : "ليس واجباً ضرورةً أن يوجد" .
وأما سلب قولنا : "واجبٌ ضرورةً ألا يوجد" فإنه قولنا : "ليس واجباً
ضرورةً ألا يوجد" ؛ وأيضا سلب قولنا : "ممتنع أن يوجد" ليس هو قولنا :

”ممتنع ألا يوجد“ بل قولنا ”ليس ممتنعا أن يوجد“ . فأما سلب قولنا ”ممتنع ألا يوجد“ فإنه قولنا ”ليس ممتنعا ألا يوجد“ .

و بالجمله ، فإنما ينبغي كما قلنا أن يتنزل قولنا ”يوجد“ و ”لا يوجد“

١٠ منزلة الموضوع ، ويلزم الإيجاب والسلب هذه المعاني [١٨٨] : ثم تقرن بقولنا ”يوجد“ وقولنا ”لا يوجد“ .

فإن هذه الأحكام ينبغي أن يعتقد أنها الأحكام المتعاندة :

ممکن ... لا ممکن .

محمتمل ... لا محتمل .

ممتنع ... لا ممتنع .
(١)

واجب ... لا واجب .

حق ... لا حق .

١٣

< نسق الموجهات >

فأما اللوازم فهكذا يجري نسقها :

١٥ إذا وُضعت : يلزم من قولنا ”ممکن أن يوجد“ — قولنا ”محمتمل أن يوجد“
(وهذا ينعكس على ذلك) ، ويلزم منه ويلزمه أيضا — قولنا ”ليس ممتنعا أن يوجد“ وقولنا ”ليس واجبا أن يوجد“ . ويلزم قولنا ”ممکن ألا يوجد“
وقولنا ”محمتمل ألا يوجد“ — قولنا ”ليس واجبا ألا يوجد“ وقولنا ”ليس

(١) فوقها : ضرورة .

مشعاً أن ألا يوجد". ويلزم قولنا "لا يمكن أن يوجد" وقولنا "لا يحتمل أن يوجد" - قولنا < واجب > ألا يوجد، وقولنا "ممتنع أن يوجد" .
ويلزم قولنا "لا يمكن ألا يوجد" وقولنا "لا يحتمل ألا يوجد" - قولنا "واجب أن يوجد" وقولنا "ممتنع ألا يوجد" .
فلتأمل ما نصفه من هذا الرسم الذي نرسمه :

< الترتيب الأول > < الترتيب الثالث >

- | | | |
|-----------------------------|-----------------------------|----|
| (١) ممكن أن يوجد . | (١) ليس ممكناً أن يوجد . | ٢٥ |
| (٢) محتمل أن يوجد . | (٢) ليس محتملاً أن يوجد . | |
| (٣) ليس ممتنعاً أن يوجد . | (٣) ممتنع أن يوجد . | |
| (٤) ليس واجباً أن يوجد . | (٤) واجب ألا يوجد . | |

< الترتيب الثاني > < الترتيب الرابع >

- | | | |
|------------------------------|------------------------------|----|
| (١) ممكن ألا يوجد . | (١) ليس ممكناً ألا يوجد . | ٣٠ |
| (٢) محتمل ألا يوجد . | (٢) ليس محتملاً ألا يوجد . | |
| (٣) ليس ممتنعاً ألا يوجد . | (٣) ممتنع ألا يوجد . | |
| (٤) ليس واجباً ألا يوجد . | (٤) واجب أن يوجد . | |

فقولنا "ممتنع" وقولنا "لا ممتنع" يلزمان قولنا "محتمل" وقولنا "لا محتمل" وقولنا "ممكن" وقولنا "لا ممكن" لزوم المناقضة ، إلا أن ذلك

(١) نافص في الأصل وأصلحه بولك (Isidor Pollak) في شترته .

(٢) لزوم : مفعول مطلق لقوله « يلزمان » .

- ٣٥ على القلب^(١)؛ وذلك أن الذي يلزم قولنا [١١٨٩] "ممكن أن يوجد" سلب قولنا "ممتنع أن يوجد" والذي يلزم سلب ذلك إيجاب هذا . وذلك أن الذي يلزم قولنا "ليس ممكناً أن يوجد" إنما هو قولنا "ممتنع أن يوجد" فإن قولنا "ممتنع أن يوجد" هو إيجاب ؛ وقولنا "ليس ممتنع" سلب .
- فأما الواجب ، نعى الضرورى ، فينبغى أن ننظر كيف الحال فيه . فإنه من البين أنه ليست هذه حاله ، لأن الذى يتبع فيه إنما هو الأضداد . فأما المناقضة فعلى حياها^(٢) . وذلك أنه ليس سلب قولنا "واجب ألا يوجد" قولنا "ليس واجبا أن يوجد" وذلك أنه قد يجوز أن يصدق القولان جميعا فى المعنى الواحد بعينه : فإن ما كان واجبا ألا يوجد فليس واجبا أن يوجد . والسبب فى أن اللزوم فى ذلك ليست الحال فيه كالحال فى الآخر أن الممتنع حقه فى القول بضد الواجب . فإن كان الممتنع والواجب قوتهما واحدة بعينها — وذلك أن ما كان ممتنعا أن يوجد فالواجب ليس أن يوجد ، بل ألا يوجد ؛ وما كان ممتنعا ألا يوجد فواجب أن يوجد — فقد يجب ، إن كانت تلك تجرى على مثال ما تجرى عليه التى لقولنا ممكن ولا ممكن ، أن تكون هذه على الضد ، فإن الواجب والممتنع قد يدلان على معنى واحد بعينه ، غير أن ذلك على جهة القلب .
- ١٠ أو نقول : إنه ليس يجوز أن توضع المناقضات فى الواجب هذا الوضع الذى وضعناه ؟ وذلك أن ما كان واجبا أن يوجد فممكن أن يوجد ؛ وإن
- (١) أى عكس الوضع . (٢) فوقها : يعنى متفرقا .

لم يكن كذلك فسلبه يلزمه ، لأنه قد يلزم إما الإيجاب وإما السلب . فإن
لم يكن ممكناً أن يوجد ، فالذى هو واجب إذا أن يوجد ممتنع أن يوجد ،
وذلك خالف . وأيضاً فإن قولنا "ممكناً أن يوجد" يلزمه قولنا "ليس ممتنعاً
أن يوجد" ويلزم هذا قولنا "ليس واجبا أن يوجد" فيجب من ذلك أن
يكون ما هو "واجب أن يوجد" "ليس واجبا أن يوجد" ، وذلك خالف . —
وأيضاً فإنه ليس يلزم قولنا "واجب أن يوجد" قولنا "ممكناً أن يوجد"
ولا قولنا "واجب ألا يوجد" . وذلك أن القول الممكن قد يتفق فيه الأمران
جميعاً . وأما هذان فأيهما قد كان صادقا لم يمكن أن يصدق معه الباقيان ، لأنه
قد يمكن أن يوجد الشيء وألا يوجد . [١٨٠ ب] وإن كان واجبا أن يوجد
أو ألا يوجد فليس يكون ممكناً فيه الأمران جميعاً . فقد بقى إذا أن يكون
الذى يتبع قولنا "ممكناً أن يوجد" إنما هو قولنا "ليس واجبا ألا يوجد" ،
فإن هذا قد يصدق أيضا مع قولنا : "واجب أن يوجد" . وذلك أنه
يصير نقيضا للقول اللازم لقولنا "ليس ممكناً أن يوجد" فإنه قد يلزم هذا
القول قولنا "ممتنع أن يوجد" وقولنا "واجب ألا يوجد" الذى سلبه
"ليس واجبا ألا يوجد" . — فهذه المناقضات إذا تلزم أيضا على هذا
الوجه الذى وصفناه ؛ وإذا وضعت كذلك لم يلحق ذلك شىء محال .

(١) ص : أوجب — ويصح أيضا .

(٢) فوقها : محال ، شنع ، قبيح .

(٣) ص : الالارم .

- ولعل الإنسان أن يسأل فيقول : هل يلزم قولنا « واجب أن يوجد » قولنا « ممكن أن يوجد » ؟ فإنه إن لم يكن يلزمه فنقيضه يتبعه وهو قولنا « ليس يمكن أن يوجد » . وإن قال قائل إن هذا القول ليس هو نقيض ذلك ، فواجب أن يقول إن نقيضه قولنا « يمكن ألا يوجد » . والقولان جميعا كاذبان فيما وجوده واجب . غير أننا قد نرى أيضا أن الشيء الواحد بعينه يمكن < أن > يقطع وألا يقطع ، ويمكن أن يوجد وألا يوجد ؛ فيجب من ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد يحتمل ألا يوجد ، وهذا أيضا باطل . فنقول إنه ليس كل ما هو ممكن ، أى فى قوته أن يوجد أو أن يمشى ، فقد يقدر على ما هو مقابل لذلك ، بل هاهنا أشياء لا يصدق فيها المقابل ، وأول ذلك فى الممكنة التى ليست قواها بنطقي^(٤) ، ومثال ذلك « النار » تُسخن كل ما لقيته ، وقوتها ليست بنطق . فالقوى التى تكون بنطقي هي واحدة بأعيانها لأشياء كثيرة ولأضدادها . فأما القوى التى ليست بنطق فليس كلها كذلك ؛ لكن الأمر على ما قلنا فى النار ، وذلك أنه ليس ممكنا أن تُحرق وألا تحرق ، وكذلك غيرها مما تفعل دائما . إلا أن بعض الأشياء مما قوته بغير نطق قد يمكن فيها أيضا أن تقبل معا المتقابلات . وإنما قلنا هذا القول ليعلم أنه ليس كل إمكان فهو للأشياء المتقابلة

(١) ص : فيقتضيه يتبعه . (٢) ص : عندانا . وقد أخطأ بولك Pollak حينما أصلحه هكذا : عندنا . (٣) بخط أحر فوقها : القادرة ، القوية . (٤) أى عاقلة ؛ فهنا يميز بين القوى العاقلة والقوى غير العاقلة ، راجع « الميتافيزيقا » مقالة « الثبنا » ف ٢ . (٥) فوقها بالأحر : قدرة ، قوة .

ولا فيما يقال في النوع الواحد بعينه وإن كان بعض الإمكان مشتركاً^(١) في الاسم . وذلك أن الممكن ليس مما يقال على الإطلاق^(٢)، بل منه ما يقال حقاً، لأن الشيء يفعل . ومثال ذلك قولنا في الماشي إن المشي ممكن له لأنه يمشي . وبالجمله قولنا في الشيء إن [١٩٠] كذا ممكن له ، لأنه بالفعل بالحال التي يقال إنها ممكنة . ومنه ما يقال ذلك فيه لأن من شأنه أن يفعل . ومثال ذلك قولنا في الشيء إنه قد يمكن أن يمشي لأنه من شأنه أن يمشي . وهذا الإمكان إنما هو في الأشياء المتحركة وحدها . فأما ذاك فهو أيضاً في الأشياء غير المتحركة . والقول بأنه ممكن أن يمشي وأنه يمشي صادقان فيما هو دأب يمشي بالفعل وفيما هو من شأنه المشي . فأما ما قيل ممكناً على هذا الوجه فليس بصادق إذا قيل على الإطلاق في الواجب ضرورة . وأما على الوجه الآخر فإنه صادق : — فإذا كان الكللي لاحقاً بالجزئي فقد يجب أن يلزم فيما هو واجب أن يوجد أن يكون أيضاً ممكناً أن يوجد . إلا أنه ليس على كل معنى الممكن .

وعسى أن يكون أيضاً مبدؤها كلها قولنا : واجب ، وقولنا : ليس واجب أن يوجد أو لا يوجد . ثم ينبغي أن نتأمل كيف < يكون > لزوم سائر تلك الباقية لهذه . وقد ظهر مما قلنا أن ما وجوده واجب ضرورة

(١) ص : مشترك . (٢) فوقها بالأحر : أى على معنى فرد .

(٣) ص : رأس . وقد أصلحها بولك هكذا : رأيت ، لكن الصياغة ترجح ما افترضناه .

(٤) ص : لاحق .

فهو بالفعل . فيجب من ذلك — إذ كانت الأشياء الأزلية أقدم — أن يكون أيضا الفعل أقدم من القوة . فتكون بعض الأشياء بالفعل دون القوة ، ومثال ذلك الجواهر الأول ، وبعضها مع قوة ، وهذه الأشياء هي بالطبع أقدم ، فأما بالزمان فإنها : أشد تأخرا ، وبعضها ليس في حال من الأحوال ٢٥ بالفعل ، بل إنما هي قوة فقط .

١٤

< تضاد القضايا >

وقد ينبغي أن ننظر هل ضد الإيجاب إنما هو السلب ، أو الإيجاب ضد الإيجاب ، وهل قولنا "كل إنسان عدل" هو ضد قولنا [و] "لا إنسان واحدا عدل" ، وإنما هو ضد قولنا "كل إنسان جائر" ، كأنك قلت : ٣٠ "سقراط عدل" ، "سقراط ليس بعدل" ، "سقراط جائر" — أي الاثنين من هذه هما المتضادان ؟

فإنه إن كان ما يخرج بالصوت تابعا لازما لما يقوم في الذهن ، وكان في الذهن ضد الاعتقاد إنما هو اعتقاد ضد — ومثال ذلك أن اعتقادنا أن كل إنسان عدل ضد اعتقادنا أن كل إنسان جائر — فواجب ضرورة ٣٥ أن يكون أيضا الحال في الإيجابين اللذين يخرجان [ب ١٩٠] بالصوت على ذلك المثال . وإن لم يكن هناك اعتقاد الضد هو الضد لم يكن أيضا الإيجاب

(١) فوقها بالأجر : الإمكان .

(٢) ص : واحد .

(٣) في النص اليوناني : كالياس .

هو المضاد للإيجاب ، بل السلب الذي وصفناه . فقد ينبغي إذاً أن نجث
وننظر : أى اعتقادٍ حقّ هو المضادّ للاعتقاد الباطل : هل اعتقادنا سلبيّ ،
أو اعتقادنا وجود ضده ؟

وأعنى بذلك هذا المعنى : هاهنا عقْد صادق في خير ، وهو أنه خير ؛ ٤٠
وعقد آخر كاذب وهو أنه ليس بخير ؛ وعقد غيره وهو أنه شر — فأى هذين ، ٢٢٣
ليت شعرى ، هو ضدّ العقد الصادق ؟ وإن كان واحداً (أى إن كان معناهما
واحداً) فالمضادة في أيّهما هو . فنقول : إن ظننا أن العقدين المتضادين (٢)
إنما يُحدّان بأنهما لسبيين متضادين ، باطل ؛ وذلك أن الاعتقاد في خير أنه
خير ، والاعتقاد في شر أنه شر خليق أن يكون واحداً بعينه ، بل هو حق : ٥
واحداً كان أو أكثر من واحد ؛ بل من قبيل أنهما بحالٍ تضاد : — فإذا كان (٤)
هاهنا عقْد في خير ، أنه خير ؛ وعقد أنه ليس بخير ، وعقد أنه شيء آخر ليس
هو موجودا ولا يمكن أن يوجد — فليس ينبغي أن يوضع الضدّ واحداً من
تلك الأشياء التي الاعتقاد فيها فيما ليس بموجود أنه موجود ، أو فيما هو ١٠
موجود بأنه ليس بموجود . وذلك أن الصنفين جميعا بلا نهاية ، أعنى ما يقع
فيه منها الاعتقاد فيما ليس بموجود أنه موجود ، وما يقع فيه منها الاعتقاد

(١) عقد : حكم .

(٢) بين قوسين في النص .

(٣) ص : واحد .

(٤) أى على الرغم من أنهما بحال تضاد .

فما هو موجود أنه غير موجود . بل إنما ينبغي أن يوضع التضاد فيما فيه تقع الشبهة . وما تقع فيه الشبهة هو ما منه يكون أيضا التكوّن . والتكوّن إنما يكون من المتقابلات . فمن هذه إذا تدخل الشبهة .

- ١٥ فإذا كان الشيء الخير هو خيرا وليس بشر، وكان الأول له بذاته، والثاني بطريق العرض ، وذلك أنه إنما عرض له أن يكون ليس بشر ، وكان العقد الذاتي في كل واحد من المعاني أخرى بالصدق متى كان حقا ، أو بالكذب متى كان باطلا ، وكان العقد في خير ما أنه ليس بخير عقداً باطلا لأمر ذاتي ، والعقد فيه أنه شر عقداً باطلا لأمر عرضي - فقد يجب من ذلك أن يكون اعتقاد السلب في الخير أخرى بالكذب من اعتقاد ضده ، والذي هو أخرى بالكذب في كل واحد من المعاني هو المعتقد لضده [١٩١] ، وذلك أن الضدين هما المختلفان غاية الاختلاف في المعنى الواحد بعينه . فإذا كان الضد هو أحد هذين ، وكان النقيض أشدّ مضادة ، فمن البين أن هذا هو الضد . فأما الاعتقاد في الخير أنه شر ، فإنه اعتقاد مقرون بغيره ، لأن المعتقد لذلك فهو لا محالة خليق أن يخطر بباله أيضا فيه أنه ليس بخير .

وأیضا فإن كان واجبا في غير ما ذكرنا أن يجرى الأمر على هذا المثال ، فقد يرى أن ما قيل في ذلك صواب ، وذلك أنه قد يجب إما أن يكون اعتقاد النقيض هو الضد في كل موضع ، وإما ألا يكون في موضع من

(١) ص : خير .

٣٠ المواضع ضدًا . والأشياء التي ليس يوجد فيها الضدُّ أصلاً ، فإن الكذب فيها إنما هو العقدُ المُعاندُ للحق ، ومثال ذلك من ظنَّ بإنسانٍ أنه ليس بإنسان فقد ظنَّ ظناً كاذباً . فإن كان هذان الاعتقادان هما الضدين ، فسائر الاعتقادات إنما الضدُّ فيها هو اعتقاد النقيض .

وأيضاً فإن العقد فيما هو خير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير يجريان على مثال واحد . ومع ذلك أيضاً العقد فيما هو خير أنه ليس

٣٥ بخير ، والعقد فيما ليس بخير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير ، وهو عقدٌ حقٌّ ، أيُّ عقدٍ ، ليت شعري ، هو ضدُّه ! فإنه ليس يجوز أن يقال إن ضدُّه اعتقاد أنه شر . وذلك أنه قد يمكن في حالٍ من الأحوال أن يصدقا معا من قِبَل أن من الأشياء ما ليس بخير وهو شر ، فيلزم في ذلك الشيء أن يكونا صادقين معا ؛ ولا ضدُّه أنه ليس بشرٍّ ، فإن هذا أيضاً صدق . فقد بقي إذاً أن يكون ضدُّ العقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير العقدُ فيما ليس بخير أنه خير . وذلك أن هذا باطل . فيجب من ذلك أن يكون ضدُّ العقد فيما هو خير أنه العقدُ فيما هو خير أنه ليس بخير .

٤٠
١٢٤
٥ ومن البين أنه لا فرق في ذلك ، وإن جعلنا الإيجاب كلياً ؛ وذلك أن الضدَّ يكون حينئذ السلب الكلي . ومثال ذلك أن ضدَّ العقد: أن كل ما هو

خير فهو خير — العقد أنه ولا واحداً من الخيرات خير . وذلك أن العقد في الخير أنه خير — الذي يعقد الخير على المعنى الكلي هو العقد بعينه في أيِّ خيرٍ

(١) أي : حتى لو جعلنا الإيجاب كلياً .

كان أنه خير، ولا فرق بين هذا وبين العقد أن كل ما كان خيرا فهو خير .
وعلى هذا المثال يجري الأمر أيضا فيما ليس بخير .

٢٤ ب فإذا كان الأمر في الاعتقاد يجري هذا المجرى، وكان الإيجاب والسلب
في اللفظ دلائل ما في النفس، فمن البين أن ضد الإيجاب أيضا إنما هو
السلب لذلك المعنى بعينه على الحكم الكلي . ومثال ذلك، أن ضد قولنا :
” كل خير فهو خير “ أو قولنا : ” كل إنسان نفي “ قولنا : ” ولا خير
واحد “، أو قولنا : ” ولا إنسان واحد “ . فأما نقيضه < فهو > قولنا :
” ليس كل خير “ أو ” ليس كل إنسان “ < خيرا > .^(٢)

ومن البين أنه ليس يمكن أن يكون حق ضد الحق : لا رأى لرأى ؛
ولا نقيض لنقيض ؛ فإن وجود التضاد إنما هو في الأشياء المتقابلة . غير أنه
قد يمكن في هذه أن يصدق المتقابلان في الواحد بعينه . فأما الضدان فليس
يمكن أن يوجد معا في شيء واحد بعينه .

[تم كتاب أرسطوطاليس ” پارى أرمينيس ” أى ” فى العبارة “ .
نقل إسحق بن حنين . نُقل من نسخة بخط الحسن بن سوار ، نسخها من
من نسخة يحيى بن عديّ التي قابل بها دستور إسحق وبخطه . قوبل به نسخة
كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زُرعة ، نسخها من خط يحيى بن عديّ
المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين ، فكان موافقا] .

(١) ص : فان . (٢) تضاف إل المثالين السابقين أيضا .

Faint, illegible handwriting, possibly bleed-through from the reverse side of the page. The text is arranged in several paragraphs, but the characters are too light and blurry to be transcribed accurately.

كتاب التحليلات الأولى

نقل تذارى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

أنولوطيقا الأولى ، نقل تدارى

المقالة الأولى

< نظرية القياس >

١

< المقدمة . الحد . القياس وأنواعه . مقالة الكل واللاشيء >

١٠٢٤ إن أول ما ينبغى أن نذكر هو الشيء الذى عنه فحَصْنَا هاهنا والغرض^(١)
الذى إليه قَصَدْنَا . فأما الشيء الذى عنه نفحص فهو البرهان ، وغرضنا^(٢)
العلم البرهانى^(٣) .

(١) ت : لما أراد أن يشوق إلى علم ما فى هذا الكتاب صرح أولا بفرضه فيه لتبين منفعة ،
وكأنه جمع هذا الكتاب وكتاب البرهان وصيره مثل كتاب واحد .

(٢) ت : يجب أن يفهم قوله هاهنا : "ينبغى" أنه أوردته على العموم على المقدمة وعلى
الحد وعلى القياس . فكأنه يقول : ينبغى أن نذكر ما غرضنا وأن نقول ما المقدمة وما الحد .

(٣) ت : اللينوس : البرهان هو القياس المؤلف اليقيني وهو ما يخرج بالصوت ، والعلم
البرهانى هو العلم الحاصل فى النفس من ذلك القياس . ففرضه فى هذا الكتاب البرهان ، والغرض
فى البرهان هو العلم البرهانى .

(٤) ت : فى النقول السريانية : الفرق بين المقدمة البرهانية وبين الجدلية أن المقدمة
البرهانية هى اقتضاب أحد جزئى التناقض ؛ فإن المبرهن ليس يسأل سؤالا ، بل يقتضب اقتضابا
(فوقها) : يأخذ أخذنا ، وأن الجدلية هى مسألة عن التناقض .

ومن بعد ذلك فلنبين ما المقدمّة، وما الحدّ، وما السلوجسموس، وأى
السلوجسموسات^(٢) كامل، وأيها غير كامل.

ومن بعد ذلك: ما المحمول على كل الشئ^(٦)، أو ليس بمحمول على شئ^(٧) منه. ١٥

فالمقدمّة هي قول موجب شيئاً للشئ^(٨)، أو سالب شيئاً عن شئ^(٩) . وهي
إما كلية، وإما جزئية^(١٠)، وإما مهملّة^(١١) . وأعني بالكلّي ما قيل على كل الشئ

(١) فوقها : القياس الجامع (ص : معة) .

(٢) فوقها : القياسات ؛ وبالأحرر فوق "كامل" : أى تام .

(٣) ت : ما بين هاتين العلامتين :

هو في النقول السريانية على هذه الحكاية : ومن بعد ذلك ما معنى قولنا إن هذا في كله يوجد
هذا أو لا يوجد ، وما المحمول على كل شئ^(٨) ، أو ليس بمحمول على شئ^(٩) منه .

(٤) ت : نسخة : ما القول في كل الشئ^(٨) أو ليس بمقول في شئ^(٩) منه .

(٥) ف (= فوقها) : المقول كامل أى تام .

(٦) ف : شئ .

(٧) ف : بمقول .

(٨) ف : بتّه .

(٩) ف : وهو .

(١٠) ص : كلّي : جزئى ... مهملّة .

(١١) قال الفاضل يحيى بن عدى : لعل ارسطوطالس إنما لم يذكر المقدمّة الشخصية لأن

كلامه في المقدمّة التي يكون القياس منها . وقول القائل : المقدمّة على الإطلاق ، تنصرف إلى
أحد معنيين : إما إلى ما قد جرى ذكره فتكون الألف واللام داخلتين للتعريف ، وإما إلى
الواحد المفرد الذي يجرى مجرى العلم المعروف ، كقول القائل : الشاعر ، وهو يريد
أوميروس ، أو الخليفة وهو يريد ملك الملوك . وقوله ها هنا المقدمّة ، وإدخاله الألف واللام
هو بالمعنى الثاني وهو المفرد الذي يجرى مجرى العلم . وهذه إنما هي المسئولية على القياس التي بها
قوامه ، وهذه لا تكون إلا كلية ، وهذه لا يكون موضوعها إلا كلياً ، ولذلك لا يكون شخصياً ألبتة .

أولم يُقَلَّ على واحد منه . ^(٢) والجزئى ما قيل على بعض الشيء ، أولم يُقَلَّ على
بعضه ، أولم يقل على كل الشيء . ^(٣) والمهمل ما قيل على الشيء أولم يقل عليه
بعد أن لا يذكر الكل ولا البعض . وذلك كقولك إن علم الأضداد واحد ، ^(٤)
وكقولك إن اللذة ليست خيراً . ^(٥)

والفرق بين المقدمة الأفودقراطية ^(٦) والمقدمة البرهانية ، وبين المقدمة
الديالكتيقية ^(٧) والجدلية ، أن البرهانية هي أحد جزئى التناقض ، لأن المبرهن
ليس يقصد للجدل ، وإنما يقصد لإثبات الحق . وأن الجدلية هي مسألة عن
جزئى التناقض . ^(٨) وليس بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية فرق في أنه

(١) كل الشيء ... منه : فوقها بالأحر : الكل ولا على واحد .

(٢) ت : نقله تاوفيلاً هكذا : الجزئى ما قيل على واحد أو ليس لكل .

(٣) ف : شيء .

(٤) ف بالأحر : يعنى أن عليهما يدرك معا .

(٥) ف : بخير .

(٦) ت : إنما أورد الفرق بين المقدمات لياخذ حد المقدمة المطلقة القياسية .

(٧) ت : والفرق الذى شأنه البرهان إنما يأتى بالمقدمات التى يبرهن بها كأنها واجبة ، وهو إن

أخرج شيئاً منها فى اللفظ مخرج مسألة صحيحة وليست مسألة وإنما هى تقدير . ومن ثم قال إنما

أحد جزئى التناقض كقولك : الإنسان حى . فأما الذى شأنه الجدل فإن سبيله أن يسأل عن

جزئى التناقض : أهكذا الشيء ، أم ليس هكذا ؟ إلا أنه قد يأخذ أحد الجزئيين : أعنى الجزء

الذى يقر به المسؤول منهما ، فنجعله مقدّمة لما تريد إثباته . وقصده فى ذلك لأن يكون هذا

الجزئى مأخوذاً من رأى المحمود الظاهر ، لأن رأى المحمود الظاهر هو الذى يأخذه صاحب

الجدل ويثبت منه ما يريد . فأما ما يثبت بمقدمات حقيقية أوائل أو معلومة من الأوائل فإنه

طريق برهاني .

(٨) ت : نقل حنين فى السريانى : لافرق فى كون القياس من كل واحدة منهما .

قد يكون من صنف كل واحد منهما سليجسموس^(١) . وذلك لأن المبرهن
والسائل قد يقيس كل واحد منهما إذا أخذ شيئاً مقولاً ، على شيء أو غير
مقول ، فيكون إذاً على نحو ما قلنا المقدمة القياسية في الجملة موجبة شيئاً^(٤)
لشيء أو سالبة شيئاً عن شيء . وتكون المقدمة البرهانية التي هي حق^(٥)
مأخوذة من الأوائل ، وتكون المقدمة الجدلية أما للسائل فمسئلة عن جزئى
التناقض ؛ وأما للقائس فاستعمال [٦٦ ب] الرأى المحمود كما قد بين في كتاب^(٦)
« طوبيقا » ، وهو كتاب صناعة الجدل . وسنقول فيما نستأنف من القول^(٨)
ما المقدمة ، وما الفرق بين المقدمة القياسية والمقدمة البرهانية والمقدمة

٣٠

١٠٢٤

(١) ف : قياس .

(٢) فوقها بالأحمر : أى يؤلف قياساً .

(٣) ت : نقل تاويل : إذا أخذ شيئاً (فوقها : أخذ شيء) مقولاً على شيء إما بالإيجاب

وإما بالسلب .

(٤) ف : على الاطلاق .

(٥) ت : نقل حنين : إيجاب أو سلب مقولاً على شيء على النحو الذى قلنا . (وتحتها شرح

للقول الأخير : يعنى إما كلى ، وإما جزئى ، وإما غير محدود — وفوق اللفظ الأخير :

مهمل) .

(٦) ف : البيان المحمود .

(٧) ت : يريد بالرأى مارآه الإنسان ولم يكن من الأوائل التى لا يقع الشك فيها التى هي أوائل

البرهان ولا مما تقدم بالبرهان من هذه الأوائل . والمحمود الظاهر من الآراء مارآه الناس (والإشارة

في « الطوبيقا » إلى ١٣ ف ١ ص ١٠٠ ؛ ٢٩١ ف ١٣ و ١٠ ف ١٠ ص ١٠٤ (٨١٠٤) .

(٨) ف بالأحمر : أى من الكتب المنطقية .

الجدلية ، ونستقصى القول في ذلك . وأما على حسب الحاجة في هذا الوقت ١٥
فقد نكتفى بما قلنا من ذا^(١) .

فالذي نسميه الحد هو ما إليه تتحل المقدمة^(٢) ، وذلك كالمقول^(٥) . والذي
يقال عليه المقول إما بزيادة ولا توجد ، أو بانقسام يوجد ولا يوجد^(٧) .^(٨)

(١) بالأحرف : الآن .

(٢) ت : قال الحسن : غرض أرسطو طاليس من ابتداء كلامه في هذا الكتاب وإلى آخر هذا
الفصل هو قوله وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه أن يتكلم في عشرة معاني هي كالأصول
والمبادئ . لعلم ما في هذا الكتاب بأمره ولما بعده من الكتب المنطقية : ١ فالأول منها هو الشيء
الذي نفحص عنه ٢ والثاني الغرض والقصد في الشيء الذي نفحص عنه ما هو ٣ والثالث المقدمة
٤ والرابع ما الحد ، ٥ والخامس ما القياس ، ٦ والسادس ما القياس الكامل ، ٧ والسابع
ما القياس غير الكامل ، ٨ والثامن ما معنى قولنا إن هذا على كل هذا ، أو هذا في كل هذا ،
٩ والتاسع ما معنى قولنا إن هذا ولا على شيء من هذا ، وهذا ولا في شيء من هذا ، ١٠ والعاشر
ما معنى قولنا إن هذا الشيء لا على كل هذا . فعرّفنا أولاً الشيء الذي عنه نفحص ما هو ، فقال
إنه البرهان . ثم أعلمنا الغرض في الفحص عن البرهان ما هو ، فقال : العلم البرهاني . ولما كان
غرضه البرهان ، وكان البرهان قياساً (ص : قياس) ما ، احتاج أولاً أن يعرفنا ما القياس .
ولما كان القياس مؤلفاً (ص : مؤلف) من مقدمتين على الأقل احتاج إلى حد المقدمة .
ولما كانت المقدمة مؤلفة من محمول وموضوع ، التي هي الحدود ، احتاج إلى أن يقول ما الحد .
ولما كان القياس منه كامل ، وغير كامل ، احتاج إلى أن يفصل ذلك ويعرفناه . ولما كان
القياس لا بد من أن تكون فيه مقدمة كلية : إما موجبة وإما سالبة ، احتاج أن يعرفنا المقول
على الكل بالإيجاب والسلب أيما هو وكيف يكون وهي : الثاني والثالث والتاسع والعاشر . فقد
تبين وجوب الكلام في هذه العشرة المعاني التي أوردتها في صدر كتابه .

(٣) ت : إنما قال هذا لأنه وحده سمي الألفاظ البسيطة المفردة حدوداً من حيث نظر إلى
أنها غاية ما تتحل إليه المقاييس . (٤) ف : تنقسم . (٥) أحرف : مثل المقول .

(٦) ت : نسخة بزيادة : يوجد ، إذ يتفقان يوجد أو بانفصالها أو مع انفصالها .

(٧) ت : يعني يفصل بهما . (٨) ت : نسخة : فأما السلوجسوس فهو قول
مؤلف من أشياء متى ألفت وجب منها بذاتها ، لا بالعرض ، هو في تفسير ثمسطيوس : اوجود
تلك الأشياء .

٢٠ فأما القياس فهو قول إذا وُضِعَتْ فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء^(١)
ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها .

وأعنى : « بذاتها »^(٣) أن تكون لا تحتاج في وجوب ما يجب عن
المقدمات التي أُلْفَ منها القياس إلى شيء آخر غير تلك المقدمات .

والقياس الكامل هو القياس الذي ليس يحتاج في بيان ما يجب عن
مقدماته إلى استعمال شيء غيرها . والذي ليس بكامل هو الذي يحتاج في بيان
ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء واحد أو أشياء مما هو واجب عن
المقدمات التي أُلْفَ منها، غير أنها لم تكن استعملت في المقدمة^(٤) .

وإنما يقال إن الشيء مقول على الكل إذا لم يوجد من كل الموضوعه^(٦)
شيء لا يقال هذا عليه . وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه^(٧) .

(١) ت : في القول السريانية : والقياس هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم
(فوقها بالأحر : عرض) شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء . وأعنى لوجود تلك
الأشياء أن من أجل هذه يلزم (فوقها بالأحر : يعرض) ، وأعنى من أجل هذه يلزم (فوقها
الأحر : يعرض) ، أى أنه ليس يحتاج إلى زيادة هو من خارج في أن يكون ضروريا .
(٢) ف : فنى . (٣) ف : بقول — أى : بقول « بذاتها » ...

(٤) ت : المقاييس منها ما يحتاج في بيان النتيجة اللازمة عنها إلى عكس واحد ، ومنها
ما يحتاج إلى عكسين .

(٥) ت : في القول السريانية زيادة في هذا الموضع وهي هذه : وقولنا إن في كل هذا
يوجد هذا ، وإن على كل هذا يحمل هذا — هو واحد بعينه .

(٦) فوقها بالأحر : وتقول .

(٧) ت : الكلام في عكس المقدمات .

٢

< عكس القضايا المطلقة >

١٢٥ وكل مقدمة إما أن تكون مطلقة وإما اضطرارية وإما ممكنة . وكل واحدة من هذه إما أن تكون موجبة وإما سالبة . فالموجبة والسالبة كل واحدة منها إما أن تكون كلية وإما جزئية وإما مهملة .
ومن المقدمات المطلقة^(٣) - فإن السالبة الكلية تنعكس بمحدودها وكهيتها لا محالة . فإنه إن كان لا شيء من اللذة خير ، فلا شيء من الخير لذة . فأما الموجبة الكلية فإنها تنعكس أيضا لا محالة ، غير أنها لا تنعكس كهيتها كلية ، ولكن جزئية . فإنه إن كان [٦٧ أ] : كل لذة خير ، فإن بعض الخير لذة .

١٠ فأما المقدمات الجزئية فإن الموجبة منها تنعكس لا محالة جزئية ، لأنه إن كان بعض اللذة خيرا ، فبعض الخير لذة . وأما السالبة منها فليس لها انعكاس لا محالة ، لأنه إن كان بعض الحيوان ليس بإنسان ، فليس يكون بعض الناس ليس بحيوان . فلتكن أولا السالبة الكلية مقدمة أ (فرس)

١٥ ب (إنسان) ، فإن كان لا شيء من أ (إنسان) ب (فرس) فلا شيء من أ ب ، لأنه^(٥) إن كان بعض أ (فرس) ب (إنسان) وكان ذلك البعض مثلا ح (الناس) ،

(١) ت : في القول السريانية : ولأن كل مقدمة هي إما وجودية وإما ممكنة وإما ضرورية . (٢) فوقها بالأحمر : و (الموجبة) .

(٣) ف : أي الوجودية . (٤) ف : إلا . (٥) وردت في الأصل مكررة . (٦) ف : في المثل .

فإنه ليس بحق أن يقال إنه لا شيء من ب آ لأن ح هي بعض آ . وإن
كانت كل ب آ فإن بعض آ ب ، لأنه إن كان لا شيء من آ ب ، فإنه لا شيء
من ب آ ، وقد كان الموضوع^(١) أن كل ب آ . وكذلك إن كانت المقدمة جزئية ،
لأنه إن كان بعض ب آ فإن بعض آ ب لا محالة ، لأنه إن كان لا شيء من
آ ب فلا شيء من ب آ .^(٢) فإن كان بعض ب ليس آ فليس بالضرورة أن
بعض آ ليس ب . كما أنه إن كان في موضع ب : "حى" ، وفي موضع آ :
"إنسان" ، فإنه : ليس كل حى إنساناً ، وكل إنسان حى .

٣

< عكس القضايا ذوات الجهة >

وكذلك يعرض في المقدمات الاضطرارية ، لأن الكلية السالبة تنعكس
كلية . فأما الموجبتان فكل واحدة منهما تنعكس جزئية ، لأنه إن كان
باضطرار : لا شيء من ب آ فباضطرار : لا شيء من آ ب — لأنه إن جاز
أن يكون بعض آ ب فقد يجوز أن يكون بعض ب آ . وإن كان
باضطرار أن كل ب آ أو بعضها آ ، فباضطرار بعض آ ب ، لأنه إن كان
بعض آ ب بلا اضطرار ،^(٥) فإن بعض ب آ بلا اضطرار .

(١) أى المفترض . (٢) ف : فإنه لا شيء . (٣) ف : الموجبات ... منها ...

(٤) ت : وجدت هذا النص في نقل توفيل هكذا : وذلك أنه إن لم تكن موجودة من

الاضطرار فليس يكون في شيء ب البتة ، وقد كان موضوعاً أن آ على كل ب لاعلى بعضها .

(٥) ف : لا من الاضطرار .

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس للعلّة التي ذكرنا فيما تقدم . ٣٥

فأما المقدمات الممكنة فلا^(١) يمكن يقال على ضروب كثيرة : على الاضطراري وعلى المطلق . وما هو في باب الإمكان تكون المقدمات الموجبة^(٢) في جميع هذه الضروب التي يقال عليها الممكن تنعكس انعكاسا واحدا على

مثال ما وصفنا ، لأنه إن كان كل ب < هو > آ أو بعض ب < هو > آ ٤٠
بالإمكان ، فإن بعض آ ب بإمكان ، لأنه إن كان لا شيء من آ < هو > ب ، ٢٥
ولا شيء من ب < هو > آ : وقد [٦٧ ب] تبين ذلك فيما تقدم .

فأما السالبات فليس انعكاسها على مثال ما تقدم . ولكن كل ما يقال إنه ممكن — مما هو باضطرار ليس بوجود أو مما هو بالإطلاق ليس بوجود —^(٦)

فإنه ينعكس على ما تقدم ، مثل أنه إن قال قائل : ممكن ألا يكون أحد من الناس قَرَسًا ، أو قال : يمكن ألا يكون شيء من الثياب أبيض — فإن أحد هذين القولين باضطرار ليس بوجود .^(٦) وأما الآخر فبالاضطرار وعلى نحو^(٩)

(١) ف : فان .

(٢) ف نسخة : المطلق (يعني بدلا من : على المطلق) . وعليها تعاقب هو : تاوفيل :

والذي ليس من الاضطرار .

(٣) ف : الواجبة .

(٤) مكررة ، والأولى مضروب عليها .

(٥) ف : مثل .

(٦) ف : موجود .

(٧) ت : في السرياني : أو فيما ليس من الاضطرار موجود . < ا >

(٨) ت : قوله : يمكن ألا ... فإن أحد : سرياني < في > عدة تقول : وأما ما يقال

من الممكن على جهة الأكبر وفيها يمكن على نحو تحديدها الممكن فإنه لا ينعكس .

(٩) ف : عن اضطرار .

ما تقدم تنعكس^(١) المقدمة ، لأنه إن كان يمكن ألا يكون واحد من الناس
فَرساً فممكن ألا يكون واحد من الخيل إنساناً . وإن كان يمكن ألا يكون
شيء من البيض ثوباً ، فإنه بالضرورة يكون بعض الثياب أبيض : وقد
تبين ذلك مما تقدم .

١٥ فأما الجزئية السالبة فإن حالها في الانعكاس على نحو ما وصف فيما تقدم .
وأما ما يقال من الممكن على جهة الأكثر في الأشياء الطبيعية على نحو^(٤)
تحديد الممكن فإنه لا ينعكس في المقدمات السالبة على نحو ما تقدم ، ولكن
المقدمة الكلية لا تنعكس . وأما الجزئية فتنعكس^(٥) . وسيتبين ذلك إذا نحن
تكلّمنا في الممكن . وأما الآن فليكن الذى نبين مع ما قد قيل : إن قول القائل
ممكن ألا يكون هذا فى شيء من ذلك ويمكن ألا يكون فى بعضه هو قول
٢٠ موجب . وذلك لأن قولك ”ممكن“ فى شكل قولك : ”يوجد“ . وكل قول
يضاف إليه : ”يوجد“ ، فإنه موجب لا محالة : كقولك يوجد ليس بخير أو
يوجد ليس بأبيض ، وفى الجملة يوجد لا هذا^(٦) . ونبين ذلك فيما نستأنف .
وأما فى الانعكاس فهن شبيهات بتلك الأخر . ٢٥

-
- (١) ت : نقل تاوفيلاً : وعلى ذلك المثال تنعكس المقدمة ، وعلى ذلك المثال لا تنعكس .
(٢) ف : وصفت . (٣) ت : ليس فى السريانى : الأشياء الطبيعية
(٤) ت : أعنى الأشياء التى فى الكون والفساد .
(٥) ت : فى ترجمة ابن البطريق : فأما الجزئية فلا ترجع — قد أخطأ .
(٦) فوقها : ليس .

< القياس الجملي من الشكل الأول >

فإذ قد حددت هذه الأشياء ، فلنقل بأى ، ومتى ، وكيف يكون كل قياس . وبعد ذلك ينبغي أن نتكلم في البرهان ، لأن الكلام في القياس أولى بأن يُقدّم من أجل أن القياس أعمّ من البرهان ، لأن البرهان هو قياس ما ، وليس كل قياس برهاناً .

فإذا ما كانت الحدود الثلاثة مرتبةً بعضها مع بعض [١٦٨] على هذه الصفة ، وهو أن يكون كل الأخير موجوداً في كل الأوسط ، وكل الأوسط موجوداً في كل الأول أو غير موجود في شيء منه ، فمن الاضطرار أن يكون حينئذ من الراسين قياساً كاملاً ، وأعني بالأوسط الذى هو في شيء وفيه شيء آخر ، وهو في المرتبة أيضاً أوسط . والرأسان أحدهما في شيء والآخر فيه شيء . ومثال ذلك أن أ إن كانت مقولة على كل ب وكانت ب تقال على كل ح ، فمن الاضطرار أن تقال أ على كل ح . وقد وصفنا ما يقال على كل الشيء فيما تقدم .

(١) ف : فقد . (٢) ف : ومن بعد . (٣) ف : لأجل . (٤) ت : نقل ثاويل : وإذا قد ميزت هذه وفصلت ، فلنقل الآن بأى ومتى وكيف يكون كل قياس . وأولاً يجب أن نتكلم في القياس ، ثم من بعد ذلك في البرهان ، لأن القياس أعم من البرهان . وذلك أن البرهان هو قياس ما ، وليس كل قياس برهاناً — وهذا موافق لنقل أنالس ، وحينئذ موافق لتندارى . (٥) ف : فيه . (٦) ت : نقل أنالس : على كل شيء من ب — يعنى أن الأوسط إذا كان يقال على كل الأصغر ، فهو إما جزء له أو مساو له ، وكيفاً كان فالأعظم يقال على جميعه ، لأن الأعظم هذه نسبتبه إلى الأوسط .

وأيضا إن كانت آ غير مقولة على كل شيء من ب وكانت ب تقال ١٢٦
على كل ح ، فإن آ لا تقال على شيء من ح .

فإن كان الأول في كل شيء من الأوسط ، والأوسط لا في شيء من
الأخير، فليس يكون من الرأسين قياس ، لأنه لا يُؤلف منها شيء باضطرار.^(١)
وذلك أن الأول ممكن أن يكون موجوداً في كل الأخير وغير موجود في شيء
من الأخير، فليس يكون منهما قياس باضطرار، لا جزئياً ولا كلياً . فحدود^(٢)
الموجود في الكل : الحى والإنسان والفرس ؛ وحدود ما ليس بموجود في شيء :
الحى والإنسان والحجر . فالحياة^(٣) في كل إنسان ، والإنسانية لا في شيء من
الخليل ، والحياة موجودة في كل الخليل ؛ وأيضا الحياة في كل إنسان ، والإنسية
لا في شيء من الحجارة ، فالحياة غير موجودة في شيء من الحجارة . وكذلك إذا لم
يوجد الأول في شيء من الأوسط ، ولا الأوسط في شيء من الأخير ، لا يكون
قياس . فحدود الموجود في الكل : النطق والفرس والإنسان ؛ وما ليس^(٤)
بموجود : النطق والفرس والحمار . فإذا كانت الحدود كلية في هذا الشكل
الأول فقد بيننا متى يكون قياس ، ومتى لا يكون . وإذا وجد قياس ، فمن^(٥)
الاضطرار أن توجد الحدود على ما وصفنا . وإذا وجدت الحدود على
ما وصفنا ، وجد القياس .

(١) ت : هكذا هو في سائر النقول السريانية . (٢) ت : في هذا الموضع في السرياني
زيادة وهي هذه : فلأنه لا يلزم هذه شيء واحد ، من الاضطرار لا يكون قياس . (٣) ت : الفصل
المعلم على أوله وآخره هذه العلامة (أى ما بين الرقنين) لم أجده في شيء من النقول السريانية . (٤) ت :
في السرياني : العلم والخط والطب ، وما ليس بموجود : العلم والخط والوحدة . (٥) تحتها : قد .

- [٦٨ ب] وأما إذا وُجِدَ أحدُ الحدودِ كُليًّا والآخِرُ جزئيًّا ، وكان الكلي^(١) هو الرأس الكبير : موجِبًا كان ذلك أو سالبًا ، وكان الجزئي هو الرأس الصغير وكان موجِبًا ، فمن الاضطرار أن يكون قياس كامل . وأما إذا كان^(٢) الكلي هو الصغير أو وجدت الحدود على غير ما وصفنا كائنًا ما كان ، فليس يمكن أن يكون قياس . والرأس الكبير هو المقول على الأوسط ، والصغير هو المقول عليه الأوسط . ومثال ذلك أن أ موجودة في كل ب ، و ب في بعض > . فإن كان ما قيل أولًا في الحدود الكلية جائزًا ، فمن الاضطرار أن تكون أ موجودة لبعض > . وأيضا إن لم تكن أ موجودة في شيء من ب وكانت ب موجودة في بعض > ، فمن الاضطرار أن تكون أ غير مقولة على بعض > .

وقد حُدِّدَ القولُ فيما لا يقال على شيء ، فيكون هذا إذا قياسا^(٥) كاملا . — وعلى هذا المثال أيضا إن كانت ب > مهمله غير محدودة

(١) ت : في السرياني : وكان الجزئي عند الأخير .

(٢) ت : ثاوفيل : « ومتى كان الكلي عند الطرف الأصغر أو سالبًا ، أو كانت الحدود على

غير ما ذكرنا فليس يمكن » — أى : أن يكون قياسا .

(٣) فوقها : الأكبر .

(٤) ت : ثاوفيل : فإذا إن كان المقول على الكل المذكور آنفا موجودا ، فمن الاضطرار أن

تكون أ موجودة لبعض > — موافق لنقل أنالس في المعنى .

(٥) مضمومة الحاء في الأصل .

(٦) ص : قياس كامل .

+ وكانت موجبة، لأن القياس في الجزئية والمهملة واحد: وذلك أنه إن كانت
+ آ موجودة في كل ب، وكانت ب في ح وغير محدودة، فإن آ في ح
+ وغير محدودة. — وأيضا إن كانت آ غير موجودة في شيء من ب، وكانت
+ ب في ح وغير محدودة، فإن آ لا في ح وغير محدودة. فالقياس إذا
+ سواء استعملت غير المحدودة أو الجزئية^(١).

فأما إذا كان الحد الكلي هو الرأس الصغير: موجبا كان أو سالبا، وكان
الرأس الأخير غير محدود أو جزئيا: سالبا كان أو موجبا، فليس يكون قياس^(٢)
^(٤).

ومثال ذلك أن آ موجودة في بعض ب، وب في كل ح، فحدود الموجود
في الكل: الخير والقنية والحكمة، وما ليس بموجود في شيء: الخير والقنية^(٥)
والجهل. وأيضا إن كانت ب غير موجودة لشيء من ح وآ موجودة
لبعض ب أو غير موجودة للبعض أو غير موجودة للكل، فإن يكون من
ذلك قياس. فحدود الموجود: الأبيض والفرس وققنيس، وما ليس
بموجود: الأبيض والفرس والغراب. وكذلك إذا كانت ب غير محدودة.

(١) ت: هذا الفصل المعلم على أوله وآخره بهذه العلامة (أى ما بين الرقنين) وقد علم عليه
في أوائل الأسطر، لم يوجد في شيء من النقول السريانية.

(٢) ت: هذا الفصل هو شديد الاختلاف في النقول السريانية، وهي في نقل ثاوفيل وأثالس
على هذه الصفة: «فأما إذا كان الحد الكلي موضوعا عند الطرف الأصفر: موجبا كان
أو سالبا، فإنه لا يكون قياس، أى لا تكون منه نتيجة لا سالبة ولا موجبة ولا مهملة
ولا جزئية». وهو في نقل حنين على هذه الصفة: «فأما إذا كان الحد الكلي هو الرأس الصغير:
موجبا كان أو سالبا، فإنه لا يكون قياس، لا إن كانت الجزئية موجبة ولا سالبة ولا مهملة».
(٣) ف: الآخر. (٤) ف: فلن. (٥) القنية: الحالة المكتسبة.

- لا ولا يكون القياس إذا كان الحد الكلي هو [١٦٩] الرأس الكبير : ٢٦ ب
- موجباً كان أو سالبا، وكان الرأس الصغير سالبا جزئياً، — كأن الشيء لا يوجد فيه الحد الأوسط : فقد يوجد في جميعه الحد الأكبر ولا يوجد في شيء منه .
- ومثال ذلك أن أ موجودة في كل ب ، وب غير موجودة لبعض ح أو غير موجودة لكل ح ، فحدود ذلك : الحى والإنسان والبياض . ثم المأخوذ من البياض ما لا يقال عليه الإنسان ؛ فليكن ذلك ققنوس والثالج . فالحى مقول على كل هذا ، وغير مقول على شيء من ذلك ، فلن يكون إذاً قياس . —
- وأيضاً أ غير موجودة في شيء من ب ، وب غير موجودة في بعض ح ، ١٠ فحدود ذلك : غير النامى والإنسان والأبيض^(١) . ثم ليؤخذ من الأبيض^(١) ما لا يقال عليه الإنسان مثل ققنوس والثالج ، فيصير غير النامى مقولاً على كل هذا وغير مقول على شيء من ذلك ؛ فلذلك لا يكون قياس . — ولأن الواضحة أن ب ليست بموجودة لبعض ح ، فهي غير محدودة ، لأنه جائز أن تكون ١٥ التى ليست بموجودة لبعض ليست بموجودة لشيء بته ، أو ليست بموجودة لكله . وقد تبين فيما تقدم من القول أنه إذا كانت حدود كهذه الحدود ووضعنا أنها ليست بموجودة لشيء منه ، فلن يكون قياس . فبين أنه إذا

(١) ف : البياض . (٢) ت : يعنى بقوله غير محدودة أنها ليست تلزم شيئاً واحداً بعينه ، لكنها قد تصدق مع المتناقضين . ففى المادة الممكنة قد يصدق مع الإيجاب الجزئى . فأما فى المادة المنتمية فقد يصدق مع السالبة الكلية ، وهى تقيض الإيجاب الجزئى .

(٣) راجع قبل ف ١ ص ٢١٢٦ (٤) أى أن تكون الصغرى سالبة كلية .

- ٢٠ كانت الحدود على هذه الصفة لم يكن قياساً أيضاً . — وقد يُستدلُّ على ذلك الذى تقدم من هذه : أنه لا يكون قياس وإن كان السالب كلياً .
- وأيضاً إذا كان كلتا المقدمتين جزئيتين : موجبتين كانتا أو سالبتين ، أو إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، أو كانت إحدى المقدمتين جزئية والأخرى غير محدودة ، أو كانتا جميعاً غير محدودتين ، فلن يكون قياساً البتة .
- ٢٥ فالحدود العامة لجميعها : ^(١) أمّا لما هو موجود فى الكل : فالحى والأبيض والإنسان ؛ وأمّا لما ليس هو موجوداً فى شيء : فالحى والأبيض والحجر .
- فقد استبان أن جميع ما يوجد فى هذا الشكل من القياسات كاملة ، لأن جميعها تبين من المقدمات المأخوذة [٦٩ ب] فى القياس ، وهى تلك المأخوذة فى البدء . وقد تظهر فى هذا الشكل القضايا كلها : وهى : الكل ، ولا واحد ، والبعض ، ولا كل . فإننا نسمى ما كان كذلك الشكل الأول .

٥

الشكل الثانى

- وإذا كان شيء واحدٌ بعينه مقولاً على شيء بكليته وغير مقولٍ على آخر البتة ، أو مقولاً على كل شيء من كل واحد منهما ، فإنى أسمى ما كان مثل هذا الشكل الثانى ، وأسمى القول على كليهما : الأوسط ، واللذين يقال هذا

(١) ف : فحدود الموجود العامة .

(٢) ص : موجوداً .

(٣) ف : محمولاً .

عليهما : الرأسين ، وأفرض الكبير من الرأسين الموضوع ^(٢-١) عند الأوسط ،
والصغير البعيد من الأوسط ، والأوسط متقدما ^(٣) في الموضوع ^(٤) على الرأسين .
١٢٧ وليس يكون في هذا الشكل قياس كامل ألبتة ؛ وقد يوجد فيه القياس إذا
كانت الحدود كلية ، وإذا كانت غير كلية .

فأما إذا كانت كلية ، فإن القياس إنما يوجد إذا كان الأوسط في كل
أحد الرأسين : أيهما كان ، ولا في شيء من الرأس الآخر . فأما وجود القياس
والحدود كلية على غير هذا فلن يكون . ومثال ذلك أن B ليست موجودة
في شيء من A وموجودة في كل شيء من C ، فليست A في شيء من C .
ومن أجل أن B مفروضة ليست في شيء من A والسالب الكلي يتكافأ
في الرجوع ، فليست A في شيء من B ، و B مفروضة في كل شيء من
 C ، فليس A في شيء من C . وقد وضح هذا بما قدمناه من القول
في الشكل الأول . وأيضا إن كانت B موجودة في كل شيء من A وغير
موجودة في شيء من C ، فإن C غير موجودة في شيء من A لأن C غير
موجودة في شيء من B ، و B موجودة في كل A . فليس C في شيء
من A ، وقد رجع هذا أيضا إلى الشكل الأول . ولأن السالب الكلي

(١) ف : القريب .

(٢) ت : أي القريب منه ، لأنه يشاركه في أنه يحمل في النتيجة .

(٣) ف : متقدم .

(٤) ف : الوضع .

قد يتكافأ، فتصير \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{C} . فيكون هذا القياس هو الذي قبله بعينه .

< ومن الممكن أيضاً برهنة هذه النتائج بالرفع الى المحال > .

فقد تبين أن القياس موجود إذا كانت [١٧٠] الحدود على ما قلت .
ولكنه ليس بكامل لأنه لا يتم بالمفروضة في البدء ، ولكن بآخر يوجد
١٥ باضطرار من الآتي في البدء . فإن قيلت \bar{B} على كل شيء من \bar{A} ومن \bar{C} ،
فإن يكون قياس . فحدود الموجود : الجوهر والحى والإنسان — وغير
الموجود : الجوهر والحى والحجر ، والأوسط منهما الجوهر . — وكذلك
لا يكون قياس إذا لم تكن \bar{B} مقولة على شيء من \bar{A} ، ولا من \bar{C} .
فحدود الموجود : الخط والحى والإنسان — وغير الموجود : الخط والحى
٢٠ والحجر . فقد وضع أنه إذا كانت الحدود كلية ووجد القياس ، فمن الاضطرار
أن تكون الحدود على ما وصفنا . وإن كانت الحدود على غير ما وصفنا
لم يكن قياساً باضطرار .

فأما إذا كان الأوسط كلياً عند الرأس الكبير منهما : موجباً
٢٥ كان ذلك أو سالباً ، وكان الصغير جزئياً ، وكان أيضاً مخالفاً للكبير
في شكله (أعنى إن كان الكبير موجبا ، كان الصغير سالباً ، وإن كان
الكبير سالباً كان الصغير موجباً) فمن الاضطرار أن يكون قياساً جزئياً .
٣٠ مثال ذلك أنه إن كانت \bar{B} غير موجوده في شيء من \bar{A} ، وموجودة
في بعض \bar{C} ، فمن الاضطرار أن تكون \bar{A} غير موجودة في بعض \bar{C} ، لأن

٣٥ أ غير موجودة في شيء من ب ، و ب في بعض ح ، فإن يوجد أ في بعض ح : فرجع هذا القياس^(١) أيضاً إلى الشكل الأول .

وأيضاً إن كانت ب موجودة في كل شيء من أ وغير موجودة في بعض ح ، فمن الاضطرار أن تكون أ غير موجودة في بعض ح . فإن لم يكن كذلك فلنكن إذاً أ موجودة في كل ح ، وقد فرضت ب موجودة في كل أ . فقد وجب إذاً أن تكون ب موجودة في كل ح ، وقد كان فرض أن ب غير موجودة في بعض ح . وأيضا إن كانت ب موجودة في كل أ وغير موجودة في كل ح فقد يكون قياس أن أ غير موجودة في كل ح [٧٠ ب] . والبرهان على ذلك مثل الذي قبله . فإن كانت ب غير موجودة في كل أ وموجودة في كل ح ، لم يكن قياس محدود الموجود : الحى والجوهر والغراب — وحدود غير الموجود : الحى والأبيض والغراب . ولن يكون القياس أيضاً إذا كانت ب موجودة في بعض أ وغير موجودة في شيء من ح . فحدود الموجود : الحى والجوهر والحجر — وحدود غير الموجود : الحى والجوهر والعلم .

وأما إذا كان الكلى من الرأسين مخالفاً الجزئى في شكله ، فقد تبين متى يكون قياس ، ومتى لا يكون . فأما إذا كانا متشابهين في الشكل ، وذلك أن يكونا جميعاً سالبين أو موجبين ، فلن يكون قياساً البتة . فليكونا أولاً سالبين ،

(١) مضمومة السين في الأصل . (٢) ص : مخالف .

وليكن الكلي هو الرأس الكبير، فتكون ب غير موجودة في شيء من أ وغير موجودة في بعض ح ، فلن يكون قياس^١ ، لأنه قد يُستطاع أن تكون أ موجودة في كل ح وغير موجودة في شيء منها . فحدود غير الموجود : الأسود والتلج والحى ، وأما حدود الموجود في كل^(١) فلن يوجد، إذ صارت ب غير موجودة في بعض ح . وقد يجوز أن يوجد في بعض . ولو كانت أ توجد في كل ح وقد فُرِضَتْ ب غير موجودة في شيء من أ لكانت ب غير موجودة في شيء من ح ، ولكن ب قد يجوز — إذ كانت ب مفروضة غير موجودة في بعض ح — أن تكون موجودة في بعض ح ، وألا تكون موجودة في شيء منها . فلن^(٢) يستطاع أن يُؤتى بحدود الموجود في كل^٢ ، ولكن يُعرف أنه لا يكون قياس من قبل أنها غير محدودة، لأنه قد يجوز أن تكون ب موجودة في بعض ح وغير موجودة في شيء منها . وهى إذا لم تكن في شيء منها لم يكن قياس^٣ . فبين أنه لا يكون الآن أيضا قياس^٤ باضطرار .

(١) ت : إنما لم توجد حدود والمقدّمتان سالبتان : كبرى كلية وصغرى جزئية ، وينتج منها : كل ولا واحد ، لأن هذا الاقتران شبيه بالاقتران القياسى ، وهو الكائن من كبرى سالبة كلية ، وصغرى موجبة جزئية : من قبل أن السالبة الجزئية قد تصدق مع الموجبة الجزئية ، فيصير لذلك هذا الاقتران مساويا للاقتران الكائن من سالبة كلية وموجبة جزئية .

(٢) ت : إنما لم يمكن أن توجد حدود تبين بها هذه القرينة التى من سالتين : العظمى كلية والصغرى جزئية — لشئيين : واحد منها أنا إذا نظرنا إلى الصغرى وهى الجزئية وفهمنا بدل : ليس كل — جاءت نتيجة هذا ضد طلبنا ، أعنى أن : لا كل ، وهو النتيجة ، تقيض : كل ، الذى نحن فى طلبه . والآخر أنا إذا وضعنا تقيض قولنا : وهو أنه تنبأ حدود تنتج : كل ، ووضعنا أ على كل ح ، وألفنا من هذه ومن العظمى التى فى تلك القرينة سولو جسمه وس ، فإنه ينتج تقيض المقدّمة الصغرى على هذا المثال .

فليكونا موجبتين وليكن الكلي هو الرأس الكبير أيضا [١٧١] فتكون بَ موجودة في بعض حَ فلن يكون قياس ، لأنه يُستطاع أن تكون أَ موجودة في كل حَ وغير موجودة في شيء منها . فحدود غير الموجود : البياض ٢٥ وقُقُنُسُ والمجر . فأما الموجود في كل شيء فلا سبيل إلى أن يؤتى بها للسبب الذي ذكرنا بعينه . ولكن يستبين ذلك من أنها غير محدودة . فإن كان الكلي هو الرأس الصغير وكانت بَ غير موجودة في شيء من حَ وغير موجودة في بعض أَ ، فقد يُستطاع أن يوجد أَ في كل حَ وألا يوجد ٣٠ في شيء منها . فحدود الموجود : الأبيض والحى والغراب ؛ وما ليس بموجود : الأبيض والمجر والغراب . — وكذلك لا يكون قياس إذا كان الرأسان موجبين ، فحدود الموجود : الأبيض والحى والقُقُنُسُ ، وما ليس بموجود : الأبيض والحى والتلج .

فقد وضع أنه إذا كانت المقدمتان متشابهتين في هذا الشكل وكانت إحداهما كلية والأخرى جزئية ، أنه لا يكون قياسٌ ألبتة ؛ لا ولا يكون أيضا ٣٥ إذا كان الأوسط موجوداً في البعض في كل واحد من الرأسين أو غير موجود في البعض من كل واحد منهما ، أو موجوداً في البعض من أحدهما وغير موجود في بعض الآخر أو غير محدود . وحدود الموجود العامة في كليهما : الأبيض والحى والإنسان — وحدود غير الموجود : الأبيض والحى وغير النامى .

(١) ف : من . (٢) ص : موجود .

١٢٨ فقد وضع مما قلنا أنه إن وُجد القياس فمن الاضطراب أن توجد الحدود
على ما وصفنا . وإن وجد في الحدود كذلك فمن الاضطراب أن يكون^(١)
قياس . وقد عُرِفَ أن كل قياس يكون في هذا الشكل فهو غير كامل ،
وإنما يكمل إذا ألحق^(٢) فيها أشياء : إما مما يوجد باضطراب من الحدود
الموضوعة ، وإما من شريطة^(٣) توضع عند استعمال البرهان على جهة الخلف .
وقد عرف أنه لا يكون [٧١ ب] في هذا الشكل قياس موجب ، ولكن
كلها سالبة : الكلية منها والجزئية . [انقضى الشكل الثاني] .

٦

< الشكل الثالث >

١٠ فإن كانا جميعا مقولين على شيءٍ واحد بعينه أحدهما موجود في كله
والآخر غير موجود في شيء منه ، أو كلاهما موجودين في كله أو غير موجودين
في شيء منه ، فإنني أُسمي هذا الشكل الثالث . — والأوسط هو الذي يقالان
عليه ، والرأسان < هما > المقولان ، والكبير منهما أبعد من الأوسط ، والصغير
أقربهما منه ، والأوسط يوضع خارجاً من الرأسين أخيراً في الوضع . — وليس
١٥ يكون في هذا الشكل أيضاً قياس كامل ، وقد يمكن أن يكون فيه قياس إذا
ما كانت الحدود عند الأوسط كليةً أو غير كلية .

(١) ف : كا . (٢) مضمومة الهمزة في الأصل .

(٣) ت : يعنى أنا نشترط عند ما يزيد تبين نتيجة القياس بالخلف — بأن نقول :
إنه إن كانت كذبا فليوضع أن تقيضها صدق ، — وهذا هو اشتراط .

(٤) ت : يعنى عند ما نلتمس أن نبين نتيجتنا بالقياس السابق إلى الكذب .

فإذا كانت كلية وكانت \bar{A} و \bar{B} موجودتين في كل \bar{B} ، فمن الاضطرار أن تكون \bar{A} في بعض \bar{B} ، لأن الموجد قد يرجع، فتكون \bar{B} موجودة في بعض \bar{A} — وقد كانت \bar{A} موجودة في كل \bar{B} ، فمن الاضطرار أن تكون \bar{A} موجودة في بعض \bar{B} ؛ وقد صار القياس بنحو الشكل الأول. وقد تقدر على إثبات هذا برفع الكلام إلى ما لا يمكن، وبما نضع ^(١). فإنهما إذا كانتا موجودتين في كل \bar{B} وأخذ بعض \bar{B} وهو \bar{B} ، فإن \bar{A} و \bar{B} موجودتان ^(٢) فيه. فقد صارت \bar{A} موجودة في بعض \bar{B} ^(٣).

وإن كانت \bar{B} موجودة في كل \bar{B} و \bar{A} غير موجودة في شيء منها، فإنه قد يكون قياس أن \bar{A} غير موجودة في بعض \bar{B} اضطراراً. وقد بين ذلك إذا قلبت مقدمة \bar{B} . ويستبين ذلك أيضا برفع الكلام إلى ما لا يمكن، بمنزلة ذلك الأول ^(٥).

فأما إن كانت \bar{B} غير موجودة في شيء من \bar{B} و \bar{A} موجودة في كل شيء منها، فلن يكون حينئذ قياس. فحدود الموجود في الكل : الحى والفرس والإنسان — وما ليس بموجود [١٧٢] في شيء : الحى وغير النامى (١) ف : وبالافتراض . — ترجمة لكلمة $\epsilon\lambda\theta\epsilon\sigma\iota$ وهي عملية برهنة فيها يوضح جزء من تصور محمول عليه تصور آخر سلباً أو إيجاباً، وذلك بواسطة اسم خاص . (٢) ص : موجودتين . (٣) ت : في نسخة الفاضل يحيى : ها هنا غلط من أصل الكتاب — لا ندري أين الغلط، إذ هو مطابق للنص اليونانى ومفهوم — الناشر . (٤) ف : نجد . (٥) وذلك بأخذ نقيضة النتيجة (كل \bar{B} هي \bar{A}) كبرى في قياس من الضرب الأول في الشكل الأول، ينتج : كل \bar{B} هي \bar{A} ؛ كل \bar{B} هي \bar{B} . ∴ كل \bar{B} هي \bar{B} — وهذه النتيجة نقيض الكبرى : لا واحد من \bar{B} هو \bar{A} .

والإنسان . وكذلك أيضا إذا كانتا غير موجودتين في شيء من ب فإنه لا يكون قياس . فحدود الموجود : الحى والفرس وغير النامى - وما ليس بموجود : الإنسان والفرس وغير النامى . والأوسط منها غير النامى .

٣٥

فقد وضع أيضا في هذا الشكل متى يكون القياس ، ومتى لا يكون إذا كانت الحدود كلية . لأنه إذا كان كلا الرأسين موجبين فإنه قد يكون قياس ، إذ الرأس الأول موجود في بعض الرأس الأخير ؛ فأما إذا كانا سالبين ، فلا يكون قياس . وإذا كان أحدهما سالباً والآخر موجبا وكان الكبير منهما هو السالب ، فقد يكون قياس أن الرأس الأول ليس بموجود في بعض الرأس الأخير . فإن كان على خلاف ذلك لم يكن قياساً . فإذا كان

ب ٢٨

أحدهما كلياً عند الأوسط - أيهما كان - والآخر جزئياً ، وكانا كلاهما موجبين ، فمن الاضطرار أن يكون قياس . وذلك إن كانت \bar{c} موجودة في كل ب و \bar{a} موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار أن يكون \bar{a} في بعض \bar{c} ، لأنه قد يرجع الموجب ب ، فتكون ب موجودة في بعض \bar{a} وقد كانت \bar{c} موجودة في كل ب ، فتكون \bar{c} في بعض \bar{a} فإذا موجودة في بعض \bar{c} . وأيضا إن كانت \bar{c} موجودة في بعض ب وكانت \bar{a} موجودة في كل شيء من ب ، فمن الاضطرار أن تكون \bar{a} موجودة في بعض \bar{c} . وبيان ذلك هو بيان الذى قبله بعينه . وقد يستبين ذلك أيضا برفع الكلام إلى ما لا يمكن وبالوضع على ما بيننا فيما تقدم .

١٠

- ١٥ فأما إذا كان أحدهما موجباً والآخر سالباً وكان الموجب منهما هو الكلي ، فإن كان الصغير منهما هو الموجب ، فكيون قياساً . وذلك إن كانت \bar{c} موجودة في كل \bar{b} وكانت \bar{a} غير موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار أن تكون \bar{a} [٧٢ ب] غير موجودة في بعض \bar{c} . فإن لم يكن ذلك كذلك ، فلنكن موجودة في كل شيء منها و \bar{c} موجودة في كل \bar{b} ، ف \bar{a} إذاً موجودة في كل \bar{b} ، وليست كذلك . وقد يستبين ذلك من غير رفع الكلام إلى الإحالة إذا أخذ شيء هو بعض \bar{b} مما لا يوجد في \bar{a} .
- ٢٠ فإن كان الكبير منهما هو الموجب فلن يكن قياساً . وذلك إن كانت \bar{a} موجودة في كل \bar{b} و \bar{c} غير موجودة في بعضها ، فلن يكون قياساً . فحدود الموجود في كل : النامي والإنسان والحي . وأما حدود غير الموجود في شيء فلا سبيل إلى أن توجد ، إذ صارت \bar{c} قد توجد في بعض \bar{b} ولا توجد في بعض . وإذا كانت \bar{a} موجودة في كل \bar{b} و \bar{c} موجودة في بعضها ، فإن \bar{a} موجودة في بعض \bar{c} ، فلن يجوز إذاً أن تُوصَف أنها غير موجودة في شيء منها . ولكن إذا صارت غير موجودة في بعضها ، فإنها غير محدودة . فقد وَصَحَ أنه لا يكون قياساً .

(١) ف : الاستحالة .

(٢) ف : الكل . — أى في الجمل الكلي .

(٣) ت : بخط أبي بكر رحمه الله في هذا الموضوع من نسخة الشيخ : سقط : « تركبت

الحدود » . — (لاوجه لهذا التصحيح — الناشر) .

فأما إذا كان السالب من الحدود كلياً وكان الكبيرُ منهما هو السالب
فقد يكون قياس . وذلك إن كانت \bar{a} غير موجودة في شئ من \bar{b} و \bar{c}
موجودة في بعضها ، فإن \bar{a} غير موجودة في بعض \bar{c} . ويتبين ذلك ويصير إلى
الشكل الأول إذا قُلبت مقدمة \bar{c} ب . — وإن كان الصغير منهما هو السالب
فإن يكون قياس . فحدود الموجود : الحى والإنسان والمائى ، وحدود غير
الموجود الحى والعلم والمائى ولن يكون قياس إذا كانا كلاهما سالبين
وأحدهما كلياً والآخر جزئياً . فحدود غير الموجود إذا كان الصغير منهما كلياً
عن الأوسط : الحى والعلم والمائى ، وحدود الموجود : الحى والإنسان
والمائى ، وحدود غير الموجود إذا كان الكبير منهما هو الكلى : الغراب
والتلج والبياض . وأما حدود الموجود فلا سبيل إلى أن يحد إذا كانت \bar{c}
قد توجد في بعض \bar{b} ولا توجد في بعض \bar{c} ، وإذا كانت \bar{a} موجودة
في كل \bar{c} و \bar{c} موجودة في بعض \bar{b} [٧٣] تصير \bar{a} موجودة
في بعض \bar{b} وقد وُضعت بأنها غير موجودة في شئ منها . ولكن بيان
ذلك من قبل أنها غير محدودة كما وصفتنا .

وإذا كل واحد منهما موجوداً في بعض الأوسط أو كانا غير موجودين
أو كان أحدهما موجوداً والآخر غير موجود أو كان أحدهما موجوداً

- (١) ص : تكون قياساً — ويصح أيضاً .
(٢) ف : البحرى . (وفى الاصل اليونانى : البرى — الناشر) .
(٣) ف : ولا . (٤) ص : كلهما . (٥) أى محمولاً على الأوسط حملاً كلياً .
(٦) ت : سريانى : البرى . (وهو الأقرب إلى اليونانى — الناشر) .

في بعض الآخر ليس بموجود في الكل ، أو كانا غير محدودين^(١)، فلن يكون قياس ألبتة . فحدود الموجود العامة لها : الحى والإنسان والبياض ، وحدود غير الموجود : الحى وغير النامى والبياض^(٢) .

١٠

فقد استبان متى يكون القياس في هذا الشكل أيضا ومتى لا يكون؛ وتبين أنه إذا كانت الحدود على ما وصفتُ فمن الاضطرار أن يكون قياس . وإذا كان قياس فالحدود على ما وصفتُ اضطرارا . وتبين أيضا أن كل القياسات الكائنة في هذا الشكل غير كاملة ، وأنها قد تكمل إذا ما زيد فيها^(٣)^(٤) . وتبين أنه لا سبيل إلى أن يؤلف منها قياس كلي : لا سالب ، ولا موجب .

١٥

٧

< الضروب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة . — رد الأقيسة >

وقد وضح^(٥) في الأشكال الثلاثة كلها أنه إذا لم تكن القياسات التي قد وصفتنا — موجبين كان الحدان العاليان جزئيين ، أو سالبين — فلن يجب شيء^(٦) باضطرار . فإنه إذا كان كلا الحدين مهملين أو سالبين أو جزئيين لا يكون

٢٠

(١) ف : موجودين . (٢) ف : الأبيض .

(٣) ت : يريد : إذا ما زيد فيها إما عكس وإما برهان الخلف وإما افتراض .

(٤) ت : بخط أبي بكر : شيء آخر .

(٥) ت : يريد أنه وضح في النصف في السناد في اقترانات الأشكال الثلاثة أنه لا يكون قياس : موجبتين كانت المقدمتين أو سالبتين ، إذا كانتا جزئيتين أو مهملتين ؛ وأنه لا يكون أيضا قياس إذا كانتا كليتين أو إحداهما كلية .

(٦) ص : الحدين العاليين . (٧) ص : كلي .

منها قياس باضطرار ، وإنه إذا كان أحد الحدين موجبا والآخر سالباً وكان السالب كلياً فإنه قد يكون قياساً في كل حين فيما بين الرأس الصغير والكبير ، وذلك إن كانت A موجودة في كل B أو بعضها ، و B غير موجودة في شيء من C ، فإن المقدمتين إذا قلبتا صارت C غير موجودة لبعض A اضطراراً . — وعلى هذا المثال الشكلان الآخران .^(١)

وقد تبين أنه إذا استعملت غير المحدودة مكان الجزئية أنتجت تلك بعينها التي تكون من الجزئية في الأشكال كلها .

وتبين أن القياسات التي ليست بكاملة إنما تكمل إذا صيرت إلى الشكل الأول . وذلك على وجهين : إما بقولٍ جزم [٧٣ ب] وإما بالخلف .^(٢) وكماها بالقول الجزم كما تكمل بالانعكاس ، وكماها بالخلف كما تكمل بوضع الكذب الذي لا يمكن . ومثال ذلك في الشكل الأخير : إن كان A و C موجودتين في كل B ، فإن A موجودة في بعض C . وبيان ذلك أنها إن لم تكن موجودة في بعض C فهي غير موجودة في شيء منها ، و C موجودة في كل B فتصير A غير موجودة في شيء من B وقد كانت موجودة في كلها . فقد عاد القياس إلى الشكل الأول . وعلى هذا المثال ما سوى ذلك .

(١) ص : الشكلين الآخرين .

(٢) ت : أى بالعكس ، لأن القياس أيضاً هو جزم (القول الجزم هو البرهان المباشر ، وهو يتم بإجراء عمليات العكس المباشر على القضايا . أى أنه يقصد الرد المباشر . — الناشر) .

- وقد نجد أن القياسات كلها قد ترتفع إلى القياسات الكلية من الشكل ٢٩ ب الأول، لأنه قد وضح أن أنحاء الشكل الثاني قد ترجع إلى القياسات السالبة من الشكل الأول ؛ وليس على نحو واحد ، بل بعضها إلى الكلي وبعضها إلى الجزئي . فأما جزئية الشكل الأول فإنها قد تكمل بأنفسها ، وقد يمكن أن يبين بالشكل الثاني عند رفع الكلام إلى الإحالة . وذلك أنه إن كانت \bar{a} موجودة في كل b و b موجودة في شيء منها وموجودة في كل b ، فإن b غير موجودة في شيء من \bar{c} وليست كذلك . وعلى هذا المثال يكون البرهان في الجزئي السالب من الشكل الأول إن كانت \bar{a} غير موجودة في شيء من b و b موجودة في بعض \bar{c} ، فإن \bar{a} غير موجودة في بعض \bar{c} . فإن لم تكن كذلك ، فلتكن موجودة في كل شيء من \bar{c} ، وهي غير موجودة في شيء من b ، فتصير \bar{b} غير موجودة في شيء من \bar{c} . فهذا أيضا إنما عرّف من الشكل الثاني ، لأن هذه القياسات من الشكل الثاني ترتفع كلها إلى القياسات الكلية من الشكل [٧٤ م] الأول . وقد تبين أن القياسات الجزئية التي في الشكل الأول ترتفع إلى هذه من الشكل الثاني . فبين إذا أن هذه الجزئية تُرفع إلى القياسات الكلية التي في الشكل الأول . وأما القياسات التي في الشكل الثالث فإنها إذا كانت الحدود كلية أو جزئية فإنها تكمل بالقياسات الجزئية من الشكل الأول ، وهذه قد رُفعت إلى الكلية من الشكل الأول .

٢٥ فقد أتينا على القياسات التي توجب إثبات شيء والتي توجب نقي شيء ، وبيّنا ما منها يبين من شكله ، وما منها مما يحتاج في بيانه إلى شكلٍ غير الشكل الذي هو منه .^(١)

[انقضى الشكل الثالث . وإلى هذا الموضوع من كتاب القياس يقرأ الحدّث من الإسكندرانيين ؛ ويسمون ما بعده من هذا الكتاب الجزء غير المقروء ، وهو الكلام في المقاييس المؤلفة من المقدمات ذوات الجهة] [

٨

في تأليف القياسات

< القياسات ذوات الجهة - الأقيسة ذوات المقدمتين الاضطراريّتين >
ولأن المقدمات المطلقة والاضطرارية والممكنة يخالف بعضها بعضاً -
وذلك أن أشياء كثيرة موجودة غير أن وجودها من غير اضطرار ، وأشياء
٣٠ أخرى ليست بمضطّرة أن تكون ، ولا هي موجودة ، لكنها يمكن أن تكون -
فتبين أن المقاييس المؤلفة من صنف من هذه المقدمات مختلفة ، وليس
حدودها واحدة ، ولكن القياس الاضطراري من حدود اضطرارية
٣٥ [٧٤ ب] ، والمطلق من حدود مطلقة ، والممكن من حدود ممكنة .

(١) ورد هنا بالقلم الأحمر : « قال الحسن بن سوار : وجدت في نسخة الفاضل يحيى وبخطه في هذا الموضوع ما هذه حكايته : استتمت قراءة هذه الثلاثة الأشكال يوم السبت لأربع ليال بقين من شهر ربيع الأول سنة سبع عشرة وثلاثمائة . والحمد لله ولي العدل وواهب العقل كما هو أهله ومستحقه بإنعامه على جميع خلقه » .

أما الاضطرابية فقريبة من المطلقة ، لأنها بجهاث واحدة من ترتيب الحدود التي في المقدمات الاضطرابية . والمطلقة تكون قياساً أو لا تكون . والفرق بينهما أن في الاضطرابية يُزاد اسم الاضطراب على الحدود . وأما المطلقة فإنها ١٣٠ تقال من غير زيادة شيء .

ورجوع السالبة في المقدمات الاضطرابية كرجوعها في المطلقة ويحد واحد يُحد فيهما المعقول على الكل ولا على شيء ، وفي سائر أنحاء الأشكال تبين بالعكس نتيجة القياس الاضطرابي على نحو ما تبينه فيها نتيجة القياس المطلق . وأما في الشكل الثاني والثالث ، إذا كانت الكلية واجبةً والجزئية سالبة ، فليس تبين نتيجة القياس الاضطرابي على نحو ما تبين نتيجة القياس المطلق . ولكنه يجب أن يقصد إلى الحد الموضوع في المقدمة الجزئية السالبة ، فيفرض منه حدٌ لا يكون المحمول مقولاً على شيء منه ويعمل القياس عليه ، ١٠ لأنه يكون اضطرابياً على هذه المقدمات . فإذا كان القياس اضطرابياً على هذا الحد المفروض ، فإنه أيضاً اضطرابياً على الحد الذي منه فرض هذا ، لأن الحد المفروض هو بعض ذلك الحد ، ويكون كل واحد من القياسين في شكله .

(١) ص : قياس .

(٢) تحتها : بينها .

(٣) عليها إشارة وفي الهامش : بخط أبي بكر رحمه الله .

(٤) فوقها : بهذه .

تأليف الوجودى والاضطرارى فى الشكل الأول^(٢)

- ١٥ وقد يعرض أن تكون النتيجة أحيانا اضطرارية إذا كانت إحدى المقدمتين اضطرارية ، غير أنه ليس أيهما اتفق أن يكون كذلك ، بل الكبرى ، كالقول بأن \bar{A} باضطرار فى كل B ، أو ليس فى شىء منها ، و B فى كل C . فإذا أخذت المقدمات هكذا ، تكون \bar{A} باضطرار فى كل C ، أو ليس فى [١٧٥]^(٤) شىء منها . فلا أن \bar{A} باضطرار فى كل B أو ليس فى شىء منه ، و C واحد من B — هو بين أن \bar{A} باضطرار تقال على C أو لا تقال . فإن لم تكن مقدمة \bar{A} اضطرارية ، فإنه ليس تكون النتيجة اضطرارية . لأنه إن كانت هكذا ، يعرض أن تكون \bar{A} فى بعض B بالضرورة ، ويبين ذلك فى الشكل الأول والثالث . وذلك كذب ، لأنه قد يجوز أن يكون B من الأشياء التى يمكن ألا تكون \bar{A} فى شىء منها . وأيضا هو بين من الحدود أن النتيجة ليست باضطرارية ، مثل أنه إن كان \bar{A} متحركا و B حيا و C إنسانا —^(٥) فإن [كان] الإنسان هو حى بالضرورة ، والحى متحرك لا بالضرورة ، وليس الإنسان متحركا بالضرورة .

(١) الوجودى = التقرى

(٢) موجودة بالهامش .

(٣) ضوقها : فيه (شىء منها) .

(٤) فوقها : فيه .

(٥) فى الهامش : « الفاضل يحى قال : أظنه : كل إنسان » .

(٦) ص : حيا .

وكذلك يعرّض إن كانت مقدّمة \bar{A} سالبة، والبرهان في ذلك هو هذا البرهان الذي تقدّم .

- وأما في المقاييس الجزئية فإنه إن كانت الكلية اضطرارية ، فالنتيجة اضطرارية ؛ فإن كانت الجزئية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية : ٣٠
- واجبةً كانت الكلية أو سالبة . — فلتكن أولاً الكلية اضطرارية بأن تكون \bar{A} في كل \bar{B} باضطرار ، و \bar{B} في بعض \bar{C} مطلقاً . فإذا \bar{A} بالضرورة في بعض \bar{C} ، لأن \bar{C} موضوعة لـ \bar{B} ، و \bar{A} هي في كل \bar{B} باضطرار . ٤٠
- وكذلك يعرض إن كان القياس سالباً . والبرهان في ذلك هو ما تقدّم . فإن كانت الجزئية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية ، لأنه ليس يعرض من القول أنها ليست اضطرارية — محالٌّ ؛ كما أنه ولا في المقاييس الكلية ، وكذلك في المقاييس السالبة . وأما الحدود : فمتحرك وحى وأبيض . ٥

١٠

> أقيسة الشكل الثالث التي فيها إحدى المقدمتين

اضطرارية والأخرى وجودية <

- [٧٥ ب] فأما في الشكل الثاني فإنه إن كانت المقدّمة السالبة اضطرارية ، فالنتيجة اضطرارية . وإن كانت الواجبةً اضطراريةً ، فليست النتيجة اضطرارية . فلتكن أولاً السالبةً اضطراريةً . وليكن كون \bar{A} في كل ١٠

(١) فوقها : فهي متحرك .

- شيء من \bar{b} غير ممكن ، وليكن أيضا \bar{a} في كل \bar{c} مطلقا — فلأن السالبة ترجع ، فإن \bar{b} غير ممكنة أن تكون في شيء من \bar{a} . و \bar{a} هي في كل \bar{c} ، فإذا \bar{b} ليس يمكن أن تكون في شيء من \bar{c} ، لأن \bar{c} موضوعة \bar{a} . وكذلك يعرض إن صيرت مقدمة \bar{c} سالبة ، لأنه إن لم تكن \bar{a} في شيء من \bar{c} فإنه لا يمكن أن تكون \bar{c} في شيء من \bar{a} . وأما \bar{a} ففي كل \bar{b} . فإذا \bar{b} ليس يمكن أن تكون \bar{c} في شيء من \bar{b} ، لأنه أيضا يكون الشكل الأول . فإذا \bar{b} ولا \bar{b} يمكن أن تكون في شيء من \bar{c} ، لأن السالبة ترجع . فإن كانت المقدمة الواجبة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية .
- فليكن \bar{a} في كل \bar{b} بالضرورة ، وغير موجودة في شيء من \bar{c} ، فإذا رجعت السالبة يكون الشكل الأول ، وقد تبين في الشكل الأول أنه إذا لم تكن الكبرى السالبة اضطرارية ولا النتيجة تكون اضطرارية ، فإذا ولا بهذه المقدمات تكون النتيجة اضطرارية . على أنه إن وُضِعَ أنها اضطرارية يعرض \bar{a} بالضرورة أن لا تكون في بعض \bar{a} ، لأنه إن كانت \bar{b} بالضرورة ليست في شيء من \bar{c} ، ف \bar{c} بالضرورة ليست في شيء من \bar{b} ، و \bar{b} هي في بعض \bar{a} بالضرورة إذ كانت \bar{a} هي في كل \bar{b} بالضرورة . فإذا \bar{c} بالضرورة ليس هي في بعض \bar{a} . وليكن ليس بممتنع أن تكون \bar{a} من الأشياء التي يمكن أن تكون \bar{c} في كلها ، وقد تبين أيضا بوضع الحدود أن النتيجة ليست اضطرارية بذاتها ، ولكنها تحدث ^(١) عن المقدمات
- (١) فوقها : تجب .

باضطرار . فلتكن A حيا ، و B إنسانا و C أبيض ؛ وليكن من هذه الحدود مقدمات مثل مقدمات $A \rightarrow B \rightarrow C$ ، وهي : الحى فى كل إنسان بالضرورة ، الحى ليس فى شىء من الأبيض ؛ فإذن : الإنسان ليس فى شىء من [١٧٦] الأبيض ؛ ولكن ليس بالضرورة ، لأنه قد يمكن أن يكون الإنسان أبيض ، ولكن ليس مادام الحى فى شىء من الأبيض . فإذن إذا نُظِّمَتْ هذه المقدمات صارت النتيجة اضطرارية . فأما وحدها ، فلا .

وعلى هذا المثال تكون نتيجة المقاييس الجزئية . لأنه إذا كانت المقدمات السالبة كلية واضطرارية ، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وإذا كانت الموجبة كلية وضرورية أو جزئية لم تكن النتيجة ضرورية . فلتكن أولا السالبة كلية واضطرارية ، وذلك أن تكون $A \rightarrow B$ باضطرار ليس فى شىء من B ، وفى بعض C . فلأن السالبة ترجع ، فإنه لا يمكن أن تكون B فى شىء من A و A فى بعض C . فإذن B بالضرورة ليس فى بعض C . وأيضا : لتكن الواجبة كلية واضطرارية ، ولتكن المقدمة $A \rightarrow B$ الواجبة ، فإن كانت A فى كل B بالضرورة ، و A ليس فى بعض C ، فبين

(١) ت : يعنى قوله : ولكن ليس ما دام الحى فى شىء من الأبيض ، وقوله : إذا نظمت المقدمات صارت اضطرارية ، وأما وحدها فلا ، — إلى أن طبع الأمور التى جعلت حدودها ليست ضرورية ، لكن السلب لازم أبدا ، فألفت المقدمات هذا التأليف . فأما إذا لم تؤلف ، فليست اضطرارية لأن طبع الأمور مفردة طبع الممكن .

(٢) ف : على الإطلاق .

أن \bar{b} ليس في بعض \bar{c} ، لكن ليس باضطراباً^(١) . والحدود التي بها يتبين ذلك هي التي بها بيان ما تقدم من مقاييس هذا الشكل الكلية . وأيضا
١٥ إذا كانت السالبة اضطرابيةً وجزئيةً النتيجة اضطرابيةً . وبيان ذلك من الحدود التي تقدمت .

١١

> أقيسة الشكل الثالث

التي فيها إحدى المقدمتين اضطرابية والأخرى وجودية <
وأما في الشكل الأخير فإذا كانت المقدمات كليةً واجبةً، فإنها إذا كانت
اضطرابية فالنتيجة اضطرابية . فإذا كانت الواحدة سالبةً والأخرى واجبةً،
وكانت السالبة اضطرابيةً، فإن النتيجة تكون اضطرابية . وأما إذا كانت
٢٠ الواجبة اضطرابيةً، فليست النتيجة اضطرابية . فلتكن أولاً كلتا المقدمتين^(٢)
واجبتين ، وذلك أن تكون \bar{a} و \bar{b} في كل \bar{c} ، ولتكن مقدمة \bar{a} >
اضطرابية^(٣)، فلا ن \bar{b} في كل \bar{c} ، فإن \bar{c} في بعض \bar{b} من أجل أن الكلية
الواجبة ترجع جزئيةً واجبة . فإذن، إن كان \bar{a} في كل \bar{c} بالضرورة، و \bar{c}
٢٥

(١) فوقها : بضرورة .

(٢) ت : أي إن كانت إحداهما ضرورية : أيهما كانت ، وهي تكون الكبرى على ما أتى به من مثالها .

(٣) ص : كلي .

(٤) ت : إذا كان إحدى المقدمتين ضروريا (ص : ضروري) — عكس أرسطو غير الضروري ، وكذا فعل في سائر قسمة التأليف في هذا الشكل .

- ٣٠ في بعض ب ، كان آ بالضرورة في بعض ب — لأن ب موضوع ل ح ويكون
[٧٦ ب] الشكل الأول . كذلك يتبين إن كانت مقدمة ب ح اضطرارية ،
لأن مقدمة ح آ ترجع جريئة وتصـ . ح في بعض آ و ب في كل ح
بالضرورة . فإذن ب في بعض آ بالضرورة . ولتكن أيضا مقدمة آ ح
سالبة ، ومقدمة ب ح واجبة ، ولتكن السالبة اضطرارية ، فلأن ح ترجع
٣٥ على بعض ب وآ بالضرورة ليس في شيء من ح ، فإذن آ بالضرورة ليس
في بعض ب ، لأن ب موضوع ل ح . فإن كانت الواجبة اضطرارية ، فليست
نتيجة اضطرارية . فلتكن مقدمة ب ح واجبة واضطرارية ، ومقدمة
٤٠ آ ح سالبة وغير اضطرارية ، فلأن الواجبة ترجع جريئة تكون ح في بعض
ب بالضرورة . فإن كانت آ ليست في شيء من ح ، و ح في بعض ب
بالضرورة ، فإن آ ليس في بعض ب ، ولكن ليس بالضرورة ، لأنه
٣١ قد تبين في الشكل الأول أنه إذا لم تكن المقدمة السالبة اضطرارية ، فإن
النتيجة لا تكون اضطرارية .

(١)
وأیضا قد يتبين ذلك من الحدود . فلتكن آ خيراً و ب حياً و ح فرساً .

- ٥ فالخیر ليس في شيء من الفرس ، والحی في كل فرس بالضرورة ، ولكن
ليس بالضرورة : بعض الحی ليس خيراً — إن كان ممكناً أن يكون كل حی
خيراً . فإن لم يكن ذلك ممكناً أن يكون كل حی خيراً ، فليصير الحد إما نائماً
١٠ وإما مستيقظاً ، لأن كل حی قابل لهذين .

(١) تحتها : تبين .

- فقد بان إذن أنه إذا كانت المقدمات كلية متى تكون النتيجة اضطرارية
فإن كانت الواحدة كلية والأخرى جزئية ، وكانتا موجبتين ^(١) ، فإنه إن كانت
الكلية اضطراريةً فالنتيجة اضطرارية . وبرهان ذلك هو برهان ما تقدم ،
١٥ لأن الجزئية الموجبة ^(٢) ترجع . فإذا كان B في كل A بالضرورة ، و A
موضوع L C ، فإذن B في بعض A بالضرورة . وبالرجوع تكون A
في بعض B بالضرورة . وكذلك إن كانت مقدمة A C كلية واضطرارية ،
٢٠ [١٧٧] لأن B موضوع L C . فإن كانت الجزئية اضطرارية ،
فليست النتيجة اضطرارية . فلتكن مقدمة B C جزئية واضطرارية ،
ولتكن A في كل C بالضرورة . فإذا رجعت مقدمة B C يكون
الشكل الأول وتكون المقدمة الكلية فيه لا اضطرارية ، والجزئية
٢٥ اضطرارية . وقد تبين أنه إذا كانت المقدمات في الشكل الأول هكذا ،
لا تكون النتيجة اضطرارية . فإذن : ولا في هذا الشكل تكون النتيجة
اضطرارية . وذلك يتبين من الحدود : فليكن A مستيقظا و B ذا رجلين
و C حيا — ف B بالضرورة في بعض C و A في كل C ، وليس A في B
٣٠ بالضرورة ، لأنه ليس بالضرورة بعضُ ذى الرجلين مستيقظا . وكذلك
يتبين من هذه الحدود أنه إن كانت مقدمة A C جزئية واضطرارية ،
فليست النتيجة اضطرارية . فإن كانت إحدى المقدمتين واجبة ، والأخرى
سالبة ، وكانت الكلية سالبة واضطرارية فالنتيجة اضطرارية ، لأنه إن
٣٥ كانت A ليس يمكن أن تكون في شيء من C و B هما في بعض C فإن A

(١) فوقها : واجبتين . (٢) فوقها : الواجبة .

بالضرورة ليس في بعض ب. فإن كانت المقدمة الواجبة اضطرارية: كلية كانت أم جزئية ، أو كانت الجزئية السالبة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية. والحدود المستعملة إذا كانت المقدمة الكلية واجبة واضطرارية هي : يقظان وحى وإنسان ؛ والحد الأوسط هو الإنسان . وأما إذا كانت الجزئية الواجبة اضطرارية ، فالحدود هي : يقظان وحى وأبيض ، لأن الحى بالضرورة بعض الأبيض ، والمستيقظ ليس في شيء من الأبيض ، وليس بالضرورة اليقظان ليس في بعض الحى . فإذا كانت الجزئية السالبة اضطرارية ، فلنستعمل من الحدود مثل : ذى الرجلين والمتحرك والحى . وليكن الحد الأوسط ذا الرجلين ^(١) .

١٢

> مقارنة بين الأقيسة الحملية وبين الأقيسة

ذات الجهة الاضطرارية <

- ٥ . فهو بين أنه لا يكون قياس ينتج القول المطلق [٧٧ ب] من غير أن تكون كلتا المقدمتين مطلقتين . فإن القول الاضطرارى قد ينتجه قياس
- (١) فوقها بقلم أحمر : الحيوان . (٢) ت : قال الفاضل يحيى : وجدت في نقل قديم هذا الموضوع على هذه الحكاية : " فقد ظهر أن النتيجة لا تكون وجودية لا محالة إذا لم تكن كلتا المقدمتين موجودتين . فأما المضطرة فقد تكون " .
- وفي نقل آخر : " فظاهر إذن أن قياس الموجود ليس بموجود إن لم تكن كلتا المقدمتين بالثلاثة الحدود بما هو موجود " .
- (٣) ت : وأيضاً فظاهر إذن أنه أما لموجود فليس يوجد قياس إن لم تكن الثلاثة الحدود كلتا المقدمتين (ص : كتي) .
- (٤) ت : يعنى أنه لا يكون قياس ينتج نتيجة موجبة إلا أن تكون المقدمتان كلتاهما موجبتين .

(١)
توجد فيه مقدمة واحدة اضطرارية، وأنه في الاضطراري والمطلق: واجبة
كانت المقاييس^(٢) أو سالبة، فإن إحدى المقدمتين شبيهة لا محالة بالنتيجة -
أعني بالشبيهة أنه إن كانت النتيجة مطلقة كانت المقدمة مطلقة؛ وإن كانت
اضطرارية كانت المقدمة اضطرارية . فإذا هو بين أنه ليس تكون النتيجة
اضطرارية ولا مطلقة إذا لم توجد مقدمة اضطرارية أو مطلقة . وذلك يكفي
في أن تعلم كيف يكون القياس الاضطراري والمطلق، وما الفصل بينهما .

١٣

في الممكن

فلتتكلّم الآن على الممكن متى يكون عليه قياس ، وكيف ، وبماذا .
فأقول : إن الممكن هو الذي ليس باضطراري ؛ ومتى وُضِعَ أنه موجود
لم يعرّض من ذلك محال ، لأن الاضطراري إنما سمي ممكنا باشتراك الاسم .
فأما أن يكون هذا الذي حدّدناه هو الممكن فإنه بين من القضايا الموجبة
والسالبة المتناقضة . لأن القول أنه لا يمكن أن يكون ، ومحال أن يكون ،
(١) ت : يعني في هذا الموضع بقوله : "المطلق" ، الموجب ؛ وإنما هذا القول خبره
بالأشكال الثلاثة .

(٢) ص : كلي .

(٣) ت : يتكلم في القياس الكائن من المقدمات الممكنة بعد حده أولاً الممكن .

(٤) ت : يعني في أي وقت يكون عليه القياس حين يكون ذات الممكن كونها أولى من لا كونها .

(٥) ت : يعني : بأى تركيب .

(٦) ت : يعني : بأى شرائط .

واضطراري ألا يكون — إما أن يدل على معنى واحد، وإما أن يكون بعضه
صادقا على بعض . فإذا والقول المناقض لهذا : وهو يمكن أن يكون ،
٢٥ وليس بمحال أن يكون ، ولا اضطراري أن لا يكون — إما أن يدل على معنى
واحد، وإما أن يكون بعضه صادقا على بعض ، لأن كل واحد من الأشياء
إما أن تصدق عليه الموجبة وإما السالبة . فإذا الممكن غير اضطراري ؛
وما هو غير اضطراري فإنه ممكن .

٣٠ وقد يعرض لجميع المقدمات الممكنة أن يرجع بعضها على بعض ، لست
أعنى : الواجبة منها على السالبة ، ولكن كل ما كان منها موجبا رجعت
[١٧٨ آ] في المقابلة ، فيرجع القول بأنه ممكن أن يكون على القول بأنه ممكن^(٢)
ألا يكون . وأما القول بأنه يمكن أن يكون في كل الشيء ، فإنه راجع
على أنه يمكن أن لا يكون في شيء منه أو على أنه يمكن أن لا يكون في كله .
والقول أنه يمكن أن يكون في بعض الشيء فإنه راجع على القول أنه يمكن
٣٥ ألا يكون في بعضه . وكذلك يعرض في سائر القضايا الممكنة . ولأن الممكن
غير اضطراري ، وما ليس اضطراري يمكن ألا يكون — فبين إذن أنه إن كان
يمكن أن يكون آ في ب ، فإنه يمكن ألا يكون فيه . وإن أمكن أن يكون
في كله ، فإنه يمكن ألا يكون في شيء منه . وكذلك يعرض في القضايا الجزئية
الواجبة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم . وهذه المقدمات هي
٤٠

(١) فوقها : فإذا .

(٢) فوقها : يمكن .

٣٢ واجبة غير سالبة ، لأن قول القائل : « يمكن » ، يصير القضية موجبةً على نحو ما يصيرها قول القائل هو أو موجود ، كما قيل أولاً .^(١)

فإذ قد حددت هذه الأشياء ، فإننا نقول أيضاً إن الممكن يقال على ضربين :

٥ الضرب الواحد : ما كان على الأكثر وغير ثابت الاضطرار ، مثل أن يشيب الإنسان أو يمَيُّ أو يتقُص — وفي الجملة ما كان مطبوعاً أن يكون ، لأن ذلك ليس بدائم الاضطرار ، من أجل أن الإنسان غير باقٍ أبداً . فأما والإنسان موجود ، فإن الشيء المطبوع فيه إما أن يكون اضطرارياً ، وإما أن يكون على الأكثر . والضرب الآخر هو غير المحدود ، وهو الذي يمكن فيه أن يكون وألا يكون ، مثال ذلك : أن يمشى الحيوان ؛ أو : إذا مشى حدثت رجفة ، أو بالجملة ما يحدث عن الاتفاق . فإنه ليس كونه بهذه الحال أولى من كونه بضدها .^(٢)

فكل واحد من صنفى الممكن قد ينعكس على المقدمات المتناقضة .

١٥ غير أن ذلك ليس على جهة واحدة بعينها ، لكن الممكن الذى من شأنه أن يكون ينعكس على الممكن الذى ليس من الاضطرار أن يكون . فإنه على هذه الجهة يمكن أن لا يشيب الإنسان . فأما غير المحدود فينعكس على الممكن^(٣)

(١) راجع قبل ف ٣ ص ٢٥ - ٢١ (ص ١١٢ س ١١ في هذا الكتاب) . (٢) ص : أول .

(٣) فوقها : طبيعياً . (٤) فوقها : الطبيعى . (٥) ت : قال الحسن : وجدت في نسخة

الفاضل يحيى وبخطه قد ضرب على ما بين العلامتين ، وقد وقع في الحاشية ما هذه حكايته : هذا المضروب

عليه لم يوجد فيما وجدته من النسخ التى نسخت من نقل والذى وإنما نقله < (*) > أعزه الله من

< السريا > < (*) > تى وعارضت < (*) > النقل < السريانى فوجدته فيه ، فبينغى أن يقرأ ولا يسقط .

(*) تمزيق فى الورق .

- الذى ليس هو أولى أن يكون منه بأن لا يكون . [٧٨ ب] . وليس
تحيط به معرفة ، ولا عليه قياس برهاني ، من أجل أن الحد الأوسط
فيه مختلف الحال . وأما الحد الممكن المطبوع لأن يكون ، فتحيط به معرفة^(١) ،
وعليه برهان . وأكثر ذلك إنما يكون الكلام والفحص عن مثل هذا الممكن .
وأما الضرب الآخر فقد يكون عليه قياس ، إلا أنه لم يُعمد < إلى > طلبه .
وسنحدد ذلك فيما نستأنف تحديداً أكثر ، وأما الآن فنقول : متى يكون قياس
من المقدمات الممكنة ؛ وما هو . فلا ن القول أنه يمكن الشيء في الشيء —
قد يوجد على ضربين : إما بأن يكون موجوداً فيه ، وإما بأن يكون ممكناً
أن يوجد فيه ، لأن القول أن آ يمكن أن تكون مقولة على ب يدل على أحد
هذين : إما أن آ مقولة على ب ، وإما أنها ممكنة أن تقال عليها . فهو
بين أن قول القائل إن آ يمكن أن تكون في كل ب يكون على ضربين .
فلنقل أولاً — إن كان ب ممكناً في ح و آ ممكن في ب — أى قياس يكون؟
وما هو ؟ فإنه إذا أخذت المقدمات هكذا تكون ممكنة ؛ وأما إذا كانت ب
موجودة في ح و آ ممكنة في ب تكون المقدمة الواحدة مطلقاً والأخرى
ممكنة . فينبغي أن نبدأ من المقدمات المتشاكلية مثل ما فعل في المقاييس
الأخرى .

(١) ت : يريد الكلام وال < بفحص > في الصناعات المهينة وغير صناعة المنطق ، لأن

المنطق يفحص فيه عن الممكن المطلق .

(٢) تحتها : كان .

تأليف الممكن في الشكل الأول

فإذا كانت \bar{A} ممكنة في كل \bar{B} ، و \bar{B} ممكنة في كل \bar{C} ، يكون قياساً
٤٠ تاماً أن \bar{A} ممكنة في كل \bar{C} . وذلك بين من حد الممكن ، لأنه على نحو
١٣٣ ما حددنا يقال إن الشيء يمكن أن يكون في الكل [١٧٩] . — وكذلك إن
كانت \bar{A} لا يمكن أن تكون في شيء من \bar{B} ، و \bar{B} ممكنة في كل \bar{C} ، فإن
 \bar{A} يمكن ألا تكون في شيء من \bar{C} ، لأنه أن تكون \bar{A} غير ممكنة فيما \bar{B} فيه
ممكنة هو أن تنتهي \bar{A} عن جميع ما هو بإمكان موضوع \bar{B} .

٥ فإن كانت \bar{A} ممكنة في كل \bar{B} ، و \bar{B} ممكنة ألا تكون في شيء من \bar{C} ،
فإنه ولا قياس واحداً يكون من هذه المقدمات المأخوذة . وأما إذا رجعت
في الإمكان مقدمة \bar{B} ، يكون القياس الأول ، لأنه إذا كانت \bar{B} ممكنة
١٠ ألا تكون في شيء من \bar{C} ، فإنه يمكن أن تكون في كل \bar{C} . وذلك قد
قبيل فيما تقدم . فإذاً إذا كانت \bar{B} في كل \bar{C} ، و \bar{A} في كل \bar{B} يكون ذلك
القياس الأول . وكذلك إن كانت المقدمتان سالبتين ممكنتين ، أعني أنه
١٥ إن كانت \bar{A} ممكنة ألا تكون في شيء من \bar{B} ، و \bar{B} ممكنة ألا تكون في شيء
من \bar{C} ، لأن بهذه المقدمات المأخوذة ولا قياس واحداً يكون . فإذا رجعت

(١) فوقها بالأحر : يمكن ألا يكون . (٢) ص : واحد .

(٣) فوقها بالأحر : مثل . (٤) ص : واحد .

المقدمات يكون القياس . فهو بين أنه إذا وُضِعَت المقدمة التي عند الطرف الأصغر سالبةً أو كلتا المقدمتين : < ف > إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه غير تام ، لأنه إنما تجب النتيجة عنه من الرجوع .^(٢)

٢٠ . فإن أُخِذَتْ إحدى المقدمتين كليةً والأخرى جزئيةً ، وكانت الكلية عند الطرف الأكبر ، يكون قياس تام ، لأنه إن كانت آ ممكنة في كل ب ، وب ممكنة في بعض ح ، فإن آ ممكنة في بعض د . وذلك بين أيضاً من

٢٥ حد الممكنة . وأيضا إن أمكن ألا تكون آ في شيء من ب ، وأمکن أن تكون ب في بعض ح ، فإنه ضرورة [٧٩ ب] يمكن ألا تكون آ في بعض د . والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقدم . فإن أُخِذَت المقدمة الجزئية سالبةً والكليّة موجبةً ، وكان وضع الحدود على نحو ما تقدم ، كمثّل

٣٠ أن آ ممكنة في كل ب ، وب يمكن ألا تكون في بعض ح ، فإنه لا يكون قياس من هذه المقدمات المأخوذة . فأما إذا رجعت المقدمة الجزئية ووضعت ب ممكنة في بعض ح ، < فإنه > تكون النتيجة بعينها التي كانت آنفاً مثل ما كانت تكون فيما تقدم .

٣٥ فإن كانت المقدمة التي عند الطرف الأكبر جزئية والتي عند الطرف الأصغر كلية : واجبتين كانتا أو سالبتين أو مختلفتين في الإيجاب والسلب ،

(١) ص : كلي .

(٢) ت : في السرياني : إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه ليس بتام . وذلك أن الضروري إنما يكون من الرجوع الاضطراري .

أو كانتا جزئيتين أو مُرسلتين ^(١) ، فإنه لا يكون قياساً ألبتة ، لأنه ليس شيء يمنع أن تفضل ب على أ وتقال على أكثر مما تقال عليه آ . فليكن ما به تفضل ب على آ < هو > ح ؛ فآ ليست بممكنة في كل ح ، ولا بممكنة أن لا تكون في شيء منه ، ولا ممكنة أن تكون في بعضه ، أو لا تكون — إذ كانت المقدمات الممكنة ترجع وكانت ب ممكنة أن تكون في أكثر مما يمكن فيه آ . وأيضا هو بين من الحدود أنه إذا كانت المقدمات هكذا يكون الحد الأول أحيانا غير ممكن في شيء من الأخير ، ويكون أحيانا في كله باضطرار . فالحدود التي تعم هذه كلها أما لما هو باضطرار : فحى ، وأبيض ، وإنسان ؛ وأما لما لا يمكن أن يكون : فحى ، وأبيض ، وثوب . فبين أنه إذا كانت الحدود هكذا ، لا يكون قياساً ألبتة ، لأن كل قياس إما أن يكون لما هو ، وإما أن يكون موجوداً لما هو باضطرار ، وإما لما هو ممكن . فهو بين أنه ليس يكون عن هذه المقدمات قياساً لما هو ممكن ولا لما هو باضطرار ، لأن القياس الواجب يُبطل القياس السالب ، والسالب يبطل الواجب ، فقد بقى [٨٠ آ] أن يكون القياس عنها لما هو ممكن ^(٢) ، وذلك أيضا محال ، لأنه قد تبين أنه إذا كانت الحدود هكذا ، فإن الطرف الأول أحيانا يكون بالاضطرار في كل الأخير ^(٣) ، ويكون أحيانا غير ممكن في شيء منه . فإذاً ليس يكون قياساً لما هو ممكن ، لأن الاضطرار ليس هو ممكنا .

(١) المرسله هي مهملة السور ، وشأنها عند أرسطو شأن الجزئية .

(٢) ت : إلى هذا الموضع بلغ نقل حنين بالسريانية . وما يتلو (ص : يتلوا) ذلك من

هذا الكتاب بالسريانية فهو نقل اسحق . (٣) فوقها : الآخر .

- وهو بين أنه إذا كانت الحدود كلية في المقدمات الممكنة، أبدأ يكون قياس في الشكل الأول : موجبة كانت أو سالبة . غير أن القياس (١) يكون عن المقدمات الموجبة تاماً، وعن السالبة غير تام . وينبغي أن يؤخذ (٢) الممكن في غير الاضطراريات ، ويكون ذلك على نحو ما حددنا : لأنه قد يُفعل ذلك أحياناً .

١٥

تأليف الممكن والوجودي في الشكل الأول

- ٢٥ فإن كانت إحدى المقدمتين مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت الممكنة عند الطرف الأكبر تكون القياسات كلها تامة وتكون النتيجة ممكنة على نحو ما حددنا الممكن . فإذا كانت المقدمة التي عند الطرف الأصغر ممكنة ، تكون المقاييس كلها غير تامة وتكون نتيجة المقاييس السالبة ليست على نحو ما حددنا الممكن ، ولكن تكون النتيجة أن الطرف الأكبر ليس في شيء من الأصغر بالضرورة أو ليس في كله . لأنه إذا لم يكن المحمول بالضرورة في شيء من الموضوع أو لم يكن في كله ، يقال إنه يمكن ألا يكون في شيء منه ، ويمكن ألا يكون في كله . فلتكن آ ممكنة في كل ب ، ولتكن ب موجودة في كل ح ، فلا نـ ح موضوع لـ ب و آ ممكنة في كل ب هو بين أن آ ممكنة في كل ح ، والقياس في ذلك تام . وكذلك إن كانت مقدمة آ

(١) ت : معنى هذا القول أنه ليس يجب أن يؤخذ الممكن المشترك مع الضروري في الاسم ، لكن الممكن . (٢) راجع من قبل ف ١٣ ص ١٨١٣٢ (ص ١٤٢ س ٩ هنا) .

بَ سالبة وكانت مقدّمة بَ حَ موجبة ، وكانت السالبة ممكنة والموجبة
مطلقة فإن [٨٠ ب] القياس يكون تاماً أن أ يمكن ألا تكون في شيء من
حَ . وهو بين أنه إذا صيرت المقدّمة المطلقة عند الطرف الأصغر تكون
المقاييس تامة . وأما إن كانت بخلاف ذلك فينبغي أن نبين أنه تكون
مقاييس بأن يُرفع الكلام إلى المُحال . وفي ذلك ما يبين أن المقاييس غير
تامة ، لأن بيان النتيجة ليس من المقدمات الموجودة فقط .^(١)

فينبغي أن يقال أولاً أنه إذا كانت أ موجودة ، فبالضرورة بَ موجودة .
فأما < إن > كانت أ ممكنة فإن بَ بالضرورة ممكنة . فإذا كانت الحدود
على ما ذكرت من النظام فلتكن أ ممكنة وبَ غير ممكنة . فإذا كان الممكن
في وقت ما هو ممكناً يجوز أن يكون ، وغير الممكن في وقت ما هو غير ممكن
لا يجوز أن يكون ، وكانت أ ممكنة وبَ في تلك الحال غير ممكنة ، فإنه
يمكن أن تكون أ من غير أن تكون بَ . وإن أمكن أن تكون أ من غير أن
تكون بَ ، فيجوز أن تصير أ إلى الوجود . لأن الشيء الذي كان
في وقت ما ، كان هو موجوداً .^(٥) فينبغي أن يؤخذ الممكن وغير الممكن ليس
في الكون فقط ، لكن وفي الحقيقة والوجود في سائر أنحاء ما يقال عليه

(١) فوقها : المأخوذة .

(٢) فوقها : إذا .

(٣) فوقها بالأحمر كشرح : أي من أن يكون المتبوع يلزمه التابع .

(٤) ص : ممكن . (٥) ص : موجود .

- ١٥ الممكن وغير الممكن ، لأن جميع أنحاءها في ذلك واحد . وليس ينبغي أن يفهم من قولنا إنه إذا كانت A موجودة فإن B تكون موجودة أن A شيء واحد ، وأن هذا الشيء الواحد يوجب شيئا آخر ، لأنه ليس يجب شيء بالضرورة عن وجود شيء ^(١) أحده ؛ ولكن أقل ما يمكن عن اثنين ، مثل ما إذا كانت المقدمات على ما قيلت في القياس ، لأنه إن كانت C مقولة على D ، و D مقولة على E ، ف C مقولة على E بالضرورة . وإن كانتا كلتاها ممكنتين فإن النتيجة تكون ممكنة . وإن صير أحده المقدمتين [١٨١] A والنتيجة B ، فإنه ليس فقط إذا كانت A اضطرارية تكون B اضطرارية ، لكن وإذا كانت A ممكنة تكون B ممكنة .

- ٢٥ وإذا قد أتينا على ذلك فهو بين أنه إذا وُضِعَ كذب غير محال فإن الشيء الذي يعرض عن الموضوع يكون كذبا غير محال ، مثل ما إن كانت A كذبا غير محال ، وبوجود A توجد B فإن B أيضا كذب غير محال . فلا أنه قد تبين أنه إذا كانت A موجودة فتكون B موجودة ، وإذا كانت A ممكنة تكون B ممكنة . وموضوعنا أن A ممكنة ف B إذن ممكنة ؛ لأنها إن كانت غير ممكنة يكون الشيء الواحد ممكنا وغير ممكن .

- فإذا قد حددت هذه الأشياء : — لتكن A موجودة في كل B ، و B ممكنة في كل C ، فإذن بالضرورة A ممكنة في كل C ، وإلا فلتكن A غير ممكنة

(١) فوقها : واحد .

(٢) فوقها : المقدمات .

في كل > ، ولتوضع ب موجودة في كل > ، وذلك كذلك — إلا أنه غير محال . فإن كانت أ غير ممكنة في كل > وب موجودة في كل > ، فإن أ ليس ممكنة في كل ب . والقياس على ذلك في الشكل الثالث . ٤٠

ولكن قد كان موضوعا أن أ ممكنة في كل ب ، فإذا بالضرورة يمكن أن تكون أ في كل > ، لأنه لما وُضِعَ كَذِبٌ غير محال عَرَضَ منه محال . ٣٤

وقد يمكن أيضا أن ينتج المحال بالشكل الأول إذا وضع أن ب موجودة في كل > ، لأنه إن كانت ب موجودة في كل > وأ ممكنة في كل ب ، فإن أ ممكنة في كل > . ولكن قد كان موضوعا أن أ ليست ممكنة في كل > ؛ وينبغي أن تُؤخَذَ المقدمات الموجودة في الشكل في غير زمان محدود ، مثل الآن ، أو زمان [٨١ ب] ما يشار إليه ، ولكن مُرْسَلًا ، لأن ١٠

بمثل هذه المقدمات تُعْمَلُ المقاييس ، لأنه إن أُخِذَتِ المقدمات موجودة في وقت محدود لا يكون قياس ، لأنه ليس شيء يمنع أن يكون الإنسان وقتا ما موجوداً في كل متحرك ، إذا لم يتحرك شيء غيره ، والمتحرك ممكن في كل فرس ، ولكن الإنسان غير ممكن في شيء من الفرس . وأيضا ليكن الطرف الأول حيا ، والأوسط متحركا ، والأخير إنسانا ، ولتكن المقدمات ١٥

هذه الحدود مثل التي قبلها ؛ فإن النتيجة تكون اضطرارية لا ممكنة ، لأن

(١) مرسلا = بدون تحديد زمني .

(٢) فوقها : يعني في زمان مشار إليه .

- الإِنسان بالضرورة حَيٌّ؛ فهو يَبِينُ أَنه يَنْبَغِي أَن يوجد الكلى في زمان مرسل .
٢٠ . فلتكن أَيضاً الكليَّةُ السالبة أ ب ، ولتؤخذ أ غير موجودة في شيء من ب ،
ولتكن ب ممكنة في كل ح . فإن أ ممكنة ألا تكون في شيء من ح ،
وإلا فلتكن غير ممكنة ^(٢) . ولتوضع ب موجودة في كل ح مثل ما فعلنا آنفاً ^(٣) .
فإن أ بالضرورة موجودة في بعض ب . والقياس على ذلك في الشكل
الثالث ، وذلك محال . فإن يمكن ألا يكون أ في شيء من ح ، لأنه لما
٢٥ وضع كذب غير محالٍ عَرَضَ منه محالٌ . ونتيجة هذا القياس ليست على نحو
ما حدّدنا الممكن ، ولكن تكون أ ليس بالضرورة في شيء من ح ، لأن هذه
تقيضُ المقدّمة التي وضعت ، لأنه وضع أ بالضرورة في بعض ح ،
٣٠ والقياس الذي يكون برفع الكلام إلى المحال يوجب أبداً تقيض المقدّمة ^(٤)
الموضوعة . وهو أيضاً يَبِينُ من الحدود أن النتيجة ليست ممكنة . فلتكن أ
غير أبا وب مفكراً و ح إنساناً ، فإ ليس في شيء من ب ، لأنه ليس مفكراً
واحد غير أبا . وأما ب فممكنة في كل ح لأن المفكر في كل إنسان ^(٥) .
٣٥ ولكن أ بالضرورة ليس في شيء من ح . فليس إذن النتيجة ممكنة ، ولا

(١) نسخة : للكل موجوداً في زمان مرسل .

(٢) ت : أى بالضرورة أن يكون في البعض بضع تقيض النتيجة .

(٣) ت : يريد بقوله مثل ما فعل آنفاً ، أى نقلها من الممكن إلى الوجودى ، لتكون كذبا

غير محال ، كما فعل في القياس الذى هو من موجبتين .

(٤) تحتها : نقيضة .

(٥) فوقها : التفكر .

- أبداً اضطراريةً . وبيان ذلك أن يكون \bar{A} متحركاً و \bar{B} عالماً و \bar{C} إنساناً ،
- ٤٠ فد \bar{A} ليس في شيء من \bar{B} ، و \bar{B} ممكنة في كل \bar{C} ، والنتيجة [١٨٢] ليست
اضطراريةً ، لأنه ليس بالضرورة : ولا إنساناً واحداً متحركاً ، ولا بالضرورة :
١٣٥ إنساناً ما متحركاً . فهو بين أن النتيجة هي أن \bar{A} ليست بالضرورة في شيء
من \bar{C} . وينبغي أن تؤخذ لبيان ذلك حدود غير هذه . فإن صيرت السالبة
عند الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإنه لا يكون من هذه المقدمات قياس
٥ ألبتة . فإذا انعكست المقدمة الممكنة تكون على نحو ما كان يعرض في المقاييس
المتقدمة ، ولنكن \bar{A} موجودة في كل \bar{B} و \bar{B} ممكنة ألا تكون في شيء من
 \bar{C} . فإذا كانت الحدود على هذه الحال ليس يعرض شيء بالضرورة . فإن
١٠ انعكست مقدمة \bar{B} \bar{C} وإخذت \bar{B} ممكنة في كل \bar{C} يكون قياس مثل
ما تقدم ، لان حال هذه الحدود كحال الحدود المتقدمة . وكذلك يعرض
وإن كانت كلتا المقدمتين سالبتين وكانت مقدمة \bar{A} \bar{B} مطلقة ومقدمة \bar{B} \bar{C}
ممكنة ، فإنه ليس يكون من هذه المقدمات المأخوذة شيء باضطرار . فإذا
١٥ انعكست المقدمة الممكنة يكون قياس . فلتؤخذ \bar{A} غير موجودة في شيء
من \bar{B} ، و \bar{B} ممكنة ألا تكون في شيء من \bar{C} ، فمن هذه ليس يكون
شيء باضطرار . فإن أخذت \bar{B} ممكنة في كل \bar{C} إذ كان حقاً وتركت مقدمة
٢٠ \bar{A} \bar{B} على حالها ، يكون أيضاً القياس القياس الذي تقدم . فإن وضعت
 \bar{B} غير موجودة في شيء \bar{C} أو غير ممكنة في شيء منها ، ليس يكون قياس

- ألبتة : سالبة كانت مقدمة أ ب أو موجبة . والحدود التي توجب ما هو
بالضرورة : أبيض وحى وثلج . وأما ما ينتج ما لا يمكن أن يكون : فأبيض
وحى وقير . فهو بين أنه إذا كانت الحدود كلية ، وكانت إحدى المقدمتين
مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت [٨٢ ب] المقدمة التي عند الطرف الأصغر
ممكنة ، يكون قياسٌ أبداً . غير أنه أحيانا تكون النتيجة من المقدمات
المأخوذة ، وأحيانا إذا انعكست المقدمة . وأما متى يكون كل واحد من
هذين ، ولأى علة ، فقد قلنا . فإن أخذت إحدى المقدمتين جزئية ،
والأخرى كلية ، وكانت المقدمة التي عند الطرف الأكبر ممكنة : سالبة كانت
أو موجبة ، والجزئية موجبة مطلقة ، يكون قياسٌ تامٌ على نحو ما كان
يكون إذا كانت الحدود كلية . والبرهان على ذلك هو كالذى تقدم .
فإن صيرت المقدمة عند الطرف الأكبر كلية ومطلقة غير ممكنة ،
وصيرت المقدمة التي عند الطرف الأصغر جزئية ممكنة سالبة ، كانت
المقدمات أو موجبة ، أو واحدة سالبة والأخرى موجبة ، فإنه يكون بالضرورة
قياساتٌ غير تامة . إلا أن منها ما يتبين برفع الكلام إلى المحال ، ومنها بانعكاس
الممكن ، كمثل ما فعل فيما تقدم من المقاييس . وأما القياس الذى يتبين
بالانعكاس فهو إذا كانت المقدمة التي عند الطرف الأكبر كلية مطلقة ،
وكانت الجزئية سالبة ممكنة : مثل ما إن كانت أ موجودة في كل ب ، أو غير

(١) فوقها : واجبة . (٢) فوقها : تنج . (٣) تحتها : الكلية .

(٤) كذا : « أو » ، بدلا من « إما » ، ولعله بتأثير الأصل المترجم عنه .

موجودة في شيء منه ، و بَ ممكنة ألا تكون في بعض حَ ، وارتجعت
مقدمة بَ حَ — في الإمكان يكون قياس . فأما إذا كانت مقدمة بَ حَ
جزئية سالبة مطلقة < ف > ليس يكون قياس . والحدود التي تنتج نتيجة
مطلقة موجبة^(١) : أبيض وحي وثلج . وأما التي تنتج نتيجة مطلقة سالبة
فأبيض وحي وقير . وينبغي أن يؤخذ البرهان من مقدمات مهملية .

فإن صيرت المقدمة الكلية عند الطرف الأصغر : سالبة كانت أو موجبة ،
وممكنة أم مطلقة — فإنه ولا على واحدة من الجهتين يكون قياس ألبتة . ولا إذا كانت
المقدمات جزئية أو مهملية : ممكنة [١٨٣] كانت أو مطلقة ، يكون قياس ألبتة .
والبرهان في ذلك هو البرهان فيما يتقدم . والحدود التي تنتج نتيجة اضطرارية
موجبة : حي وأبيض وإنسان . وأما التي تنتج " ما لا يمكن أن يكون " :
فحي وأبيض وثوب . فهو بين أنه إذا صيرت المقدمة الكلية عند الطرف
الأكبر ، أبداً يكون قياس . وأما إذا صيرت عند الطرف الأصغر فإنه لا يكون
قياس لشيء ألبتة .

(١) فوقها : واجبة .

(٢) ت : يعني أن البرهان يؤخذ من أن المقدمات مهملية .

(٣) ت : قال أبو بشر : إنما قال ذلك لأنه أتى بحدود الأوسط فيها — وهو : حي —
مسلوب من الأصغر — وهو الثلج — من الاضطرار ، — قال إنه ينبغي أن يؤخذ البرهان ، يعني
المقدمات التي يبين بها أن الاقتران غير قياسي ، من مقدمات مهملية ، أي تصدق مع المقدمة
وتقيضتها . فلذلك هي غير محدودة ومهملية .

تأليف الضرورى والممكن فى الشكل الأول

- فأما إذا كانت إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة ، فإن القياس يكون على نحو ما كان تكون القياسات التى ذكرنا آنفا . ويكون تاماً إذا صيرت المقدمة الاضطرارية عند الطرف الأصغر . وأما النتيجة فتكون ممكنة غير مطلقة إذا كانت المقدمات موجبة : كلية كانت أم غير كلية . فإن كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة اضطرارية ، تكون النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة : كلية كانت المقدمات أم غير كلية . وينبغى أن يؤخذ الممكن فى النتيجة على نحو ما أخذ فيما تقدم أولاً ؛ وليس يكون للنتيجة الاضطرارية السالبة قياس تجب النتيجة عنه . والذى «ليس هو باضطرار» غير الذى «باضطرار ليس هو» . وهو بين أنه إذا كانت المقدمات موجبة ، ليس تكون النتيجة اضطرارية . وبيان ذلك أن تكون
- ٢٥
- ٣٠
- ٣٥
- ٤٠
- ١٣٦
- ٥
- أ بالضرورة فى كل ب ، و ب ممكنة فى كل > ، فيكون قياس غير تام :
أن أ ممكنة فى كل > . وأما أنه غير تام فهو بين من البرهان ، لأنه على نحو ما تبين فيما تقدم يكون بيان ذلك . فلتكن أيضاً أ ممكنة فى كل ب ،
ولتكن ب بالضرورة فى كل > ، فيكون من ذلك قياس تام [٨٣ ب]
أن : أ ممكنة فى كل > ، لا موجودة . وذلك يتبين من المقدمات الأولى
المأخوذة فى القياس .

فإن لم تكن المقدمات متشاكلة في الكيفية ، فلتكن أولاً السالبة
اضطرارية بأن تكون \bar{A} غير ممكنة في شيء من B و B ممكنة في كل C ،
فيجب ألا توجد A في شيء من C . وإلا فلتوضع A موجودة: إما في كل C ١٠
وإما في بعضها ، وقد كان موضوعا أن \bar{A} غير ممكنة في شيء من B ؛
فلأن السالبة تنعكس هو بين أن B غير ممكنة في A و A موجودة في كل C
أو في بعضها . فإذا B غير ممكنة أن تكون في شيء من C أو غير
ممكنة في بعضها . وقد كان موضوعاً أولاً أن B في كل C ، وهو بين ١٥
أنه قد تكون نتيجة قياس لما يمكن ألا يكون ، إذ كان قد وجد نتيجة
قياس لما ليس هو موجود . فلتكن أيضاً المقدمة الموجبة اضطرارية بأن
تكون A ممكنة ألا تكون في شيء من B و B بالضرورة موجودة في كل C ،
والقياس في ذلك تام ، غير أن النتيجة ليست مما^(١) ليس هو موجودا ، ولكن
مما^(١) يمكن أن لا يكون ، لأن المقدمة التي عند الطرف الأكبر هكذا أخذت .
وليس يكون بيان ذلك برفع الكلام إلى الإحالة ، لأنه إن وُضعت A غير
موجودية في شيء من C ، وقد وُضع أن A ممكنة ألا تكون في شيء من B
فإنه ليس يعرض من ذلك محال . وإن صيرت المقدمة السالبة عند الطرف ٢٥
الأصغر وكانت ممكنة ، فإن القياس يكون بانعكاسها كما كان فيما تقدم .
وإذا لم تكن ممكنة فإنه لا يكون قياس . وأيضا ولا إذا كانتا جميعا سالبتين
بعد أن تكون التي عند الطرف الأصغر غير ممكنة . والحدود التي تنتج ما هو

(١) فوقها : بما .

- ٣٠ موجود هي : أبيض وحى وثلج [١٨٤] وأما التي تنتج ما ليس بموجود،
أعني نتيجة مطلقة سالبة : فأبيض وحى وقير . وكذلك يعرض في المقاييس
الجزئية ، لأنه إذا كانت السالبة عند الطرف الأكبر وكانت اضطرارية تكون
النتيجة بما ليس موجودا ، أعني سالبة مطلقة . مثل أنه إن كانت \bar{A} غير ممكنة
٣٥ أن تكون في شيء من B و \bar{B} ممكنة أن تكون في بعض C ، فإن A يجب أن
تكون ليست في بعض C ؛ لأنه إن كانت A موجودة في كل C و \bar{A} غير
ممكنة في شيء من B ، فإن \bar{B} غير ممكنة في شيء من A . وإذا كانت
 A موجودة في كل C ، فإن \bar{B} غير ممكنة في شيء من A . وإذا كانت A
موجودة في كل C ، فإن \bar{B} غير ممكنة في شيء من C ؛ ولكن قد كان
موضوعا أن \bar{B} ممكنة في بعض C . وأما إذا كانت المقدمة الجزئية الموجبة^(١)
في القياس السالب اضطرارية مثل مقدمة B و C ، أو كانت الكلية التي
٤٠ في القياس الموجب اضطرارية كمقدمة A و B ، $\langle F \rangle$ ليس تكون النتيجة
مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم . فإن صيرت الكلية عند الطرف
الأصغر : موجبة كانت أو سالبة ، وكانت الجزئية اضطرارية ، فإنه ليس
٥ يكون قياس . والحدود التي تنتج نتيجة موجبة اضطرارية هي : حى
وأبيض وإنسان . وأما الحدود التي تنتج سالبة اضطرارية : فحى وأبيض
وثوب . وأما الحدود التي تنتج نتيجة موجبة مطلقة إذا كانت المقدمة

(١) ص : موضوع .

- الكلية عند الطرف الأصغر وكانت سالبة اضطرارية وكانت الجزئية ممكنة :
- ١٠ فحى وأبيض وعراب . وأما الحدود التي تنتج نتيجة سالبة مطلقة : فحى وأبيض وقير . وأما [٨٤ ب] التي تنتج نتيجة مطلقة موجبة إذا كانت الكلية موجبة : فحى وأبيض وقُقُنس . وأما التي تنتج نتيجة غير ممكنة ، وأعنى سالبة اضطرارية ، : فحى وأبيض وثالج ، وكذلك لا يكون قياس إذا أُخِذَت المقدمات مهملة غير محدودة أو جزئية . والحدود العامة التي تنتج نتيجة موجبة : فحى وأبيض وإنسان . وأما التي تنتج نتيجة سالبة : فحى وأبيض وغير متنفس ، لأن الحى في بعض الأبيض ، والأبيض في بعض غير المتنفس . وهذه الحدود هي تنتج نتيجة موجبة اضطرارية ونتيجة سالبة اضطرارية . وكذلك الحال في الممكنة . فإذن هذه الحدود نافعة في جميع هذه النتائج . فهو بين مما قد قيل أن المقاييس تكون أو لا تكون بحالات واحدة من حالات الحدود إذا كانت المقاييس مركبة من مقدمات ممكنة ومطلقة ، أو مركبة من مقدمات ممكنة واضطرارية . غير أنه في المقاييس المركبة من موجبة ممكنة وسالبة مطلقة تكون النتيجة ممكنة . وأما في المقاييس التي السالبة فيها اضطرارية فإن النتيجة تكون فيها ممكنة ومطلقة سالبة . وهو بين أن هذه المقاييس كلها غير تامة ، وأنها تتم بالمقاييس التي ذُكِرَتْ قبلها .

(١) ت : يعنى المقاييس التي الصغرى فيها ممكنة فقط .

(٢) فوقها : بالأشكال .

تأليف الممكن في الشكل الثاني

- وأما في الشكل الثاني: إذا أخذت كلنا المقدمتين ممكنتين ليس يكون قياس: موجبتين كانتا أم سالبتين أم كليتين أم جزئيتين . وأما إذا كانت [١٨٥] الواحدة مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت الموجبة مطلقة ، فإنه لا يكون ألبتة قياس . وأما إذا كانت السالبة الكلية مطلقة ، فإن القياس ٣٠ يكون أبداً . وكذلك أيضاً يعرض إذا كانت واحدة اضطرارية والأخرى ممكنة . وينبغي أن يفهم أن الممكن في نتائج هذه المقاييس على نحو ما فهم .
- وينبغي أن نبيّن أن المقدمة الكلية السالبة الممكنة ليس تنعكس ، مثل ٣٥ أنه إن كانت A ممكنة ألا تكون في شيء من B ، فليس بالضرورة B ممكنة ألا تكون في شيء من A . وإلا فليوضع ذلك ، وليمكن ألا تكون B في شيء من A فلا ن المقدمات الموجبة الممكنة ترجع على المقدمات السالبة: ٤٠ المتضادة منها والمتناقضة ، وكانت B ممكنة ألا تكون في شيء من A . فإنه بين أن B ممكنة أن تكون في كل A ، وذلك كذب ، لأنه ليس - وإن كان المحمول ممكناً في كل الموضوع - يكون بالضرورة الموضوع ممكناً في كل المحمول ، فإذاً ليس تنعكس السالبة الكلية الممكنة . وأيضاً لأنه ليس بمتنع (٣) إذا أمكن A ألا تكون في شيء من B أن B تكون B بالضرورة ليس ٥ في بعض A ، مثل أن الأبيض يمكن ألا يكون في شيء من الإنسان ، لأنه
- (١) ص: كتي . (٢) ت: أى تفهم أنه يريد الممكن الذى <هو> لا اضطرارى ، وإن وضع أنه موجود لم يلزم محال . (٣) فوقها : بمتنع .

يمكن أن يكون في كلهم . وليس هو صدقا^(١) أن يقال إن الإنسان يمكن ألا يكون في شيء من الأبيض ، لأن الإنسان بالضرورة ليس هو في كثير من الأبيض . وقد تبين أولا أن الاضطراري [٨٥ ب] ليس بممكن . وأيضا ليس يتبين ، برفع الكلام الى المحال ، أنها تنعكس مثل أنه : « إن قضى أحد هذه القضية أنه إذا كان القول أن ب يمكن ألا تكون في شيء من آ كذبا ، فإن القول بأنه ليس يمكن ألا يكون ب في شيء من آ صدقا ، لأن إحداهما موجبة والأخرى سالبة . وإن كانت هذه حقا ، فإن ب بالضرورة في بعض آ . فإذا ن : وآ بالضرورة في بعض ب ، ولكن هذا محال » ،^(٢) لأنه ليس إذا كانت ب ليست ممكنة^(٥) ألا تكون في شيء من آ ، فإن ب بالضرورة في بعض آ . لأن القول أن ب ليست ممكنة^(٦) ألا تكون في شيء من آ على ضربين : أحدهما أن ب في بعض آ بالضرورة ، والآخر أن تكون بالضرورة ليست في بعضها ، لأن الذي بالضرورة ليس في بعض آ ليس في كل آ يمكن ألا يكون ، كما أنه ولا الذي في بعض الشيء بالضرورة هو ممكن في كله . فإذا كانت القضية بأنه إذا كانت > غير ممكنة في كل > فإنها بالضرورة ليست في بعض > كذبا ، لأنه قد يجوز < ز > بأن تكون > في كل > ، ولكنها في بعضها بالضرورة . من أجل ذلك قلنا إنها

(١) ص : صدق . (٢) ص : أحدهما .

(٣) فوقها : أي متناقضتين . (٤) ت : يعني هذه الطريق التي ساقته الى الخلف محال .

(٥) ص فوقها : كان ... ليس بالإمكان ... (٦) فوقها : ليس بالإمكان .

- ٢٥ غير ممكنة في كلها . فإذا القول إن الشيء يمكن في كل الشيء يناقض أنه في بعضه بالضرورة أو أنه بالضرورة ليس في بعضه . وكذلك القول أنه يمكن ألا يكون في شيء منه يناقض هاتين الجزئيتين . فهو بين أنه على هذا الممكن الذي هو على نحو ما حددنا لا ينبغي أن توجد النقيضة أن : الشيء [١٨٦] في بعض الشيء بالضرورة ؛ ولكن : أنه بالضرورة ليس في بعضه .
- ٣٠ فإذا أخذ ذلك ليس يعرض مجال ألته . فإذا ولا قياس يكون . فهو بين مما قد قيل أن الكلية السالبة الممكنة ليس تنعكس .

- فإذا قد تبين ذلك ، فلتوضع \bar{A} ممكنة ألا تكون في شيء من B ، وممكنة أن تكون في كل C ، فإذا فعل ذلك لا يكون قياس بالانعكاس ، لأنه قد قيل إن هذه المقدمة ليس تنعكس ؛ ولا بوضع النقيضة أيضا يكون قياس ؛ لأنه ٣٥ إن وضع أن \bar{B} ممكنة في كل C ليس يعرض من ذلك كذب ، لأن \bar{A} يمكن أن تكون في كل C ، ويمكن ألا تكون في شيء منه . وفي الجملة ، إن كان قياس فهو بين أنه لا يكون إلا قياس الممكن من جهة أنه ولا واحدة من المقدمتين أخذت مطلقة . وهو إما أن يكون موجبا أو سالبا ، وليس ٤٠ يمكن أن يكون واحد منهما ، لأنه إن وضع أنه موجب يتبين من الحدود أن النتيجة اضطرارية سالبة . وإن كانت سالبة ، فيتبين منها أيضا أن النتيجة اضطرارية موجبة . فلتكن \bar{A} أبيض و B إنسانا و C فرسا ؛ ف \bar{A} هي ممكنة

(١) مهلة النقط تماما في الأصل .

(٢) ت : يريد مكان يمكن بالضرورة ليكون قد وضع النقيض بالحقيقة .

٥ أن تكون في أحد الحدين كلية، وممكنة ألا تكون في شيء من الآخر. ولكن
بَ ليس يمكن أن تكون في شيء من < ، وليس يمكن ألا تكون فيه؛ وهو
بَيِّن أن بَ محال أن توجد في < ، لأنه ولا فرسَ واحداً إنساناً^(١). وهو
أيضاً بَيِّن أن بَ ليس يمكن ألا تكون في < ، لأنه بالضرورة: ولا فرسَ
واحداً إنساناً^(١).

١٠ وقد تبين فيما تقدّم أن الاضطراري ليس هو ممكناً، فليس يكون إذن
قياساً. وكذلك يتبين وإن غير مكان السالبة أو إن أُخِذَتْ كلتا المقدمتين^(٢)
موجبتين أو سالبتين. والبرهان في ذلك بهذه الحدود. > وإذا كانت إحدى
المقدمتين كليةً والأخرى جزئيةً، أو إذا كانت كلتاها جزئيتين أو مهملتين،
أو على أي نحو كان تعديل المقدمات، كان البرهان بتلك الحدود <^(٣).
فهو بَيِّن أنه إذا كانت كلتا المقدمتين ممكنتين، فليس يكون قياساً ألبيته^(٤).
١٥

١٨

تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثاني

٢٠ فإن كانت إحدى المقدمتين مطلقة والأخرى ممكنة؛ وكانت الموجبة
مطلقة والسالبة ممكنة، فإنه لا يكون قياساً أبداً: كليةً كانت المقدمات
أم جزئية. والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقدّم وبذلك الحدود.

(١) ص: واحد. (٢) ص: أخذ كلتي.

(٣) الزيادة نقلاً عن الأصل اليوناني. (٤) ص: ليس.

- فإذا كانت المقدمّة الموجبة ممكنةً والسالبة مطلقّةً ، يكون قياسٌ .
- ٢٥ . وبيان ذلك أن تكون \bar{A} غير موجودةٍ في شيء من B وممكنةً في كل \bar{C} .
- فإذا انعكست السالبة تكون \bar{B} غير موجودةٍ في شيء من A ، و \bar{A} ممكنةٍ في كل \bar{C} . فيكون قياس بالشكل الأول أن \bar{B} يمكن ألا تكون في شيء من \bar{C} . وكذلك يعرض إن صيرت السالبة عند \bar{C} . وأما إن كانت كلتا المقدمتين سالتين ، وكانت الواحدة ممكنةً والأخرى مطلقّةً ، فإنه ليس يجب عن هذه المقدمات شيءٌ باضطرار . فإذا انعكست المقدمّة الممكنة يكون قياسٌ أن \bar{B} يمكن ألا تكون في شيء من \bar{C} كما كان يعرض فيما تقدّم ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأول . فإن صيرتا كلتاهما موجبتين ، ليس يكون قياسٌ .
- ٣٠ . المقدمتين سالتين ، وكانت الواحدة ممكنةً والأخرى مطلقّةً ، فإنه ليس يجب عن هذه المقدمات شيءٌ باضطرار . فإذا انعكست المقدمّة الممكنة يكون قياسٌ أن \bar{B} يمكن ألا تكون في شيء من \bar{C} كما كان يعرض فيما تقدّم ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأول . فإن صيرتا كلتاهما موجبتين ، ليس يكون قياسٌ .
- ٣٥ . أما الحدود التي تُنتج نتيجةً موجبة مطلقّة فهي : صحّة وحى وإنسان . وأما التي تُنتج نتيجة سالبة : فصحة وفرس وإنسان .

وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية ، لأنه إذا كانت الموجبة مطلقّة :

- ٤٠ . كلية كانت أم جزئية ، $\langle F \rangle$ ليس يكون قياسٌ ألبتّة . وذلك يتبين كما يتبين في المقاييس التي قبل هذه وبتلك الحدود .
- ١٣٨

(١) ص : كلتي .

(٢) فوقها : إحداهما .

(٣) تحتها : فان .

(٤) ص : كلتيهما .

(٥) فوقها : بتيك .

وأما إذا كانت المقدمة السالبة مطلقةً < ف > يكون قياس بالانعكاس ،
كما كان الأمر في المقاييس التي قبل . وأيضاً إن كانت كلتا المقدمتين سالبتين^(١)
وكانت الكلية سالبة مطلقة ، فإنه ليس يجب عن هذه المقدمات المأخوذة
شيءً باضطرارٍ . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون قياسٌ ، كما يكون فيما^(٢)
تقدم من المقاييس . فإن أُخِذَت المقدمة السالبة المطلقة جرتية ، فإنه ليس
يكون قياسٌ : موجبةً [١٨٧] كانت المقدمة الأخرى أم سالبة . وكذلك^(١)
لا يكون قياسٌ إذا كانت كلتا المقدمتين مهملتين أو جزئيتين : موجبتين كانتا
أو سالبتين . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم وتلك الحدود .^(٣)

١٩

تأليف الممكن والضروري في الشكل الثاني^(٤)

فإن أُخِذَت إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة ، وكانت^(٥)
السالبة اضطرارية ، يكون قياسٌ ليس « أنه يمكن ألا يكون » فقط ، ولكن^(٦)
« أنه ليس موجوداً فيه » . فأما إذا كانت الموجبة اضطراريةً فليس يكون^(٧)
قياس . وبيان ذلك أن تكون أ بالضرورة غير موجودة في شيء من ب

(١) ص : كلتي . (٢) فوقها : كان .

(٣) فوقها : بنيك . (٤) فوقها : الاضطراري .

(٥) فوقها : ولكنه . (٦) ص : موجود .

(٧) ص : ليس .

- ٢٠ وممكنة في كل \bar{c} . فإذا انعكست السالبة تكون \bar{b} بالضرورة غير موجودة في شيء من \bar{a} ، وآ ممكنة في كل \bar{c} ، فيكون قياس أيضا بالشكل الأول أن \bar{b} ممكنة ألا تكون في شيء من \bar{c} . وهو بين مع بيان ذلك أن \bar{b} غير موجودة في شيء من \bar{c} . وإلا فلتوضع \bar{b} موجودة في بعض \bar{c} وآ غير ممكنة في شيء من \bar{b} . فإذا \bar{a} غير ممكنة في بعض \bar{c} ؛ ولكن قد كان موضوعا أن \bar{a} ممكنة في كل \bar{c} . وعلى هذا النحو يتبين ذلك [ف] إن صيرت السالبة عند \bar{c} . — ولكن أيضا الموجبة اضطرارية والأخرى ممكنة ، مثل أن \bar{a} يمكن أن لا تكون في شيء من \bar{b} ، ولكن \bar{a} في كل \bar{c} بالضرورة . فإذا كانت الحدود هكذا ، فانه ليس يكون قياس ألبتة ، لأنه قد يعرض أحيانا أن تكون \bar{b} بالضرورة غير موجودة في \bar{c} . وبيان ذلك أن تكون \bar{a} أبيض ما \bar{b} إنسانا ما \bar{c} ققنُس ، فالأبيض في كل ققنُس بالضرورة ، وممكن ألا تكون في شيء من الإنسان ، فالإنسان بالضرورة ليس في شيء من الققنُس . وهو بين أنه ليس تجب عن هذا النظام نتيجة ممكنة ، لأن الاضطراري ليس هو ممكنا . وأيضا ولا اضطرارية ، لأن الاضطرارية إما أن تجب عن مقدمتين اضطراريتين أو إذا كانت السالبة [٨٧ ب] اضطرارية . وأيضا قد يمكن أن يكون هذا النظام بعينه

(١) تقرأ في الأصل : فكون ، والفاء مهملة النقط .

(٢) فوقها : يمكن .

(٣) فوقها بالقلم الأحمر : وانكن \bar{a} ممكنة ألا ...

(٤) تحتها : والأبيض إنسان بالضرورة ... (٥) ص : وإما .

للحدود ، وتكون بَ موجودة في > ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون > موضوعة ل بَ وتكون اَ ممكنة في كل بَ وموجودة في كل > بالضرورة ، ٤٠
مثل أنه إن كانت > يقظان ، وبَ حياً و اَ متحركاً ، فالتحرك في كل يقظان بالضرورة وممكن في كل حى ، وكل يقظان حى . فهو بين أنه ليست ب ٣٨
تكون نتيجة سالبة مطلقة من الحدود التي على هذا النظام ، إذ قد تبين أنها قد تكون أحيانا موجبة مطلقة ، ولا واحدة من الموجبات المناقضة لهذه السواب تجب ، فإذن ليس يكون قياس ألبتة . ٥

وكذلك يتبين [و] إن حوّلت المقدمة الموجبة . فإن كانت المقدمتان متشاكلتين فإنهما إن كانتا سالبتين يكون قياس أبدأ إذا انعكست المقدمة الممكنة ، كما كان يعرض فيما تقدم . وبيان ذلك أن توجد اَ غير ممكنة في بَ ، وممكنة ألا تكون في > . وإذا انعكست المقدمتان حتى تكون بَ غير ممكنة في شيء ١٠
من اَ ، و اَ ممكنة في كل > يكون الشكل الأول . وكذلك إن وضعت السالبة هي مقدمة اَ > . — فإن وضعنا المقدمتين موجبتين فليس يكون قياسا ،^(١)
لأنه بين أن النتيجة ليست سالبة مطلقة ولا سالبة اضطرارية من جهة أنه لم توجد مقدمة سالبة مطلقة ، ولا سالبة اضطرارية . وليست أيضا ممكنة سالبة ، لأنه قد تكون أحيانا سالبة اضطرارية ، مثل أنه إن وضعت اَ أبيض ١٥
وبَ ففئس و > إنسان . ولا واحدة من السواب المناقضة لهذه الموجبات ٢٠

(١) ص : ليس .

(٢) فوقها بالأحمر : ولا واحدة من الموجبات المناقضة لهذه السواب .

تكون نتيجة ، لأنه قد تبين أن ب بالضرورة ليس في شيء من ح ، فإذا
ليس يكون قياساً ألبتة .

وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية ؛ لأنه إذا كانت المقدمة السالبة كلية

اضطرارية فإنه يكون قياساً أبداً أن النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة . ٢٥

وبيان ذلك من الانعكاس . وأما إذا كانت المقدمة الموجبة اضطرارية ،

فإنه ليس يكون قياساً ألبتة ، لأن ذلك يتبين على نحو ما يتبين في المقاييس

الكلية [١٨٨] وبتلك الحدود . — وكذلك لا يكون قياس ، [و] إذا أخذت ٣٠

المقدمتان موجبتين . والبيان في ذلك هو ما تقدم في المقاييس الكلية . — فإذا

كانت كلتا المقدمتين سالبتين وكانت إحداهما كلية اضطرارية ، فإنه ليس ٣٥

يجب عنهما شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدمة الممكنة يكون قياس كما كان

يكون فيما تقدم . — وكذلك لا يكون قياس إن كانت المقدمتان مهملتين ٣٥

أو جزئيتين . والبرهان في ذلك هو البرهان على ما تقدم وبتلك الحدود .

فهو بين مما قيل أنه إذا وضعت المقدمة السالبة كلية اضطرارية يكون

القياس أبداً ، ليس فقط لما يمكن أن لا يكون ، أى سالبة ممكنة ، لكن ٤٠

لما هو غير موجود ، أى سالبة مطلقة . فأما إذا وضعت الموجبة اضطرارية

فلا يكون قياساً ألبتة . ١٣٩

(١) ص : كتي . (٢) ص : إحداهما .

(٣) فوقها : قياس . (٤) فوقها : وإذا .

(٥) ص : لا .

وهو بين أنه بترتيب واحدٍ للحدود في المقاييس الاضطرارية وفي المقاييس المطلقة يكون قياس أو لا يكون . وهو بين أن هذه المقاييس كلها غير تامة .

٢٠

تأليف الممكن في الشكل الثالث

وأما في الشكل الأخير فإنه يكون قياس إذا كانت المقدمتان ممكنتين ، أو كانت إحداهما ممكنة . فإذا كانت المقدمات ممكنة فبالحرى النتيجة^(٤) ممكنة . وكذلك تكون النتيجة ممكنة إذا كانت إحداهما ممكنة والأخيرة مطلقة . فإن صيرت إحداهما اضطرارية وكانت موجبة ، فإن النتيجة ليست تكون لا اضطرارية ولا مطلقة . فإن صيرت الاضطرارية سالبة ، فإن النتيجة تكون سالبة مطلقة كما كانت تكون فيما تقدم . وينبغي أن يؤخذ الممكن في النتيجة في هذه المقاييس على نحو ما كان يؤخذ أولاً فيها .

فلتكن المقدمات أولاً ممكنة بأن يكون كلا A و B ممكناً أن يوجد في كل C . فلأن الواجبة تنعكس [٨٨ ب] جريئة وكانت B ممكنة أن توجد في كل C ، فإن C ممكنة في بعض B . فإذاً إن كانت A ممكنة في كل C و C ممكنة في بعض B ، فإن A ممكنة في بعض B لأنه يكون

(١) ص : أن . (٢) مهملة النقط كلها في الأصل .

(٣) ص : إحديهما . (٤) هاتان الكلمتان مطموستان شيئاً .

(٥) ص : « إحديهما » ، وفوقها : « الواحدة » .

(٦) ص : إحديهما . (٧) فوقها : ممكنة . (٨) ص : يمكن .

- الشكل الأول . فإن كانت A ممكنة ألا تكون في شيء من C وكانت B ممكنة في كل C ، فإنه يجب أن تكون A يمكن ألا تكون في بعض B ، لأنه يكون أيضا الشكل الأول بالانعكاس . فإن وضعت المقدمتان سالبتين ، فإنه ليس يجب عنهما شيء ضرورة . فإذا انعكست المقدمات يكون قياس ، كما كان (١)
- يكون فيما تقدم . لأنه إن كان كلا A B ممكنًا ألا يكون في شيء من C وانعكست المقدمة الممكنة ، يكون أيضا الشكل الأول بالانعكاس . (٢)

- وإن كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ، فإن القياس يكون أولًا على نحو ما كان يكون في المقاييس المطلقة . وبيان ذلك أن تكون A ممكنة في كل C و B ممكنة في بعض C ، فيكون أيضا الشكل الأول إذا انعكست المقدمة الجزئية ، لأنه إن كانت A ممكنة في كل C و B ممكنة في بعض B ، فإن A ممكنة في بعض B . وكذلك يعرض إن صيرت مقدمة B كلية . وكذلك يعرض إن صيرت مقدمة A سالبة ، ومقدمة B موجبة ، لأنه يكون أيضا الشكل الأول بالانعكاس . فإن صيرت المقدمتان سالبتين وكانت إحداهما كلية والأخرى جزئية ، فإنه لا يجب عنهما شيء باضطرار . (٣)
- فإذا انعكست المقدمات يكون قياس كما كان يكون فيما تقدم .

(١) فوقها : عنها .

(٢) ص : كلي .

(٣) فوقها : الواحدة ، ومكتوبة : احديهما .

وأما إذا أخذت المقدمتان مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون قياس ،
لأنه قد يعرض أن تكون \bar{A} بالضرورة في كل B وغير ممكنة في شيء منها .
أما حدود النتيجة الموجبة : فـ \bar{C} وإنسان وأبيض . وأما حدود السالبة :
ففرس وإنسان وأبيض . والحد الأوسط هو الأبيض .

• [١٨٩]

٢١

تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثالث

فإن كانت إحدى المقدمتين مطلقة وكانت الأخرى ممكنة ، فإن النتيجة
تكون ممكنة غير مطلقة . وأما القياس فيكون على نحو ما كان يكون فيما تقدم
من ترتيب الحدود . فلنكن أولاً المقدمات موجبة ، ولنكن \bar{A} موجودة
في كل C ، و B ممكنة أن توجد في كل C . فإذا انعكست مقدمة $B \bar{C}$
يكون الشكل الأول وتكون النتيجة أن \bar{A} ممكنة في بعض B ، لأنه حين
كانت تكون المقدمة الواحدة في الشكل الأول ممكنة ، كانت تكون النتيجة^(١)
ممكنة . وأيضا إذا كانت مقدمة $\bar{A} \bar{C}$ سالبة ، وكانت مقدمة $B \bar{C}$ واجبة ،
وكانت أيهما اتفق مطلقة ، فإن النتيجة تكون ممكنة ، لأنه يكون أيضا الشكل
الأول . وقد تبين أنه إذا كانت إحدى المقدمتين ممكنة في هذا الشكل ،
تكون النتيجة ممكنة . فإن صيرت المقدمة السالبة ممكنة عند الطرف الأصغر^(٢)

(١) ت : ممكنة وكذلك يعرض إن كانت مقدمة $B \bar{C}$ مطلقة وكانت $\bar{A} \bar{C}$ ممكنة .

(٢) ت : مصلح من السرياني .

- أو صيرتا كليتهما ^(١) سالتين ، فإنه يكون من هذه المقدمات الموضوعية قياس .
- ٢٥ وأما إذا قُلبت الصغرى فيكون كما كان يكون فيما تقدّم ^(٣) . فإن كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية : واجبتين كانتا أو الكلية سالبة والجزئية موجبة ، فإن القياس يكون على هذا النحو ^(٤) . لأنها كلها تتم بالشكل الأول .
- ٣٠ فإذا هو بين أن نتيجة هذا القياس ممكنة ، ليست مطلقة . فإن كانت الموجبة كلية ، والسالبة جزئية يكون قياس . وبيان ذلك برفع الكلام إلى المحال .
- فلتكن B موجودة في كل C ، ولتكن $[A \supset B]$ ممكنة ألا تكون
- ٣٥ في بعض C . فإذا هو واجبٌ ضرورةً أن A ممكنة ألا تكون في بعض B ، لأنه إن كان A في كل B بالضرورة ، وكانت B موجودة في كل C ، فإن A بالضرورة في كل C ، لأن ذلك قد تبين بدءاً ، ولكن قد كان موضوعاً أن A ممكنة ألا تكون في بعض C .
- ١٤٠ فإن أخذت المقدمتان مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون قياس .
- وبرهان ذلك هو البرهان في الأقوال الكلية وبتلك الحدود .

(١) ص : كليتهما .

(٢) ص : يكون .

(٣) ت : وجدت في نسخة الفاضل يحيى زيادة في الحاشية لم أجدها في السرياني وهي هذه :

” وإن صيرت المقدمتين المطلقة عند الطرف الأصغر فإنه ليس يكون قياس كما لم يكن فيما تقدّم .

وبيان ذلك بتلك الحدود بأعيانها “ .

(٤) ص : لأن .

تأليف الممكن والضروري^(١) في الشكل الثالث

فإن كانت إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة وكانت كلتا^(٢)
المقدمتين موجبتين ، فيكون قياس^(٣) أبداً أن النتيجة ممكنة . فإن كانت إحدى
المقدمتين موجبة والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة اضطرارية ، تكون النتيجة
سالبة ممكنة . فإن كانت السالبة اضطرارية تكون النتيجة سالبة ممكنة ،
وسالبة مطلقة . وأما سالبة اضطرارية فليس يكون عليها قياس . كما أنه
لم يكن عليها قياس في سائر الأشكال .

فلتكن كلتا المقدمتين أولاً موجبتين بأن تكون A في كل C بالضرورة ،
و B ممكنة في كل C ، فلا ن A بالضرورة في كل C ، و C ممكنة
في بعض B ، فإن A تكون بالإمكان في بعض B ، لا بالإطلاق فيها ،
لأنه هكذا كان يعرض في الشكل الأول . وكذلك يتبين إن وضعت مقدمة
 B C اضطرارية ومقدمة A C ممكنة . — فلتكن أيضاً إحدى المقدمتين
موجبة والأخرى سالبة ، ولتكن الموجبة اضطرارية بأن تكون A ممكنة
ولا في شيء من C ، و B في كل C باضطرار ، فيكون أيضاً الشكل
الأول وتكون المقدمة السالبة فيه ممكنة ، — فهو بين أن النتيجة تكون
ممكنة ، لأنه قد تبين أنه إذا كانت المقدمات [١٩٠] هكذا في الشكل

(١) فوقها : الاضطراري . (٢) ص : كتي . (٣) ص : يكون .

- ٢٥ الأول ، فإن النتيجة تكون ممكنة . — فإن كانت المقدمات السالبة
اضطرارية ، فإن النتيجة تكون سالبة ممكنة وسالبة مطلقة . وبيان ذلك
أن تكون \bar{A} بالضرورة غير موجودة في شيء من \bar{C} و B ممكنة في كل \bar{C} .
- ٣٠ فإذا ارتجعت مقدمة B \bar{C} الواجبة ، يكون الشكل الأول وتصير هذه
المقدمة السالبة فيه اضطرارية . وحين كانت تكون المقدمات فيه هكذا ،
كانت \bar{A} غير موجودة في بعض B وممكنة ألا تكون في بعضها . فإذا \bar{A}
غير موجودة في بعض B . — فإن صيرت المقدمة التي عند الطرف
الأصغر سالبة ، فإنها إن كانت ممكنة تكون قياسا بانعكاس المقدمة الممكنة ،
كما كان يكون فيما تقدم . فإن كانت اضطرارية ، فإنه لا يكون قياساً ، لأنه
قد يعرض أحياناً أن تكون \bar{A} في كل B بالضرورة وتكون أحياناً بالضرورة
غير موجودة في شيء منها . فالحدود التي تجمع نتيجة موجبة كلية هي : فرس
ونائم وإنسان نائم . وأما التي تجمع نتيجة سالبة كلية : ففرس ويقظان
وإنسان نائم .
- ٤٠ وكذلك يعرض إن كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ، لأنه
إن كانت كلتا المقدمتين موجبتين يكون قياساً أن النتيجة ممكنة لا مطلقة .
وكذلك تكون النتيجة إذا كانت المقدمة الواحدة سالبة والأخرى موجبة وكانت
الموجبة اضطرارية . فإذا كانت السالبة اضطرارية فإن النتيجة تكون سالبة
مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان في المقاييس الكلية ، لأنه بالشكل
- (١) فوقها : المقدمة . (٢) ص : كلتي .

الأول ضرورةً تم هذه المقاييس . فإذن كما عرض في تلك المقاييس ، كذلك
وفي هذه بالضرورة يعرض . فإن صيرت السالبة الكلية عند الطرف الأصغر ١٠
فإنها إن كانت ممكنة تكون قياسا بالانعكاس . وإن كانت اضطرارية ليس
تكون قياسا . ويبين ذلك على نحو ما يبين في المقاييس الكلية وبتلك الحدود . ١٥
فهو بين في هذا الشكل متى يكون قياس وكيف يكون ، ومتى لا يكون ،
ومتى تجمع نتيجة [٩٠ ب] ممكنة ، ومتى مطلقة : وهذا أيضا بين أن هذه
المقاييس كلها غير تامة ، وأنها تم بالشكل الأول .
[تم القول في تأليف القياسات] [

٢٣

< التطبيق الكلي للأشكال . - الرد إلى الشكل الأول >

فهو بين مما قد قيل أن المقاييس التي في هذه الأشكال تم بالمقاييس
الكلية التي في الشكل الأول وإليها تتحل . وأما أن كل قياس في الجملة ٢٠
هكذا هو فالآن يتبين إذا تبين أن كل قياس إنما يكون بواحد من هذه
الأشكال الثلاثة .

فكل برهان وكل قياس إما أن يبين أن الشكل موجود وإما غير موجود .
وهذا إما أن يكون كلياً أو جزئياً ، وإما أن يكون جزماً أو بشرطة .
وأما القياس الذي يكون برفع الكلام إلى المحال فهو جزء من القياس الذي يكون ٢٥

(١) ت : أى إذا انعكس صار إلى الشكل الأول .

(٢) فوقها : مقياس .

بشريطة . فلتتكلم أولاً على المقاييس الجزئية ، لأنه إذا تبينت هذه تبينت المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال ، وفي الجملة المقاييس التي تكون عن شريطة .

- ٣٠ . فإن احتيج أن يقاس أن \bar{A} مقول على \bar{C} أو غير مقول فيجب ضرورة أن يوجد شيء مقول على شيء . فإن أخذ أن \bar{A} مقول على \bar{B} ، يكون المأخوذ هو المطلوب أولاً . — فإن أخذت \bar{A} مقولة على \bar{C} و \bar{C} غير مقولة على شيء ، ولا شيء مقول عليها ، ولا شيء مقول على \bar{A} ، فإنه لا يكون قياس ^(١) ألبتة ، لأنه بصفة شيء واحد على شيء واحد لا يعرض شيء باضطرار .
- ٣٥ . فإذا ن يجب أن تضاف إلى ذلك مقدمة أخرى . فإن أخذت \bar{A} مقولة على شيء آخر أو أخذت شيء آخر مقولاً على \bar{A} أو على \bar{C} ، فإنه ليس شيء يمنع أن يكون قياس ^(٢) ب ، ولكنه لا يكون القياس على \bar{B} بهذه المقدمات المأخوذة .
- ٤٠ . وكذلك لا يكون قياس على \bar{B} [و] إذا كانت \bar{C} في شيء آخر ، وذلك الشيء في آخر ، وذلك أيضاً في آخر ، وكان ذلك غير متصل ب \bar{B} . لأننا نقول في الجملة إنه ولا قياس واحداً يكون ألبتة لشيء على شيء إذا لم يوجد بينهما وسيط ^(٣) مضاف إلى كل واحد منهما بالصفة ، لأن القياس المرسل من مقدمات ^(٤) .
- ١٤١ .

(١) صفة = حمل . (٢) ص : قياس .

(٣) ص : واحد . (٤) فوقها : وسط .

(٥) ت : أي القياس المطلق إنما يكون من المقدمات . وأما القياس الذي على الشيء بعينه من أي شيء . كان وإنما يكون من المقدمات التي على ذلك الشيء من أي شيء . كان . وأما القياس الذي ليس بشيء . بعينه على شيء . بعينه فن المقدمات التي لهذا على هذا .

فأما القياس الذى على هذا الشيء فمن المقدمات التى على ذلك الشيء [١٩١].
وأما القياس الذى لهذا الشيء على هذا الشيء فمن المقدمات التى لهذا على
هذا . فمحال أن توجد مقدمة على ب إذا لم يوجد شيء مقول عليها أو مسلوب
عنها . وأيضا محال أن توجد مقدمات أ ب على ح إن لم يوجد شيء واحد
مشتركا لهما ، ولكن لكل واحد منهما أشياء^(٢) يقال عليها خاصة أو يسلب عنها .
فإذن ينبغى أن يؤخذ شيء واحد وسيطا بينهما يكون موصلا للصفات
إن كان يحتاج إلى قياس لهذا على هذا . فإن كان يجب ضرورة أن يوجد
شيء مشتركا لهما — وذلك يمكن على ثلاث جهات ، لأنه يكون إما بأن يحمل أ
على ح و ح على ب ، أو بأن تحمل ح على كليهما ، أو بأن تُحمَل^(٤) كلتا هما

(١) ت : يعنى أن يكون لكل واحد من الحدين فى المقدمة ما يقال عليه خاصة دون
الآخر ، أو يوضع له خاصة دون الآخر ، ولا يكون أيضا ما يحمل على أحدهما موضوعا للآخر ،
ولا الموضوع لأحدهما محمولا على الآخر .

(٢) فوقها : منها .

(٣) فوقها : شيئا .

(٤) ص : كليهما . — ت : والمطلوب الأول هو مثل أنك تطلب أن تبين أن الحيوان
على كل إنسان ، فتضع نقبض المطلوب على حسب ما يفعل فى برهان الخلف ، وهو : الحيوان
غير موجود فى بعض الإنسان . ونحتاج الآن ، إذا حصلت هذه المقدمة ، إلى أخرى ليتم
القياس . فأخذ مقدمة مقتر (ص : مقرر) بها وهى الحيوان على كل ناطق ؛ فينتج لها من :
الحيوان غير موجود فى بعض الإنسان ، وموجود فى كل ناطق — من الضرب الرابع من الشكل
الثانى — : الناطق غير موجود فى بعض الإنسان — وذلك كذب . فإن الكذب نتيجة من قياس
جزئى . والمطلوب الأول لما بطل نقبضه صح هو . فذلك شرط إذا كان متى بطل هذا صدق هذا .

على ح ، وكأن ذلك هو الأشكال التي ذكرنا . فهو بين أن كل قياس بالضرورة يكون بواحد من هذه الأشكال . لأنه إن وجب بأوساط كثيرة أن آ على ب ، فإن ذلك الشكل بعينه يكون بالأوساط الكثيرة التي تكون كما يكون بوسط واحد .

وهو بين أن المقاييس الجزئية بالأشكال التي ذكرنا تتم . وأما المقاييس التي برفع الكلام إلى المحال فإنما تتم بواحدة من هذه الأشكال . فهو بين مما نقول : كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال أما الكذب فتنتيجة جزماً ، وأما المطلوب الأول فتوجيه شرطاً إذا عرض شيء محال بوضع النقيضة ، مثل أنه ليس للقطر والضلع مقدار مشترك من أنه إذا وضع ذلك يعرض أن يكون العدد الزوج مساوياً للعدد الفرد . فالذي ينتج جزماً هو أن الزوج مساوٍ للفرد . وأما الذي يتبين شرطاً فهو أنه ليس للقطر والضلع مقدار مشترك ، لأنه يجب عن نقيضه هذا القول الكذب ، لأن هذا معنى أن يقاس على الشيء بالقياس الذي يرفع إلى المحال أن ينتج شيء محال بالنقيضة الموضوعية . فإذا القياس جزماً يكون على الكذب في المقاييس التي ترفع إلى المحال . وأما المطلوب الأول [٩١ ب] فيتبين شرطاً . وقد قلنا فيما تقدم إن المقاييس الجزئية بهذه الأشكال تكون ، وكذلك تكون سائر

(١) ص : إنما .

(٢) ت : أما قوله جزماً ، فعنى ذلك نتيجة بقياس جزمى ، أى حمل ؛ ومعنى الكذب .

(٣) ص : مساوياً . (٤) فوقها : فيبين .

المقاييس الشرطية كلها ، لأنه في هذه الشرطية كلها على المقدمة المحولة فيها
أبداً يكون القياسُ الجزم . وأما المطلوب الأول فإنه يجب إما عن اصطلاح ٤٠
و إما عن شريطة أخرى . فإذا كان ذلك حقاً فكل برهان وكل قياس ٤١
إنما يكون بهذه الثلاثة الأشكال التي ذكرنا . وإذا تبين ذلك فهو بين أن كل
قياس إنما يتم بالشكل الأول وينحل إلى المقاييس الكلية . ٥

٢٤

< الكيف والكم في المقدمات >

وإنه ينبغي أن يكون في كل قياس مقدمة موجبة ومقدمة كلية ؛ لأنه
بلا مقدمة كلية [و] إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون — غير أنه ليس
على المطلوب ، وإما أن تكون المقدمة نفسها في المطلوب ، — فليكن الشيء
المطلوب أن اللذة الموسيقية فاضلة ؛ فإن قدم أحد أن اللذة فاضلة ولم يزد ١٠
في قوله : ” كل ” — ليس يكون قياساً . وإن قدم أن لذة ما فاضلة
وكانت غير اللذة التي سبقته فإنه لا يكون قياساً على الشيء المطلوب .
فإن قدم اللذة الموسيقية أنها فاضلة ، فقد استعمل الشيء المطلوب مقدمة .
وبيان ذلك في الأشكال أكثر ، مثل أن زاويتي المثلث المتساوي الساقين اللتين ١٥
عند القاعدة متساويتان . فلنتخرج إلى المركز خطي $\bar{A} \bar{B}$. فإن أخذ أحد

(١) ت : لم يبين أنه لا يكون قياس من سالتين وهو القسم الأول من هذه الأقسام
الثلاثة التي ذكرها هنا ، لأنه قد بين ذلك بالاستقراء في جميع الأشكال ؛ وأفسد ذلك
بإلزامه كل ولا واحد .

- زاوية $\alpha + \gamma$ مساوية لزاوية $\beta + \delta$ من غير أن يقدم فيه أن زوايا أنصاف
الدوائر متساوية ، وأيضا إن أخذ زاوية γ مساوية لزاوية δ من غير أن
٢٠ تأخذ الزاوية كلها التي تقطعه الدائرة ، وإنه إذا أخذ من زوايا متساوية تبقى
منها زوايا متساوية وهي $\alpha < \beta$ فإنه قد تقدم في قوله المطلوب الأول .
فهو إذن بين أنه في كل قياس ينبغى أن تكون مقدمة كلية وأن الشيء الكلي من
مقدمات كلية يتبين ، فإن الجزئى قد يتبين من مقدمات كلية ، وقد يتبين من
مقدمات بعضها كلية وبعضها جزئية . فإذن إن كانت النتيجة كلية [١٩٢]
٢٥ فينبغى أن تكون المقدمات كلية . وإن كانت المقدمات كلية فقد يمكن
ألا تكون النتيجة كلية . وهو بين أن في كل قياس إما أن تكون كلتا
المقدمات أو الواحدة بالضرورة شبيهة بالنتيجة ، أعنى ليس في أن تكون
واجبة أو سالبة ، لكن وفي أن تكون اضطرارية أو مطلقة أو ممكنة . وينبغى
٣٠

(١) ت : قال أبو بشر : إنما يريد أن كل الزوايا التي في النقطة من الدائرة متساوية .
(٢) ت : تبين أن زاويتي α و β هما على قاعدة مثلث $\alpha\beta$ ومتساويتان إذا أخذ أن كل
زوايا أنصاف الدائرة الواحدة متساوية وأن كل زاويتين لقطعة واحدة من دائرة متساويتان ،
وأنه إذا نقص من المتساوية متساوية بقيت الباقية متساوية . وذلك أن الزاوية التي يحيط بها
خط α و هو أحد قطري الدائرة ، والقوس التي تقدرها من الدائرة وهي التي عند مساوية
للزاوية التي عند β التي يحيط بها قطرب والقوس التي تقررها لأنهما زاويتان من زوايا أنصاف
الدوائر . فإذا نقص منهما زاوية وهي δ وهي التي تحيط بها قاعدة مثلث $\alpha\beta$ وقوس δ α
وزاوية α β وهي التي تحيط بها أيضا قوس α وقاعدة المثلث وهما متساويتان لأنهما زاويتا
قطعة واحدة من قطع هذه الدائرة بقيت زاويتا α و β وهما الزاويتان اللتان على قاعدة المثلث ،
متساويتين ، لأنه إذا نقص من المتساوية متساوية صارت الباقية متساوية .

(٣) فوقها : أى نقص . (٤) ص : أن . (٥) ص : كلتي .

أن نتفقد سائر الصفات ^(١) . وهو بين متى يكون قياس مرسلا ومتى لا يكون ،
ومتى يكون ناقصا ومتى يكون تاما ، وأنه إذا كان قياسا فبالضرورة تكون
الحدود على نحو من الأنحاء التي ذكرنا . ٣٥

٢٥

< تعيين عدد الحدود والمقدمات والنتائج >

وهو بين أن كل برهان يكون بثلاثة حدود ، لا بأكثر < و > إن لم
تكن النتيجة الواحدة تثبتين بأوساط مختلفة ، مثل أن هـ تثبتين ^(٤) بمقدمتي
أ ب و بمقدمتي ح د أو بمقدمتي أ ب و بمقدمتي أ ح ، لأنه ليس
شيء يمنع أن تكون لأشياء واحدة أوصاف كثيرة . فإذا كان ذلك ، فإن ٤٠
المقاييس ليست واحدة ، لكنها كثيرة . وأيضا إذا أخذت كل واحدة ١٢٢
من مقدمتي أ ب بقياس — مثل أن تؤخذ مقدمة أ بمقدمتي د هـ وأيضا
مقدمة ب بمقدمتي ز ث أو تؤخذ المقدمة الواحدة التقاطا ^(٥) والأخرى
قياسا . لكن وعلى هذه الجهة تكون المقاييس كثيرة ، لأن النتائج كثيرة

(١) ت : يعنى الممكن الذى ليس على الأكثر والأقل ، والمتساوى .

(٢) ت : يعنى القياس العام من أى الأشكال كان الذى يعم التام والناقص .

(٣) ت : أى ليس على شيء لغيره قياس مطلق .

(٤) ت : المقاييس التى أوساطها مختلفة ، مختلفة . وقد تكون مختلفة بوسط واحد إذا

كانت الأشكال كثيرة ، كما تبين بوسط واحد السالبة الجزئية كقولك أن ليس كل إنسان أبيض ،

والأسود والإنسان الأسود هو الوسط . (٥) التقاطا = بالاستقراء .

- وهي $A \neq B$. فإن كانت هذه المقاييس ليست كثيرة ولكنها قياس واحد ، فإنه على هذه الجهة يمكن أن تكون نتيجة واحدة بحدود كثيرة .
 وأما على نحو ما تنتج $A \neq B$ من $A \neq B$ فمحال ، وإلا فلتكن هـ نتيجة من $A \neq B$. فإذا بالضرورة ينبغي أن تؤخذ نسبة الواحدة إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، لأن ذلك قد تبين أولاً أنه إذا كان قياساً بالضرورة تكون المقدمات هكذا . فلتكن $A \neq B$ على هذه النسبة ، فإذاً تكون منها نتيجة إما هـ وإما إحدى $A \neq B$ أو شيء آخر غير هذه [٩٢ ب] . — فإن كانت النتيجة هـ فإن القياس يكون من مقدمتي $A \neq B$. وحـ أيضاً ، إن كانت نسبة إحداهما إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، فإنه يكون أيضاً ١٥ منها نتيجة : وهي إما هـ وإما إحدى $A \neq B$ وإما شيء آخر غير هذه . فإن كانت النتيجة هـ أو إحدى $A \neq B$ ، فإنه يعرض أن تكون القياسات كثيرة أو كما كان يمكن أن تكون النتيجة بأوساط كثيرة . فإن كانت النتيجة غير هـ ٢٠ فإن المقاييس تكون كثيرة وغير متصلة بعضها ببعض . فإن لم تكن نسبة $A \neq B$ إلى $A \neq B$ نسبة يكون منها قياس ، فإن أحدهما يكون باطلاً ، اللهم إلا أن تكون مأخوذةً من أجل شيء ما مثل التقاط أو ستر النتيجة ، أو من أجل شيء آخر مشاكلي لهذه . — فإن كانت من مقدمتي $A \neq B$ نتيجة غير هـ ، ومن مقدمتي $A \neq B$ إما إحدى $A \neq B$ أو شيء غيرهما ، فإن المقاييس تكون كثيرة ، وليس على المطلوب الأول ، لأنه كان موضوعاً أن يكون القياس على هـ .

(٢) النقاط = استقراء .

(١) فوقها : بحدود .

فإن لم يكن من مقدماتي $\text{ح} \text{د}$ نتيجة ، فإنه يعرض أن يكون أحدهما باطلاً
والآخر يكون قياساً على المطلوب الأول . ٣٠

فإذن هو يبين أن كل برهان وكل قياس بثلاثة حدود فقط . فإذا كان
ذلك بيننا فإنه يبين أن كل قياس إنما يكون من مقدمتين لا أكثر ، لأن
الثلاثة الحدود هي مقدمتان ، إلا أن يضاف إليهما شيء لتتيمم القياسات ٣٥

كما قيل فيما تقدم . فهو يبين أن أى قول قياسي لا تكون المقدمات التي بها
تكون النتيجة المطلوبة أزواجاً . وذلك أن بعض النتائج التي ذُكرت قبل^(١)
قد يجب ضرورة أن تكون مقدمة . فإن هذا القول إما ألا يوجب شيئاً ٤٠

باضطرار أو ويكون فيه شيء لا يحتاج إليه في بيان المطلوب . فإن أخذت
المقاييس بالمقدمات المتصلة المحتاج إليها في المطلوب الأول ، فإنه يكون
كل قياس من مقدمات أزواج ومن حدود أفراد ، لأن الحدود أكثر من
المقدمات بواحد ، وتكون النتائج نصف المقدمات في العدد . فإذا أنتج
[١٩٣] الشيء المطلوب من مقدمات مأخوذة من مقاييس قبلها ، أو أنتج ٥

من أوساط كثيرة متصلة كمثل أ ب بأوساط ح د فإن كثرة الحدود تزيد
على المقدمات واحداً ، لأن الحد الزائد على الحدود إما أن يكون في الوسط
أو خارجاً منها . وعلى كلتا الجهتين يعرض أن تكون المقدمات بواحد أقل^(٢)
من الحدود . إلا أنها ليست تكون أبداً أزواجاً والحدود أفراداً ، لكنها قد

(١) فوقها : أى اثنين .

(٢) ص : كلتي .

- ١٠ تكون بالعكس . فإذا كانت المقدمات أزواجا ، فإن الحدود أفراد . وإذا كانت الحدود أزواجا فالمقدمات أفراد ، لأن مع زيادة حد تزيد مقدمة أينما وُضِعَ الحد . فإذا إن كانت المقدمات أزواجا والحدود أفرادا وزيد عليها حد ، فبالضرورة يتبدل عددهما . وليس تكون نسبة عدد النتائج إلى الحدود والمقدمات كما كانت المقاييس الأخر^(١) ، لأنه إذا زيد حد واحد ، تزداد النتائج أقل من الحدود المتقدمة قبل المزيد بواحد ، لأنه لا يجتمع من الحد المزاد ومن الحد الأخير الذي قبله نتيجة^(٢) . وأما منه ومن سائر الحدود الأخر فتكون نتيجة . ومثال ذلك أن تزداد $د$ على حدود $آ ب ح$. فإنه إذا زيد يعرض أن تزداد نتيجتان ، وهما نتيجة $آ د$ ونتيجة $ب ح$ ، وكذلك وفي سائر هذا ، إذا زيدت تحت $ح$. فإن جعلت فوق $آ$ حدثت نتيجة $د ب$ و $د ح$. وإن جعلت بعد $آ$ حدثت نتيجة $آ ب$ ونتيجة $د ب$ وكذلك الحدود . فإن زيد الحد في الوسط ، فإنه على هذا المثال تكون زيادة النتائج ، لأن الحد المزيد يعمل مع كل واحد من الحدود قياساً ما خلا حداً واحداً ، فإنه لا يعمل معه قياساً . فإذا نتج تكون نتج أكثر أكثر من الحدود ومن المقدمات .

(١) فوقها : يعني البسيطة .

(٢) ت : ما بين < الرقين > (في الأصل : المضروب عليه بجرة) لم يوجد في السرياني .
ينقل اسحق .

(٣) ص : حد واحد .

< أنواع القضايا التي تثبت أو تبطل في كل شكل >

فلأن الأشياء التي عليها تكون المقاييس هي عندنا [٩٣ ب] موجودة ،
وأما منها في كل شكل وعلى كم ضرب يتبين ، فإنه أيضا بين لنا أي المطلوب
يكون القياس فيه صعبا ، وأما يكون القياس فيه هينا .

لأن الذي يتبين في أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة هو هين . وأما ٣٠

الذي يتبين بأشكال قليلة وعلى ضروب قليلة فإنه صعب . والكللي الموجب
يتبين بالشكل الأول فقط ، و ، بذلك < الشكل > ، على ضرب واحد .

وأما الكللي السالب فيتبين بالأول والثاني : بالأول على ضرب واحد ؛

وأما بالثاني فعلى ضربين . وأما الجزئي الموجب فيتبين بالشكل الأول والثالث : ٣٥

أما بالشكل الأول فعلى ضرب واحد ؛ وأما بالشكل الثالث فعلى ثلاثة أضرب .

وأما الجزئي السالب فإنه يتبين في كل الأشكال ، إلا أنه يتبين في الشكل الأول

على ضرب واحد ، وأما في الثاني فعلى ضربين ، وأما في الثالث فعلى ثلاثة أضرب .

فهو بين إذا أن إيجاب الكللي الموجب صعب جدا ، وإبطاله هين . ١٤٣

وبالجملة إبطال الكلية أسهل من إبطال الجزئية ، لأنه إن تبين أن

المطلوب سالب كلي أو سالب جزئي يبطل أنه موجب كلي . والسالب الجزئي

يتبين في كل الأشكال . وأما السالب الكللي ففي شكلين . وكذلك يعرض ٥

في إبطال السالب الكللي ، لأنه إن تبين أن المطلوب كلي موجب أو جزئي

موجب ، يبطل أنه كلي سالب . وبيان ذلك كان في شكلين . وأما إبطال

- الجزئيات فعلى ضرب واحد، إما بأن نبين أن المطلوب كلي واجب وإما كلي سالب . وأما إيجاب المطلوبات الجزئية فسهل ^(١) ، لأنها نتين في أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة . وبالجملة ، لا ينبغي أن نغفل أن الإبطال قد يكون
- ١٠ بعضها لبعض ، أى إبطال كلي بإيجاب الجزئى ، وإبطال الجزئى بالكلي . وأما إيجاب الكلي فمحال أن يكون بإيجاب الجزئى . وأما إيجاب الجزئى فإنه يكون من إيجاب الكلي . وفي ذلك ما يتبين أن الإبطال أسهل من الإيجاب .
- ١٥ فقد تبين مما قد قيل : كيف يكون القياس ، ومن كم حدّ وكم مقدمة ، وكيف ينبغي أن تكون نسبتها ؛ وأيضا أى مطلوب يتبين فى أى شكل ، وأيما فى أشكال كثيرة ، وأيما فى أشكال قليلة .

٢٧

< قواعد عامة للأقيسة الحملية >

الفصل الثانى

على اكتساب المقدمات

- ٢٠ فينبغى الآن أن نقول كيف نكتسب أبداً للشئ المطلوب الموضوع مقاييس ، وبأى سبيل نأخذ أوائل كل شئ ؛ لأنه ليس ينبغى أن نعلم فقط كون المقاييس ، ولكن ينبغى لمن علمها أن تكون له قوة على أن يعملها .

(١) فوقها : فهين .

٢٥ فالأشياء كلها منها ما لا يقال على شيءٍ ألبتة قولاً حقيقياً كلياً مثل
< قليون > ^(١) وقلياس وكل شيء جزئى محسوس وأشياء أخر تجمل على هذه .
وذلك أن كل واحد من هذين هو إنسان وهو حيوان أيضاً . ومنها ما يقال
على آخر ويقال عليها آخر مثل ما يقال الإنسان على قليون والحى على الإنسان ؛
وهو بين أن من الأشياء ما لا يقال على شيء لأن كل واحد من المحسوسات ٣٠
على هذا النحو هو لا يقال على شيء آخر إلا بالعرض ، لأننا قد نقول أحيانا
ذلك الأبيض سقراط وذلك الجائى قلياس . وسيبين فيما بعد أن الأشياء
المقولة لها نهاية إلى فوق . ولكن ليكن ذلك فى هذا الوقت موضوعاً أن من
الأشياء ما يقال على آخر ولا يبرهن عليه مقولٌ آخر إلا على جهة الرأى
المحمود . وأما الأشياء الجزئية فإنها لا تقال على آخر ، ولكن تُقال عليها آخر . وأما ٤٠
الأوساط فيمكن فيها الجهتان ، لأنها تقال على آخر ويقال عليها آخر . وأكثر
ما يكون الكلام والفحص عن هذه الأوساط .

ب٤٣ فينبغى أن تؤخذ مقدمات كل شيء مطلوب على هذه الجهة : بأن يؤخذ
المطلوب أولاً فيوضع وينظر : [٩٤ ب] ما حدود الشيء وخواصه ، ثم من بعد
ذلك كل ما يلحق الشيء وأيضا تلك التى يلحقها الشيء وكل ما لا يمكن أن يؤخذ
فى الشيء . وأما الأشياء التى لا يمكن الشيء فيها فلا ينبغى أن تؤخذ ، من جهة أن ٥
الكلية السالبة ترجع . وينبغى أن تميز أيما من اللوحق يقال بماذا ، وأيما منها
^(٢)

(١) الزيادة عن الأصل اليونانى وناقص فى المخطوطة .

(٢) ص : الجهتين . (٣) تحتها : تقسم .

- خواص للشيء، وأيما منها يقال مع الشيء بالعرض. وينبغي أيضا أن نميز أيما من هذه يقال بالرأى المحمود، وإيما منها يقال بالحقيقة، لأنه كلما أكثر أحد^(١) من اكتساب هذه الأشياء كان أسرع له في وجود النتيجة. وكلما أكثر من اكتساب الحق كان أجدر له في أن يبرهن. وينبغي أن يختار ليس الأشياء اللاحقة لشيء جزئي، ولكن اللاحقة لكل الشيء، مثل أنه لا ينبغي أن نختار ما هو لاحق لإنسان ما، ولكن ما هو لاحق لكل إنسان، لأن القياس إنما يكون بالمقدمات الكلية. فإن كانت المقدمة مهملة، فإنه غير بين أنها كلية. وإذا حددت المقدمة بالكل بأن أنها كلية. وكذلك ينبغي أن نختار الأشياء الكلية التي يلحقها الشيء من أجل العلة التي قيلت. وأما الشيء اللاحق فلا ينبغي أن يؤخذ كله لاحقا مثل أن الإنسان يلحقه كل الحي، أو أن الموسيقى يلحقها كل علم. ولكن ينبغي أن يؤخذ الشيء اللاحق مرسلا وكما هو جارٍ في القول، لأن القول الآخر محال غير نافع مثل أن كل إنسان هو كل حي وأن العدل هو كل خير: ولكن ينبغي أن يضاف الكل إلى الموضوع. فإن كان الموضوع الذي ينبغي أن تؤخذ لواحقه محاطا بشيء^(٢)، فإنه لا ينبغي أن ينظر في أن الأشياء اللاحقة بالمحيط أو غير اللاحقة هي لاحقة بالمحاط، لأن كل ما لحق الحي فهو لاحق للإنسان. وكذلك مالا يلحق الحي. وينبغي أن تؤخذ

(١) في الهامش بنفس القلم: « نسخة: بالظن ».

(٢) ص: جاري.

(٣) فوقها: بشيء.

(١)
خواص كل شيء لأن للنوع خواصَّ دون الجنس ، لأنه بالضرورة في سائر
الأنواع الأتَّحَرُ تؤخذ خواص . ولا ينبغي أن ينظر : هل الشيء المحيط لاحق
بموضوعات المحاط ، لأنه بالضرورة إن كان الحى محيطا [٢٩٥] بالإنسان
فهو لاحق لكل ما يلحقه الإنسان ، بل هو أولى أن ينظر : هل الإنسان
لاحق بها . وينبغي أن يؤخذ ما هو لاحق على الأكثر وما يلحق لأن قياس
الشيء الذى هو على الأكثر إنما يكون من مقدمات على الأكثر إما كلها وإما
بعضها ، لأن نتيجة كل شيء شبيهة بالأوائل . — ولا ينبغي أن يختار ما هو
لاحق للطرفين ، لأنه لا يكون من ذلك قياسٌ ، وسنبين علة ذلك فيما نستأنف .

٢٨

< قواعد خاصة بالبحث عن الأوسط في الحملات >

فإذا أردنا أن يوجد أن شيئا محمولا على شيء كله ، فإنه ينبغي أن ينظر
في موضوعات المحمول التي يقال عليها المحمول في لواحق الموضوع كلها . فإن
كان بعض موضوعات المحمول ولواحق الموضوع شيئا واحدا ، فبالضرورة
يقال المحمول على كل الموضوع . فإذا أردنا أن نتتج ليس موجبه كلية ،
بل موجبه جزئية ، فينبغي أن نأخذ الموضوع لكلا الطرفين^(٢) . فإن كانا شيئا
واحدا ، فمن الاضطرار أن يكون الطرف الأكبر في بعض الطرف الأصغر .
فإذا أردنا أن نوجب أن المحمول لا يقال على شيء من الموضوع ، فإنه ينبغي

(١) ص : خواصا .

(٢) ص : لكلى .

- أن ننظر في لاحق الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول أو بالعكس :
- ٥ أعني أن ننظر : وفيما لا يمكن أن يكون في الموضوع وفي لواحق المحمول . فإن كان بعض هذه شيئا أحدا على أي الجهتين كان ، فإن المحمول يكون غير مقول على شيء من الموضوع ، لأنه يكون أحيانا القياس الذي في الشكل الأول وأحيانا القياس الذي في الشكل الأوسط . فإن أردنا أن نوجب أن المحمول ليس هو مقولاً على بعض الموضوع ، فإنه ينبغي أن ننظر فيما يلحقه الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول . فإن كان بعض هذه شيئا أحدا ، فإن المحمول بالضرورة ليس في بعض الموضوع . ويتبين كل واحد مما قلنا بيانا أكثر هكذا : لتكن لواحق آ < هي > ب [٩٥] وموضوعاتها ح ، وما لا يمكن أن يكون في آ فليكن د . وأيضا لتكن لواحق هـ < هي > ز وموضوعاتها ي ، وما لا يمكن أن يكون فيها ث ، فإن أصبت من ح و ز شيئا واحدا ، فإن آ بالضرورة يكون في كل هـ ، لأن ز في كل هـ و آ في كل ح ، فإذا ن آ في كل هـ . فإن أصبت من ح و ي شيئا واحدا فإنه بالضرورة يكون آ في بعض هـ ، لأن آ موجودة في ح و هـ في كل ي . فإن أصبت من ز و د شيئا واحدا ، فإنه يجب أن تكون آ غير موجودة في شيء من هـ بقياس متقدم ، لأن الكلية السالبة ترتجع و ز د هما شيء أحد ، فآ غير موجودة في شيء من د و د هي في كل هـ . وأيضا إن أصبت من ب و ث شيئا أحدا فإن آ تكون غير موجودة في شيء من
- (١) فوقها : على هذا المثال . (٢) فوقها : أحدا .

هـ ، لأن ب موجودة في كل آ وغير موجودة في شيء من هـ ، لأن
ب هي ث . وقد كانت ث غير موجودة في شيء من هـ . فإن أصبت
من ب وى شيئاً أحداً ، فإن آ تكون غير موجودة في بعض هـ ، لأنها
غير موجودة في ب . وذلك لأنها ولا في د موجودة وى موضوعة له .
فإذن آ غير موجودة في بعض هـ . فإن أصبت من ب وى شيئاً أحداً
فإنه يكون القياس بانعكاس النتيجة ، لأن ب تكون موجودة في كل آ ،
لأن ب موجودة في كل آ وأما هـ فموجودة في كل ب^(١) ، لأن ب هي ب .
وأما آ فإنها ليس بالضرورة في كل هـ ، ولكنها في بعضها بالضرورة من
جهة أن الكلية الموجبة ترجع جزئية .

٣٠

٣٥

فهو بين أنه ينبغي أن نتفقد ما ذكرنا في حدى كل مطلوب ، لأن بهذه
تكون جميع المقاييس . وينبغي أن نقصد من الواحق والموضوعات إلى
الأوائل والكلية جداً ، مثلها إذا قصدنا إلى [١٩٦] لواحق هـ فهو أولى^(٢)
أن ننظر في ود^(٣) من أن ننظر في د فقط . وإذا نظرنا في لواحق آ فهو أولى^(٤)
أن ننظر في و^(٤) من أن ننظر في ح ، لأنه إن كانت آ موجودة في ود^(٤)
فإنها وفي ز موجودة ، وفي هـ . فإن كانت آ ليست لاحقة لود فقد
يمكن أن تكون لاحقة لد .

٤٤ ب

(١) فوقها : ب . (٢) في الهامش بالأسود : « مثل : الحى » .

(٣) في الهامش بالأسود : « مثل : الناطق » .

(٤) في الهامش بالأسود : « يعنى بقوله ما يلحق : موضوعاتها » .

وكذلك ينبغي أن نتفقد في الأشياء التي يلحقها الشيء $\langle \text{أ} \rangle$ ،
لأنه إن كان لاحقا له أوائل ، فإنه لاحق لما تحت ذلك ؛ وإن كان ليس
لاحقا للأوائل فقد يمكن أن يكون لاحقا لما تحتها .

- وهو بين أن النظر يكون في الثلاثة الحدود والمقدمتين . فإن المقاييس
كلها تكون في الأشكال التي ذُكرت . لأنه يتبين أن أ موجودة في كل هـ
إذا أخذ شيء من ح وز شيئا واحدا^(١) . ويكون هذا المأخوذ الحد الأوسط
وتكون الأطراف أ وهـ : فيكون الشكل الأول . — وتبين أن أ موجودة
في بعض هـ إذا أخذ من ح وى شيئا واحدا : ويكون ذلك في الشكل
الثالث ، ويكون الحد الأوسط ى . — ويبين أن أ غير موجودة في شيء
من هـ إذا أخذ د وز شيئا واحدا ؛ ويكون على هذه الجهة الشكل الأول
والثاني : أما الشكل الأول فلا إن أ غير موجودة في شيء من ز إذ كانت
ترتجع السالبة وز موجودة في كل هـ ؛ وأما الشكل الثاني فلا إن د غير
موجودة في شيء من أ وموجودة في كل هـ . — ويتبين أن أ غير موجودة
في بعض هـ إذا كان زى شيئا واحدا ، — وذلك الشكل الثالث ، لأن
 أ تكون غير موجودة في شيء من ى وتكون هـ موجودة في كل ى .

- فهو إذن بين [٩٦ ب] أن المقاييس كلها إنما تكون بالأشكال التي
ذكرت ، وأنه لا ينبغي أن نختار في اكتساب المقدمات ما يلحق كلا الطرفين
من جهة أنه ليس يكون عن ذلك قياس^(٢) ألبتة ، لأنه في الجملة ليس يُوجب

(١) فوقها : أحدا . (٢) ص : كلى .

شيء من لواحق الطرفين ، ولا يمكن أن يُسَلَبَ شيء من لواحق الطرفين ،
لأنه ينبغي أن يكون الحد الأوسط موجودا في الواحد وغير موجود في الآخر .
وهو بين أن سائر النظر الذي في الاختيار غير نافع في أن يعمل قياسا : مثل

٢٥

أنه إن كانت لواحق الطرفين شيئا واحدا ^(١) ، وإذا كانت موضوعات \bar{a}
وما لا يمكن أن يكون في هـ شيئا واحدا . وأيضا إن كان مما لا يمكن
أن يكون في كل واحد منهما شيء أحد فإنه لا يكون قياسا عن ذلك . —

لأنه إن كانت لواحق الطرفين شيئا أحدا مثل \bar{b} ز ، يكون الشكل الثاني
وتكون مقدماته موجبة . — فإن كانت موضوعات \bar{a} وما لا يمكن أن يكون

٣٠

في هـ شيئا واحدا مثل \bar{c} ، فإنه يكون الشكل الأول وتكون المقدمة الصغرى
فيه سالبة . — فإن كان ما لا يمكن أن يكون في واحد منهما شيئا أحدا مثل

\bar{d} فإن كلتا المقدمتين تكونان سالبتين إما في الشكل الأول وإما
في الشكل الثاني . وعلى هذه الجهة ليس يكون قياسا البته .

٣٥

وهو بين أنه إنما ينبغي أن يؤخذ في النظر شيء واحد ، وأنه ليس
ينبغي أن يؤخذ غير أو ضد . أما أولا فإن النظر إنما يكون من أجل

الحد الأوسط ، والحد الأوسط لا ينبغي أن يؤخذ مختلفا ، ولكن شيئا
واحدا . وأما بعد ذلك فإنه أي قياس عرض بأن توجد أضداد

٤٠

١٤٥

وما لا يمكن أن يكون في شيء أحد ، فإن ذلك القياس ينحل إلى أحد هذه
الأنحاء التي ذكرنا ، [١٩٧] مثل أنه إن كانت \bar{b} و \bar{c} أضدادا وغير

(١) فوقها : أحدا .

- ٥ ممكنة أن تكون في شيء واحد. فإنه يكون قياس عن ذلك أن \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{H} . فإذا بالضرورة تكون \bar{B} و \bar{C} شيئاً أحداً. وأيضا إن كانت \bar{B} لا يمكن أن يكون في شيء أحده فإنه يكون قياساً أن \bar{A} غير موجودة في بعض \bar{H} ، لأنه يكون على هذه الجهة الشكل الثاني لأن \bar{B} موجودة في كل \bar{A} وغير موجوده في شيء من \bar{C} . فإذا بالضرورة تكون \bar{C} و \bar{C} شيئاً أحداً، لأنه لا فرق بين أن تكون \bar{B} و \bar{C} غير ممكنة في شيء واحد وأن تكون \bar{C} و \bar{D} شيئاً واحداً، لأنه قد أخذ جميع ما لا يمكن أن يكون في \bar{H} .

١٥

- فهو بين أن من هذا النظر ليس يكون قياساً ألبتة، لأنه إن أخذت \bar{B} و \bar{D} أضداداً فإن القياس إنما يكون بأن \bar{B} و \bar{C} شيء أحداً. ويعرض للذين ينظرون هذا النظر أن يكون نظرهم في غير الطريق الاضطرارية من جهة أنهم يعقلون أن \bar{B} و \bar{C} شيء أحداً.

٢٠

(١) ت: قوله: لا يمكن أن يكون في شيء أحداً — جمع به جميع المتقابلات، فإنها كلها لا يمكن أن يوجد كل متقابلين منها في شيء أحداً. وحقا إن القياس على أن \bar{A} موجودة في بعض \bar{H} يكون في الشكل الثاني في الضرب الرابع منه، وذلك أنه إذا كانت \bar{B} و \bar{C} التي هي موضوع \bar{H} متقابلتين، ومن البين أن \bar{C} إذا كانت أخص من \bar{H} فهي غير موجودة في بعض \bar{H} . وكل مباين لـ \bar{H} أي مباينة كانت: كلية كانت أو جزئية، فقد سمى \bar{C} ، فيكون حينئذ \bar{B} و \bar{C} شيئاً أحداً و \bar{B} هي محمول \bar{A} و \bar{C} هي مباينة لـ \bar{H} : إلا أن مباينتها جزئية. فقد تقومت لنا مقدمتان: إحداهما القابلة \bar{B} على كل \bar{A} ، والأخرى \bar{B} التي هي \bar{C} غير موجودة في بعض \bar{H} . وهذا هو، كما قال الفيلسوف، نظم الشكل الثاني. والنتيجة كما قال أن \bar{A} غير موجودة في بعض \bar{H} .

(٢) ت: يعنى الاضطرارى في هذا الوضع أن من يذهب إلى أخذ الأوسط أضدادا ليس تختمه نتيجة، هي أن يضع الحدود على الفصل الأول محمولة وموضوعة، يمكن بقياس آخر يوجه ذلك.

> تفقد الأوسط في المقاييس التي ترفع إلى المحال ،

وفي المقاييس الشرطية، والمقاييس ذوات الجهة <

وعلى هذه الجهة تكون المقاييس التي ترفع إلى المحال ، لأن هذه كلها إنما

تكون بالواحق التي للطرفين وبالتى يلحقها الطرفان . والنظر في القياس الجزمى ٢٥

والرافع إلى المحال واحد : لأن الشئ الذى يبين جزما يكون أن يتبين برفع

الكلام إلى المحال وبحدود واحدة ، والذى يتبين برفع الكلام إلى المحال يكون

أن يتبين جزما : مثل أن \bar{A} غير موجودة فى شئ من \bar{H} . وإلا فلتكن موجودة

فى بعضها . ولأن \bar{B} موجودة فى كل \bar{A} ، وإ \bar{A} موجودة فى بعض \bar{H} ، فإن \bar{B} ٣٠

موجودة فى بعض \bar{H} ، ولكن كانت \bar{B} غير موجودة فى شئ من \bar{H} . — وأيضا

أن \bar{A} موجودة فى بعض \bar{H} . لأنه إن كانت \bar{A} غير [٩٧ ب] موجودة فى شئ

من \bar{H} ، وكانت \bar{H} موجودة فى كل \bar{A} فإن \bar{A} غير موجودة فى شئ من \bar{A} ،

ولكن قد كانت موجودة فى كل \bar{H} . — وكذلك يعرض فى سائر المطلوبات ، ٣٥

لأنه أبداً يكون فى جميع المطلوبات البيان الذى يكون برفع الكلام إلى المحال

من لواحق الطرفين وما يلحقها الطرفان . ونظر واحد يكون فى كل مطلوب

للذى تقيس جزما أو برفع الكلام إلى المحال ، لأن كلاً البرهانين من حدود

واحدة . مثل أن يبين أن \bar{A} غير موجودة فى شئ من \bar{H} ، لأنه إذا صيرت

موجودة في بعضها كانت ب موجودة في بعض هـ ، وذلك محال . فإن
أخذت ب غير موجودة في شيء من هـ وموجودة في كل أ ، فإنه يتبين
٤٠ جزماً أن أ غير موجودة في شيء من هـ . وأيضا أن يتبين جزماً أن أ غير
٤٥ موجودة في شيء من هـ ، فإن ذلك أيضا يتبين برفع الكلام إلى المحال
إن وضعت أ موجودة في بعض هـ . وكذلك يعرض في سائر المطالبات
لأنه يجب في كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال أن يوجد حد
آخر مشترك للقياس الجزمي والرافع إلى المحال . فإذا ارتجعت هذه المقدمة
وبقيت الأخرى على حالها يكون القياس جزماً وبتلك الحدود بعينها التي
بها يكون القياس الرافع إلى المحال ، لأن القياس الجزمي ينفصل من الرافع
إلى المحال بأن كلتا المقدمتين توجد في الجزمي حقا . وأما في الرافع إلى المحال
١٠ فإن الواحدة توجد كذبا .

وسنبين ذلك فيما نستأنف بيانا أكثر إذا نحن تكلمنا على المحال .
وأما الآن ، فليكن ذلك بيّنا أنه في أشياء واحدة ينبغي أن ينظر القائس
١٥ جزما والقائس برفع الكلام إلى المحال . وأما في سائر المقاييس الشرطية
مثل التي تكون بتحويل القول أو بكيفية ، فإن النظر ليس يكون
في [١٩٨] المقدمات الشرطية منها ، ولكن في القول المحوّل . والنظر

(١) ت : معنى ارتجعت ، أى أخذت نقيضها الذي كان أولا قبل أن أقلبه إلى الكذب .

(٢) ص : كلّي .

(٣) فوقها : المقيس .

- في ذلك يكون على نحو ما يكون في المقاييس الجزئية . وينبغي أن نتفقد
٢٠ ونقسم على كم ضرب تكون المقاييس الشرطية . فعلى هذا النحو يتبين
كل مطلوب . ومن المطلوبات ما يتبين على نحو آخر مثل ما تتبين الأشياء
الكلية بشرط من النظر في الأشياء الجزئية ، لأنه إن كانت ح وى شيئا
٢٥ واحداً ، وكانت هـ موجودة في ح فقط ، فإن أ موجودة في كل هـ .
وأيضاً إن كانت د وى شيئا واحداً وكانت هـ مقولة على ح فقط ، فإن أ
غير مقولة على شيء من هـ . فهو بين أنه على هذه الجهة ينبغي أن ننظر .
وعلى هذا النحو يكون النظر في الأشياء الاضطرارية والممكنة ، لأن النظر
٣٠ في قياس المطلوب المطلق أو المطلوب الممكن واحدٌ وبحدود واحدة
في الترتيب يكون . وينبغي أن يؤخذ في الأشياء الممكنة ما ليس بوجود
ولكنه يمكن أن يوجد ، لأنه قد تبين أن بهذه يكون قياس الممكن . وكذلك
٣٥ في سائر الصفات .

- فهو بين مما قيل أنه ليس فقط بهذه السبيل يمكن أن تكون كل
المقاييس ، لكن ومحال أن تكون غيرها ، لأنه قد تبين أن كل قياس إنما
٤٠ يكون بواحد من الأشكال التي ذكرت فيما تقدم . وهذه الأشكال محال أن
تكون إلا من الأشياء اللاحقة أو من الملاحقة ، لأن من هذه تكون المقدمات
١٤٦ واكتساب الحد الأوسط . فإذاً ليس يمكن أن يكون قياس بأشياء آخر

٠ [٩٨]

(١) = تمييز .

< البحث عن الأوساط في الفلسفة وسائر العلوم والصناعات >

أما المأخذ في أشياء كلها فواحد ، أعني في الفلسفة ، وكل صناعة وكل تعليم : بأنه ينبغي أن يعرف في كل مطلوب الأشياء الموجودة في الشيء والتي فيها يوجد الشيء ، ويكتسب ذلك على أكثر ما يمكن ويتفقد ذلك في ثلاثة حدود . ويكون النظر في السلب على نحو ما ، وفي الإيجاب على نحو آخر . أما الحقيقي ، فمن الحقيقة ؛ وأما المقاييس الجدلية ، فمن المقدمات المأخوذة من الرأي المحمود .

- ١٠ وقد قيلت في الجملة أوائل المقاييس كيف هي ، وعلى أي نحو ينبغي أن تكتسب . لكن لا نقصد إلى كل ما يقال ولا إلى أشياء واحدة في الإيجاب والسلب ، ولا في الإيجاب^(١) على الكلي أو على الجزئي ، وفي السلب عن الكل أو عن الجزء ؛ ولكن لكي نقصد إلى أشياء قليلة محدودة . وينبغي أن نختار
- ١٥ في كل واحد من الأشياء المطلوبة مقدمات^(٢) خاصة مثلها إن كان المطلوب خيرا أو علما ، فإن أكثر المقدمات في كل صناعة خاصة لتلك الصناعة ؛ ولذلك يُحتاج في معرفة أوائل كل شيء إلى التجربة كما يُحتاج في علم النجوم إلى التجربة بأمور النجوم ، لأنه لما علمت الظاهرات علما كافيا حينئذ وجدت البراهين النجومية . وكذلك يعرض في كل صناعة وكل علم . فإذا
- ٢٠

(١) فوقها : إيجاب الكل ... الجزء .

(٢) فوقها : مقدمات .

- ٢٥ إن أخذت الأشياء الموجودة في كل مطلوب ، فإنه لنا أن تظهر البراهين حينئذ بسهولة ، لأنه إن لم يتخلف شيء في الخبر من الموجود في الأشياء بالحقيقة ، فإننا نقول إننا نجد برهان كل ماله برهان ، وما ليس له برهان يتبين ذلك فيه .^(١)
- ٣٠ فقد قيل في الجملة كيف ينبغي أن تختار المقدمات . أما بالاستقصاء فقد خبرنا بذلك في كتاب « الجدل »^(٢) .

٣١

< القسمة >

- وأما أن القسمة التي تكون بالأجناس جزء صغير من هذا المأخذ ، فإنه سهل أن يُعرف ، لأن القسمة [١٩٩] كأنها قياس ضعيف ، لأنها تقدم ما ينبغي أن يبرهن وتنتج أبدا شيئا فوقانياً . أما أولاً فهذا بعينه أغفله كل المستعملين للقسمة والذين كانوا يتعاطون أن يقنعوا أنه يكون برهان في الذات وفي ماهية الشيء .^(٤) فإذا هم مستعملون للقسمة ما كانوا فهموا أي شيء يمكن أن يتبين قياساً ، ولا أن ما يتبين بالقياس هكذا يتبين على نحو ما قلنا ، لأنه إذا احتيج أن يتبين شيء في البراهين ينبغي أن يكون الحد
- ٣٥
- ٤٠

(١) ص : إن .

(٢) راجع خصوصاً : ” الطوبيقا “ م ١ ف ١٤ .

(٣) ص : شيء فوقاني .

(٤) ص : مستعملوا .

(٥) ص : إيش الذي . — وقد أصلحنا هذه اللغة العامية .

- الأوسط الذي به يكون القياس أصغر أبدا من الطرف الأول. وأما في القسمة ٤٦ ب
فبخلاف ذلك يكون ، لأنها تأخذ الحد الأوسط أكبر . فليكن الحى آ
والمائت ب والأزلى ح ؛ وأما الإنسان الذى ينبغى أن يؤخذ حده فليكن د ،
فالمستعمل للقسمة يأخذ أن كل حى إما أن يكون مائتا أو أزليا . وذلك
هو أن كل آ إما أن يكون ب أو ح . وأيضا يضع أن الإنسان "حى"
في قسمته ، ثم يأخذ أن آ محمول على د . فالقياس هو أن كل د إما أن
يكون ب ، أو ح ، فإذا الإنسان بالضرورة إما أن يكون مائتا أو أزليا ؛
وأما حيا مائتا ، فليس بالضرورة ؛ ولكنه يأخذ هذا عن غير برهان وهو الذى
كان ينبغى أن يبرهنه . وأيضا إذ نضع أن آ هو حى مائت ، وذو الأرجل
ب وغير ذى الأرجل ح ، والإنسان د ، فإنه يأخذ أن آ إما أن تكون
في ب أو في ح ؛ لأن كل حى مائت إما أن يكون ذا أرجل أو يكون غير
ذى أرجل ، ويأخذ آ مقولة على د ، لأنه أخذ أن الإنسان حى مائت . فإذا
بالضرورة الإنسان هو حى ذو أرجل أو غير ذى أرجل . وأما ذو أرجل فليس
بالضرورة ، ولكن يأخذ ذلك . وهذا أيضا الذى كان يجب أن يبرهن . وعلى
هذه الجهة ، إذ يقسمون أبدا ، يعرض أن يكون الحد الأكبر هو الأوسط .
وأما الفصول والحد الذى كان يجب أن يكون عليه البرهان فتكون أطرافاً .
[٩٩ ب] وأخذ ذلك أن هذا هو الإنسان أو ما كان الشيء المطلوب ،
وليس يقولون شيئاً بيننا ألبيته حتى إنه يعرض منه آخر باضطرار . ولا يتوهمون
(١) ص : أطراف .

أنه يمكن أن تكتسب المقدمات على نحو ما قيل . فهو بين أنه لا يمكن بهذا
المأخذ أن يسلب شيئا ، ولا يمكن أن يقاس قياس في العَرَض أو في الخاصة
أو في الجنس ولا في الأشياء التي نجعل هل هي هكذا أو هكذا ، مثل أن
القطر ليس له مقدار مشترك والضلع . لأنه إن أخذ أن كل طول إما أن
يكون له مقدار مشترك أو لا يكون له ، وأن القطر طول ، فهو ينتج أن القطر
إما أن يكون له مقدار مشترك ، وإما أن لا يكون له . فإن أخذ أن القطر
ليس له مقدار مشترك فإنه يأخذ ما كان ينبغي له أن يبرهن . فإذا ليس
للقسمة أن تبرهن شيئا ، لأن السبيل هذه ، وهذه السبيل ليس يتبين شيء .
فليكن الذي له مقدار مشترك أو غير مشترك α والطول β والقطر γ .
فهو بين أن الطلب بالقسمة ليس يصلح في كل نظر ولا في الشيء الذي يظن
أن القسمة تصلح له يكون هذا الطلب نافعا .

فهو بين مما قد قيل من أيّ الأشياء تكون المقاييس ، وكيف ، وإلى
أي شيء ينبغي أن تقصد في كل مطلوب .

٣٢

< قواعد لاختبار المقدمات والحدود والأوسط والشكل >

الفصل الثالث

وأما بعد ذلك فإنه ينبغي أن نقول كيف ترفع المقاييس إلى الأشكال
التي ذكرنا ، لأن ذلك بقية ما كان يجب أن يُنظر فيه . لأنه إن عرفنا كون
المقاييس ، وكانت لنا قدرة على أن نوجدها أيضا ، وأيضا على أن نرد ما كان

- ٥ منها إلى الأشكال التي ذكرنا، فإن ذلك تمام غرضنا الأول . ويعرض مما سنتكلم فيه الآن من حل المقاييس إلى الأشكال أن نتحقق ما قيل أولا ويكون آيين هكذا كما قيل : لأنه يجب أن يكون الحق شاهدا لنفسه ومتفقاً من كل جهة .
- ١٠ فينبغي أولاً أن نتعاطى أحد مقدمتي القياس لأنه أسهل أن نقسم الكلام إلى ما أكثر منه ، لا إلى ما قل . والكثير هو مؤلف ، والقليل الذي منه التأليف . وأيضا من بعد ذلك ينبغي أن نفحص أيما [١١٠٠] المقدمة الكبرى ، وأيما الصغرى ، وهل هما موجودتان في القياس أم الواحدة ، لأنه قد يعرض أن يقدموا الكبرى ويسكتوا عن الصغرى ، وذلك إما في المسألة وإما في الكتب . وإما أن يقدموا الصغرى ويسكتوا عن المقدمة التي بها تنج الصغرى . وأحيانا يقدمون أشياء لا تعين في إيجاب النتيجة ولا في نقضها .

- ١٥ فينبغي إذن أن نفحص إن كان أخذ في القياس شيء لا يحتاج إليه ، أو إن كان ينقصه شيء يحتاج إليه . لكن نرفض ما لا يحتاج إليه ونضع ما يحتاج إليه ، حتى يبلغ الإنسان إلى المقدمتين ، لأنه بلا هاتين ليس يكون أن يرد الكلام إلى الأشكال . ومن الكلام ما تسهل فيه المعرفة بما فيه من النقصان ، ومنه ما يجوز المعرفة ويظن أنه قياس من جهة أنه يعرض منه شيء

(١) ص : شيئا .

(٢) في الهامش بالأسود : " قال ب : المثال في ذلك ما يستعمله الفلاسفة . فإنهم يذكرون الكبرى و يلقون الصغرى إذ كانت محصورة فيها ؛ وما يستعمله الخطباء ، فإنهم يذكرون الصغرى و يلقون الكبرى — بما قد ذكره المفسرون في تفاسير هذا الكتاب " .

اضطرارى ، مثل أنه إن قدم أن يبطلان غير جوهر ليس يبطل جوهر ،
وببطلان أجزاء الجواهر تبطل الجواهر ، لأنه إذا قدم ذلك فإنه يعرض ٢٥
أن يكون جزء الجوهر بالضرورة جوهرًا ، غير أن ذلك ليس هو مجتمعًا من
هذه المقدمات ، ولكن تنقصه مقدمات . وأيضا إن كان إنسان موجودا ،
فحي موجود . وإن كان حي موجودا ، فجوهر موجود . فإن كان إنسان
موجودا فجوهر موجود بالضرورة ، غير أنه غير مجتمع بعد من هذه المقدمات ٣٠
لأنه ليس تناسب المقدمات كما قلنا فيما تقدم . وتعرض لنا الخدعة في هذا
الكلام من جهة أنه يعرض شيء اضطرارى من الموضوعات فيه ، لأن
القياس هو اضطرارى ، ولكن الاضطرارى يذهب على أكثر مما يذهب عليه
القياس ، لأن كل قياس اضطرارى ، وليس كل اضطرارى قياسا . فإذا ٣٥
ليس يجب إذا عرض شيء بالضرورة بوضع أشياء ينبغى أن تتعاطى رفع
ذلك إلى شكل ؛ ولكن ينبغى أن تؤخذ أولاً المقدمتان ، ومن بعد ذلك
ينبغى أن تقسمها إلى الحدود . وينبغى أن يضير الحد الأوسط من الحدود المقول

(١) في الهامش بالأسود : ” الذى يلزم هاتين المقدمتين بالقياس هو أن أجزاء الجوهر
ليست لا جوهر ، وتلزم هذه النتيجة ، لا بقياس أن أجزاء الجواهر جواهر ، وإنما لزم ذلك من
قَبْلِ أن ما لم يكن لا جوهرًا فهو جوهر“ .

(٢) في الهامش بالأسود : ” حقا هذا القول فى أن اللازم له ليس لزومه بقياس أشد
وأغمض من المثال الأول . وذلك أن فيه قولين فيهما حد وسط وهو الحيوان . ويتبين أن اللازم
ليس بقياس بأنه قد يمكن أن تجعل المقدمتين مقدمة واحدة بأن يقال : إن كان الحيوان اللازم
للإنسان موجودا ، فالجوهر موجود“ .

- ٤٠ في كلتا المقدمتين ، لأن الحد الأوسط بالضرورة موجود في كلتا المقدمتين [١٠٠ ب] في كل الأشكال .
- ٤٠ ب فإن كان الحد الأوسط محمولا في المقدمة الواحدة ، وآخر محمول عليه في الأخرى ، فإنه يكون الشكل الأول . فإن كان الحد الأوسط محمولا في الواحدة مسلوبا في الأخرى ، فإنه يكون الشكل الأوسط ؛ فإن كان الحدان محمولين على الحد الأوسط أو الواحد محمولا والآخر مسلوبا ، فإنه يكون الشكل الأخير ؛ لأنه هكذا كانت نسبة الحد الأوسط في كل شكل .
- ٥ وكذلك وإن لم تكن المقدمات كلية ، لأن تحديدا واحدا يكون للحد الأوسط . فهو بين أن أى كلام لا يوجد فيه شيء واحد مرتين فإنه ليس قياسا ، لأنه لم يوجد فيه حد أوسط ، فلا أنه معلوم عندنا أيما من المطلوبات يتبين في كل واحد من الأشكال ، وفي أيما يتبين الكلى ، وفي أيما يتبين الجزئى ، فإنه بين أنه لا ينبغي أن ننظر في جميع الأشكال ، ولكن لكل مطلوب في الشكل الخاص به . فكل ما كان من المطلوبات يتبين بأشكال كثيرة فإنما نعرف الشكل الذى به يتبين المطلوب بوضع الحد الأوسط .

٣٣

< الحكم في المقدمات >

- ١٥ فقد يعرض أن تُتَّهَدَعَ مرارا كثيرة في المقاييس من جهة أنه يعرض شيء اضطرارى كما قيل أولاً . وقد تعرض أحيانا الخُدعة من تشابه وضع
-
- (١) ص : كلى .

الحدود الذى لا ينبغى أن نغفله ، مثل أنه إن كانت \bar{A} مقولة على \bar{B} ، و \bar{B} مقولة على \bar{C} ، فإنه يظن أنه إذا كانت الحدود هكذا يكون قياس ، ولكنه ليس يكون عن ذلك شيء اضطرارى البتة ولا قياس . فليكن \bar{A} أزليا ،
٢٠
و \bar{B} أرسطومانس متوهما و \bar{C} أرسطومانس ، فهو حق أن تكون \bar{A} فى \bar{B} ،
لأن أرسطومانس هو متوهم أبدا ، وهو حق أن تكون \bar{B} فى \bar{C} ، لأن
أرسطومانس هو أرسطومانس متوهما . وأما \bar{A} فغير موجودة فى \bar{C} لأن
٢٥
أرسطومانس فى طبيعته يتلف ، لأنه لم يكن قياس إذا كانت الحدود على
هذه النسبة ، لكن كان ينبغى أن تؤخذ مقدمة \bar{A} كلية ، ولكن هو كذب
أن يُقضى بأن كل أرسطومانس متوهم هو أبدا ، إذ كان أرسطومانس
فى طبيعته أن يتلف . — وأيضا فليكن \bar{C} ميقالوس ، ولكن \bar{B} ميقالوس
٣٠
موسيقوس ، و \bar{A} إن يتلف غدا فهو حق أن يقال إن \bar{B} [١١٠١] على \bar{C} ،
لأن ميقالوس هو موسيقوس ميقالوس . وهو حق أيضا أن يقال \bar{A} على
 \bar{B} ، لأنه يتلف غدا موسيقوس ميقالوس . فأما أن يقال \bar{A} على \bar{C} فهو
كذلك . وهذا المثال والمثال الذى قبله واحد ، لأنه ليس يحق أن يقال إن
٣٥
كل ميقالوس موسيقوس يتلف غدا ، لأنه لم يكن القياس يكون من غير
أن تكون هذه المقدمة كلية .

وهذه الحُدعة تكون من الفصل الخفى اليسير : لأنه : « إذ كان هذا
فى هذا موجوداً » ، كأنه ليس ينفصل من القول : « إن هذا فى كل هذا
موجود » — ليسلم أن يكون قياس ^(٣) .
٤٠

(١) ص : غير . (٢) ص : موجود .
(٣) أى أننا نسلم بالنتيجة وكأنه لا فرق بين هذين القولين .

< الحدود المجردة والحدود العينية >

وقد يعرض مرارا كثيرة الكذب من جهة فساد وضع الحدود في المقدمة ، مثل أنه إن كانت آ صحة وكانت ب مرضا وحـ إنسانا ، فهو ١٤٨
حق أن يقال إن آ ليس يمكن أن تكون موجودة في شيء من ب ، لأنه ليس شيء من المرض صحة . وأيضا حق أن يقال إن ب في كل حـ (لأنه ليس كل إنسان قابلا للرض) . فقد يظن أنه يعرض أنه ليس يمكن أن توجد الصحة في واحد من الناس . وعلة ذلك من أن وضع الحدود ليس كما ينبغي ، لأنه إن وضع بدل الحالات ، القابلة للحالات ، ليس يكون قياس : ١٠
مثل أنه إن وضع بدل « الصحة » : « صحيحا » > ، وبدل « المرص » : « مريضاً » . لأنه ليس حقا أن يقال أنه من المستحيل على المريض أن يصح < . فإن لم يؤخذ ذلك ليس يكون قياس إلا للممكن ، وذلك ليس بحال ، لأنه يمكن ألا تكون صحة في واحد من الناس . > وأما في الشكل ١٥
الثاني ، فالكذب يعرض بالطريقة عينها : ليس من الممكن أن توجد الصحة في بعض المرض ، لكن من الممكن أن توجد في كل إنسان ؛ وإذن فالمرض ليس في واحد من الناس < . — وأما في الشكل الثالث فيعرض الكذب في الممكن ، لأن الصحة والمرض والعلم والجهل وفي الجملة الأضداد يمكن

(١) ص : لأن .

(٢) ص : قابل .

٢٠ أن تكون في شيء واحد ، ومحال أن يكون بعضها في بعض . وذلك غير موافق لما قد قيل فيما تقدم ، لأنه حين كانت أشياء ممكنة في شيء واحد كانت ممكنة بعضها في بعض .

فهو بين أن في كل هذه الأقوال إنما تكون الخدعة من وضع الحدود ، لأنه إذا أخذ بدل الحالات ، القابلة للحالات ، ليس يعرض كذب البتة [١٠١ ب] . فهو بين أن في مثل هذه المقدمات ينبغي أن يؤخذ ذو الحال بدل الحال ويصير حدا .

٣٥

< الحدود المركبة >

وليس ينبغي أبداً أن يطلب وضع الحدود باسم ، لأنه قد يعرض كثيرا أن يكون الحد كلاما لا اسم له ، ولذلك هو صعب أن ترفع هذه المقاييس إلى الأشكال . وقد يُخدع أحيانا من أجل ذلك ويظن أنه قد يكون قياس فيما لا وسط فيه . فلتكن A قائمتين و B مثلث و C متساوي الساقين ، ف A موجودة في C من أجل B ، وموجودة في B ليس من أجل شيء آخر ، لأن المثلث بذاته ذو قائمتين . فإذاً ليس لـ A B وسط ، إذ هو مبرهن . فهو بين أنه ليس ينبغي أبداً أن يؤخذ الحد الأوسط كشيء واحد ، ولكن قد يكون هذا الحد أحيانا كلاما كما كان في هذا المثال الذي ذكرناه .

(١) فوقها : يعني من أمثال هذه . (٢) ت : في السرياني : وهو مبرهن

(٣) ت : يعني كامم واحد .

< الحدود في مختلف الأحوال >

٤٠. وأما القول أن الطرف الأول موجود في الأوسط، والأوسط هو موجود في الأخير، فإنه ليس ينبغي أن يفهم من ذلك أبداً أن بعضها صفة لبعض،
٤٨. وأن الطرف الأول موجود في الحد الأوسط على نحو ما الأوسط موجود في الآخر . وكذلك يعرض إذا قيل إن الشيء ليس موجوداً في الشيء ،
- وكم كانت أنحاء ما إذا قيل كان صدقاً على عدد تلك الأنحاء ومعانيها بدل القول إن الشيء موجود في الشيء أو غير موجود ، مثل أن الأضداد علم واحد فيها . فلتكن A علماً واحداً و B الأضداد، ف A هي موجودة في B ،
٥. ليس أن الأضداد هي علم واحد، ولكن أنه صدق أن يقال على الأضداد إن فيها علماً واحداً .
١٠. وقد يعرض أن يكون الطرف الأول صفة للأوسط، ولا يكون الأوسط صفة للثالث ، مثل أنه إن كانت الحكمة علماً، والحكمة للخير، فإن النتيجة أن للخير علماً . فأما الخير فليس هو علماً، وأما الحكمة فإنها علم . — وأحياناً
١٥. يعرض أن يكون الحد الأوسط صفة للثالث ، والأول غير صفة للأوسط ، مثل أنه إن كان في كُـلِّ ضد أو كل كيفية علم، والخير ضد أو كيفية ، فإن النتيجة أن في الخير علماً، وليس الخير علماً، ولا الكيفية، ولا الضد؛ ولكن
٢٠. الخير هو هذه .

وقد يعرض أحيانا ألا يكون الحد الأول صفةً للأوسط ، ولا الأوسط
[١١٠٢] صفة للثالث ، ويكون الأول صفة للثالث وأحيانا غير صفة له
مثل أنه إن كان مافيه علم له جنس وفي الخير علم ، فالنتيجة أن للخير جنسا ،
فليس في القياس شيء هو صفة لشيء . فإن كان مافيه علم جنسا ، وفي الخير
علم ، فإن النتيجة أن الخير جنس . فالحد الأول صفة للثالث ، والحدود غير
صفة بعضها لبعض .

وكذلك ينبغي أن نفهم إذا قيل إن الشيء غير موجود في الشيء ، لأنه
ليس أبدا يدل أنه إذا كان هذا غير موجود في هذا أن هذا ليس هو هذا ،
ولكن أحيانا أن هذا ليس لهذا ، وأحيانا أن هذا ليس في هذا ، مثل أنه
ليس للحركة حركة ، ولا للكون كون ، وللذة كون ، فليس إذا اللذة كونا .
وأیضا إن للضحك علامة ، وليس للعلامة علامة ، فإذن ليس الضحك علامة .
وكذلك يعرض في سائر المقاييس التي نتیجتها سالبة بأن يقال : الحد
الأوسط على الحدين كيفما قيل . — وأيضا إن الوقت ليس هو زمانا
محتاجا إليه ، لأن للإله وقتا وليس للإله زمانا محتاجا إليه من جهة أنه ليس
لله شيء نافع ، لأنه ينبغي أن نضع الحدود هكذا : وقتا ، وزمانا محتاجا إليه ،
وإله .^(٢) وأما المقدمات فينبغي أن يقال على نحو ما يقع به الحق ، وذلك قول
كلى أن الحدود ينبغي أن توضع كما يسمى كل واحد منها على الانفراد ،
٢٥
٣٠
٣٥
٤٠

(١) ص : كون . (٢) ص : محتاج .

(٣) ص : إله .

- ١٤٩ مثل لإنسان أو خير أو أضرار ، لا : لإنسان ، وخبير ، ولأضرار .
وأما المقدمات فينبغي أن تؤخذ على نحو ما يكون الحق ، كقولك : هذا
ضعف لهذا ، وهذا من هذا - وما شاكل ذلك .

٣٧

< أنواع الحمل >

- ٥ وإما أن يكون هذا موجودا في هذا ، وأن يكون هذا صدقا على هذا
فينبغي أن يؤخذ على أنحاء المقولات . وذلك إما أن يقال مرسلا أو من
جهة ؛ وإما أن يقال مبسوطا أو بتركيب . وكذلك الذي لا يقال على
الشيء . فينبغي أن تُتفقَّد هذه الأشياء وتُحدَّد كما ينبغي .
١٠

٣٨

< تكرار حد بعينه >

- وأما الحد المكرر في المقدمات فإنه ينبغي أن يقال مع الحد الأكبر ،
لا مع الأوسط ، أعنى أنه إن كان قياس أن العدل يُعلم أنه خير ، فإنه خير
ينبغي أن يقال مع الطرف الأول . وبيان ذلك أن يكون أ يعلم أنه خير
١٥ ب خير و ح عدل ، فهو صدق أن يقال إن آ على ب ، لأن الخير يُعلم
أنه خير [١٠٢ ب] . وأيضا ب صدق أن يقال على ح ، لأن العدل خير .
٢٠ فعلى هذه الجهة يكون أن يحل القياس . فإن وضع أنه خير مع ب ، فإنه

(١) ت : بما هو خير .

لا ينحل القياس ألينة لأنه صدق أن يقال آ على ب . وأما ب فغير صدق
أن يقال على ح ، لأنه أن يقال إن العدل خير أنه خير ^(١) - كذب وغير
مفهوم . - وكذلك إن تبين أن الصحيح معلوم من جهة أنه خير أو أن
غير - أيل متوهم ^(٢) من جهة أنه ليس ، أو أن الإنسان ليتلف من جهة أنه
محسوس ، لأنه في كل المقاييس التي ينبغى فيها الحد المكرر ينبغى أن يصير
التكرار عند الطرف الأول .

٢٥

وليس وضع الحدود واحدا إذا تبين الشيء مرسلا أو غير مرسل ،
أعنى مثل ما إذا تبين أن الخير معلوم أو إذا تبين أنه معلوم ما . ولكن إن
يبين مرسلا أن الخير معلوم ، فإنه ينبغى أن يصير الموجود حداً أوسط . -
وإن تبين أن الخير معلوم ما ، ينبغى أن يصير الحد الأوسط موجودا ما .
فليكن آ يعلم أن موجودا ما ، وب موجودا ما ، و ح خير ، فإذا تكون نتيجة
أن الخير يعلم أنه خير ، لأن موجوداً ما هو علامة للذات الخاصة . فإن
صير الموجود حداً أوسط وقيل مرسلا على الطرف الأصغر ، فإنه لا يكون
قياساً أن الخير يعلم أنه خير ، ولكن أنه موجود . فليكن آ يعلم أنه موجود
خير ، وب موجود ، و ح خير .

٣٠

٣٥

٤٩ ب

(١) ت : بما خير .

(٢) ت : أى هو متوهم أنه ليس بموجود .

(٣) ت : أى بما هو محسوس .

(٤) ت : بما هو خير .

فهو بين أنه على هذا النحو ينبغي أن تؤخذ الحدود في المقاييس التي
مجمول النتيجة فيها غير مرسل .

٣٩

< استبدال الأفعال المتساوية >

فينبغي أن تبدل الأسماء بالأسماء إذا كان معناهما واحداً ، والأخبار
بالأخبار ، والاسم والخبر . وينبغي أن يؤخذ مكان الخبر اسم ، لأنه أهون
لوضع الحدود ، مثل أنه إن كان لافرق بين القول : المظنون ليس هو
جنساً للتوهم ، وبين القول : المتوهم ليس هو بمظنون (لأن معنى
الاسم هاهنا هو ومعنى الخبر واحد) فإنه ينبغي أن تعدَّ الحدود : مظنوناً
ومتوهماً .

٤٠

< استعمال الأداة >

١٠ فلأن ليس هو واحداً أن يقال إن اللذة هي خير وإن اللذة هي
الخير ، فإنه ليس ينبغي أن يكون وضع الحدود على نحو واحد . ولكن إن
كان القياس أن اللذة هي الخير ، فينبغي أن يصير الخير حداً . فإن كان
القياس أن اللذة خيراً فينبغي أن يصير الحد خيراً ، وكذلك في سائر الأشياء

٠ [١١٠٣]

(١) ص : واحد .

(٢) ص : خيراً .

< تفسير بعض العبارات >

- ١٥ وليس هو واحدا أن يقال إن الذي يوجد فيه ب في كله يوجد آ ،
وأن يقال في كل الذي يوجد في ب يوجد في آ ولا معناهما واحد ، لأنه
٢٠ ليس شيء يمنع أن تكون ب في > ولا في كله . فلتكن ب خيرا ، ولتكن
> أبيض فإن كان يوجد في أبيض ما ، خير فهو حق أن يقال إن الأبيض
خير^(١) . غير أنه ليس كل أبيض يجب أن يكون خيرا^(١) . فإن كانت آ في ب ،
وكانت آ لا تقال على كل ما تقال عليه ب ، فإنه لا يجب بالضرورة أن تكون
آ ليس فقط لا في كل > ، ولكن ولا في > ألبتة يجب أن تكون : < سواء >
٢٥ كانت ب مقولة على كل > أو كانت مقولة على > فقط . — فإن كانت آ
تقال على كل ما تقال عليه ب بالحقيقة ، فإنه يعرض إذا قيلت ب على شيء
كله أن يقال آ على كل ذلك الشيء . فإن قيلت آ على الذي على كا تقال
ب فإنه ليس شيء يمنع إن كانت ب مقولة على > ألا تكون آ مقولة على
كل > أو لا تكون مقولة على > ألبتة . فهو بين في الثلاثة الحدود أنه
٣٠ إن كانت ب مقولة على كل الشيء ، فإن آ تكون مقولة على كل الشيء ، أعني

(١) فوقها : جيد .

(٢) ت : في السرياني : على أي شيء كان ما يقال عليه ب .

(٣) ت : في السرياني : فإن قيلت على الذي تقال عليه ب كل كله ، فإنه أي أن ما يوجد

له ب يوجد آ لكله .

أن جميع الأشياء التي يقال عليها بَ يقال على كلها أ . فإن كانت بَ على الكل فـ أ أيضا هكذا . فإن كانت بَ ليست مقولة على كل الشيء ، فليس بالضرورة أ مقولة على كله .

ولا ينبغي أن يتوهم أنه يعرض شيء محال من وضع الحروف ، لأننا
٣٥ ليس نستعملها على أنها شيء محدود يشار إليه ، ولكن مثل الهندسى الذى
يسمى خطأ قدميا وخطا مستقيما لا عرض له ، وليس هو كما نسميه ، ولكن
نستعمله هكذا ونقيس على ما نستعمل ، لأنه فى الجملة إذا لم يكن شيء
نسبته إلى آخر كنسبة كل إلى جزء آخر نسبه إلى هذا كنسبة كل إلى جزء ،
فإنه ولا من مثل [١٠٣ ب] واحد من هذه تبيين المبين ولا يكون قياس^(١)
الْبَيْتَةِ . وأما وضع هذه الحروف فنستعمله لبيان التعليم للتعلم ، لأنه محال أن
١٥٠ يتبين شيء قياسا بلا هذه ، أعنى على جهة ما يتبين الشيء من الأشياء التى
يكون فيها القياس^(٣) . ولا ينبغي أن فى القياس الواحد^(٤) ليس كل النتائج بشكل
واحد تكون ، ولكن هذه النتيجة بشكل ، وهذه بأخر ، فهو بين أن حل
المقاييس كذلك .

(١) فوقها : المتبين .

(٢) فوقها : لا يمكن .

(٣) فوقها : منها .

(٤) ت : مثل أن من مقدمتين كليتين تتبين نتيجة كلية فى الشكل الأول وجزئية فى الثالث

إن كانتا موجبتين ، وفى الأول والثانى سالبة كلية إن كانت إحداهما سالبة ، وجزئية فى الثالث .

٤٢

< حل الأقيسة المركبة >

ولأنه^(١) ليس كل مسألة هي مرتبة في كل شكل، لكن في واحد واحد،
فبين من النتيجة في أى شكل ينبغي أن يطلب^(١).

٤٣

< رد الحدود >

١٠ وكل ما كان مناقضا لاسم واحد من التي في الحد، فإنه ينبغي أن يوضع
ذلك الاسم الذي نقص من الحد ولا الحد كله، فإنه يعرض أن لا يضطرب
لطول القول مثل أنه إن يتبين أن الماء ليس مشروبا، فإنه ينبغي أن تصير
١٥ الحدود : المشروب، وماء البحر، والماء .

٤٤

< حل البرهان بالرفع إلى المحال وبقيمة الأقيسة الشرطية >

وأیضا ليس ينبغي أن تتعاطى حل المقاييس الشرطية، لأنه ليس يمكن
أن يحل من ذلك المكان الموضوع، لأنها ليس يتبين ما بينه بقياس، ولكن
على تواطؤ يقترنها كلها، مثل أنه إن وضع أحد أنه إن كانت قوة واحدة
٢٠ ما ليست للأضداد ولا علم واحد للأضداد، ثم بعد ذلك تبين أن ليس قوة^(٢)

(١) ت : هذا الفصل المعلم على أوله وآخره هكذا + لم يوجد في العرب ووجد في السرياني

(٢) ت : في السرياني : ليس كل قوة . فنقل .

للأضداد^(١) مثل الصحيح والمريض ، وإلا فقد كان سيكون الشيء الواحد صحيحا مريضا . فإن لا تكون للأضداد كلها قوة واحدة ، فإن ذلك قد تبين قياسا . وأما ألا يكون للأضداد كلها علم واحد فإنه لم يتبين قياسا ،
٢٥ وإن كان ينبغي أن نُقَرِّبه ضرورة ، ولكن ليس قياسا ، بل عن شريطة . فهذا القول ليس يمكن أن يحل . وأما أن ليس للأضداد قوة واحدة فيحل ، لأنه قد كان لذلك قياس . وأما القول الآخر فشريطة^(٢) .

٣٠ وكذلك القول الذي يرفع إلى المحال ، لأنه ليس يمكن أن يحل كذلك ، ولكن القياس الذي ينتج المحال يمكن أن يحل لأنه قياسا يتبين . وأما الجزء الآخر منه ، فلا ، لأنه عن شريطة يتبين . وينفصل القول الذي يرفع إلى المحال من المقاييس الشرطية التي ذكرناها من قبيل أن في تيك المقاييس [١١٠٤] ينبغي أن يواطأ المكلم ويقتر إن كان يراد منه الإقرار ، مثل أنه إن تبين للأضداد قوة واحدة فإنه يكون للأضداد علم واحد . وأما
٣٥ في المقاييس التي تُرَفَع إلى المحال فإنه بلا تواطؤ ولا تقرير يقرون النتيجة من جهة أن الكذب يكون بينا ، مثل ما إذا صير مقدار مشترك للضلع والقطر يعرض أن تكون الأعداد الفرد مساوية للزوج .

وقياسات أخر كثيرة تبين عن شريطة ، وقد ينبغي أن تُتَفَقَد وتُتَعَلَّم تعلمنا يقينا . وأما ما فصول هذه المقاييس الشرطية وعلى كم جهة تكون ،
٤٠

(١) فوقها : الأضداد .

(٢) فوقها : تقر .

(٣) فوقها : توضع .

٥٠ . فستتكم فيما نستأنف . وأما الآن ، فليكن هذا بيّنا أنه ليس يكون أن تحل هذه المقاييس إلى الأشكال . وقد قلنا لأى علة .

٤٥

< رد الأقيسة من شكل إلى آخر >

٥ فكل ما كان من المطلوبات يتبين في أشكال كثيرة فإنه إن كان قيس في واحد من الأشكال ، < ف > قد تكون أن يحل إلى شكل آخر : مثل القياس السالب الكلي في الشكل الأول قد يحل إلى الشكل الثانى ، والذي في الشكل الثانى قد يحل إلى الأول ؛ وليس ذلك أبدا ، ولكن أحيانا ؛ وسنبين ذلك فيما نستأنف . — لأنه إن كانت A غير موجودة في شيء من B ١٠ و B موجودة في كل C ، فإن A غير موجودة في شيء من C ويكون على هذه الجهة الشكل الأول . فإن رجعت المقدمة السالبة يكون الشكل الأوسط ، لأن B غير موجودة في شيء من A وموجودة في كل C . — وكذلك يعرض وإن كان القياس جزئيا مثل ما إذا كانت A غير موجودة في شيء من B و B في بعض C ، لأنه إذا رجعت المقدمة السالبة يكون الشكل الأوسط . ١٥ وأما المقاييس الكلية التي في الشكل الثانى فإنها تحل إلى الشكل الأول . وأما الجزئية فواحد منها فقط ينحل إلى الأول . وبيان ذلك أن تكون A غير موجودة في شيء من B وموجودة في كل C ، فإذا رجعت المقدمة السالبة ٢٠ يكون الشكل الأول ، لأن B تكون غير موجودة في شيء من A و A

موجودة في كل \bar{c} [١٠٤ ب] . فإن كانت الموجبة عند \bar{b} والسالبة عند \bar{a} فينبغي أن يصير الحد الأول \bar{c} لأنها غير موجودة في شيء من \bar{a} و \bar{a} موجودة في كل \bar{b} ، فإذا \bar{c} غير موجودة في شيء من \bar{b} . فإذا \bar{b} ليست موجودة في شيء من \bar{c} لأن السالبة ترجع .

٢٥ فإن كان القياس جزئياً وكانت السالبة عند الطرف الأكبر ، فإنه ينحل إلى الشكل الأول مثل ما إذا كانت \bar{a} غير موجودة في شيء من \bar{b} وموجودة في بعض \bar{c} ، لأن السالبة إذا رجعت يكون الشكل الأول لأن \bar{b} تكون غير موجودة في شيء من \bar{a} و \bar{a} موجودة في بعض \bar{c} . — وأما إذا كانت الموجبة عند الطرف الأكبر ، فإن القياس لا ينحل إلى الشكل الأول : مثل ما إذا كانت \bar{a} موجودة في كل \bar{b} وغير موجودة في كل \bar{c} لأن مقدّمة \bar{a} ليس ترجع ، وإن رجعت ليس يكون برجوعها قياس .

وأما مقاييس الشكل الثالث فليس تتحل كلها إلى الشكل الأول . وأما مقاييس الشكل الأول فكلها تتحل إلى الشكل الثالث .

٣٥ وبيان ذلك أن تكون \bar{a} موجودة في كل \bar{b} ، و \bar{b} في بعض \bar{c} لأن الجزئية الموجبة ترجع : تكون \bar{c} في بعض \bar{b} ، وكانت \bar{a} في كلها . فإذا \bar{b} يكون الشكل الثالث .

وكذلك يعرض إذا كان القياس سالبا ، لأن الجزئية الموجبة ترجع ، فإذا \bar{a} غير موجودة في شيء من \bar{b} ، و \bar{c} موجودة في بعض \bar{b} .

- ٤٠ وأما المقاييس التي في الشكل الثالث فواحد منها فقط لا ينحل إلى
الشكل الأول إذا لم تكن المقدمة السالبة كلية . وأما الباقية كلها فتتنحل .
- ١٥١ وبيان ذلك أن تقال آ و ب على كل ح ، فإذا نـ ترجع على كل واحد
منها رجوعاً جزئياً . فإذا نـ في بعض ب ، ويكون على هذه الجهة الشكل
الأول . ومعنى واحد يكون إذا كانت آ في كل ح و حـ في بعض ب .
وإذا كانت آ في كل حـ و بـ في بعضها لأن بـ على حـ . فإن [١١٠٥]
كانت بـ في كل حـ و آ في بعض حـ فإن الحد الأول ينبغي أن يوضع ب ،
لأن بـ في كل حـ ، و حـ في بعض آ . فإذا نـ بـ في بعض آ . ولأن الجزئية
الواجبة ترجع ، فإن آ تكون في بعض بـ . وكذلك ينبغي أن نـ إذا كان
القياس سالبا كلياً . وبيان ذلك أن تكون بـ موجودة في كل حـ ، و آ غير
موجودة في شيء منها ، ف حـ تكون بالرجوع في بعض بـ ، و آ غير موجودة
في شيء من حـ ، فإذا نـ يكون الحد الأوسط حـ . وكذلك أيضا إذا كانت
المقدمة السالبة كلية والموجبة جزئية لأن آ تكون غير موجودة في شيء من حـ
و حـ بالرجوع تكون في بعض بـ . فإن أخذت المقدمة السالبة جزئية فليس
ينحل القياس إلى الشكل الأول ، مثل ما إذا كانت بـ موجودة في كل حـ
و آ غير موجودة في بعضها ، لأنه إذا ارتفعت مقدمة بـ حـ تصير كلنا^(١)
المقدمتين جزئيتين .

(١) ص : كتي .

وهو يبين أنه في حل الأشكال بعضها إلى بعض المقدمة الصغرى ينبغي
أن تعكس في كلا الشكلين ، لأن بعكس هذه كانت تكون الثقله .^(١)
٢٥

وأما المقاييس التي في الشكل الثاني فالواحد منها ينحل إلى الشكل
الثالث ، وأما الآخر فلا ينحل ، لأنه إذا كانت المقدمة السالبة كلية تنحل . —
لأنه إن كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} وموجودة في بعض \bar{C} فإن
٣٠ \bar{C} لا \bar{B} يرجعان على \bar{A} . فإذا ن تكون \bar{B} غير موجودة في شيء من \bar{A} ،
و \bar{C} في بعض \bar{A} ، فإذا ن الحد الأوسط \bar{A} . — فإذا كانت \bar{A} موجودة في كل
 \bar{B} وغير موجودة في كل \bar{C} ، فإن القياس لا ينحل ، لأنه ولا واحدة من
المقدمتين تكون كلية بالرجوع .

وأما المقاييس التي في الشكل الثالث فتنحل إلى الشكل [١٠٥ ب]
الثاني إذا كانت المقدمة السالبة كلية مثل ما إذا كانت \bar{A} غير موجودة في شيء
٣٥ من \bar{C} و \bar{B} موجودة في كل \bar{C} أو في بعض \bar{C} ، لأن \bar{C} بالرجوع تكون غير
موجودة في شيء من \bar{A} وموجودة في بعض \bar{B} . فإن كانت المقدمة السالبة
جزئية ، فإن القياس لا ينحل ، لأن السالبة الجزئية ليس تنعكس .

وهو يبين أن مقاييس واحدة بأعيانها في هذه الأشكال ليس لها انحلال
ولا التي في الشكل كانت تنحل ، وسائر المقاييس كلها تنحل إلى الشكل
الأول . فأما هذه فإنها نبتين برفع الكلام إلى المحال .
٤٠
٥١ ب

(١) ص : كلى .

وهو بين مما قد قيل كيف ينبغي أن تحل المقاييس وأن الأشكال ينحل بعضها إلى بعض .

٤٦

<الحدود المحدودة والحدود غير المحدودة في الأقيسة>

وقد يغفل اختلافاً^(١) — في أن يقاس على الشيء بإيجاب أو بسلب — المتوهم بأن القول : ” ليس هو هذا “ والقول : ” هو لا هذا “ — يدل على معنى واحد أو على معنى مختلف ، مثل القول : ” ليس هو أبيض “ ، ” وهو لا أبيض “ ، لأن هذين القولين ليس يدلان على معنى واحد وليس سالب : هو أبيض ، القول : هو لا أبيض ، ولكن : ليس هو أبيض . وقياس ذلك هو أن نسبة : ” يمكن أن يمشى “ إلى ” يمكن ألا يمشى “ ، كنسبة ” هو أبيض “ إلى ” هو لا أبيض “ ، وكنسبة ” يعلم خيراً “ إلى ” يعلم لا خيراً “ ومعنى القول إنه ” يعلم الخير “ وهو عالم بالخير “ واحد — وكذلك ” يقدر أن يمشى “ و ” هو قادر أن يمشى “ . فإذاً ، ومعنى الأقوال المتناقضة لهذه واحد : ” ليس يقدر أن يمشى “ ، ” وليس هو قادراً أن يمشى “ . فإن كان القول أن ” ليس هو قادراً أن يمشى “ يدل على ما يدل عليه ” هو قادر أن لا يمشى “ ، فإنه يجب أن يتفقا معاً في شيء أحد ، لأن الإنسان الواحد يمكنه أن يمشى وألا يمشى . وأيضاً : ” هو عالم بالخير “ و ” عالم لا بالخير “ . فأما الموجبة والسالبة المتناقضتان فليس يمكن أن يتفقا

(١) ص : اختلاف . — والمعنى أن المتوهم يغفل هذا الاختلاف بين هذين القولين : ” ليس هو هذا “ و ” هو لا — هذا “ .

- في شيء واحد معا . فكما أن القول : « ليس يعلم خيرا » « ويعلم لا خير »
 ليس هو شيئا واحدا ، كذلك ليس هو شيئا واحدا القول : « ليس هو خيرا »
 ٢٠ و« هو [١١٠٦] لا خير » ، لأن الأشياء التي في نسبة واحدة إن كان بعضها
 مختلفا فبعضها مختلف . وكذلك ليس القول : « هو لا مساو » و « ليس هو
 ٢٥ مساويا » شيئا واحدا ، لأن القول : « هو لا مساو » ، يقع على شيء ما
 موضوع وهو : غير مساو . فأما القول : « ليس هو مساويا » فليس له شيء
 موضوع . ولذلك ليس كل شيء : إما أن يكون مساويا أو لا يكون مساويا .
 والقول أيضا إن « هذا هو عود ليس بأبيض » و « ليس هو عودا أبيض »
 ٣٠ ليس يتفق معا في شيء واحد ، لأنه إن كان عودا ليس بأبيض فهو عود ،
 وإن كان ليس هو عودا أبيض فليس هو بالضرورة عودا . فإذن هو بين^(٣)
 أن ليس سالب القول « هو خير » القول « هو لا خير » . فإذا كان كل واحد
 ٣٥ من الأشياء إما أن تصدق عليه الموجبة أو السالبة ، ولم تكن هذه سالبة ،
 فبين أنها موجبة ، ولكل موجبة سالبة ، فإذن سالبة هذه : « ليس هو
 لا خيرا » ، ولبعضها إلى بعض نسبة على ترتيب .

وبيان ذلك أن تكون علاقة « هو خير » : آ ، و « ليس هو خيرا » :
 ب ، و « هو لا خير » : ح ، ولتكن > تحت ب . وأما علامة « ليس
 هو خير » فـ د ، ولتكن < تحت آ . فكل شيء إما أن توجد فيه آ وإما

(١) ص : شيء واحد . (٢) تحتها : فاما .
 (٣) ص : عود . (٤) ص : خير .

٤٠ ب . ولكن ليس يتفقان في شيء واحد معا . وإما > وإما < وليس
١٥٢ يجتمعان معا في شيء واحد، والذي يوجد فيه > بالضرورة يوجد في < ؛
لأنه إن كان حقا أن يقال إن هذا لا أبيض، فحق أن يقال : إن هذا ليس
هو أبيض، لأنه محال أن يكون الشيء الواحد أبيض وأن يكون لا أبيض،
٥ أو أن يكون عودا أبيض أو عودا ليس بأبيض . فإذا إن لم تكن الموجبة
فالسالبة . وليس أبدا > في ب ، لأن ما لم يكن عودا ألبتة، فليس هو عودا
ليس بأبيض . وبالعكس الذي يوجد فيه آ في < كله يوجد < [١٠٦ ب] ،
لأنه إما أن يكون فيه < أو > ، فلا أنه لا يمكن معا أن يكون أبيض وأن
يكون لا أبيض فإن < تكون فيما فيه آ موجودة، لأنه صدق أن يقال على
١٠ ما هو أبيض أنه ليس غير أبيض . وأما آ فيقال ليس على كل < لأن آ
ليس هي صدقا أن يقال على ما ليس هو عودا ألبتة إنه عود أبيض . فإذا
< صدق . وأما آ فليس صدقا عليه أنه عود أبيض . فهو بين أنه
ليس يجتمع آ و < في شيء واحد . وأما ب و < فقد يجتمعان في شيء
واحد .

١٥ وكذلك نسبة المقدمات العدمية إلى المقدمات المبسوطة بهذا الترتيب .
فلتكن آ : هو مساو، و > : ليس هو مساويا و < : هو لا مسا ،
و < : ليس هو لا مساويا .

(١) فوقها بالأحر: لا أبيض .

(٢) ص : مساو .

- وكذلك يعرض في الأشياء الكثيرة إذا كان المحمول موجودا في بعضها
وغير موجود في البعض ، فإن السالبة ^(١) تصدق أن أشياء ليس كلها أبيض
٢٠ أو ليس كل واحد منها أبيض . وأما أن كل واحد منها لا أبيض أو كلها
لا أبيض فكذب ^(٢) . وكذلك ليس سالبة : كل حي أبيض هي : كل حي
لا أبيض ، لأن كليهما كذب ، ولكن ليس كل حي أبيض ، فلا أن القول
٢٥ « هو لا أبيض » يدل على غير ما يدل عليه « ليس هو أبيض » ، وكان
القول الواحد هو موجبة والآخر سالبة . فإنه بين أنه ليس نحو برهانها ^(٣)
واحدا ، مثل أنه إن يوجد حيوان ليس بأبيض ، أو يمكن ألا يكون أبيض ،
٣٠ فحق أن يقال إنه أبيض أو إنه لا أبيض هو نحو واحد بعينه وهو نحو
الإيجاب . وذلك أن كلا القولين يبينان بالشكل الأول . فإن القول بأنه حق
هو ترتب على مثل ترتب الموجود ، وذلك أن سالبة الإيجاب القائل إنه
صدق أن يقال إنه أبيض ، ليست القائلة صدق أن يقال إنه لا أبيض ،
لكن القائل إنه ليس صدق أن يقال إنه أبيض . فإن كان صدقا أن يقال :
٣٥ [١١٠٧] إن كل إنسان ^(٤) هو موسيقوس أو لا موسيقوس ، فينبغي أن
يؤخذ كل حي هو موسيقوس أو لا موسيقوس فإنه يتبرهن ^(٥) . وأما أن ليس ^(٦)

(١) بالأحرف الهامش : « الجزئية ، وليس هو في السرياني » .

(٢) فوقها : كذب . (٣) يمكن أن تقرأ : ليس تجوزها بها واحدا .

(٤) فوقها : ما هو .

(٥) فوقها بالأمر : إن ما هو حيوان .

(٦) فوقها : يتبين بيانا . وبالأحرف الهامش : افهم من خارج بالإيجاب .

واحد من الناس موسيقوس ، فإن ذلك يبرهن^(١) سلبا على الثلاثة الضروب التي ذكرنا .

٤٠ وفي الجملة ، إذا كانت A B هكذا حتى إنه لا يمكن أن يكون معا
٥٥٢ في شيء واحد وكل واحدة من الأشياء ، فإنه لا يخلو من أحدهما بالضرورة ،
وكانت أيضا C D على هذه الجهة ، وكانت A لاحقة لـ C وغير راجعة عليها ،
فإن D تكون لاحقة لـ B غير راجعة عليها ، ويمكن أن تجتمع A D في شيء
واحد ، وأما C D فلا يجتمعان^(٢) في شيء واحد . — فليبين أولا أن D
لاحقة لـ B ، فلأن كل واحد C D B بالضرورة ليس يخلو منه
إحدى C D والذي فيه يوجد B لا يكون فيه C موجودة من جهة أن A
تنحصر في C A B D لا يمكن^(٢) أن يجتمعا في شيء واحد معا ، فإنه
بين أن D لاحقة لـ B . — وأيضا لأن C غير راجعة على A وكل واحد
١٠ من الأشياء إما أن يوجد فيه C أو D ، فإن A D يمكن أن يكونا في شيء
واحد . — وأما C D فمحال أن يجتمعا في شيء واحد معا بل إن A
منحصرة في C ، وإذن يعرض من ذلك محال . فهو إذن بين أن B غير
راجعة على D لأنه يمكن أن تجتمع C A معا في شيء واحد .

فقد يعرض أحيانا أن يُتخذ في هذا الترتيب من أجل أنه
١٥ لا يوجد المتناقضان على الصواب الذي ليس يخلو من أحدهما واحد من

(١) فوقها : يبرهن .

(٢) ص : يخلوا .

(٢) نزم في الأصل .

الأشياء ، مثل أنه إن كان المحال أن تجتمع آ ب في شيء واحد ، والذي يوجد فيه إحداهما فبالضرورة لا توجد فيه الأخرى . وكذلك أيضا ح د والذي يوجد فيه ح ففي كله يوجد آ لأنه يعرض [١٠٧ ب] بالضرورة أن تكون ب موجودة في الذي توجد فيه د ، وذلك كذب . وبيان ذلك أن توجد ز سالبة آ ب وب سالبة ح د . فكل شيء بالضرورة إما أن يوجد فيه آ أو د ، لأنه إما أن توجد فيه الموجبة وإما السالبة . وأيضا في كل شيء إما أن توجد ح وإما أن توجد ب ، لأنهما موجبة وسالبة وكان موضوعا آ موجودة في كل ما يوجد فيه ح . فإذن الذي يوجد فيه د في كله يوجد ب . وأيضا لأن كل واحد من الأشياء بالضرورة ليس يخلو من إحدى ز ب ، وكذلك ولا من إحدى ب د وكانت ب لاحقة لـ د فإن ب لاحقة لـ د ، لأن ذلك هو عندنا معلوم . فإذن إن كانت < آ لاحقة لـ ح > ^(٢) قلباً في < تناسبها هكذا . لأنه ليس بالضرورة كل شيء إما أن يوجد فيه آ أو > د ، ولا < أيضا ب أو د لأن د ليس هي سالبة آ ، لأن سالبة « الخير » هي : « ليس خيراً » وليس هي « لا خير » ولا « لا — خير » ؛ وسالبة الشر هي « ليس شراً » وليس هي « لا شر » ، ولا « لا — شر » .^(٣) وكذلك يعرض في ح د لأن السوالب المأخوذة اثنتان .^(٤)

(١) ورد قوله : من الأشياء ... يجتمع — مكررا في الأصل وضرب فوفه بنقط حمراء .

(٢) خرم في الأصل . (٣) ص : شر . (٤) ص : اثنتين .

عمت المقالة الأولى من أناالوطيقا الأولى نقلت من نسخة بخط الحسن
ابن سوار ، نقلها من نسخة يحيى بن عدى بخطه هذا سنة تسعة وأربعمائة^(١) ...
قوبل به نسخة كتبت أيضا من خط يحيى بن عدى ، وقوبل بها عليها
وقرئت بحضرتة فكان موافقا لها^(٢) .

(١) هذه العبارة : نقلت... وأربعمائة... يظهر أنها بخط مختلف .

(٢) بخط آخر غير السابق .

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٥

المقالة الثانية من أنا لوطيقا الأولى

> خصائص القياس . - النتائج الكاذبة . - أنواع الاستدلال

< الشبهة بالقياس .

١

> تعدد النتائج في الأقيسة <

- قد بينا في كم شكل ، وبأى مقدمات ، وكم ، ومتى ، وكيف يكون كل قياس ، وأيضا ما الأشياء التي ينبغى أن ننظر فيها في إثبات الشيء ونقضه ، وكيف ينبغى أن نبحث عن الشيء المطلوب في أى صناعة ، وأيضا بأى سبيل نأخذ أوائل الأشياء . فلأن المقاييس منها كلية ومنها جزئية ، فإن الكلية أبدأ تجمع أشياء كثيرة ، وأما الجزئية فالموجبة منها تجمع أشياء كثيرة ، وأما السالبة فإنها تجمع النتيجة فقط ، لأن المقدمات الأخر تنعكس . وأما السالبة فليس تنعكس ، والنتيجة هى شيء مقول على شيء . فالمقاييس الأخر إذن تجمع أشياء كثيرة ، مثل أنه إن تبين أن A مقولة على كل B أو على بعضها ، فإن B بالضرورة تكون مقولة على بعض A ، وإن لم تكن A مقولة على شيء من B فإن B لا تكون مقولة على شيء من A ، وذلك بخلاف ما تقدم . فإن لم تكن A فى بعض B ، فليس بالضرورة B غير موجودة فى بعض A ، لأنه قد يمكن أن تكون فى كلها .

١٥

فهذه علة عامة لكل المقاييس الكلية والجزئية . وقد يمكن أن نتكلم
في المقاييس الكلية على ضرب آخر : أن قياسا واحدا يكون في الحدود
الموضوعة للحد الأوسط وللنتيجة ، مثل أنه إن كانت $\alpha >$ نتيجة بتوسط
 β ، فإن كل ما هو موضوع لـ β أول α فبالاضطرار على كله يقال
 α ، لأنه إن كانت β مقولة على δ ، و α مقولة على كل β ، فإن α تكون
٢٠ مقولة على كل δ . وأيضا [١٠٨ ب] إن كانت α مقولة على كل β و α
مقولة على كل β ، فإن α مقولة على كل β . وكذلك يعرض إذا كان القياس
سالبا . — وأما في الشكل الثاني فإن القياس إنما يكون فيما هو موضوع النتيجة
فقط ، مثل أنه إن لم تكن α مقولة على شيء من β ومقولة على كل β فإن
النتيجة أن β ليست مقولة على شيء من α . فإن كانت δ موضوعة لـ α
فإنه يتبين أن β ليست مقولة على شيء من δ . وأما أن β ليست مقولة
٢٥ على ما هو موضوع لـ α ، فإنه ليس يتبين بقياس . وإن كانت β ليست
مقولة على β ، إذ كانت β موضوعة لـ α : ولكن أن β ليست مقولة على
٣٠ شيء من α قد يبين بقياس ، وأما أن لا تكون α مقولة على β فإن ذلك
خذّ بلا برهان . فإذاً ليس من أجل القياس يعرض ألا تكون β
مقولة على β .

فأما في المقاييس الجزئية فإنه لا يعرض مما هو موضوع النتيجة شيء
باضطرار ، لأنه لا يكون قياس إذا أخذت هذه المقدمة جزئية . وأما إن
كان موضوعا للأوسط فيكون قياس ، غير أنه ليس يكون من أجل القياس
٣٥

مثل أنه إن كانت آ مقولة على كل ب ^(١) < و > ب مقولة على بعض ح فإن ما كان موضوعا لـ ح ليس عليه قياس ؛ وما كان موضوعا لب يكون عليه قياس ، ولكن ليس من أجل القياس المتقدم . وكذلك يعرض في سائر الأشكال ، لأن كل ما كان موضوعا للنتيجة ليس يكون عليه قياس ؛ ٤٠
وأما الآخر فيكون عليه قياس ، غير أنه ليس من أجل القياسات .
وفي القياسات الكلية كان يتبين ما كان موضوعا للحد الأوسط من مقدمة ٥٣
غير مبرهنة . فإذا ن إما ألا يكون تمت قياساً ، وإما ثم وها هنا .

٢

> الإنتاج كذباً من مقدمات صادقة ، والإنتاج بالصدق

من مقدمات كاذبة — في الشكل الأول <

- ٥ وقد تكون المقدمتان اللتان منهما يكون القياس أحيانا جميعا صدقاً ،
وأحيانا جميعا كذبا ، وأحيانا الواحدة صدقا والأخرى كذبا ؛ وأما النتيجة
فتكون بالاضطرار : إما صدقا وإما كذبا . ١٠

أما من مقدمات صادقة فليس يكون أن يجتمع كذب . وأما من
مقدمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق ، غير أنه ليس لعلة المقدمات ،
لأنه لا تكون القياسات لعلة المقدمات إذا كانت كذبا . وسنقول فيما نستأنف
لأى علة يعرض ذلك . [١٠٩] وهو بين من ها هنا أنه لا يمكن أن يجتمع

(١) نزم في الأصل .

كذب من مقدمات صادقة ، لأنه إن كان موضوعا أنه إذا كانت
أ موجودة فبالاضطرار تكون ب موجودة . فإنه إذا لم تكن ب موجودة ،
فبالاضطرار أن تكون أ غير موجودة ، وأنه إن كانت أ صدقا فمن الاضطرار
أن تكون ب صدقا ، وألا يعرض أن يكون الشيء الواحد موجودا وغير
موجود معا ، وذلك محال . ولا ينبغي أن نفهم أن آ حد واحد يعرض
منه شيء باضطرار ، لأنه لا يمكن ذلك ، لأن الشيء الذي يعرض باضطرار
هو النتيجة . وأقل ما تجب عنه النتيجة ثلاثة حدود ومقدمتان ، لأنه إن
كان حقا أن تكون آ مقولة على كل ب ، وب مقولة على كل ح ، فبالضرورة
تكون آ مقولة على كل ح ، وكان ذلك غير ممكن أن يكون كذبا ، وإلا يعرض
أن يكون الشيء الواحد موجودا وغير موجود معا ، لأن آ كما وضعت هي
مقدمتان متصلتان — . وكذلك يعرض في القياسات السالبة ، لأنه لا يكون
أن يتبين كذب من مقدمات صادقة .

١٥

٢٠

٢٥

وأما من مقدمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق إذا كانت جميعا كذبا
أو الواحدة . إلا أنه ليس أيما اتفق منها ، ولكن الثانية إن هي أخذت كلها
كذبا . فإن لم تؤخذ المقدمة كلها كذبا ، فقد يجوز أن تكون النتيجة صدقا ،
على أن يكون الكذب في أيما اتفق من المقدمتين . وبيان ذلك أن تكون آ
مقولة على كل ح وغير مقولة على شيء من ب ، وب غير مقولة على ح لأن ذلك
قد يمكن مثل أن الحى غير مقول على كل شيء من الحجارة ، والحجر غير مقول
على واحد من الناس . فإن أخذت آ مقولة على كل ب وب مقولة على كل

٣٠

- ٣٥ > ، فإن آ تكون مقولة على كل > . فإذا قد تكون النتيجة صدقا إذا كانت كلاً المقدمتين كذبا ، لأن كل إنسان حي . وكذلك يعرض في القياسات السالبة ، لأنه قد يجوز أن تكون آ غير مقولة على شيء من > ، و ب غير مقولة على شيء من > ، و آ مقولة على كل ب ، مثل أنه إن أخذت حدود وصير الإنسان الحد الأوسط ، فإن الحي غير مقول على شيء من الحجارة ، والإنسان غير مقول على شيء من الحجارة ، والحي مقول على كل إنسان .
- ٤٠ فإذا إن أخذنا ما هو مقول على كل الشيء إنه غير مقول على شيء منه ، وما هو غير مقول عليه إنه مقول على كله ، فإنه يكون من هاتين المقدمتين —
- ١٥٤ وهي كذب — نتيجة صادقة .

وكذلك يتبين [و] إن أخذ كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب [١٠٩ ب] . فإن كانت الواحدة كذبا واتفق أنها المقدمة الأولى وكانت كلها كذبا كمقدمة آ ب ، فإن النتيجة لا تكون صدقا . وأما إن كانت مقدمة > كلها كذبا فإن النتيجة تكون صدقا ، وأعني بكلها كذبا المقدمة التي يوجد الصدق في ضدها ، مثل أنه إن كان الحيوان غير موجود في شيء من الموضوع ، فيؤخذ موجودا في كله . وإن كان موجودا في كله يؤخذ غير موجود في شيء منه .

وبيان ذلك أن تكون آ غير موجودة في شيء من ب ، و ب موجودة في كل > . فإن نحن أخذنا مقدمة ب > صدقا ومقدمة آ ب كلها كذبا بأن تؤخذ آ مقولة على كل > فمحال أن تكون النتيجة صدقا ، لأن آ كانت

(١) ص : كلفي .

١٠ غير موجودة في > ، إذ كان ما يوجد فيه ب لا يوجد في شيء منه آ ، و ب موجودة في كل > . — وكذلك لا تكون النتيجة صدقا إذا كانت آ موجودة في كل ب ، و ب في كل > وأخذت مقدمة ب > صدقا ومقدمة آ ب كذبا كلها بأن تؤخذ آ غير مقولة على شيء من ب ، لأن آ تكون غير موجودة في > إذ كان ما توجد فيه ب ففيه كله يوجد آ ، و ب موجودة في كل > . فهو إذن بين أنه إذا أخذت المقدمة الأولى كلها كذبا : موجبة كانت أو سالبة، وكانت الأخرى صدقا، فإن النتيجة لا تكون صدقا .

٢٠ فإن لم تؤخذ كلها كذبا فقد تكون النتيجة صدقا، لأنه إن كانت آ موجودة في كل > وفي بعض ب ، و ب في كل > ، مثل أن الحى موجود في كل قُنُس ، وموجود في بعض الأبيض وأما الأبيض فبني كل قُنُس ، فإنه إن أخذت آ موجودة في كل ب ، و ب موجودة في كل > تكون آ موجودة في كل > حقا ، لأن كل قُنُس حى . وكذلك يعرض [و] إن كانت مقدمة آ ب سالبة، لأنه قد يمكن أن تكون آ موجودة في بعض ب وغير موجودة في شيء من > وتكون ب موجودة في كل > : مثل أن الحى موجود في بعض الأبيض وغير موجود في شيء من الثلج، والأبيض في كل ثلج . فإن أخذت آ غير موجودة في شيء من ب ، و ب في كل > ، فإن آ تكون غير موجودة في شيء من > .

٣٠ فإن أخذت مقدمة آ ب كلها صدقا، ومقدمة ب > كلها كذبا، فإن النتيجة تكون صدقا إذا كانت مقدمة ب > كلها كذبا . وكذلك يعرض

إذا كانت مقدمة آ ب سالبة ، لأنه يمكن أن تكون آ غير [١١١٠] موجودة ٣٥
في شيء من ب ح مثل الجنس في الأنواع التي تحت جنس آخر كالحى ،
فإنه غير موجود في الموسيقى وفي الطب ، والموسيقى ليست موجودة في الطب .
فإذا أخذت آ غير موجودة في شيء من ب ، وب موجودة في كل ح ، ٥٤
فإن النتيجة تكون صدقا .

وإن لم تكن مقدمة ب ح كلها كذبا ، بل بعضها ، فإن النتيجة أيضا
تكون صدقا لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في كل واحد من
ب ح وتكون ب موجودة في بعض ح مثل الجنس في النوع والفصل ، ٥
كالحى : فإنه موجود في كل إنسان وفي كل مشاء . وأما الإنسان فإنه
موجود في بعض المشاء ، لافي كله . فإذا آ إن كانت موجودة في كل
ب ، وأخذت ب موجودة في كل ح ، فإن آ تكون موجودة في كل ح ،
وذلك قد كان حقا . وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة آ ب سالبة ، لأنه ١٠
يمكن ألا تكون آ موجودة في شيء من ب ح وتكون ب موجودة في بعض ح :
مثل الجنس في نوع وفصل من جنس آخر ، كالحى فإنه لا يوجد في شيء
من العقلى ولا في شيء من الفكرى ، فأما العقلى فإنه موجود في بعض الفكرى .
فإذا آ إن أخذت آ غير موجودة في شيء من ب وأخذت ب موجودة ١٥
في كل ح ، فإن آ تكون غير موجودة في شيء من ح — وذلك قد كان حقا .
وأما في القياسات الجزئية فقد يمكن — إذا كانت المقدمة الأولى كلها كذبا
والأخرى كلها صدقا — أن تكون النتيجة صدقا . وقد يمكن أيضا أن تكون

٢٠. النتيجة صدقا إذا كان بعض المقدمة الأولى كذبا وبعض الأخرى صدقا .
وقد يعرض أيضا ذلك إذا كانتا جميعا كذبا ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون \bar{A}
غير موجودة في شيء من B وموجودة في بعض \bar{C} : مثل الحلى ، فإنه غير
موجود في شيء من الثلج وموجود في بعض الأبيض ، والثلج موجود في بعض
الأبيض . فإن وُضِعَ الحد الأوسط ثلجا ، والطرف الأول حيا ، وأخذت A ٢٥
موجودة في كل B ، و B موجودة في بعض \bar{C} ، فإن مقدمة \bar{A} تكون
كلها كذبا ومقدمة B صدقا ، وتكون النتيجة حقا . وكذلك يعرض إذا
كانت مقدمة \bar{A} سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون A موجودة في كل B
٣٠. وغير موجودة في بعض \bar{C} وتكون B موجودة في بعض \bar{C} ، كالحلى فإنه
موجود في كل إنسان وغير موجود في بعض الأبيض . وأما الإنسان فموجود
في بعض الأبيض . فإذا إن وضع الإنسان حداً أوسط وأخذت \bar{A} غير
موجودة في شيء من B و B في بعض \bar{C} وكانت مقدمة \bar{A} صدقا ،
فإن النتيجة تكون صدقا [١١٠ ب] . ٣٥

وكذلك يعرض إن كانت مقدمة \bar{A} بعضها كذبا ، لأنه ليس
شيء يمنع أن تكون A في بعض B وفي بعض \bar{C} وتكون B موجودة
في بعض \bar{C} : كالحلى ، فإنه موجود في بعض الجيد وفي بعض الكبير ،
والجيد موجود في بعض الكبير . فإذا إن أخذت \bar{A} موجودة في كل B ، ١٥٥
و B موجودة في بعض \bar{C} ، وكان بعض مقدمة \bar{A} كذباً ومقدمة B صدقا

صدقا، فإن النتيجة تكون صدقا . - وكذلك يعرض إذا كانت
مقدمة آ ب سالبة ، لأن بيان ذلك يكون بالحدود المتقدمة بعينها وبنحو
ما أخذت .

وأیضا إن كانت مقدمة آ ب صدقا ومقدمة ب > كذبا، فإن النتيجة

- ٥ تكون صدقا، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في كل ب وموجودة
في بعض > وتكون ب غير موجودة في شيء من > : كالحی، فإنه موجود
في كل قُقُنْس وفي بعض الأسود، والقُقُنْس غير موجود في شيء من الأسود،
فإذن إذا أخذت آ موجودة في كل ب ، وب في بعض > ، فإن النتيجة
١٠ تكون صدقا إذا كانت مقدمة ب > كذبا . وكذلك يعرض إن كانت مقدمة
آ ب سالبة، لأنه قد يمكن أن تكون آ غير موجودة في شيء من > مثل
الجنس في النوع الذي من جنس آخر والعرض الذي لأنواع الجنس كالحی
١٥ فإنه غير موجود في شيء من العدد وموجود في بعض الأبيض . وأما العدد
فغير موجود في شيء من الأبيض . فإن وُضِعَ العددُ حداً أوسط وأخذت آ
غير موجودة في شيء من ب وب في بعض > فإن آ تكون غير موجودة
في بعض > وذلك قد كان حقا . ومقدمة آ ب حق ، وب > كذب .
٢٠ وكذلك تكون النتيجة صدقا ، وإن كانت مقدمة آ ب كذبا ومقدمة
ب > كذبا، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في بعض ب وفي بعض

(١) ص : صدق .

(٢) ص : كذب .

حَ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حَ ، مثل أنه إن كانت بَ ضد
حَ وكانتا جميعا عَرَضِيَّين في جنس واحد كالحى ، فإنه في بعض الأبيض
وفي بعض الأسود . وأما الأبيض فغير موجود في شيء من الأسود . فإذا
٢٥ إذا أخذت آَ موجودة في كل بَ وبَ موجودة في بعض حَ ، فإن النتيجة
تكون حقا . وكذلك يعرض [و] إن أخذت مقدّمة آَ بَ سالبة . وبيان
ذلك من هذه الحدود التي تقدمت وبنحو ما وُضِعَتْ .

وأیضا إن كانت كلتا المقدمتين كذبا فقد تكون النتيجة صدقا ، لأنه
٣٠ قد يمكن أن تكون اَ غير موجودة في شيء من حَ مثل الجنس [١١١١]
في النوع الذي من جنس آخر وفي العَرَض الذي لأنواعه : مثل الحى ، فإنه
غير موجود في شيء من العدد وموجود في بعض الأبيض والعدد غير موجود
في شيء من الأبيض . فإن أخذت آَ موجودة في كل بَ وبَ في بعض حَ ،
٣٥ فإن النتيجة تكون صدقا والمقدمتان جميعا كذبٌ . — وكذلك يعرض إذا
كانت مقدّمة آَ بَ سالبة ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آَ موجودة في كل
بَ وغير موجودة في بعض حَ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حَ :
٤٠ كالحى ، فإنه موجود في كل قُقُنْس وغير موجود في بعض الأسود ، والقُقُنْس
٥٥ غير موجود في شيء من الأسود . فإذا أخذت آَ غير موجودة في شيء
من بَ وبَ موجودة في بعض حَ ، فإن آَ تكون غير موجودة في بعض حَ ،
فالنسبة صدق والمقدمات كذب .

> الإنتاج صدقا من مقدمات كاذبة ، في الشكل الثاني <

وأما في الشكل الثاني فقد يمكن لا محالة أن يجتمع صدق من مقدمات كاذبة : < سوءاً > كانت كل واحدة من المقدمتين كلها كذبا أو بعضها ، أو كانت الواحدة كلها صدقا والأخرى كلها كذبا : أيما منهما اتفق ، أو كانت الواحدة كلها كذبا وبعض الأخرى كذبا^(١) . وذلك يكون إما في القياسات الكلية وإما في الجزئية .

- ١٠ لأنه إن كانت آ غير موجودة في شيء من ب وموجودة في كل ح ، فإن ب تكون غير موجودة في شيء من ح ، كالحى ، فإنه غير موجود في شيء من الحجارة وموجود في كل فرس . فإن وضعت هذه المقدمات على ضد ما هي بأن تؤخذ آ موجودة في كل ب وغير موجودة في شيء من ح فإن النتيجة تكون صدقا من مقدمات كلها كذب . — وكذلك يعرض إن كانت آ موجودة في كل ب وغير موجودة في شيء من ح ، لأن القياس في ذلك واحد . وكذلك أيضا يعرض إذا كانت الواحدة كلها كذبا والأخرى كلها صدق ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون آ موجودة في كل واحد من ب ح وتكون ب غير موجودة في شيء من ح : كالجنس في الأنواع التي ليس بعضها تحت بعض ، مثل الحى فإنه موجود في كل إنسان وفي كل فرس ، والفرس غير موجود في واحد من الناس . فإن أخذ الحى موجودا في الواحد ، غير

(١) ص : كذب .

موجود في الآخر، فإن المقدمة الواحدة تكون كلها كذبا والآخرى كلها صدقا،
وتكون النتيجة كلها صدقا: في أي ناحية صيرت السالبة . وكذلك يعرض إن
كان بعض المقدمة الواحدة [١١١ ب] كذبا وكل الأخرى صدقا ، لأنه
قد يمكن أن تكون آ موجودة في بعض ب وفي كل ح . وأما ب فغير موجودة ٢٥
في شيء من ح : كالحى ، فإنه موجود في بعض الأبيض وفي كل غراب ،
والأبيض غير موجود في واحد من الغربان . فإن أخذت آ غير موجودة
في شيء من ب وموجودة في كل ح ، فإن مقدمة آ ب يكون بعضها كذبا
وكل مقدمة آ ح صدقا ؛ وأما النتيجة فصدق في أي ناحية صيرت السالبة .
والبرهان في ذلك بهذه الحدود التي تقدمت . وكذلك أيضاً يعرض إن كان ٣٠
بعض المقدمة الموجبة كذبا والسالبة صدقا ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون
آ موجودة في بعض ب وغير موجودة في شيء من ح وتكون ب غير موجودة
في شيء من ح : مثل الحى ، فإنه في بعض الأبيض وغير موجود في شيء من
القيير ، والأبيض غير موجود في شيء من القيير . فإذا أخذت آ موجودة ٣٥
في كل ب وغير موجودة في شيء من ح فإن بعض مقدمة آ ب حق ، وأما
النتيجة فحق . وكذلك يعرض إن كانت كل واحدة من المقدمتين بعضها كذبا ،
لأنه قد يمكن أن تكون آ موجودة في بعض ب وبعض ح وتكون ب غير
موجودة في شيء من ح : مثل الحى ، فإنه موجود في بعض الأبيض وبعض
الأسود ، وأما الأبيض فغير موجود في شيء من الأسود . فإن أخذت آ
موجودة في كل ب وغير موجودة في شيء من ح ، فكل واحدة من المقدمتين

بعضها كذبٌ والنتيجة صدقٌ ، وكذلك يعرض وإن حُوِّلت السالبة . وبيان ذلك من تلك الحدود .

- ٥ وكذلك أيضا يعرض في القياسات الجزئية ، لأنه ليس شيء يمنع من أن تكون A موجودة في كل B وبعض C وتكون B غير موجودة في بعض C : كالحى ، فإنه موجود في كل إنسان وفي بعض الأبيض . فإن أخذت A غير موجودة في شيء من B وموجودة في بعض C ، فإن المقدمة الكلية تكون كلها كذبا والجزئية كلها صدقا . وأما النتيجة فصدق . وكذلك يعرض إذا صيرت مقدمة A B موجبة ، لأنه قد يمكن أن تكون A غير موجودة في شيء من B وغير موجودة في بعض C وتكون B غير موجودة في بعض C : مثل الحى ، فإنه ليس بموجود في غير المتنفس وغير موجود في بعض الأبيض ، وغير المتنفس ليس بموجود في [١١١٢] بعض الأبيض . فإن وضعت A موجودة في كل B وغير موجودة في بعض C فإن مقدمة A B الكلية كلها كذب ، ومقدمة A C صدق ، وأما النتيجة فتكون صدقا .

- وكذلك يعرض إن وضعت الكلية صدقا والجزئية كذبا ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون A غير موجودة في شيء من B C وتكون B غير موجودة في بعض C : كالحى ، فإنه ليس بموجود في واحد من الأعداد ولا في غير المتنفس ، والعدد ليس بموجود في بعض ما هو غير متنفس . فإن وضعت
- ٢٠

أ غير موجودة في شيء من ب > وموجودة في بعض > (١) فإن < النتيجة
والمقدمة الكلية تكونان صدقا ، والمقدمة الجزئية كذبا .

وكذلك يعرض إن وُضِعَتْ المقدمة الكلية واجبة ، لأنه قد يمكن أن تكون ٢٥

أ موجودة في كل واحدة من ب ح وتكون ب غير موجودة في بعض >
كالجنس في النوع والفصل : مثل الحى ، فإنه موجود في كل إنسان وكل
مَشاء ، والإنسان غير موجود في كل مَشاء . فإذا إن اخذت أ موجودة
في كل ب وغير موجودة في بعض > فإن المقدمة الكلية تكون صدقا
والجزئية كذبا . وأما النتيجة فتكون صدقا . وهو بين أنه إذا كانت المقدمتان ٣٠

كذبا ، فقد تكون النتيجة صدقا ، إذ كان يمكن أن تكون أ موجودة
في كل ب وغير موجودة في شيء من > ، وتكون ب غير موجودة في بعض
> . لأنه إذا أخذت أ غير موجودة في شيء من ب وموجودة في بعض > ،
فإن كلتا المقدمتين تكونان كذبا ، وأما النتيجة فصديق . ٣٥

وكذلك يعرض اذا كانت المقدمة الكلية موجبة والجزئية سالبة ، لأنه
قد يمكن أن تكون أ غير موجودة في شيء من ب وموجودة في كل > وتكون
ب غير موجودة في بعض > : كالحى ، فإنه غير موجود في شيء من العلم ٤٥
وموجود في كل إنسان ، وأما العلم فغير موجود في كل إنسان . فإن
أخذت أ موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض > ، فإن كلتا المقدمتين ٥٦
تكونان كذبا ، وأما النتيجة فصديق .

(١) تصحيح بالهامش . (٢) ص : كفى .

٤

- < الإنتاج صدقا من مقدمات كاذبة ، في الشكل الثالث >
وأما في الشكل الثالث فقد تكون النتيجة صدقا إذا كانت المقدمتان
٥ كاتهما كذبا ، أو بعضها ، أو كانت الواحدة كلها صدقا والأخرى كذبا ،
أو كان بعض الواحدة كلها كذبا والأخرى كلها صدقا وبخلاف ذلك وكيفما
أمكن أن تُغَيَّرُ المقدمات ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون كل واحدة من A B
١٠ غير موجودة في شيء من C . وأما A فتكون موجودة في بعض B مثل
الإنسان والمشاء ، فإنهما ليسا بموجودين في واحد مما هو غير متنفس ،
وأما الإنسان فوجوده في بعض المشاء . فإن أخذت A و B موجودتين
في كل C ، فإن كل واحدة من المقدمتين تكون كلها كذبا ، وأما النتيجة
فصدق .

- [١١٢ ب] وكذلك يعرض إذا كانت الواحدة سالبة والأخرى موجبة ،
١٥ لأنه قد يمكن أن تكون B غير موجودة في شيء من C و A موجودة في كل
 C وتكون A غير موجودة في بعض B : مثل أن الأسود غير موجود
في شيء من القُقُنُس ، والحلي موجود في كل قُقُنُس ، فالحلي غير موجود
في كل شيء أسود . فإذا إن أخذت B موجودة في كل C و A غير موجودة
في شيء من C فإن A تكون غير موجودة في بعض B ، والنتيجة صدق
٢٠ والمقدمتان جميعا كذب .

فإن كانت كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب فقد تكون النتيجة صدقا ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون كلتا A و B موجودتين في بعض C وتكون A موجودة في بعض C كالأبيض والحيّد فإنهما موجودان في بعض الحى ، والأبيض موجود في بعض الجيد . فإن وُضِعَتْ كلتا A و B موجودتين في كل C فإن كلتا المقدمتين تكونان كذبا والنتيجة صدقا . ٢٥

وكذلك يعرض إن وُضِعَتْ مقدّمة A C سالبة ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون A غير موجودة في بعض C وتكون B موجودة في بعض C وتكون A غير موجودة في كل B ، كالجيد فإنه غير موجود في بعض الحى . وأما الأبيض فغير موجود في كل جيد . فإذاً إن أخذت A غير موجودة في شيء ٣٠

من C و B موجودة في كل C فإن كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب والنتيجة صدق . وكذلك يعرض إن أخذت المقدّمة الواحدة كلها كذبا والأخرى كلها صدقا ، لأنه قد يمكن أن تكون كلتا A و B موجودتين في كل C وتكون A غير موجودة في بعض B ، كالحى والأبيض : فإنهما موجودان في كل قُقُنُس ، والحى غير موجود في كل أبيض . ٣٥

فإذاً قد أثبتت هذه الحدود فإنه إن أخذت B موجودة في كل C و A غير موجودة في كلها ، فإن مقدّمة B C تكون كلها صدقا ومقدّمة A C كلها كذبا ، وأما النتيجة فصدق .

وكذلك يعرض إن كانت مقدّمة B C كذبا ومقدّمة A C صدقا ، والحدود التي في ذلك هي : أسود ، وقُقُنُس ، وغير متنفس . ٤٠

وكذلك أيضا يعرض إذا أخذنا كلتا المقدمتين موجبتين ، لأنه لا شيء
١٥٧ يمنع أن تكون ب موجودة في كل ح وتكون آ موجودة في بعض ب :
كالحي ، فإنه موجود في كل قُقُنْس ، والأسود غير موجود في واحد من
القُقُنْس ، والأسود موجود في بعض الحي . فإذا أخذت آ وب
موجودتين في كل ح ، فإن مقدمة ب ح تكون كلها صدقا ومقدمة آ ح
كلها كذبا ، وأما النتيجة فصدق .

وكذلك يعرض إن حوّلت مقدمة آ ح صدقا [١١٣] ، لأن البرهان
على ذلك بهذه الحدود التي تقدمت . وكذلك قد تكون النتيجة صدقا إذا
كانت المقدمة الواحدة كلها صدقا وبعض الأخرى كذبا ، لأنه قد يمكن
١٠ أن تكون ب موجودة في كل ح وتكون آ موجودة في بعض ح . وأما
آ فموجودة في بعض ب : مثل ذى الرجلين ، فإنه موجود في كل إنسان ،
والجيد غير موجود في كل إنسان ، والجيد موجود في بعض ذى الرجلين .
فإن أخذت آ وب موجودتين في كل ح ، فإن مقدمة ب ح تكون
كلها صدقا ، وبعض مقدمة آ ح كذبا ، وأما النتيجة فصدق .
١٥

وكذلك يعرض إن أخذت مقدمة آ ح صدقا ومقدمة ب ح كذبا ،
لأن البيان على ذلك إذا حوّلت المقدمات بهذه الحدود التي تقدمت .

وكذلك يعرض إذا أخذت المقدمة الواحدة سالبة والأخرى موجبة ؛
٢٠ فلأنه قد يمكن أن تكون ب موجودة في كل ح وآ موجودة في بعض ح ،

فإذا كانت المقدمات هكذا فقد تكون \bar{A} غير موجودة في كل B . فإن أخذت B موجودة في كل C و A غير موجودة في شيء من C ، فإن المقدمة السالبة يكون بعضها كذبا ويكون كل الأخرى صدقا ، وتكون أيضا النتيجة صدقا . فإلّا فإنه قد تبين أنه إذا كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من C و B موجودة في بعضها ، فإنه يمكن أن تكون \bar{A} غير موجودة في بعض B ، فإنه بين أنه إذا كانت مقدمة \bar{A} C كلها صدقا ، وبعض مقدمة B C كذبا ، فإن النتيجة قد تكون صدقا ، لأنه إن أخذت \bar{A} غير موجودة في شيء من C و B موجودة في كل C ، فإن مقدمة \bar{A} C تكون كلها صدقا وبعض مقدمة B C كذب .

٢٥

وهو بين في القياسات الجزئية أنه لا محالة قد يجتمع من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة ، لأن البرهان على ذلك يتبين بالحدود التي استعملت في القياسات الكلية . أما في التي في القياسات الموجبة منها فتستعمل في الموجبة من الجزئية . وأما التي في السالبة ، ففي السالبة من هذه ، لأنه لا فرق في وضع الحدود إذا كان المحمول غير موجود في شيء من الموضوع وأخذ موجودا في كله ، أو كان موجودا في بعضه فأخذ موجودا في كله .

٣٠

٣٥

فهو بين أنه إذا كانت النتيجة كذبا فبالضرورة يكون بعض المقدمات كذبا أو كلها . فإذا كانت النتيجة صدقا ، فليس باضطرار أن تكون المقدمات صدقا ، لا بعضها ولا كلها ، بل قد تكون النتيجة صدقا من غير أن تؤخذ في القياسات مقدمة صدق ، ولكن ليس باضطرار . والعلة

٤٠

في ذلك [١١٣ ب] أنه إذا كان اثنان لهما هذه النسبة لبعضها إلى بعض فإنه إذا كان أحدهما موجودا ، فبالاضطرار أن يكون الآخر . فإنه إذا لم يكن الآخر موجودا ، فبالاضطرار لا يكون أحدهما موجودا . وإذا كان موجودا ، فليس باضطرار أن يكون أحدهما موجودا . وإذا وضع أن أحدهما موجود أو غير موجود ، فمحال أن يكون الآخر بعينه موجودا باضطرار بوجود أحدهما وعدم وجوده ، أعني مثل ما إذا كانت \bar{A} أبيض .
فبالضرورة تكون \bar{B} عظيما ، وإذا لم تكن \bar{A} أبيض فبالضرورة تكون \bar{B} عظيما ، لأنه إذا كان شيء ما أبيض وهو \bar{A} ، فإن شيئا ما بالضرورة يكون عظيما وهو \bar{B} . وإذا كانت \bar{B} عظيما فإن \bar{A} لا يكون أبيض ، فيلحق باضطرار إذا كانت \bar{A} أبيض ألا تكون \bar{B} أبيض . فإذا كان اثنان وكان بوجود أحدهما يوجد الآخر باضطرار ، وإذا لم يكن الآخر بالضرورة لا يكون أحدهما . فإذا لم يكن \bar{B} عظيما ، فليس يمكن أن يكون \bar{A} أبيض ؛ فإن كان إذا لم يكن \bar{A} أبيض يلحق باضطرار أن يكون \bar{B} عظيما ، فإنه قد يعرض ضرورة إذا لم تكن \bar{B} عظيما أن تكون \bar{B} بعينها عظيما ، وذلك محال : لأنه إن لم تكن \bar{B} عظيما فإن \bar{A} لا تكون أبيض بالضرورة ، وكان يُظن أنه يجب إذا لم تكن \bar{A} أبيض أن تكون \bar{B} عظيما ، فإن \bar{A} لا يكون أبيض بالضرورة ، وكان يظن أنه يجب إذا لم تكن \bar{A} أبيض أن تكون \bar{B} عظيما ؛ فإنه يعرض إذا لم تكن \bar{B} عظيما أن تكون \bar{B} بعينها عظيما كما تبين بالثلاثة الحروف .

< البرهان الدَّورِي في الشكل الأوَّل >

وأما التبيين الذي يكون بالدور من بعض على بعض فهو أن تؤخذ
النتيجة وإحدى المقدمتين فتُجمع منهما المقدمةُ الباقية المأخوذة في القياس ٢٠
الأوَّل . مثل أنه إن احتيج أن يتبين أن A موجودة في كل C ، ثم تبين
ذلك B ، فإن أخذت A موجودة في كل C و C موجودة في كل B ،
فإن A تكون موجودة في كل B . وأما أولاً فأخذت المقدمة بالعكس
أن B موجودة في كل C ، فإن احتيج أن تبين أن B موجودة في كل C ٢٥
فإن ذلك يتبين إذا أخذت A مقولة على كل C التي كانت نتيجة ؛ وأخذت
 B مقولة على كل A التي كانت أولاً مأخوذة بالعكس أن A مقولة على كل
 B وليس يكون أن تبين القضايا بعضها من بعض على غير هذه الجهة .
لأنه إن أخذت حدَّ آخرٍ وسطاً ، فإن التبيين لا يكون بالدور ، لأنه لا يوجد ٣٠
على هذه الجهة أشياءً بتةً يكون كل واحد منها مستعملاً في تبين الآخر ؛
وإن أخذ من المقدمات شيء بالضرورة يكون المأخوذ مقدّمة واحدة ،
لأنه إن أخذتاً جميعاً ، رجعت النتيجة الأولى ، ولكن ينبغي [١١١٤]
أن تكون مخالفة لها . أما في الحدود التي لا تنعكس ، فإن مقدّمة القياس
الواحدة تكون غير متبرهنة ، لأنه لا يكون أن تبين بهذه الحدود أن الثابت ٣٥
الأوسط والأوسط في الأوَّل . وأما في المنعكسة فقد تبين كل قضايا

- القياس بعضها من بعض ، مثل ما إذا كانت حدود A B C منعكسة بعضها على بعض . وبيان ذلك أن تكون قضية A C مبرهنة بتوسط B وأيضاً قضية A B بالنتيجة وعكس مقدمة B C . وكذلك تبين قضية B C بالنتيجة وعكس مقدمة A B . وينبغي أن تبين مقدمات C B A ، لأن هذه فقط استعملت غير مبرهنة . فإن أخذت B موجودة في كل C و C في كل A ، يكون قياس A B إلى A ، وأيضاً إن أخذت C موجودة في كل A و A موجودة في كل B ، فإن C بالضرورة تكون موجودة في كل B . ففي كلا هذه القياسين أخذت مقدمة C A غير مبرهنة ، لأن المقدمات الأخر مبرهنة . فإذاً إن نحن برهنا هذه القضية يكون ميسر القضايا مبرهنة بعضها ببعض . فإن أخذت C موجودة في كل B ، و B في كل A ، فإن كلتا المقدمتين توجد مبرهنتين ، وتكون C بالضرورة موجودة في كل A . فهو إذن بين أن في الحدود الراجعة بعضها على بعض فقط تكون البراهين التي تكون بالدور . فأما في الأخر فلا تكون كما قلنا أولاً . ويعرض في هذه البراهين التي بالدور أن يستعمل الشيء المبرهن مقدمة في تبين ما كان يبرهنه . وأما في القياسات السالبة فهكذا تبين القضايا بعضها من بعض . ولتكن B موجودة في كل C ، و A غير موجودة

(١) ص : كلي .

(٢) ص : كلي .

(٣) ت : مُصَلِّح من السرياني .

في شيء من ب ، فالنتيجة أن آ غير موجودة في شيء من ح . فإن كان
أيضا ينبغي أن يتبين أن آ غير موجودة في شيء من ب التي كانت أولا
مقدمة ، فلتكن آ غير موجودة في شيء من ح و ح موجودة في كل ب ،
لأن على هذه الجهة تكون المقدمة بالعكس . فإن كان ينبغي أن نبرهن أن
ب موجودة في كل ح ، فليس ينبغي أن تعكس مقدمة آ ب كمثل الآخر ،
لأن القول إن : ” ب غير موجودة في شيء من آ ” و ” آ غير موجودة
في شيء من ب ” — مقدمة واحدة لافرق بينهما ، ولكن ينبغي أن يقال إن
ما لا يوجد آ في شيء منه ، ب موجودة في كله . فلتكن آ غير موجودة في شيء
من ح التي كانت نتيجة ، ولتكن ب موجودة في كل ما لا توجد آ في شيء
منه . فإذا ب موجودة في كل ح بالضرورة . فقد صار كل واحدة من
القضايا الثلاث نتيجة . والبيان الذي بالدور هو أن تؤخذ النتيجة وإحدى
المقدمتين بالعكس فنتج منهما المقدمة الباقية .

٢٥

٣٠

٣٥

وأما في القياسات الجزئية ، فليس يكون أن تبرهن المقدمة الكلية من
المقدمات الأخر ، وأما الجزئية فقد تكون . فهو بين أنه لا يمكن أن تبرهن
الكلية ، لأن الشيء الكلي إنما يتبين من المقدمات الكلية ، والنتيجة
ليست كلية ، والبرهان ينبغي أن يكون من النتيجة وإحدى المقدمتين .

٤٠

ومن بعد فإنه لا يكون قياس البتة إذا أخذت المقدمة الصغرى
منعكسة ، لأن كلتا المقدمتين تكونان جزئيتين . وأما المقدمة الصغرى فقد

٥٨

- تبرهن . فلتبرهن \bar{A} أنها مقولة على بعض \bar{C} بتوسط \bar{B} ، فإن أخذت \bar{B} موجودة في كل \bar{A} وبقيت النتيجة على حالها ، فإن \bar{B} تكون موجودة في بعض \bar{C} ويكون الشكل الأول ، والحد الأوسط \bar{A} . وإذا كان القياس سالباً فليس يمكن أن تبرهن المقدمة الكلية للعلة التي قلنا أولاً . وأما الجزئية فتبرهن إن انعكست مقدمة \bar{A} \bar{B} كمثل ما في القياسات الكلية ، كقولنا : كل ما ليس يوجد \bar{A} في بعضه ، فإن \bar{B} توجد في بعضه ، لأنه لا يكون قياس على جهة أخرى ، لأن المقدمة الصغرى سالبة .

٦

< البرهان الدوري في الشكل الثاني >

- وأما الشكل الثاني فليس يكون أن تبرهن الموجبة بهذا النحو . وأما السالبة فتبرهن . أما الموجبة فإنها لا تبرهن من جهة أنه ليس كلتا المقدمتين موجبتين ، لأن النتيجة سالبة ، والموجبة فكانت تبرهن بموجبتين . وأما السالبة فهكذا تبرهن : فلتكن \bar{A} موجودة في كل \bar{B} وغير موجودة في شيء من \bar{C} ، فالنتيجة أن \bar{B} غير موجودة في شيء من \bar{C} ويكون الشكل الثاني والحد الأوسط \bar{B} .

فإن أخذت مقدمة \bar{A} \bar{B} سالبة والأخرى موجبة ، يكون الشكل الأول ، لأن \bar{C} موجودة في كل \bar{A} و \bar{B} ، غير موجودة في شيء من \bar{C} ، فإذاً \bar{B} غير

- ٢٥ موجودة في شيء من A ، فـ A غير موجودة في شيء من B ، وليس يكون قياس من النتيجة وإحدى المقدمتين . فإذا أخذت مقدمة أخرى يكون قياس .
- ٣٠ فإن لم يكن القياس كلياً ، فليس تبرهن المقدمة الكلية للعللة التي قلنا أولاً . وأما الجزئية فتبرهن إذا كانت الكلية موجبة . فلتكن A موجودة في كل B وغير موجودة في بعض C ، فالنتيجة أن B غير موجودة [١١١٥] في بعض C . فإن أخذت B موجودة في كل A وغير موجودة في كل C ، فإن A تكون غير موجودة في بعض C والحد الأوسط B . فإن كانت الكلية سالبة ، فليس تبرهن مقدمة A C إذا انعكست مقدمة A B ، لأنه يعرض إما أن تكون كلتا المقدمتين سالبتين وإما أن تكون الواحدة سالبة . فإذاً ليس يكون قياس . وكذلك يكون التبیین كما كان في القياسات الكلية ، إن قيل : إن الذي يكون B غير موجودة في بعضه ، فإن A تكون موجودة في بعضه .

٧

< البرهان الدوري في الشكل الثالث >

- ٤٠ وأما الشكل الثالث إذا كان كلتا المقدمتين كليتين ، فليس يمكن أن تبرهن بالدور ، لأن الكلية إنما تبرهن بالمقدمات الكلية ، والنتيجة التي في هذا الشكل أبداً هي جزئية . فإذاً هو بين في الجملة أنه لا يمكن أن تبرهن

- المقدمة الكلية في هذا الشكل . — فإن كانت المقدمة الواحدة كلية
والأخرى جزئية ، أحيانا يكون برهان^ه ، وأحيانا لا يكون . فإذا كانت كلتا
المقدمتين موجبتين ، وكانت الصغرى كلية ، يكون قياس^ه . وأما إذا كانت
الكبرى كلية ، فإنه لا يكون قياس^ه . وبيان ذلك أن تكون \bar{A} موجودة
في كل \bar{C} ، و \bar{B} في بعض \bar{C} ، والنتيجة $\bar{A} \bar{B}$. فإن أخذت \bar{C} موجودة
في كل \bar{A} . فقد تبين أن \bar{C} موجودة في بعض \bar{B} ، وأما أن \bar{B} في بعض
 \bar{C} فلم يتبين ، وإن كان لازما بالضرورة إذا كان \bar{C} في \bar{B} أن يكون \bar{B}
في بعض \bar{C} . ولكن ليس هو واحداً أن يقال إن شيئاً موجود في آخر
وآخر في شيء بمكس القول . ولكن ينبغي أن يزداد في القول أنه كل شيء
موجود في آخر ، فإن الآخر موجود في الشيء . فإذا زيد ذلك ، ليس يكون
القياس من النتيجة وإحدى المقدمتين فقط . — فإن كانت \bar{B} موجودة
في كل \bar{C} ، و \bar{A} في بعض \bar{C} ، فإن نتيجة $\bar{A} \bar{C}$ تكون بينة إذا أخذت \bar{C}
موجودة في كل \bar{B} و \bar{A} في بعض \bar{B} ، لأنه يلزم ضرورة أن تكون \bar{A}
في بعض \bar{C} ، إذ كان الحد الأوسط \bar{B} والحدود $\bar{A} \bar{C}$. — وإذا كانت
إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة وكانت الموجبة كلية ، فالمقدمة
الأخرى تنتج . وبيان ذلك أن تكون \bar{B} موجودة في كل \bar{C} و \bar{A} غير
موجودة في كل \bar{C} ، فالنتيجة أن \bar{A} غير موجودة في كل \bar{B} . فإن أخذ مع
النتيجة أن \bar{C} موجودة في كل \bar{B} ، فإنه يلزم ضرورة أن تكون كل \bar{A} غير
موجودة في بعض \bar{C} إذا كانت \bar{B} [١١٥] واسطة . — وأما إذا كانت

٢٥ السالبة كلية ، فإن المقدمة الأخرى لا تنتج إلا على نحو ما قيل قبل إن أخذ كل ما لم يوجد في بعض هذا ، فإن الآخر موجود فيه ، مثل ما أن تكون \bar{A} غير موجودة في شيء \bar{B} من \bar{C} و \bar{B} في بعض \bar{C} ، والنتيجة أن \bar{A} غير موجودة في بعض \bar{B} . فإن أخذ أن كل ما لم تؤخذ \bar{A} في بعضه ف \bar{C} موجودة في بعضه ، فإنه يجب أن تكون \bar{C} موجودة في بعض \bar{B} ، وليس يمكن على نحو آخر أن تعكس المقدمة الكلية فتبرهن الأخرى .

فقد تبين أن التبيين الذي يكون بالدور في الشكل الأول يكون بالشكل الأول والثالث . فإذا كانت النتيجة موجبة ، كان التبيين بالشكل الأول . وإذا كانت سالبة ، كان بالشكل الثالث : لأنه يؤخذ أن ما لا يوجد في شيء منه هذا ، فالآخر في كله . وأما في الشكل الثاني إذا كان القياس كلياً فإن البيان يكون به وبالشكل الأول والثالث . وأما في الشكل الثالث ، فإن البيان يكون به في المقابيس كلها . وهو أيضاً بين أن في الشكل الثاني والثالث المقابيس التي لا تبين بها إما أن تكون على الدور وإما أن تكون ناقصة .

٨

< انعكاس القياس في الشكل الأول >

٢٥٩ وأما انعكاس القياس فهو أن نبين بانعكاس نتيجة القياس : إما على أن الحد الأكبر ليس بموجود في الأوسط ، وإما أن الأوسط ليس بموجود في الأصغر . لأنه يجب ضرورة إذا عكست النتيجة وأخذ معها (١) تحتها : بينا .

- ٥ إحدى المقدمتين أن تبطل الأخرى ، لأنها إن لم تبطل ، ولا النتيجة^(١) تبطل .

وانعكاس النتيجة بالتناقض والتضاد مختلف ، لأنه ليس قياس واحد يكون

بكلا الانعكاسين ؛ وذلك يتبين فيما يتلو من القول . والمتناقضات هي : كل

- ١٠ ولا كل ، وبعض ولا واحد ؛ والمتضادات هي : كل ولا واحد ، وبعض

ولا بعض . فليكن بيننا أن A مقولة على كل C بتوسط B ، فإن أخذ أن A

غير مقولة على شيء من C ومقولة على كل B تكون غير مقولة على شيء

من C . فإن كانت A غير مقولة على شيء من C ، و B مقولة على كل

- ١٥ C ، فإن A غير مقولة على بعض B وليس غير مقولة على شيء منه ، لأنه

لا يمكن تبين العمى بالشكل الثالث . وفي الجملة ، ليس يكون أن تنقض

المقدمة الكبرى نقضا عاما بانعكاس النتيجة ، لأنها أبداً تنقض بالشكل

الثالث ، وذلك أننا بيننا $\langle \text{أن} \rangle$ كلتا المقدمتين لا محالة تكون على الطرف

- ٢٠ الأصغر . وكذلك يعرض في المقاييس السالبة : فليكن بيننا أن A غير موجودة^(٤)

في شيء من C بتوسط B ، فإن أخذت A موجودة في كل C وغير موجودة

(١) أي لا تبطل النتيجة إن لم تبطل المقدمة الأخرى .

(٢) ص : بكلي .

(٣) = الكلي .

(٤) ص : بنا كتي .

(٥) ص : بين .

- في شيء من ب ، فإن ب [١١١٦] غير موجودة في شيء من ح . وإن كانت آ وب في كل ح ، فإن آ في بعض ب ، ولكن لم تكن في شيء منها .
- ٢٥ فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن المقاييس تكون متناقضة وليست بعامة ، لأن إحدى المقدمتين تكون جزئية ، فإذن فالنتيجة تكون جزئية . فليكن قياس موجب ، وليرتجع هكذا . فإذن إن كانت آ غير موجودة في كل ح وموجودة في كل ب ، فإن ب غير موجودة في كل ح . وإن كانت آ غير موجودة في كل ح ، فإن آ غير موجودة في كل ب . — وكذلك يعرض في القياس السالب أنه إذا كانت آ موجودة في بعض ح وغير موجودة في شيء من ب ، فإن ب غير موجودة في بعض ح ، ليس ولا في شيء منها . وأيضا إن كانت آ في بعض ح وب في كل ح كما أخذت في القياس الأول ، فإن آ تكون في بعض ب .
- ٣٥

وأما في المقاييس الجزئية إذا ارتجعت النتيجة بالتناقض ، فإن كلتا المقدمتين تبطلان . وأما إذا ارتجعت بالتضاد فإنه ولا واحدة منهما تبطل ، لأنه ليس يعرض فيها كنجو ما يعرض في المقاييس العامة من إبطال المقدمات بانعكاس النتيجة . فليكن مُتَّبِجاً أن آ مقولة على بعض ح ، فإن أخذ أن آ غير موجودة في شيء من ح وب في بعض ح ، فإن آ غير موجودة في بعض ب . وإن كانت آ غير موجودة في شيء من ح ،

١٦٠

- وموجودة في كل B ، فإن B غير موجودة في شيء من C . فإذاً كلتا المقدمتين تبطلان . فإن انعكست النتيجة بالتضاد فليس تبطل ولا واحدة من المقدمتين ، لأنه إن كانت A غير موجودة في بعض C وموجودة في كل B ، فإن B غير موجودة في بعض C ، ولكن ليس تبطل المقدمة الأولى ، لأنه يمكن أن تكون B في بعض C ، ويمكن ألا تكون . وأما على مقدمة A فليس يكون قياساً بته ، لأنه إن كانت A غير موجودة في بعض C ، و B موجودة في بعضها ، فإنه ولا واحدة من المقدمات تبطل . — ١٠
- وكذلك إن كان القياس سالبا ، لأنه إن أخذت A موجودة في كل C تبطل كلتا المقدمتين . فإن كانت A موجودة في بعض C ، فإنه ولا واحدة منهما تبطل . والبرهان على ذلك قد تقدم .

٩

< انعكاس القياس في الشكل الثاني >

- ١٥ وأما في الشكل الثاني فإنه لا يمكن إبطال [١١٦ ب] المقدمة الكبرى بالتضاد كيفما كان انعكاس النتيجة ، لأن النتيجة أبداً تكون في الشكل الثالث . وفي هذا الشكل لا يكون قياساً عاماً . وأما إبطال الصغرى فيمكن على نحو ما تنعكس النتيجة ، أعني بذلك أنه إن كان انعكاس النتيجة بالتضاد ٢٠ كان إبطال المقدمة بالتضاد ، وإن كان بالتناقض كان إبطال المقدمة بالتناقض . — وبيان ذلك أن تكون A موجودة في كل B وغير موجودة

في شيء من \bar{c} ، والنتيجة: \bar{b} ولا على شيء من \bar{c} . فإن أخذت b موجودة في كل \bar{c} وأضيف إليها مقدمة \bar{a} \bar{b} ، فإن \bar{a} تكون موجودة في كل \bar{c} ، لأن القياس يكون في الشكل الأول . فإن كانت \bar{b} موجودة في كل \bar{c} ، و \bar{a} غير موجودة في كل \bar{c} ، فإن \bar{a} ليست موجودة في كل \bar{b} ، والقياس في الشكل الثالث . — فإن انعكست نتيجة \bar{b} \bar{c} بالتناقض ، فإن المقدمات تبطل بالتناقض . وذلك أنه إن كانت \bar{b} موجودة في بعض \bar{c} ، و \bar{a} ليست بموجودة في شيء من \bar{c} ، فإن \bar{a} ليست بموجودة في بعض \bar{b} . وأيضا إن كانت \bar{b} موجودة في بعض \bar{c} ، و \bar{a} في كل \bar{b} ، فإن \bar{a} في بعض \bar{c} . فهو بين أن المقاليس مناقضة . — وكذلك يمكننا أن نبين في هذه المقدمات وإن اختلف وضعها في هذا الشكل .

٢٥

٣٠

٣٥

٤٠

فإن كان القياس جزئيا وانعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحدة من المقدمتين تبطل ، كمثل ما ولا في الشكل الأول^(٢) . فإن كان انعكاس النتيجة بالتناقض ، فكلا المقدمتين تبطل^(٣) . وبيان ذلك أن توضع \bar{a} ليست بموجودة في شيء من \bar{b} ، وموجودة في بعض \bar{c} ، والنتيجة \bar{b} \bar{c} ، فإن وضعت أن \bar{b} في بعض \bar{c} ، وأضيف إلى ذلك مقدمة \bar{a} \bar{b} ، تكون النتيجة أن \bar{a} ليست بموجودة في بعض \bar{c} ، وغير موجودة في بعضها . وأيضا إن كانت \bar{b} موجودة في بعض \bar{c} ، و \bar{a} في بعض \bar{c} ، فإنه ليس

(١) ص : يمكننا . (٢) أي : وكذلك لا تبطل في الشكل الأول .

(٣) ص : تبطلان .

يكون قياس ، لأنه ولا واحدة من المقدمتين أُخِذَتْ كلية . فإذاً ليس
تبطل مقدمة آ ب . فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كلتا المقدمتين^(١)
تبطل ، لأنه إن وُضِعَتْ ب موجودة في كل ح ، و آ ليس في شيء من
ب ، فإن آ ليست في شيء من ح ، وقد كانت في بعض ح . وأيضا إن
كانت ب في كل ح ، و آ في بعض ح ، فإن آ تكون في بعض ب .
وكذلك يمكننا^(٢) أن نبين في القياس الذي كليته موجبة .

١٠

< انعكاس القياس في الشكل الثالث >

[١١١٧] وأما في الشكل الثالث إذا انعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه
ولا واحدة من المقدمتين تنتقض ، وذلك في كل مقابله . فإذا انعكست
النتيجة بالتناقض انتقضت كل واحدة من المقدمتين في كل المقابيس . -
فلنبين أن ١ في بعض ب موجودة ، ولتؤخذ ح واسطة ، ولتكن المقدمات
كلية . فإن أخذت آ غير موجودة في بعض ب ، و ب في كل ح ، فإنه ليس
يجمع من ذلك شيء على آ و ح . ولا أيضا إن أخذت آ غير موجودة
في بعض ب ، وموجودة في كل ح يكون قياس على ب و ح . وكذلك
يتبين في المقدمات التي ليست كلية ؛ لأنه < في القياس المعكوس^(٣) > النتيجة

(١) ص : كفى ... تبطلان . (٢) ص : يمكننا .

(٣) خرم في الأصل بمقدار ٣ كلمات .

إما أن تكون كلتا المقدمتين جزئيتين لا محالة ، وإما أن تكون المقدمة التي
عند الطرف الأصغر كلية . وعلى هذه الجهة لم يكن قياس ، لا في الشكل
الأول ولا في الشكل الثاني . فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كل
واحدة من المقدمتين تبطل ، لأنه إن لم تكن \bar{A} موجودة في شيء من B ٢٠
و B موجودة في كل \bar{C} ، فإن A لا تكون موجودة في شيء من \bar{C} .
وأیضا إن كانت A غير موجودة في شيء من B وموجودة في كل \bar{C} ، فإن
 B غير موجودة في شيء من \bar{C} . وكذلك يعرض إذا كانت إحدى المقدمتين
جزئية ، لأنه إن كانت A غير موجودة في شيء من B ، و B موجودة
في بعض \bar{C} ، فإن A غير موجودة في بعض \bar{C} . فإن كانت A غير موجودة
في شيء من B وموجودة في كل \bar{C} ، فإن B غير موجودة في شيء من \bar{C} . ٢٥
وكذلك يعرض في القياس السالب . وبيان ذلك أن تبرهن A أنها
غير موجودة في بعض B ، وأن تكون مقدمة B \bar{C} موجبة ، ومقدمة
 A \bar{C} سالبة ، لأن على هذه الجهة يكون قياس . فإذا أخذ ضد النتيجة
 $\langle F \rangle$ ليس يكون قياس ، لأنه إن كانت A في بعض B ، و B ٣٠
في كل \bar{C} ، فإنه لا يكون قياس على A و \bar{C} ، ولا إذا كانت A في بعض
 B وغير موجودة في شيء من \bar{C} يكون قياس على B و \bar{C} . فإذاً ليس
تبطل المقدمات بعكس النتيجة على الضد . وأما إذا عكست على التناقض ،
فإن المقدمات تبطل ، لأنه إن كانت A موجودة في كل B ، و B
في كل \bar{C} ، فإن A موجودة في كل \bar{C} ، ولكنها كانت غير موجودة في شيء ٣٥

من > . وأيضا إن كانت آ موجودة في كل ب ، وغير موجودة في شيء
من > ، فإن ب غير موجودة في شيء من > ، ولكنها كانت موجودة
في كل > [١١٧ ب] . وكذلك يتبين في المقدمات التي ليست كلية ، لأن
مقدمة آ > تكون كلية سالبة ، والأخرى جزئية موجبة . فإنه إن كانت
٤٠ آ موجودة في كل ب و ب في بعض > ، فإن آ تكون في بعض > ،
ولكنها كانت غير موجودة في شيء من > . وأيضا إن كانت آ موجودة
في كل ب ، وغير موجودة في شيء من > ، فإن ب غير موجودة في شيء
من > ، فإن ب غير موجودة في شيء من > ؛ فإن كانت آ موجودة
في بعض ب و ب في بعض > ، فإنه ليس يكون قياس . ولا أيضا إذا
كانت آ موجودة في بعض ب وغير موجودة في شيء من > يكون قياس .
فهو بين أن على الجهة الأولى تنقض > المقدمات ^(٢) . وأما على هذه
الجهة فإنها لا تنقض .

٥ فقد تبين مما قلنا كيف يكون القياس في كل شكل ^(٣) ، إذا انعكست
النتيجة ، ومتى يكون مضادا للمقدمة ، ومتى يكون مناقضا ، وأن في الشكل الأول
تكون المقاييس ، إذا انعكست ، بالشكل الثاني والثالث ، وأن المقدمة التي عند
الطرف الأصغر منه أبدا تبطل بالشكل الثاني والثالث ؛ وأما التي عند الطرف
١٠

(١) ص : موجدة ، وهو تحريف ظاهر .

(٢) خرم في الأصل .

(٣) في الهامش : « في السرياني : في واحد من الأشكال » .

الأكبر فإنها تبطل بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثاني تكون إذا انعكست النتيجة بالشكل الأول والثالث ؛ وأن المقدمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تنقض بالشكل الأول ، وأما التي عند الطرف الأكبر فإنها تُنقض بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثالث فإنها تكون بالانعكاس في الشكل الأول والثاني ؛ وأن المقدمة التي عند الطرف الأكبر منه تُنقض أبداً بالشكل الأول ، وأما التي عند الطرف الأصغر فبالشكل الثاني تنقض .

فقد تبين ما الانعكاس في المقاييس ، وكيف يكون قياس ، وأياها في كل واحد من الأشكال .

١١

< الرفع إلى المحال في الشكل الأول >

وأما القياس الذي يكون بالخلف فإنه يبين إذا وضعت نقيضة النتيجة وأضيف إليها مقدمة أخرى . ويكون في الأشكال كلها ، لأنه شبيه بالقياس المنعكس ، غير أن الفصل بينهما أن القياس المنعكس يكون بعد كون قياسٍ قبله وإحدى كلتا^(١) المقدمتين . وأما القياس الذي يكون بالخلف ، فإنه ليس يكون بعد قياسٍ قبله ، ولا بعد إقرارٍ بنقيضة ما فيه من المحال ، لما في نقيضة المحال من بيان الصدق . وأما الحدود

(١) ص : كتي .

في كلاً القياسين فعلى نحو واحد يحرى ، [١١١٨] والمقدمات فيهما غير مختلفة ، مثل أن تكون \bar{A} موجودة في كل B بتوسط C . فإن وضعت \bar{A} :
إما غير موجودة في كل B ، وإما ولا في شيء من B ؛ وكانت \bar{A} موجودة
في كل C بالحقيقة ، فإنه يلزم ضرورة أن تكون C : إما غير موجودة
في شيء من B ، وإما غير موجودة في كل B ، وذلك محال . فإذاً الموضوع
كذب ، فتقيضة الموضوع إذن صدق . — وكذلك يكون في سائر الأشكال ،
لأن كل ما قبيل من الأشكال الانعكاس ، فإنه قابل للقياس الذى بالخلف .
فكل المسائل تبين بالخلف في كل الأشكال ، ما خلا الكلية الموجبة ، فإنها
تبين في الشكل الثانى والثالث فقط ، فأما فى الأول ، فلا . وبين ذلك
أن توضع \bar{A} غير موجودة في كل B أو غير موجودة في شيء من B ، فإن
تضاف إليها مقدمة أخرى من أى الناحيتين اتفق : إما بأن تكون C
موجودة في كل A ، وإما بأن تكون B موجودة في كل C ، لأن على هذه
الجهة يكون الشكل الأول . فإن كان موضوعنا أن \bar{A} ليست بموجودة
في كل B ، ثم أضيف إليها مقدمة أخرى من أى الناحيتين اتفق ، فإنه
لا يكون قياس . فإن كان الموضوع أن \bar{A} ليست موجودة في شيء من B ،
ثم أضيف إلى ذلك مقدمة B C ، فإنه يكون قياس على الكذب ، وأما
على الموضوع ، فلا ؛ لأنه إن كانت \bar{A} غير موجودة في شيء من B ، و B
في كل C ، فإن \bar{A} غير موجودة في شيء من C ، وذلك محال . فإذاً القول

٥ بأن \bar{A} ليست في شيء من \bar{B} ، كذب . ولكنه ليس متى كان هذا القول كذبا فضده صدق . فإن أضيف إلى الموضوع مقدمة \bar{C} ، فإنه لا يكون قياس . ولا أيضا إذا كان الموضوع أن \bar{A} ليست في كل \bar{B} . فإذا هو بين أن الكلية الموجبة ليست تبين بالخلف في الشكل الأول .

١٠ وأما الجزئية الموجبة والسالبة : الكلية منها والجزئية ، فإنها تبين بالخلف في الشكل الأول . وبيان ذلك أن يكون موضوعنا أن \bar{A} [١١٨ ب] غير موجودة في شيء من \bar{B} ، وأن توجد \bar{B} موجودة في كل \bar{C} أو في بعضها . فإذا يلزم ضرورة أن تكون \bar{A} إما غير موجودة في شيء من \bar{C} وإما غير موجودة في كل \bar{C} ، وذلك محال ، لأن وجود \bar{A} في كل \bar{C} من الصدق .

١٥ فإن كان ذلك كذبا ، فإن \bar{A} موجودة في بعض \bar{B} . فإن أخذت المقدمة الأخرى عند \bar{A} ، فإنه لا يكون قياس ؛ ولا أيضا إذا وضع ضد النتيجة يكون أيضا قياس . فهو إذن بين أنه ينبغي أن توضع نقيضة ما تريد تبينه .

٢٠ وليكن أيضا موضوعنا أن تكون \bar{A} موجودة في بعض \bar{B} ، ولتؤخذ \bar{C}

موجودة في كل \bar{A} . فإذا \bar{C} موجودة في بعض \bar{B} ، وذلك محال . فإذا الموضوع كذب . فإذا كان ذلك هكذا ، فإن \bar{A} غير موجودة في شيء من \bar{B} . وكذلك يعرض أن تحدث مقدمة \bar{A} \bar{C} سالبة . فأما إذا أضيف إلى الموضوع مقدمة \bar{B} ، فإنه لا يكون قياس . فإن وضع الضد ، فإنه يكون قياس ويعرض المحال .

٢٥ وأما الموضوع فلا يتبرهن . وبيان ذلك أن تكون \bar{A} موجودة في كل \bar{B} ، وأن تكون مقدمة \bar{C} \bar{A} كلية موجبة . فإذا يلزم ضرورة أن تكون \bar{C} موجودة

- ٣٠ في كل ب ، وذلك محال . فإذاً هو محالٌ أن يقال إن آ موجودة في كل ب ، ولكن ليس متى كان ذلك كذبا وجب ضرورةً أن يكون ضده صدقا ، أعني بالضد أن تكون آ غير موجودة في شيء من ب . وكذلك يعرض إن أخذت المقدمة الأخرى عند ب ، لأنه يكون قياس^(١) وينتج المحال ؛ وأما الموضوع فإنه لا يصح^(٢) . فإذاً ينبغي أن يكون موضوعنا كلية موجبة ، لأنه إن كانت آ في كل ب ، وكانت ح موجودة في كل آ ، فإن ح موجودة في كل ب . فإن كان ذلك محالا فإن موضوعنا محال .

- وكذلك يعرض إن أخذت المقدمة الأخرى عند ب ، وأيضا كمثل ذلك يعرض إن أخذت مقدمة ح آ سالبة ، لأن على هذه الجهة يكون قياس . فإن كانت المقدمة السالبة عند ب ، فإنه ليس ينتج شيء بته . فإن كان موضوعنا جزئية موجبة ، فإنه ليس ينتج من ذلك جزئية سالبة ، ولكن كلية [١١٩] سالبة ، لأنه ان كانت آ موجودة في بعض ب ، و ح موجودة في كل آ ، فإن ح موجودة في بعض ب . فإن كان ذلك محالا ، فإنه كذب أن يقال إن آ موجودة في بعض ب . فهو إذن صدق أن يقال إن آ غير موجودة في شيء من ب . فإذا تبين أن آ غير موجودة في شيء من ب فإنه ينقض مع الكذب الصدق ، لأن آ موجودة في بعض ب وغير موجودة في بعضها .

(١) في الهامش : « نسخة أخرى : لأنه لا يكون قياس ، وينتج المحال » .

(٢) الموضوع = المقروض ، الفرض .

٥ وأيضاً ليس من قبيل الموضوع عَرَضَ المحال ، لأن الموضوع صدق ،
ومن الصدق لا يكون أن ينتج الكذب ، لأن آ موجودة في بعض ب
١٠ بالحقيقة . فإذا لا ينبغي أن يكون موضوعاً جزئية موجبة ، ولكن كلية موجبة .
فهو إذن بين أنه لا ينبغي أن يوضع ضد ما نريد < وضعه > ، ولكن^(١)
نقيضه في كل المقاييس ، لأن على هذه الجهة يلزم القول الاضطراراً ،
ويكون محموداً ؛ لأنه إن كان على كل شيء إما أن تصدق الموجبة وإما السالبة ،
فإنه إذا تبرهن أن السالبة ليست صدقاً فالموجبة لا محالة صدق ؛ وأيضاً إن
١٥ لم تكن الموجبة صدقاً ، فالسالبة لا محالة صدق .

وأما المقدمات المتضادة فليست كذلك ، لأنه ليس يلزم ضرورةً إذا
كانت الكلية السالبة كذباً ، أن تكون الكلية الموجبة صدقاً ؛ ولا هو أيضاً
من الرأي المحمود إذا كانت إحداهما كذباً أن تكون الأخرى صدقاً .

١٢

< الرفع إلى المحال في الشكل الثاني >

٢٠ فقد تبين أن كل المسائل ثنتين في الشكل الأول بالخلف ما خلا الكلية
الموجبة ، فإنها لا ثنتين في هذا الشكل بالخلف ، ولكنها ثنتين في الشكل الثاني
والثالث . وبيان ذلك ألا تكون آ موجودة في كل ب ، وأن تكون آ
٢٥ موجودة في كل ح . فإذا كان ذلك هكذا ، فإنه يجب أن تكون ح غير

(١) خرم لم يبق منه إلا بعض نقط .

موجودة في كل ب ، وذلك محال ، لأنه تبين أن \bar{c} موجودة في كل ب .
فإذن الموضوع كذب ، فإذا نقيضه صدق : وهو أن \bar{a} موجودة في كل ب . —
فإذا إن كان الموضوع ضدها يريد أن ينتج فإنه يكون قياس وينتج المحال ،
غير أنه يتبين لنا ما نريد بيانه . لأنه إن كانت \bar{a} غير موجودة في شيء من ب ٣٠
وموجودة في كل \bar{c} ، فإن \bar{c} غير موجودة في شيء من ب ، وذلك محال ،
فإذا هو كذب أن تكون \bar{a} غير موجودة في شيء من ب . ولكن ليس إذا كان
ذلك كذبا كان ضده صدقا : أعني بذلك أن تكون \bar{a} موجودة في كل ب .

فإذا أردنا أن نبين أن \bar{a} موجودة في بعض ب ، فإنه ينبغي أن يكون
موضوعنا أن \bar{a} غير موجودة في شيء من ب ، ثم نأخذ أنها موجودة في كل \bar{c} ؛ ٣٥
لأنه إذا أخذت هذه المقدمات يجب أن تكون \bar{c} غير موجودة [١١٩ ب]
في شيء من ب . فإن كان ذلك محالا ، فإنه يجب لا محالة أن تكون \bar{a}
موجودة في بعض ب . — فإن كان موضوعنا أن \bar{a} غير موجودة في بعض ب ،
فإنه يعرض ما عرض في الشكل الأول . — وأيضا ، ليوضع أن \bar{a} موجودة
في بعض ب وغير موجودة في شيء من \bar{c} ، فيلزم ضرورة أن تكون \bar{c} غير
موجودة في بعض ب ، ولكنها كانت موجودة في كلها . فإذا موضوعنا ٤٠
كذب . فإذا \bar{a} غير موجودة في شيء من ب .

فإذا أردنا أن نبين أن \bar{a} غير موجودة في كل ب ، فليكن موضوعنا
أن \bar{a} في كل ب ، وغير موجودة في شيء من \bar{c} ، فيلزم ضرورة أن تكون \bar{c} ٦٢ ب

غير موجودة في شيء من ب . وذلك محال . فهو إذن صدق أن يقال إن آ
غير موجودة في كل ب .

فقد تبين أن جميع المقاييس التي بالخلف تكون في الشكل الثاني .

١٣

< الرفع إلى المحال في الشكل الثالث >

وكذلك تعرض في الشكل الثالث . — وبيان ذلك أن تكون آ غير موجودة
في بعض ب ، و ح موجودة في كل ب ، فإذا آ موجودة في بعض ح ،
فإن كان ذلك محالاً ، فإنه كذبٌ أن يقال إن آ غير موجودة في بعض ب ،
وصدق أن يقال إن آ موجودة في كل ب .

فإن كان موضوعنا أن آ غير موجودة في شيء من ب ، فإنه يكون
قياس و يعرض المحال ، ولكن ليس يتبين لنا ما نريد بيانه ، لأنه إن كان
موضوعنا ضد ما نريد بيانه ، فإنه يعرض مثل ما عرض فيما تقدم من
الأشكال . فإذا أردنا أن نبين أن آ موجودة في بعض ب ، فإنه ينبغي أن
يكون موضوعنا أن آ غير موجودة في شيء من ب ، و ح موجودة
في بعض ب . فإذا آ غير موجودة في بعض ح ، فإن كان ذلك كذباً ،
فإنه صدقٌ أن تكون آ موجودة في بعض ب . — فإذا أردنا أن نبين أن آ
غير موجودة في شيء من ب ، فليكن موضوعنا أنها موجودة في بعض ب .
ولنتخذ ح موجودة في كل ب ، فإذا يلزم ضرورة أن تكون آ موجودة

في بعض \bar{c} ، ولكن لم يكن في شيء منها. فإذا كذب أن يقال إن \bar{a} موجودة في بعض \bar{b} . فإن كان موضوعنا أن \bar{a} موجودة في كل \bar{b} ، فإنه لا يتبين لنا ما نريد بيانه، ولكن ينبغي أن يكون هذا الموضوع إذا نحن أردنا أن نتبين أن \bar{a} غير موجودة في كل \bar{b} ، لأنه إن كانت \bar{a} موجودة في كل \bar{b} ، و \bar{c} موجودة في بعض \bar{b} ، فإن \bar{a} تكون موجودة في بعض \bar{c} ، ولكننا سلمنا أن \bar{c} ذلك مما ليس هو، [١٢٠] فإذا كذب أن يقال إن \bar{a} موجودة في كل \bar{b} ، وصدق أن يقال إنها ليست في كل \bar{b} . — فإن كان موضوعنا أن \bar{a} موجودة في بعض \bar{b} ، فإنه يعرض مثل الذي عرض فيما تقدم.

فهو يتبين في جميع المقاييس التي بالخلف أنه ينبغي أن توضع أبداً تقيضةً ما نريد بيانه. وهو يتبين أيضاً أن في الشكل الثاني قد تبين الموجبة من جهة \bar{b} ، وفي الشكل الثالث قد تبين الكلية.

١٤

< الفرق بين البرهان بالخلف والبرهان المستقيم >

والفرق بين البرهان المستقيم والذي بالخلف أن الذي بالخلف يضع ما نريد إبطاله، إذ يسوق إلى كذب مقربه \bar{b} ، وأما المستقيم فإنه يتبدى من مقدمات مقربها صدقاً^(١). وكلا البرهانين من مقدمات مقربها، إلا أن المستقيم يكون من المقدمات التي عنها القياس \bar{b} ، وأما الذي بالخلف فأحدى مقدمتيه من مقدمات القياس المستقيم، والأخرى تقيضة النتيجة.

(١) ص : صدق .

وفي المستقيم ليس يجب ضرورةً أن تكون النتيجة معروفةً قبل كون القياس .
وأما الذي بالخلف فإنه يجب لا محالة أن تعرف هي ليوضع تقيضها ، ولا فرق
في ذلك بين أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة . وكل الذي يتبين باستقامة
القياس فقد يتبين بالخلف ؛ وكل الذي يتبين بالخلف ، فقد يتبين باستقامة
وبحدودٍ واحدة .

وإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الأول ، فإن القياس المستقيم
يكون في الشكل الثاني والثالث : أما السالب منها ففي الشكل الثاني ، وأما
الموجب ففي الثالث . فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثاني ،
يكون قياسه المستقيم بالشكل الأول في كل المسائل . فإذا كان القياس
الذي بالخلف في الشكل الثالث ، فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأول
والثاني : أما الموجبات ففي الأول ، وأما السالبات ففي الثاني .

وبيان ذلك أن نبيّن في الشكل الأول بالخلف أن A ليست موجودة في شيء
من B ، أو ليست موجودة في كل B ، فوضّعنا أن A في بعض B ، فعلى
هذه الجهة يعرض المحال في الشكل الأول . وقياس ذلك المستقيم في الشكل
الثاني ، وهو أن توجد C موجودة في كل A وغير موجودة في شيء من B ؛
فإذن هو بين أن A غير موجودة في شيء من B . وكذلك [١٢٠] يعرض
إن تبين في الشكل الأول بالخلف أن A غير موجودة في كل B بوضعنا أنها

(١) ص : بأن تكون ... لعله تحريف صوابه ما أثبتناه .

(٢) في الهامش : " نسخة : في بعض B " .

موجودة في كل \bar{b} . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني ، وهو
٢٠ أن تؤخذ \bar{c} موجودة في كل \bar{a} وغير موجودة في كل \bar{b} . وكذلك يعرض
إن أخذت مقدّمة \bar{c} سابعة . وأيضا ليكن منتجا في الشكل الأول بالخلف أن \bar{a}
موجودة في بعض \bar{b} بوضعنا أن \bar{a} غير موجودة في شيء من \bar{b} . فعلى هذه
الجهة يعرض المحال في الشكل الأول . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل
الثالث ، وهو أن تؤخذ \bar{b} موجودة في كل \bar{c} ، و \bar{a} في كل \bar{c}
أو في بعضها . فإذا \bar{a} موجودة في بعض \bar{b} . وكذلك يعرض إن أخذت
٢٥ \bar{b} أو \bar{a} موجودة في بعض \bar{c} .

وأیضا لنبرهن في الشكل الثاني بالخلف أن \bar{a} موجودة في كل \bar{b} بوضعنا
أن \bar{a} ليست في كل \bar{b} . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو
أن تؤخذ \bar{a} موجودة في كل \bar{c} ، و \bar{c} في كل \bar{b} ، فإذا \bar{a} في كل \bar{b} . وكذلك
يعرض إن برهن في الشكل الثاني بالخلف أن \bar{a} في بعض \bar{b} بوضعنا أن \bar{a}
ليست في شيء من \bar{b} ، وقياس ذلك المستقيم يكون في الأول ، وهو أن \bar{a}
موجودة في كل \bar{c} ، و \bar{c} في بعض \bar{b} . فإن كان القياس الذي بالخلف
سالبا ، فإن الموضوع يكون أن \bar{a} موجودة في بعض \bar{b} . وقياس ذلك
٣٠ المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن \bar{a} غير موجودة في شيء من \bar{c} ،
و \bar{c} في كل \bar{b} . وكذلك يعرض أيضا وإن لم يكن القياس كليا ، مثل أن
يبرهن \langle أن \bar{a} غير موجودة في \bar{c} \rangle ^(١) بعض \bar{b} بوضعنا أن \bar{a} موجودة في كل

(١) الزيادة تصحیح بالهامش .

ب . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ، وهو أن آ غير
موجودة في شيء من > ، و > في بعض ب . وأيضا ليتبين بالخلف ٣٥
في الشكل الثالث أن آ موجودة في كل ب بوضعنا أن آ ليست في كل ب ،
فعلى هذه الجهة يعرض المحال . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل
الأول ، وهو أن آ موجودة في كل > ، و > في كل ب . ٤٠

وكذلك يعرض وإن كان البرهان على بعض الموضوع بوضعنا أن آ غير
موجودة في شيء من ب . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأول ،
وهو أن آ موجودة في كل > ، و > في بعض ب . فإن كان القياس الذى ٣٣
[١٢١] بالخلف سالبا ، فإن الموضوع يكون أن آ موجودة في بعض ب .
وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثانى ، وهو أن تؤخذ > غير موجودة
في شيء من آ وموجودة في كل ب .

وكذلك يعرض وإن لم يكن البرهان كليا ، فالموضوع هو أن آ موجودة
في كل ب ، وقياس ذلك المستقيم هو أن > غير موجودة في بعض ب — ١٠
وذلك الشكل الثانى .

فقد تبين أن كل المسائل التى تُبرهن^(١) بالبراهين التى بالخلف يمكن أن
تبرهن بالمقاييس المستقيمة وبحدود واحدة ؛ وأن فى كل الحدود التى^(٢)

(١) فى الهامش : « معناه : تبين » .

(٢) فى الهامش : « يعنى : أن توجب » .

(٣) ص : واحد .

- مقاييسها مستقيمة يمكن أن يُقاس بالخلف إذا وُضِعَتْ نقيضة النتيجة ،
١٥ لأن المقاييس التي بالخلف الكائنة عن المقاييس المستقيمة ، هي هي المقاييس
المنعكسة بأعيانها . فإذا المعرفة أيضا بالأشكال التي بها يكون كل واحد
من المقاييس هي لنا موجودة . وقد تبين أيضا أن كل مسألة على كِلْتَا الجهتين
٢٠ تُبرهن بالخلف وبالاستقامة ، ولا يمكن أن تفترقا .

١٥

< النتائج المستخلصة من مقدمات متقابلة >

- وأما في أي شكل يمكن أن يقاس على الشيء من مقدمات متقابلة ،
وفي أي شكل لا يمكن ، فإنه ينبغي على نحو ما نحن واصفوه .
٢٥ والمتقابلات : أما في اللفظ فأربعة ، مثل : كل ، ولا واحد ، كل ،
لا كل ؛ بعض ، ولا واحد ؛ بعض ، لا بعض . وأما بالحقيقة فتلاثة ، لأن
بعض ولا بعض إنما تتقابل باللفظ . ومن هذه المتقابلات ما يتقابل تقابل
تضاد ، مثل : كل ولا واحد ؛ كقولنا : كل علم فاضل ، يضاد قولنا : ولا واحد
من العلوم فاضل . وأما سائر ما يتقابل من المقدمات فإن تقابله تقابل تناقض .
٣٠ ففي الشكل الأول ليس يكون من مقدمات متقابلة قياس بتة :
لا موجب ولا سالب : أما موجب فلا يمكن من قبل أنه ينبغي أن تكون
مقدمات القياس الموجب موجبة ، وأما المتقابلات فوجبة وسالبة ؛
(١) ص : كلتي .

٣٥ وأما قياس سالب فلا يمكن من قبيل أن المتقابلات توجب شيئاً واحداً بعينه
وتسلبه عنه . والواسطة التي في الشكل الأول ليست تحمل على كلاً الحدين ،
ولكن أحد الحدين مسلوب عنها في القياس السالب ، والآخر موضوع لها .
٤٠ وهذه المقدمات ليست متقابلة .

وأما في الشكل الثاني فإنه يمكن أن يكون قياس من مقدمات متضادة
ومتناقضة . وبيان ذلك أن تكون \bar{A} فاضلاً ، و B و \bar{C} علماً ؛ فإن قيل
١٦٤ إن كل علم فاضل ، وأيضا \langle قيل \rangle : ولا واحد من العلوم فاضل ،
فإن \bar{A} تكون موجودة في كل B [١٢١ \bar{B}] وغير موجودة في شيء من
 \bar{C} . فإذا B غير موجودة في شيء من \bar{C} ، أي : ولا واحد من العلوم
هو علم . وكذلك إن قيل : إن كل علم فإنه فاضل ، ثم قيل بعد ذلك : إن
٥ صناعة الطب ليست فاضلة ، لأن \bar{A} تكون موجودة في كل B وغير موجودة
في شيء من \bar{C} ، فإذا B غير موجودة في شيء من \bar{C} ، فإن كانت \bar{A} موجودة في كل
 \bar{C} ، وغير موجودة في شيء من B ، وكانت \bar{B} علماً ، و \bar{C} صناعة الطب ،
١٠ وكانت \bar{A} ظناً ، فإنه قد قيل أن لا واحد من العلوم ظن ، وأن بعض
العلوم ظن .

(١) ص : كاتي .

(٢) ص : فاضل .

(٣) ص : علم .

وقد تختلف حال المقاييس في ارتجاع الحدود بالسبب والوجوب ،
لأن الوجوب يكون — مرةً عند ب ، ومرةً عند ح . وكذلك إن
إن كانت المقدمة الواحدة غير كلية ، لأن الحد الأوسط أبداً مسلوبٌ عن
أحد الطرفين ، وموجبٌ على الآخر . فإذاً يمكن أن تنتج المتقابلات ، غير
١٥ أنه ليس أبداً ولا بالضرورة ، ولكن إذا كان الطرفان إما شيئاً واحداً ،
وإما أحدهما جزءاً للآخر . وأما على جهة أخرى فليس يمكن أن تُنتج المتقابلات ،
لأن المقدمات لا تكون بجهةٍ من الجهات لا أضداداً ولا متقابلة .

وأما في الشكل الثالث فإنه لا يمكن إذا كان القياس موجباً أن تكون
المقدمات متقابلة للعلة التي قيلت في الشكل الأول . وأما إذا كان القياس
سالباً ، فإنه قد يكون من مقدمات متقابلة إذا كانت حدود القياس كلية .
فلتكن ب و ح علما ، ولتكن آ طبا ، فإن قيل إن : كل طب علم ، وأيضا
٢٥ أن : ولا شيء من الطب علم — فإن ب تكون في كل آ ، و ح غير موجودة
في شيء من آ . فإذاً يجب من هذا أن يكون بعض العلوم لا علماً ، وكان
أيضا : ولا شيء من الطب علم — يلزم ضرورةً أن يكون بعض العلوم لا علماً .
(٤)

ب
(١) مكتوبة في النص هكذا : « الوجود » — أى : الوجود ، وفوقها : الوجوب .
فأيهما الأصح في النسخة ؟ هذا لا يظهر من النص وحده .

(٢) ص : أضداد .

(٣) ص : لا علم .

(٤) ص : علما .

٣٠ فإذا كانت حدود القياس^(١) كلية ، تكون المقدمات متضادة . وإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية ، فإن المقدمات حينئذ تكون متناقضة .

وينبغي أن يُستقصى النظر في أنه يمكن أن توجد المتقابلات على نحو ما قلنا إن كل علم فإنه فاضل ، وأيضا أن لا واحد من العلوم فاضل ، أو أن ليس كل علم فاضلا ، وذلك ما لا تخفى معرفته . فلا نل للوجبات ثلاثة^(٢) مقابلات يلزم أن يكون [١٢٢] التقابل على ست جهات : كل ، ولا واحد ، كل ، ولا كل ،

بعض ، ولا واحد . فهذه ثلاثة^(٣) مقابلات^(٤) . فإذا ارتجعت في حدودها صارت ستة مثل : أن آ موجودة في كل ب وغير موجودة في شيء من ب ، أو موجودة في كل ب وغير موجودة في شيء من ب ، أو موجودة في بعض ب ، أو موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض ب ، أو بالعكس . — وكذلك يعرض في الشكل الثالث .

فإذن هو بين في أى الأشكال وعلى كم جهة يمكن أن يقاس بالمقدمات المتقابلة .

وهو أيضا بين أنه قد يمكن أن ينتج من مقدمات كاذبة نتيجة صدق ، كما قد قيل فيما تقدم . وأما في المقاييس^(٥) من المقدمات المتقابلة

(١) فوقها : المقاييس .

(٢) ص : فاضل .

(٣) ص : ثلاث .

(٤) فوقها : متقابلات .

(٥) الزيادة فوق الكلمة السابقة .

- فليس يمكن أن يجمع صدق ، لأن القياس أبداً يكون مقابلاً للشيء الموجود كالقول إن الخير ليس بخير ، أو أن الحى ليس بحى . وذلك ^(١) < من قِبَل > أن القياس يكون من مقدمتين متناقضتين وأن الطرفين إما أن يكونا شيئاً واحداً ، وإما أن يكون أحدهما جزءاً للآخر . وقد تبين أيضاً أن في المقاييس الفاسدة لا شيء يمنع أن يكون الموضوع فيها نقيضه ، مثل أنه إن كان الموضوع أن بعض الأعداد فرد ، تكون المقدمة أنه ليس بفرد ، لأنه قد تبين أن القياس المضاد من المقدمات المتقابلة يكون . فإن أخذ في القياس أشياءً متقابلةً ، فإنه يكون للموضوع نقيضه . وقد ينبغي أن نعلم أنه لا يمكن أن تنتج المتقابلات من قياس واحد ، كقولنا إن الخير ليس بخير أو ما شاكل ذلك ، إلا أن تكون مقدمة القياس كقول القائل : إن الحى الأبيض ليس بأبيض ، والإنسان حى ، فينبغى أن يتقدم في القياس بوضع النقيضة إن كان يقصد الى إنتاج المتقابلات ، مثل أن كل علم ظن ، وكل طب علم ، ولا شيء من الطب ظن ؛ وكنجو ما تكون المقاييس المُبَكِّتَةُ المركبة من قياسين .

١٦

< وضع المطلوب الأول >

وأما وضع المطلوب الأول فهو من جنس ما لا يتبرهن من الموضوعات ؛ والموضوع يعرض له ألا يتبرهن على جهات ، لأنه إما

(١) في الهامش : « نسخة : من قبل » .

٣٠ ألا ينتج بته مما قيل^(١) ، وإما أن ينتج مما هو أخفى منه أو من المجهولات^(٣) مثله أو مما هو بعده^(٤) ، لأن تأليف البرهان إنما يكون مما هو أصدق وأقدم ، وليس وضع المطلوب الأول هو ألا يتبرهن الموضوع . وذلك أن من الأشياء ما يعرف من نفسه ، ومنها ما يعرف من غيره ، لأن الأوائل من نفسها تُعرف .
٣٥ وأما ما تحت [١٢٢ ب] الأوائل فمن غيرها . فإن تعاطى أحد أن يبين الشيء من نفسه ، وهو ما لا يتبين إلا من غيره ، حينئذ يقال لذلك وضع المطلوب الأول .

ويعكون ذلك إما بأن يستعمل في المقدمة المطلوب الذي يقصد البرهان عليه ، وإما أن ينتقل إلى أشياء يباينها بالمطلوب ، فيتعاطى تبين المطلوب
٤٠

- (١) في الهامش : ” تعليق بخط الفاضل يحيى رحمه الله : ليس في السرياني ما قبل وذكر ابوبشر أطال الله بقاءه أن زيادته خطأ ، لا يحتاج إليها ويفسد المعنى “ .
(٢) في الهامش : ” أى من المعلول على العلة ، إذ كان أيضا أخفى عندنا ، فيجتمع فيه نحو الخفاء ، أعنى عندنا وعند الطبيعة “ .
(٣) في الهامش : ” أو من شئ على آخرهما معا بالطبع ، وهما في الخفاء عندنا بحال واحدة “ .

(٤) في الهامش : ” وقوله مما هو بعده أو مما هو بعده (كذا مكررة !) يعنى أنه إن تبين العلة بالمعلول ، وإن كان المعلول أبين من العلة عندنا . والفرق بين النحو والنحو الذى قال فيه إنه ينتج مما هو أخفى منه ، أن ذلك وإن كان يبين العلة بالمعلول فإنه مع هذا يجب أن يكون المعلول أخفى من العلة عندنا أيضا . وأما البيان بما بعده فإنه وإن كان يبين العلة بالمعلول إلا أن المعلول أعرف عندنا “ .

(٥) بالأحمر في الهامش : ” نسخة : المقصود الذى يطلب بالبرهان “ .

١٦٥ منها ، مثل أن يوضع بيان آ ب بَ و بيان ب حَ و بيان حَ ب آ ، لأنه يعرض للذين يقيسون هكذا أن يبينوا آ بنفسه كفعل الذين يظنون < أنهم > يبرهنون الخطوط المتوازية لأنه يغنى عن هؤلاء في تبين الخطوط المتوازية أنهم يستعملون في المقدمات ما لا يبرهن إلا بالخطوط المتوازية . فإذا عرض للذين يقيسون هكذا أن يقولوا إن كل واحد من الأشياء ^(٢) موجود إن كان كل واحد منها موجوداً . على هذه الجهة تكون الأشياء كلها معلومة بنفسها ، وذلك محال .

١٠ فإن كان غير بين أن آ موجودة في حَ وفي بَ ، وقيل إن آ موجودة في بَ ، فإنه غير بين أن ذلك هو وضع المطلوب ، ولكنه بين أنه لم يبرهن ، لأنه ليس أول البرهان ما كان مجهولاً مثل المطلوب ، فإن كان بَ و حَ شيئاً واحداً إما لأنهما يرتجان وإما لأن أحدهما يتبع الآخر ، فإنه بين أنه قد وضع المطلوب الأول ، لأن بتلك يتبين أن آ في بَ إن كان ارتجاع .

١٥ والمسانع من أن يكون واضعاً لطلب الأول هو ألا يكون ارتجاع ، لانحو القياس . فأما إن فعل ذلك ، فإنه قد يكون ما قيل ويكون بالعكس في القياس بثلاثة حدود . وكذلك يعرض من وضع أن بَ موجودة في حَ وأن آ في حَ وكانا بالسوية مجهولين ، فإنه ليس يتبين أن وضع المطلوب الأول بين إن لم يبرهن . فإن كان آ و بَ شيئاً واحداً إما بالارتجاع وإما

(١) نرم في الأصل .

(٢) ص : موجوداً .

- باتباعه لـ فإنه واضع المطلوب الأول ، لأننا قد بينا ما معنى وضع المطلوب
الأول ، وهو أن يبين بنفسه ما ليس بيننا بنفسه ، وذلك هو الأبين . فكانت ٢٥
التي بها يبين المطلوب مجهولا مثله إما بأن أشياء هي شيء واحد بالحقيقة
يقال على شيء واحد ؛ وإما بأن شيئا واحدا يقال على أشياء كثيرة وهي بالحقيقة
شيء واحد . فإن في الشكل الثاني [١٢٣] والثالث وكذلك ^(١) في الأول
يمكن على كلتا الجهتين وضع المطلوب الأول . وإذا كان القياس موجبا فإنه ٣٠
يمكن في الشكل الثالث والأول أن توجد أى المقدمات اتفق مجهولة مثل
النتيجة . وأما إذا كان القياس سالبا ، فليس أيهما اتفق ، وكذلك في الشكل
الثاني لأنه ليس ترتجع الحدود في المقاييس السالبة . فوضع المطلوب الأول : ٣٥
أما في البراهين فإنه يكون بالحقيقة على ما وصفنا ؛ وأما في المقاييس الجدلية
فإنه يكون على ما وصفنا بالظن الحسن .

١٧

- < البرهان بواسطة : ” ليس من هذه الجهة وجب الكذب “ >
وأما < الاعتراض الذى > ^(٣) ينتج الكذب < فى النتيجة > ^(٣) من قبيل
ذلك ولا من هذه الجهة على نحو ما اعتدنا أن نقول فى الكلام ، فإنه يعرض
فى المقاييس التى بالخلف إذا كان بناء القياس على تناقض قول ، لأنه إن لم ٤٠

(١) بالأحرى فى الهامش : ” الحسن (أى ابن الخمار) : لم أجده فى السريانى بنقل اسحق “ .

(٢) ص : كلى .

(٣) نزم فى الأصل .

- يكن الأصل الذي عليه بناء الكلام مختلفا ، فلا حاجة بنا إلى القول إن الكذب وجب ليس من هذه الجهة ولا من قِبَل الموضوع . ولكنا نكتفي ب٦٥ بأن نقول : قد وضع فيما تقدم من القول كذب . — ولا في القياس المستقيم يجوز أن يقال ليس من هذه الجهة عرض الكذب ، لأنه ليس يضع أحد في القياس المستقيم شيئا كمتناقض . وأيضاً إذا اتصل شيء على استقامة بـ أ ب ح ، فإنه غير جائز أن يقال إنه ليس من جهة الموضوع .
- وجبت النتيجة ، لأنه إنما يجوز لنا أن نقول : ليس من قِبَل الموضوع عَرَض ذلك إذا كان القياس واجب النتيجة : وَضَع الموضوع أم رفع . وهذا ما لا يكون في القياس المستقيم . — فهو إذن بين أنه إنما يقال : ليس من هذه الجهة ولا من قِبَل الموضوع في المقاييس التي بالخلف إذا كانت نسبة المحال إلى الأصل هكذا ، أعنى بهكذا : أن يجب المحال : موضوعا كان الأصل أو مرفوعا .
- فأين الأتحاء أن يقال فيها إنه لم يعرض الكذب من جهة الأصل الموضوع إذا كانت الحدودُ الواسطةُ غيرَ واصلهٍ بين المحال والموضوع بته كما قيل ١٥ في صناعة الجدل ، لأن وضع غير العلة كعالة هو ألا تكون للمحال العارض إلى الموضوع نسبةً ، مثل أنه إن أراد أحد أن يبرهن أن القطر والضلع ليس

(١) ص : شيء .

(٢) فوقها : "نسخة : بكل (شيء) ..." .

(٣) في الهامش : "الحسن : في السرياني ، ارتفع : بطل" .

(٤) راجع "المعاطات السوفسطائية" م ٥ ص ١٦٧ ب ٢١ - ٢٦ .

بُعْدُهُمَا مَقْدَارًا وَاحِدًا وَاسْتَعْمَلَ فِي ذَلِكَ قِيَاسًا [١٢٣ ب] وَبَيَّنَّ أَنَّهُ لَيْسَ
حَرَكَةٌ ، وَرَفَعَ الْكَلَامَ إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْمَحَالِّ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ يَتَنَاسَبُ بِتَّةَ هَذَا الْكُذْبِ
لِلْمَوْضُوعِ بِجَهَةِ مِنَ الْجِهَاتِ .

٢٠٠

وَالنَّحْوُ الْآخِرُ مِمَّا يُقَالُ فِيهِ لَيْسَ مِنْ قِبَلِ الْمَوْضُوعِ عَرَضُ الْمَحَالِّ ، هُوَ أَنْ
تَكُونَ الْحُدُودَ الْوَاسِطَةَ وَاصِلَةً بَيْنَ الْمَحَالِّ وَالْمَوْضُوعِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ وَجُوبُهُ
مِنْ قِبَلِ الْمَوْضُوعِ ، وَذَلِكَ يَكُونُ إِلَى فَوْقٍ وَإِلَى أَسْفَلٍ بِاتِّصَالٍ ، مِثْلُ أَنَّهُ
إِنْ وَضِعَ أَنْ أَمْوُجُودَةٌ فِي بَ ، وَبَ فِي حَ ، وَحَ فِي دَ ، وَكَانَتْ نَتِيجَةُ
بَ دَ كُذْبًا ، ثُمَّ رَفَعَ آ بَ الْمَوْضُوعِ ، وَبَقِيَتْ مَقْدَمَتَا بَ حَ ، حَ دَ ،
فَإِنَّهُ يَكُونُ بَيِّنًا أَنَّ الْكُذْبَ لَمْ يَعْضُ مِنْ قِبَلِ الْمَوْضُوعِ . وَكَذَلِكَ يَعْضُ
إِذَا أَخَذَ اتِّصَالَ الْحُدُودِ إِلَى فَوْقٍ ، مِثْلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ آ تَحْتَ بَ وَهَ
تَحْتَ آ وَزَ تَحْتَ هَ ، ^(٣) كَانَتْ نَتِيجَةُ آ زَ كُذْبًا ، فَإِنَّ هَذَا
الْكَذْبَ يَعْضُ وَإِنْ رَفَعَ الْمَوْضُوعِ . وَلَكِنْ يَنْبَغِي بَعْدَ أَنْ تَكُونَ الْحُدُودُ
الْوَاسِطَةَ وَاصِلَةً بَيْنَ الْمَحَالِّ وَالْمَوْضُوعِ أَنْ يَكُونَ وَجُوبُ الْمَحَالِّ إِذَا وَضِعَ
الْمَوْضُوعَ فَقَطْ ، إِلَّا إِذَا رَفَعَ ، لِأَنَّ هَذَا النَّحْوَ يَكُونُ وَجُوبُ الْمَحَالِّ مِنْ قِبَلِ
الْأَصْلِ الْمَوْضُوعِ . وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَوْضِعَ الْحُدُودَ الْوَاصِلَةَ بَيْنَهُمَا مِنْ فَوْقِ

٢٥

٣٠

(١) ص : مقدار واحد... قياس . - وفي الأصل اليوناني : واستعمل في ذلك حجة زينون
على بطلان الحركة ، بأن لجأ إلى رفع الكلام إلى المحال ... (٢) في الهامش :
« في السرياني : ثم رفع آ الموضوع » . (٣) خرم في الأصل . (٤) تفسير بالأحمر
في الهامش : « مثال ذلك الإنسان على الجسم أو الجسم على الحساس ، والحساس على المنتفس .
فالإنسان على المنتفس وأيضاً الحساس على المنتفس ، والمنتفس على الإنسان ، والإنسان على
الأيض ، فالمنتفس على الأبيض ، فوصلت المحال مرة بالحساس ، ومرة وصلت بالمنتفس » .

ومن أسفل : أما من أسفل فلتوضع الحدود الواصلة بين المحال وبين الحد
المحمول في الأصل الموضوع ؛ وأما إلى فوق فلتوضع الحدود الواصلة بين
٣٥ المحال وبين الحد الموضوع في الأصل الموضوع . فإن كان محالا أن تكون \bar{a}
موجودة في \bar{d} ، ثم رفعت \bar{a} ، فإنه لا يمكن وجوب الكذب ، وذلك يكون
بوضع الحدود إلى أسفل ؛ وأما إلى فوق فإنه إن كان لا يمكن أن تكون
 \bar{d} تحت \bar{b} ثم رفعت \bar{b} ^(١) ، فإنه لا يعرض المحال . - وكذلك يعرض
في المقاييس السالبة .

٤٠ فإذا هو بين أنه إذا لم تكن الحدود الواسطة واصلة بين الموضوع
وبين المحال ، فإنه ليس يعرض المحال من قبيل الموضوع . ولا أيضا إذا
١٦٦ كانت الحدود واصلة بين المحال وبين الموضوع ، فإنه لا محالة يعرض
المحال من قبيل الموضوع ، لأنه إن لم تؤخذ \bar{a} موجودة في \bar{b} ولكن
في \bar{c} ، و \bar{d} في \bar{c} ، و \bar{c} في \bar{d} ، فإن على هذه الجهة يبقى المحال . وكذلك
يعرض أيضا . إن كانت الحدود واصلة بينهما من فوق . وإذا كان المحال
يعرض بوضع الموضوع ورفعها ، فإنه غير [١١٢٤] واجب من قبل الموضوع .
ومعنى قولنا يرفع بالموضوع ليس هو أن يوضع مكانه آخر غيره ^(٢) . ولكن
إذا وجب ذلك المحال بعينه من سائر المقدمات بعد رفع الموضوع بلا زيادة
١٠

(١) فوقها : « نسخة : \bar{b} » ولعل الأصل على هذا النحو : « أن تكون \bar{d} تجب \bar{b} » .

(٢) فوقها بالأحرى : « ليس في السرياني : مكانه » .

شيء آخر، حينئذ يقال إن المحال عرض برفع الموضوع، لأنه ليس بمنكر^(١) أن
يعرض كذب واحد بعينه من مقاييس مختلفة، مثل أن الخطوط المتوازية
تلتقي والزاوية الخارجة أعظم^(٢) من الداخلة وأن زوايا المثلث أعظم من قائمتين. ١٥

١٨

< كذب النتيجة بكذب المقدمات >

فالقياس الكاذب يكون من الكذب، لأن كل قياس إما أن يكون من
مقدمتين، وإما من أكثر. فإن كان من مقدمتين فإحدهما لا محالة كذب
أو كليهما، لأنه لا يمكن أن ينتج الكذب من مقدماتٍ صديقي. فإن كان
القياس من أكثر من مقدمتين، مثل أنه يبرهن^(٣) $\text{حـ} \text{بـ} \text{أـ} \text{بـ} \text{وـ} \text{أـ} \text{بـ} \text{دـ} \text{دـ} \text{وـ} \text{دـ} \text{أـ}$ ،
فإن المقدمات دـ هـ ، هـ دـ تكون كذبا ومن قبيل ذلك الكذب أ < ن >
ينتج كذب، لأن مقدمتي أ ب بتلك المقدمات تنتج. فإذا ن من قبل بعض
مقدمات د هـ ، د و ، عرضت النتيجة والكذب^(٥). ٢٥

(١) في الهامش بالأحمر: «نسخة: لأنه قد يمكن».

(٢) في الهامش بالأحمر: «الفاضل يحيى: في السرياني: الداخلة أعظم من الخارجة».
وتحتمه عند هذا الموضع في الهامش بالأسود: «الحسن بنقل إسحق، أما أنالس فسوافق
ما في العربي، وكذا ثاوفيل».

(٣) بالأحمر في الهامش: «في السرياني بنقل إسحق: مثل أنه إن كان يبرهن $\text{حـ} \text{بـ} \text{أـ} \text{بـ}$ ،
وهذه $\text{بـ} \text{وـ}$ ، $\text{وـ} \text{حـ}$ ، فإن واحدة من التي فوق تكون كاذبة».

(٤) فوقها: «وـ حـ».

(٥) في الهامش بالأسود عند هذا الموضع كله: «نقل ثاوفيل: إن كان من أكثر من مقدمتين
مثل أنه إن كان يبرهن $\text{حـ} \text{بـ} \text{أـ} \text{بـ}$ وهذه $\text{بـ} \text{وـ}$ ، $\text{وـ} \text{حـ}$ ، فمن هذه يكون الكذب في التي فوق».

< القياس المضاد >

وأما في منع كون المقاييس - < فإنه > إذا كانت المسألة تذكر المقدمات وترك ذكر النتيجة^(١) ، فإنه ينبغي أن تحفظ من الإقرار بشيء واحد مرتين في المقدمات ، لأننا نعلم أنه - بلا واسطة - لا يكون قياس ، والواسطة هي المأخوذة في القياس مرتين . - وأما كيف ينبغي أن تحفظ الواسطة عند كل نتيجة ، فإنه بين من المعرفة بأيما نتيجة يتبين في كل واحد من الأشكال .
٣٠ وذلك ليس يخفى علينا من قبل أنا نعرف إذا نقلنا الجواب كيف نتأني لحفظ الأصل الموضوع .

والذي يأمر متقدي الجواب بحفظه بأمر السائلين باستعماله على أخفى ما يكون .
٣٥ وأخفى ذلك يكون أولاً بأننا لا نذكر النتائج بعقب المقدمات ، ولكن نذكر الأشياء الاضطرارية ونترك النتائج غير بينة ؛ وبعد [ذلك] ما نخفي النتيجة إلا نسأل عما قرب منها ، ولكن عما بعد جدا ، مثل أنه واجب أن نين آ موجودة في د بتوسط ب ح د هـ . فينبغي أن نسأل إن كانت آ موجودة في ب ، ولا نسأل إن كانت [ب ١٣٤] ب موجودة في ح ؛ ولكن إن كانت د موجودة في هـ . وبعد ذلك إن كانت ب في ح . وعلى هذه
٤٠ الجهة نسأل عن الباقي . فإن كان القياس بواسطة واحدة ، فإنه ينبغي أن نبتدئ من الواسطة^(٣) ، لأن على هذه الجهة تخفى النتيجة جدا .

(١) فوقها : « في نسخة : النتائج » .

(٢) فوقها : « د ب » . (٣) فوقها بالأحمر : « يعني من الصغرى » .

٢٠

< التبكييت (= التفييد) >

٥ فلا نأ نعرف متى يكون قياس ، وكيف يكون ، فإنه بين متى يكون تبكييت
ومتى لا يكون ، لأنه إذا أقر بالمسائل ووضع الجوابات مختلفة : مثل أن يكون
بعضها موجبا وبعضها سالبا ، فإنه يمكن أن يكون تبكييت ، لأنه قد تبين أن
القياس يكون إما بأن الحدود كلها موجبة ، وإما بأن بعضها موجبة وبعضها
١٠ سالبة . فإن كان الموضوع ضد النتيجة ، فإنه يلزم لا محالة أن يكون القياس
تبكييتا ، لأن التبكييت هو قياس متيج لنقيضة الأصل الموضوع . فإن لم
تفرض المسائل بشيء ، فإنه محال أن يكون تبكييت ، لأنه قد تبين أنه
لا يكون قياس بسلب الحدود كلها . فإذا ن ولا تبكييت يكون ، لأنه إن كان
تبكييت فقد كان قياس لا محالة . وأما إذا كان قياس ، فليس لا محالة يكون
١٥ تبكييت . وكذلك أيضا لا يكون قياس إذا لم يُقر في الجواب بمقدمة كلية ،
لأن التحديد في القياس والتبكييت واحد في وجوب النتيجة .

٢١

< الخطأ >

٢٠ وكما قد تعرض الخدعة في وضع الحدود ، كذلك أيضا تعرض في الظن ،
مثل أن يكون شيء واحد في شيئين بلا توسط ، وأن يتوهم أن الشيء الواحد

(١) في الهامش بالأحمر : « أي إذا أعطى موجبات كلها » .

(٢) في الهامش بالأحمر : « أي أعطى بعض المقدمات موجبة وبعضها سالبة » .

غير موجود في شيء من أحدهما ، وأن يعلم أنه موجود في كل الآخر ، مثل أن
أ موجود في ب و ح بلا توسط ، و ب و ح موجودتان في د بلا توسط .
فإن علم أحد أن أ موجودة في كل ب ، و ب في كل د ، وتوهم أن أ
غير موجودة في شيء من ح ، و ح في كل د ، فإنه يعلم ويجهل الشيء
الواحد معا . وأيضا قد يُتَدَعَّ أحد في الأشياء التي يوجد بعضها في بعض
مثل أنه إن كانت أ موجودة في ب ، و ب في ح ، و ح في د ، ثم توهم
أحد أن أ موجودة في كل ب ، وأيضا أن أ غير موجودة في شيء من ح ،
فإنه يعلم الشيء الواحد بعينه ويجهله ، لأنه ليس يقضى مما قيل على أكثر
من أن الذي [١٢٥] نعلمه ، لأنه يعلم من جهة أن أ موجودة في ح ،
كنحو ما نعلم الجزئي بالعلم الكلي . فهو بين أن $\langle \text{ه} \rangle$ كيفما علم ذلك فهو
بالجملة يجب ألا يعلم ما قد علمه ، وذلك محال . وأما على نحو ما قيل أولا
إن لم تُقَلَّ الحدود الوسطى بعضها على بعض ، وكانت الخدعة في مقدمة
القياس الكبرى ، فإنه لا يمكن أن يكون في الكبرى من القياس الآخر .
ومثال ذلك أن أ في كل ب وليست في شيء من ح ، وكلا ب ح في كل
د . فيعرض ^(١) أن تكون مقدمتا القياسين الكبيريان إما متضادتين مرسلا ،
(١) في الهامش بالأحر : « يعني : فيعرض أنه يعرض محال من الوضع أن مقدمة أ حـ
سالبة ، ومقدمة أ ب موجبة ؛ والمحال هو أن تكون أ موجودة إما في كل حـ إن كانت
الحدود مساوية ، وينتج ذلك الشكل الثالث ؛ وإما موجودة في بعض حـ إذا كانت غير
متساوية . وكذلك إن أ غير موجودة في شيء من بـ إن كانت الحدود متساوية في الشكل
الثالث ؛ وإما غير موجودة في بعضها إن كانت الحدود غير متساوية » .

٤٠ وإما من جهة^(١) ، لأنه إن ظن أحد أن آ موجودة في كل ما توجد فيه ب ،
١٦٧ وعلم أن ب في د ، فإنه يعلم أن آ د . وأيضا إن توهم أن آ غير موجودة
في شيء مما توجد فيه ح ، فإنه يتوهم أن بعض ما توجد فيه ب ليس توجد
فيه آ ، فقد توهم أن آ موجودة في كل ما فيه ب ، وأيضا أن آ ليست
في بعض ما فيه ب . وهذان القولان إما أن يكونا متضادين مرسلًا ، وإما^(٢)
من جهة^(٣) .

٥ فعلى هذا النحو ليس يمكن أن تكون الخُدعة في كلتا مقدمتي القياسين
الكبريين . وأما في الواحدة منهما فقد يمكن . وأما في قياس واحد
فقد تكون الخُدعة في كلتا المقدمتين . ومثال ذلك أن تكون آ في كل
ب ، و ب في كل ح ، وأيضا أن أ غير موجودة في شيء من ح ، لأن
هذه الخُدعة شبيهة بالخُدعة في الجزئيات ، مثل أنه إن كانت آ موجودة
في كل ب ، و ب في كل ح ، فإن آ تكون موجودة في كل ح . فإن علم
أحد أن آ موجودة في كل ما يوجد فيه ب ، فإنه يعلم أن آ موجودة
في ح ، ولكن بشيء يمنع أن يجهل وجود ح ، مثل أنه إن كانت أ

(١) في الهامش بالأحمر : « أي إذا كان تقيضا » .

(٢) في الهامش بالأسود : « نقلي » ، وبالأحمر : « يعني إذا كان صدق الجزئية لا
من ذاتها ، لكن من أجل الكلية » .

(٣) في الهامش بالأسود « نقلي » وبالأحمر : « وإذا كانت جزئية صادقة فإنها لا من

أجل الكلية ؛ يعني إذا كانت الكلية كاذبة ، والجزئية صادقة » .

(٤) ص : كتي .

- زاويتين قائمتين ، و بـ مثلث ، و حـ مثلث محسوس ، فإنه قد يتوهم
١٥ أحد أن حـ غير موجودة وهو عالم بأن كل مثلث فزاياه مساوية لزاويتين
قائمتين . فإذا ن شئ واحد يعلم ويجهل معا ، لأن المعرفة بأن كل مثلث
فزاياه قائمتان ليست مبسطة ، ولكن منها عامية ومنها خاصة . فعلى
٢٠ هذا النحو يكون أن نعرف حـ بمعرفة عامية ، وأما بمعرفة خاصة فلا نعرفها .
فإذا لم يجمع الأضداد من عرف الشيء [١٢٥ ب] وجهله هكذا . وكذلك
القول الذي في «مانون»^(١) أن نتعلم تذكر ، لأنه ليس يعرض بجهة من الجهات
أن تتقدم المعرفة الجزئيات ، ولكن نعرفها بالحس ، فإننا عالمون بها قبل ذلك .
لأننا إذا علمنا أن هذا الشيء مثلث ، فقد علمنا أن زواياه مساوية لزاويتين
٢٥ قائمتين . وكذلك يعرض في سائر الأشياء . فهو بين أن بالعلم العامي تعرف^(٢)
الجزئيات ، وأما بالعلم الجزئي فلا نعرفها ، فإذا قد يمكن أن نُتدع فيها .
غير أنه ليس بالتضاد ، ولكن يكون لنا العلم العام ونحن نُتدعون في المعرفة
الجزئية . وكذلك القول في الأشياء التي قيلت أولاً ، لأن الخدعة التي في الحد
٣ الأوسط ليست مضادة للعلم القياسي ، ولا الخدعة التي في كلا الحدين مضادة^(٣)
أيضاً للعلم القياسي . فلا شئ يمنع أن نعلم أن آ في كل ب ، وأن ب في كل حـ
ثم نظن أن آ غير موجودة في حـ — مثل أن كل بغلة عاقر ، وأن هذه بغلة ،
٣٥

(١) راجع محاوره « مانون » (Ménon) لأفلاطون ، ص ٨١ .

(٢) = الكلي .

(٣) ص : كلي .

وأنها تنتج، لأنه لا نعلم أن آ موجودة في ح. وذلك يعرض إذا لم يستعمل
الظن في الأمرين جميعا معا. فيأذن هو بين أنه إن علم أحدهما ولم يعلم
الآخر فإنه يُخْتَدَع، كالذى يعرض في العلم الكلى والجزئى، لأنه ليس شىء
من المحسوسات، إذا كان خارجا من الحس، يعرف. ولا أيضا إذا حسَّناه
وعرفناه معرفة عامة وخاصة، فإننا لا محالة نعرفه معرفة بالفعل، لأن
المعرفة تقال على ثلاثة ضروب: إما عامة، وإما خاصة، وإما معرفة
بالفعل. فيأذن والخُدعة أيضا على ثلاثة أضرب. فلا شىء يمنع إذن أن
يُجهَل الشىء الواحد بعينه ويعلم، لا بالتضاد، كالذى يعرض لمن عرف
المقدمة على كلتا الجهتين: أعنى المعرفة العامة والخاصية، لأنه إذا توهم
أن البغلة تنتج، فإن المعرفة التى بالفعل ليست له، وليس كذلك من قبيل
ظنه المضاد لعلمه، لأن الخدعة التى تضاد الخدعة العامة بقياس تكون.
[١٢٦ أ] والذى يتوهم أن الخير والشر شىء واحد، فإنه يتوهم أن الخير
هو شر، وبين ذلك أن تكون آ خيرا و بَ شرا، وأيضا حَ خير -
فلا أنه يظن أن بَ و حَ شىء واحد يتوهم أن حَ هو بَ، وأيضا أن بَ
هو آ؛ فيأذن حَ هو آ. وكما أنه لو كانت ب^(١) تقال على حَ بالحقيقة،
وأيضا ومثل ذلك آ على بَ، فإنه بالحقيقة كانت تقال آ على حَ. كذلك
يعرض وفي الظن، وأيضا فى أن أشياء ما هى شىء واحد، لأنه إن كانت
حَ و بَ شيئا أحدا و بَ و آ شيئا أحدا، فإن حَ و آ شىء أحد. فيأذن

(١) فوقها: س.

وفي الظن هكذا يعرض . فالنتيجة تكون اضطرارية إن وضعت المقدمة
(١) (١) (١) (١)
الكبرى ، ولكن تلك كذب . وذلك أن يتوهم أحد أن الخير شر لا
بالعرض . وذلك يمكن أن يتوهم على ضروب كثيرة . وليستقص ما قلناه
٢٥ بأفضل مما مثلناه .

٢٢

< قواعد لعكس الأشياء المرغوب فيها أو التي تنتخب ، ومقارنتها >
فإذا رجعت الأطراف بعضها على بعض ، فإن الواسطة بالضرورة
ترجع على الطرفين ، لأنه كانت A مقولة على C بتوسط B ، ثم
رجعت C على A وكانت في كل A ، فإن B ترجع على A وتكون موجودة
٣٠ في كلها بتوسط C ، و C أيضا ترجع على B بتوسط A . فكذاك يعرض
بالقياس السالب ، مثل أنه إن كانت B في C ، و A غير موجودة في B
فإن A غير موجودة في C . فإن رجعت B على A ، فإن C ترجع على A .
٣٥ وبيان ذلك أن تكون B غير موجودة في A ، فإذا C تكون موجودة
في A ، لأن B كانت موجودة في كل B ، ف C تقال عليه . وإن كانت

(١) في الهامش لهذه المواضع الأربعة كلها : « ولكن لعله أن يكون كذبا أن يظن الإنسان
أن الوجود للغير هو الوجود للشر ، اللهم إلا أن يكون بالعرض » .

(٢) في الهامش : « نسخة : إلا بالعرض » .

(٣) ص : وليستقصا .

(٤) فوقها : « أو » كانت ...

١٦٨ حَ ترجع على آ فإن بَ أيضا ترجع على آ . وهذا فقط يتبدى من النتيجة .
وأما الأخرى فليست كما هي في القياس الموجب . وأيضا إن كانت آ و ب
يرجع كل واحد منهما على صاحبه ، وكذلك [١٢٦ ب] حَ و دَ ، وكان
كل الموضوع إما أن يوجد فيه آ وإما حَ ، فإن بَ و دَ كذلك تكون
نسبتهما من الموضوع إما أن توجد فيه بَ وإما دَ ، لأنه إذ كان كل
ما يوجد فيه آ فبَ موجودة فيه ، وكل ما توجد فيه حَ فدَ موجودة
فيه ، وكان كل الموضوع إما أن توجد فيه آ وإما حَ ، لا معاً : فإنه
تبين أن كل الموضوع إما أن تكون فيه بَ وإما حَ ، لا معاً ، مثل أنه
إن كان غير المكوّن غير فاسد ، وغير الفاسد غير مكوّن ، فإنه يلزم ضرورة
أن يكون المكوّن فاسداً والفاسد مكوّناً ، وهذان قياسان مركبان . وأيضا
إن كان كل الموضوع إما أن يوجد فيه آ وإما بَ ، وأيضا إما حَ وإما دَ —
لا معاً ، فإنه إن ارتجع آ و حَ ، فإن بَ و دَ يرتجعان ، لأنه إن كانت بَ
غير موجودة في بعض دَ فإن آ موجودة في دَ . فإذاً و حَ أيضا موجودة
في دَ ، لأن آ و حَ يرتجعان . فإذاً حَ و دَ يوجدان معاً ، وذلك محال .
فإذا كانت آ موجودة في بَ وفي كل حَ ، وكانت لا تقال على آخر غيرهما ،
وكانت بَ موجودة في كل حَ ، فإنه يجب لا محالة أن ترتجع آ و بَ .
وبرهان ذلك أن آ مقولة على بَ و حَ فقط ، وبَ مقولة على نفسها
وعلى حَ . فهو بين إذن أن كل ما يقال عليه آ فإن بَ يقال عليه لا محالة .
فإذاً بَ ترتجع على آ . وأيضا إذا كانت آ و بَ في كل حَ و رجعت حَ

- ٢٥ على ب فإنه يجب ضرورة أن تكون آ مقولة على كل ب ، لأنه إذا كانت آ في كل ح ، و ح في كل ب لأن ح ترجع على ب ، فإنه بين أن آ تكون في كل ب . فإذا كان شيئان متقابلين مثل آ وب ، وكانت آ أفضل من ب ، وكان أيضا شيئان آخران متفاعلين مثل د و ح ، فإنه إن كان كلا آ ح أفضل من كلا ب ح ، فإن آ أفضل من د ، لأن مثل ما أن آ مطلوب ، كذلك ب مهروب منه ، لأنهما متقابلان . وكذلك د و ب لأنهما متقابلان . فإن كانت آ ود بالسوية مطلوبين ، وب ح بالسوية مهروب منهما ، فإن كلا آ ح مساويان لكلا ب د في [١١٢٧] الطلب لهما والهرب منهما ، ولكنهما كانا أفضل ، أعني آ ح أفضل من ب د . فإن كانت د أفضل من آ ، فإن ب أضعف شراً من ح ، لأن الضعيف الشر للضعيف الخير يقابل ، والخير الأكثر والشر الأقل مختار على الشر الأكثر والخير الأقل : فإذا ن كلا ب د مختار على كلا آ ح . ولكن ليس ذلك ^(١) واقعاً .
- ٣٥ < فما إذن ^(٢) مختارة على د و ح أقل شراً من ب ، فإذا ن و ح أيضا مختارة على > ب . — فليكن ^(٣) هو ممثلاً بحجة : إن أخذت علامة آ أن يختار أن يؤاتيه ^(٤) محبه على ما يريد ، وعلامة ب ألا يختار أن يؤاتيه على ما يريد ، فن ^(٥) البين <

(١) ص : كلى .

(٢) خرم مقداره كلمتان .

(٣) خرم مقداره كلمتان .

(٤) فوقها : محبوبة .

(٥) خرم بمقدار كلمة .

أن أ — أعنى أن يرى أن يؤاتيه أكثر — يختار من أن يؤاتيه . فالمحبة إذن هي أكثر اختياراً من ^(٢) ^(٣) ^(٣) مؤاتاة < الجماع . ففي الصداقة إذن المحبة أكثر اختياراً من الاشتراك > الجنسي ، وكما < نت هذه أكثر اختياراً ، فهذه أيضاً هي الكمال . والاشترك > الجنسي لا < يكون له مدخل في المحبة ، وأما أن يكون > مدخله من أجل أن يكون محبوباً . وكذلك بقيسة الشهوات < ^(٣) والصنائع أيضاً تجرى هذا المجرى .

٢٣

< نظرية الاستقراء >

وأما كيف > تكون نسبة الحدود في الانعكاس < ^(٣) وفي حال الاختيار وضده — فهو ظاهر .

وينبغي الآن أن نبين أنه < ليس > فقط المقاييس الجدلية والبرهانية تكون بالأشكال التي قيلت ، ولكن أيضاً والمقاييس الخُطبية والفقهية والنشورية ؛ وفي الجملة كل إيمان في كل صناعة فكرية ، فإنه بالأشكال التي قيلت تحدث ، لأن تصديقنا بالأشياء كلها إما أن يكون بالقياس وإما بالاستقراء .

- (١) النص في هذه الجملة ممزق شيئاً . (٢) خرم مقداره كلمتان .
(٣) خرم مقداره ٣ كلمات أو ٤ . (٤) خرم مقداره كلمة .
(٥) النشورية eschatologique ؟
(٦) فوقها : تصدق .

والاستقراء هو أن يبرهن بأحد الطرفين أن الطرف الآخر في الواسطة موجود. ومثال ذلك أن تكون واسطة آ > هـ < ب وأن تبين بـ ح أن آ موجودة في ب ، لأن على هذا النحو يعمل الاستقراء. ومثال ذلك أن يكون آ طويل العمر ، وب قليل [١٢٧ ب] المرارة ، وـ الحزئيات الطويلة الأعمار : كالإنسان والفرس والبغل . فآ موجودة في كل > هـ ، لأن كل قليل المرارة فهو طويل العمر ، وب — أى القليل المرارة — موجود في كل > هـ .

٢٥ فإن رجعت ح على ب الواسطة ، فإنه يجب لا محالة أن تكون آ موجودة في كل ب . لأنه قد بينا آنفا أنه إذا كان اثنان مقولان على موضوع واحد ، ثم رجع الموضوع على أحد الطرفين ، فإن الطرف الآخر يقال على الطرف الذي كان > عليه جرى < الرجوع . وينبغي أن نفهم من > جميع جزئيات الشيء العام ، لأن الاستقراء لجميع جزئيات الشيء العام بين النتيجة .

٣ . وينبغي أن تعلم أن الاستقراء ينتج أبدا المقدمة الأولى التي لا واسطة لها ، لأن الأشياء التي لها واسطة ، بالواسطة يكون قياسها . > أما الأشياء التي لا < واسطة لها فإن بيانها يكون بالاستقراء . — والاستقراء < أء > من جهة < يعارض > القياس ، لأن القياس — بالواسطة — يبين وجود الطر < ف

(١) ص : الطويل . (٢) خرم مقداره كلمتان .

(٣) الورق في هذا الموضع ممزق ومقلوب .

(٤) خرم . (٥) مهملة النقط في الأصل .

(٦) في الهامش : « نسخة : ثيبا » .

٣٥ الأكبر < في الأصغر، وأما بالاستقراء فيبين - بالطرف الأصغر - وجود < (١) د الأكبر في الأوسط > . والقياس أقدم وأبين بالطبع ؛ وأما الاستقراء فأين < (١) عندنا > .

٢٤

< البرهان بالمثال >

< أما المثال (١) > فإنه يكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة < عن طريق حد شبيه (١) > بالطرف الأصغر . فينبغي أن يكون وجود الواسطة في < الطرف (١) > الأصغر ، ووجود الأكبر في الشبيه بالطرف الأصغر ، ٤٠
أبين من الذي نريد تبينه . ومثال < (٢) ذلك أن > يكون آ مذموماً ، و ب قتال المتأخمين ، و ح قتال أهل أثينية لأهل ثيباً ، و د أهل ثيبا لأهل فوقيا . ١٦٩
فإذا أردنا أن نبين أن قتال أهل أثينية لأهل ثيبا مذموم ، فإنه ينبغي أن تقدم في القول أن قتال المتأخمين مذموم ، والتصديق بذلك يكون من الأشياء الشبيهة بمثل أن قتال أهل ثيبية لأهل فوقيا مذموم ، فلا ن قتال المتأخمين ٥
مذموم ، و قتال أهل أثينية لأهل ثيبا هو قتال المتأخمين ، فهو بين أن قتال أهل [١١٢٨] أثينية لأهل ثيبا مذموم . فهو بين أن ب موجودة في ح

(١) خرم .

(٢) الورق في هذا الموضع ممزق ومقلوب .

(٣) مهملة النقط في الأصل .

(٤) في الهامش : « نسخة : ثيبا » .

(٥) فوقها : ثيبية .

و د ، لأن قتال المتناخمين موجود في كلا ^(١) د ، وأيضا هو بين ان آ
موجودة في د ، لأنه لم يكن قتال أهل ثيبا لأهل فوقياتخيراً . أما وجود آ
في ب فيتبين ب د . وكذلك يعرض أيضا إن كان التصديق بوجود الطرف
الأكبر في الوسطة بأشياء كثيرة .

فهو بين أنه ليس المثال بجزء إلى كل ، ولا ككل إلى جزء ، وكنحو
ما يكون في القياس ، ولكن ، بجزء إلى جزء — و ^(٢) ذلك حينما تكون
الحالتان الجزئيتان تابعتين لحد واحد ، وإحدهما معروفة . فبين المثال وبين
الاستقراءات < فرق ، هو أن الاستقراء بابتدائه ^(٣) > من جميع الجزئيات
يبين أن الطرف الأكبر موجود في الوسطة > ولا يطبق القياس على الطرف
الأصغر < ، وأما > في المثال — وهو يطبق القياس — < فليس من
جميع الجزئيات تبين وجود الطرف الأكبر في الوسطة .

٢٥

< نظرية البرهان الأباغوجي >

وَأَمَّا الاستقراء فيكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الوسطة بينا ، وكان
وجود الوسطة في الأصغر > خافيا ، و < كان خفاؤه إما مثل النتيجة وإما

(١) ص : كلي .

(٢) في الهامش بالأسود : « في السرياني : إذا كان كلاهما تحت شيء واحد ، وكان
أحدهما أعرف من الآخر . » (٣) يمكن أن يقرأ الناقص هكذا : « الاستقراء . »

(٤) فوقها : أباغوجي = ἀπαγωγῆ .

(٥) اضطراب في الأصل لتمزق الورق وقلب وضعه ، والزيادة عن النص اليوناني .

دونها . وأيضا إن كان > عدد الحدود المتوسطة بين الحد الأخير والأوسط قليلا < لأنه يعرض لا محالة إذا كانت الأوساط قليلة أن يكون وجود واسطة في الطرف الأصغر أقرب إلى المعرفة ^(١) < من > النتيجة . ومثال ذلك أن يكون : \bar{A} متعلم و \bar{B} علم و \bar{C} عدل ، فهو \bar{B} ^(١) \bar{C} أن كل < علم متعلم . إما إن كانت الفضيلة علما فذلك غير \bar{B} . فإن كانت مقدمة \bar{B} \bar{C} مُصدقة مثل نتيجة \bar{A} \bar{C} ، فإن هذا القياس يقال له استقراء . وذلك أن \bar{B} \bar{C} أقرب إلى المعرفة ، لأننا اقتضينا زيادة ، وهي أخذنا \bar{A} \bar{B} أعرف من حيث لم يكن لنا أولا . وأيضا إن كانت الأوساط بين \bar{B} و \bar{C} قليلة ، لأن على هذه الجهة تكون مقدمة \bar{B} \bar{C} أقرب إلى المعرفة من النتيجة ، مثل أن تكون : \bar{D} تربيع و \bar{E} مستقيم الخطوط ، و \bar{F} دائرة . فإن كان لمقدمة \bar{E} و \bar{F} واسطة واحدة ^(٣) — وهي أن تكون مساوية للشكل المستقيم بتوسط الأهله — فإن مقدمة \bar{E} \bar{F} تكون أقرب إلى [١٢٨ ب] المعرفة من النتيجة . فإذا لم يكن التصديق بمقدمة \bar{B} \bar{C} أكثر منه بنتيجة \bar{A} \bar{C} أو لم تكن الأوساط قليلة ، فإنني لست أسمى ذلك استقراء ^(٢) ؛ ولا إذا لم يكن لمقدمة \bar{B} \bar{C} واسطة ؛ لأن ذلك حينئذ يكون علما .

(١) اضطراب في الاصل لتمزق الورق وقلب وضعه ، والزيادة عن النص اليوناني .

(٢) فوقها : أباغوجي = (ἀπαγωγή) .

(٣) وجد هذا بالهامش بالأسود وبعده بالأحمر : « هكذا وجدته بخط الفاضل يحيى محبرا

(في النتيجة : محبر) على ما ملأته ، وعدت إلى القول السريانية فوجدته هـ ... نـ ... » .

<الأنسطاسيس>

وأما الأنسطاسيس فهي مقدّمة تضاد مقدّمة ، والفرق بينها وبين
المقدّمة أن الأنسطاسيس يمكن أن تكون جزئية . وأما المقدّمة فإنها :
إما ألا تكون ألبتة جزئية ، وإما ألا تكون في المقاييس الكلية . — والأنسطاسيس
تقال على جهتين في شكلين : أما على جهتين فلا ن منها كلية ، ومنها جزئية ؛
وأما في شكلين فلا نهما تقابل المقدّمة ، والمقدّمة التي تقابلها إما أن
تكون كلية وإما جزئية ، وأما الكلية ففي الشكل الأول تبين ؛ وأما الجزئية
ففي الشكل الثالث . لأنه إذا كانت المقدّمة كلية موجبة فإننا نخالفها إما بكلية
سالبة ، وإما بجزئية سالبة . والكلية السالبة من الشكل الأول تبين ،
والجزئية السالبة من الشكل الثالث . ومثال ذلك أن تكون آ علما واحدا
وب أضدادا ، فإذا كانت المقدّمة أن العلم بالأضداد واحد ، ثم خالفناها
بكلية سالبة وقلنا : ولا زوج واحدا من المتقابلات يقع عليه علم واحد ،
والأضداد متقابلة ، فإنه [يكون] يجب أن يكون : ولا زوج واحدا من
الأضداد يقع عليه علم واحد — وذلك هو الشكل الأول . فإذا خالفنا

(١) في الهامش بالأحمر: « يعنى بالأنسطاسيس المقدّمة الجدلية ، إذ قد تكون جزئية مرة
وكلية أخرى . ويعنى بـ « المقدّمة » « المقدّمة الكلية » .
(٢) ص : واحد .

المقدمة بجزئية سالبة ، فإن القياس يكون بقول \langle سنا إن \rangle ^(١) المجهول والمعلوم ليس يقع عليهما علم واحد ، والمعلوم والمجهول أضداد ، \langle فإذا \rangle ^(١) بعض الأضداد ليس يقع عليهما علم واحد .

وكذلك يعرض أيضا وإن كانت المقدمة التي تخالفها كلية سالبة .
١٥ لأنه إذا كانت المقدمة أنه : ولا زوج واحدا من الأضداد يقع عليه علم واحد ، فإننا نخالف ذلك إما بقولنا : كل زوج من المتقابلات علم واحد يقع عليه ، وإما أن بعض الأضداد علم واحد يقع عليه ، مثل أن الصحة والمرض يقع عليهما علم واحد . والكلية من الشكل الأول تتبين ، والجزئية من الثالث .

٢٠ لأن بالجملة في [١١٢٩] جميع المقدمات إذا خالفناها خلافا عاقية فإنه ينبغي أن تأتي نقيضة المقدمة المحيطة بالمقدمة التي نقصد لنقيضها ، مثل أنه إن قسّم في القول أن ليس العلم بكل زوج من الأضداد واحدا ، فإنه ينبغي أن نخالف ذلك بقولنا : كل زوج من المتقابلات فالعلم به واحد . وعلى هذه الجهة يكون الشكل الأول ، لأن الواسطة — وهي المتقابلات —

٢٥ عاقية للأضداد . فإذا خالفنا المقدمة خلافا جزئيا فإنه ينبغي أن نضع خلاف المقدمة الجزئية المحاطة بالمقدمة التي نقصد لنقيضها ، كقولنا : إن العلم بالمعلوم والمجهول ليس بواحد ، والمعلوم والمجهول أضداد — وذلك الشكل الثالث . فالأضداد عاقية للمعلوم والمجهول . وأما جزء الأضداد —

(١) نرم بمقدار كلمة وبعض أخرى . (٢) ص : واحد .

(٣) ص : جزئى .

- وهو المعلوم والمجهول - < فهما يقعان > واسطة، فالتى منها يمكن أن ينتج
ضدّ المقدّمة التى نقصد لتقيضها < هى التى يبدأ منها > المتعاطى وضع
٣٠ الأستطاسيس . ولذلك نأتى بها من هذين الشكلين ، لأن فى هذين الشكلين
فقط تكون المقاييس المتقابلة ، لأن فى الشكل الثانى لم يكن قياسٌ موجب .
وأيضاً الأستطاسيس الذى يكون فى الشكل الثانى يحتاج إلى عمل كثير -
مثل أن ينكر أحد أن تكون أ موجودة فى ب من جهة أن > غير لاحقة لها، لأن
٣٥ ذلك يتبين بمقدمات أخرى . وليس ينبغى أن نأتى بالأستطاسيس دون أن تكون
المقدّمة الأخرى بيّنة . ولذلك لم يكن فى هذا الشكل فقط بيان شىء بالعلامة .
وينبغى أن ننظر فى سائر الأستطاسيس ، مثل الذى تكون من الضدّ،
١٧٠ ومن الشبيه ، ومن الظن المحمود . وينبغى أيضاً أن ننظر : هل يمكن أن
توجد الأستطاسيس الجزئية من الشكل الأول ، والسالبة من الشكل الثانى ؟

٢٧

< الضمير >

- وأما الأيقوس والعلامة ، فليس هما شيئاً واحداً ، لأن الأيقوس
هى مقدّمة محمودة ؛ لأن الكائن وغير الكائن على الأكثر ، والموجود وغير

(١) خرم بمقدار كلمة وبعض أخرى .

(٢) فى الهاشم بالأحمر : « قال أبو بشر : أما من الضد فمثل ماجرى ؛ وأما من الشبيه
والظن المحمود فن المقاييس الشرطية ، الضرب الثانى منها » .

(٣) فى الهاشم بالأحمر : « وجدت بخط الفاضل يحيى ، رفع الله قدره ، تعليقا بالسر يانية =

الموجود هو أيقوس^(١) مثل : الحساد يبغضون والمحبوون يحبون . وأما العلامة فهي مقدمة برهانية : إما اضطرارية وإما مجودة ؛ لأن الذي بوجوده يوجد الشيء أو الذي بكونه يكون الشيء [١٢٩ ب] فهو علامة لكون الشيء أو لوجوده .

١٠ وأما أشوميا فهو قياس مركب من مقدمات مجودة ، أو من علامات . والعلامة توجد على ثلاث جهات مثلما توجد الواسطة في الأشكال ، لأنها إما أن تكون في الشكل الأول وإما في الثاني وإما في الثالث . مثل أن نبين أن المرأة ولدت من قبل أن لها لبنا ، فبيان ذلك يكون في الشكل الأول ، لأن الواسطة : هي أن لها لبنا . فلتكن آ والدة ، وب وجود اللبن لها ، وحو امرأة . وإما أن الحكماء ذوو فضائل ، لأن بطيقوس ذو فضائل ، فإنه يكون في الشكل الثالث . فلتكن آ ذوى فضائل ، وب حكماء ، وحو بطيقوس —

== فنقلته وهو : فالذى من الأضداد مثل أنه إن كانت اللذة خيرا ، كان الألم (وفوقها : الغم) شرا ، لكن الألم ليس بشر ؛ فاللذة إذن ليست خيرا . والذي من الشبيه مثل إن كان الحس بالمتضادات المحسوسة واحدا ؛ فالعلم إذن بالمتضادات المعقولة واحد . والذي من الآراء المشهورة مثل أنه إن كانت الصحة أفضل من اليسار ، فإن معطى الصحة أفضل من معطى اليسار ؛ ولكن الصحة أفضل من اليسار ؛ فعطى الصحة أفضل من معطى اليسار .

(١) فوقها : « الأخرى والأولى » .

(٢) في الها مش بالأحمر : « وتعليق آخر فنقلته وهو : العلامة إما أن تتقدم ما هي دليلة عليه مثل اختلاج الشفة في الأمراض الحادة ، فإنه دال على القىء ، ومثل احتكاك الأنف الدال على رعاف يكون من المريض ؛ وأما أن يكون مع الشيء الذى هي له علامة مثل الدخان الكائن مع النار ؛ وإما أن تتأخر عما هي له علامة ، مثل الرماد فإنه دال على نار كائنة » .

فهو صدقٌ أن يقال : \bar{a} و \bar{b} على \bar{c} ، غير أن الواحدة لا تقال لشأنها^(١)

- ٢٠ أولكذبها ، وأما الأخرى فتقال . وأما أن المرأة قد ولدت لأنها صفراء ،
فيتبين في الشكل الثاني ، فلا أنه تلحق التي ولدت صُفْرَةً ، وهذه المرأة صفراء
— يظنون أنه يبين أن هذه المرأة > قد ولدت < . فلتكن \bar{a} صُفْرَةً ، و \bar{b} ^(٢)
والدة ، و \bar{c} امرأة . فإن قيلت المقدمة الواحدة فـ < يقط دون > الأخرى ،
٢٥ قيل لذلك علامة . فإن قيلت مع الأخرى قيل لذلك قياس : < مثال ذلك >
يطيقوس سخى لأن محي الكرامة أسخياء ، ويطيقوس محب للكرامة . وأيضا
إن الحكماء أختيار لأن يطيقوس خير وحكيم .

فعلی هذا النحو تكون مقاييسٌ . غير أن الذي في الشكل الأول

- لا ينتقض إذا كان صدقا لأنه عامي . وأما الذي في الشكل الثالث فإنه
٣٠ ينتقض من قبل أن القياس ليس بعامى ولا مبني على الشيء الذي نريد بيانه ،
لأنه ليس إذا كان يطيقوس ذا فضائل فإنه يجب لا محالة أن يكون سائر
الحكماء ذوى فضائل . وأما الذي في الشكل الثاني فإنه أبداً لا محالة ينتقض ،
لأنه ليس يكون في الشكل الثاني قياسٌ من مقدمات موجبة — لأنه ليس
٣٥ إذا كانت الوالدة في وقت ما تلد صفراء ، فإنه يجب لا محالة أن تكون قد
ولدت . فالصدق قد يوجد في جميع العلامات . وأما ما لا يوجد في جميعها —
وهو فصولها — فقد قيل آنفا .

٧٠

(١) أى لأن شأنها معروف ، أى لأنها مشهورة معروفة . (٢) نخرم .

(٣) فى الها مش بالأسود : « فى السريانى : وأما فصولها فهى التى قد قلناها الآن »

على هذا النحو من القول لتقسّم العلامة . فالمسمى من هذه العلامات
بالحقيقة علامة ما كان من الأطراف^(٢) . وأما ما كان من الواسطة [١١٣٠]
فيسمى تقمريون^(٣) ، وهو الذي في الشكل الأول ، وهو أحمد العلامات
وأصدقها . وأما الفراسة فهي ممكنة عند من سلم أن الآلام الطبيعية تحيل
البدن والنفس معا ، لأنه إن تعلم أحد صناعة اللحن ، فإن نفسه تتغير بعض
التغير ، و < لكنهما >^(٥) ليست من الآلام الطبيعية لأنها لا تغير البدن^(٦) ؛
فالتبعية هي التعب والشهوة ، فإنهما من الحركات التي بالطبع . فإن سلم
ذلك أحد وكان واحد أو آخر علامة وقدرنا أن نأخذ لكل نوع ألما^(٧) خاصا
وعلامة^(٦) ، فإنه يمكننا أن نستعمل الفراسة . فإنه قد توجد في بعض الأنواع
آلام خاصة كالشجاعة في الأسد ، فإنه يجب ضرورة أن تكون لذلك علامة
في البدن ، لأنه كان < موضوعاً أن البدن والنفس يألمان > معا فلتكن

(١) في الهامش بالأسود : « وجدت بخط الفاضل يحيى بالسريانية ما نقلته وهو : المسمى
من هذه العلامات بالحقيقة علامة ما كان من الواسطة ؛ وأما ما كان من الأطراف فيسمى (ص :
فيسمى) تقمريون . فكان هذا هو بالعكس مما نقله تداري » .

(٢) في الهامش بالأسود : « وبخط سرياني نقلته : وتسمى الأوساط في الشكل الثاني
والثالث أطرافا (ص : . أطراف) » .

(٣) تقمريون = τεμηρίων .

(٤) فوقها : تأثيرات .

(٥) خرم .

(٦) في الهامش : « لم يوجد ذلك في السرياني » .

(٧) غير واضح لتأكل الورق في الأصل .

- العلامة عظم الأطراف العالية > وهذا يمكن أن يوجب في بعضها < غير أنه لا يمكن في كلها، لأن العلامة على هذه الجهة > التي بينها تكون خاصة، لأن الألم^(١) < خاص للنوع كله، ولكن ليس هو له فقط، كما اعتدنا أن نقول عن الخاصة، لأنه قد توجد في نوع آخر: وذلك أن الإنسان شجاع وغيره من الحيوان^(٢)، إلا أن الشجاعة ليست في كلها. فتكون الشجاعة إذن علامة لأنه > كان موضوعاً^(٢) < أن واحدا لواحد علامة. فإن كان ذلك هكذا وأمكننا أن نجعل مثل هذه العلامات في الحيوان التي فيها ألم واحد خاص، ولكل واحد منها علامة، فإنه يمكننا لذلك أن نستعمل الفراسة. فإن كانت له خاصتان: مثل أن الأسد شجاع وجواد من جهة، فإننا نعلم أى علامة على أى ألم تدل من العلامات التي توجد في واحد واحد خاصة من الحيوان؛ وكذلك إن كانتا جميعا في نوع آخر، لا كله. وأيضا إن لم يكونا كلتاهما في النوع إذا كانت إحداهما فيه والأخرى غير موجودة فيه، لأنه إن كان شجاعا ولم يكن سخيا^(٣) فإن علامة الشجاعة [ب١٣٠] فيه هي العلامة الدالة على الشجاعة في الأسد. فالفراسة تكون إذا رجعت الوسطة التي في الشكل الأول على الطرف الأكبر، وكانت فاضلة على الطرف الأصغر إذ يكون غير راجع عليها: مثال ذلك أن تكون آ شجاعة، وب عظم الأطراف العالية، و ح أسد -

(١) نرم .

(٢) تاكل « أكثر » حروفها في الأصل .

(٣) ص : احديهما .

فبَ موجودة في كل حَ وفي غيرها ؛ و آَ موجودة في كل بَ لا في أَ أكثر
منها ، ولكن بَ راجعة على < أ^(١) > : فإن لم يكن ذلك هكذا ، فإنه
ليس يكون واحد لواحد علامة ما

[] تمت المقالة الثانية من كتاب القياس ، والحمد لله على إنعامه . نُقِلَتْ
من نسخة بخط الحسن بن سوار < عن نسخة > يحيى بن عدى ؛ التي بخطه
• < ... >

قوبل به نسخة كتبت من خط يحيى بن عدى وصححت عليها وقرئت
بمحضرته فكان موافقا لها . []

(١) ...

(٢) ...

(٣) ...

تصويبات

ص	س	خطأ	صواب
٣	٣ من أسفل	πρωσις	πρωσις
٤	٢	الاقوال	الأقوال
١٠	الأخير	كآت	كان
١٤	٤	فتقول	فتقول
٢٦	٦	جار بين	جار بين
٢٨	٣	أن	إن
٣٠	١٤	كان	كأن
٣١	٧	قبل	قبل
٣٥	٧	مضادة	مضادة
٣٦	١٢	الأشكال	الأشكال
٤٢	٦	السالبة . مثال	السالبة : مثال
٤٣	٥	قابلا . فواجب	قابلاً فواجب
٤٥	١١	العدم المملكة	العدم والمملكة
٤٧	١	< يكون >	تحذف
٤٨	١٧	وجود الاثنين	وجود الاثنين
٤٨	١٨	ومظنون	ومظنون
٤٩	٤ من أسفل	التعريفات	التعريفات

صواب	خطأ	س	ص
سَمِيَ	يَنَى	٧	٥٢
في	في	١٤	٥٢
[١٧٩ ب]	[١١٧٩]	٥	٦٠
، مجرداً	مجرداً	١٥	٦٢
[١١٨١]	[م ١٨١]	١٢	٦٤
يوجب	يوجب	١٢	٦٥
وجوده ضرورةً ، علي	وجوده ضرورةً	١٦	٧٤
(معنى الجملة هو :			
ليس القول بأن كل			
موجود ، إذا وجد ،			
فهو بالضرورة - هو			
بمعينه القول ، بطريقة			
مطلقة ، إنه موجود			
بالضرورة)			
[١١٨٥]	[م ١٨٥]	١	٧٧
كذلك	كذلك	٩	٨١
أبيض	أبيض	١٨	٨٣
هذه	هذه	١	٨٤
— فأما ... — كذلك	• فأما ... كذلك	٢-١	٨٨

	صواب	خطأ	س	ص
	ضروري	ضرورة	الأخير	٨٩
	خلف ^{هـ}	خلف ^{هـ}	٥	٩٢
	[١٨٩ ب]	[١٨٠ ب]	٩	٩٢
	كلّهما	كلّهما	١٤	٩٤
	واحدًا عدل ^{هـ}	واحدًا اعدل	١٠	٩٥
	أنه خير ^{هـ} ، العقد	أنه العقد	١٤	٩٨
	إلى	إل	الأخير	٩٩
	+ ومن ... منه	ومن ... منه	٣	١٠٤
	العلامتين : + ... + :	العلامتين :	٨	١٠٤
	ت : قال	قال	١٨	١٠٤
	المستولية	المستولية	٢٣	١٠٤
	فيجعله ... يريد	فنجعله ... نريد	١٩	١٠٥
	، مقولا على	مقولا ، على	٢	١٠٦
	١٠ ب ٢٤	١٠ ب ٢٤	بالهامش أمام سطر	١٠٦
	كالمقول والذي يقال عليه المقول : إما بزيادة « ولا توجد » ، أو بانقسام : « يوجد » و « لا يوجد » .	كالمقول ... لا يوجد	٤ — ٣	١٠٧

صواب	خطأ	س	ص
نسخة: زيادة «يوجد»	نسخته... انفصالهما	٢٤	١٠٧
- إذ يتفق أن			
يوجد - أو بانفصالهما			
(أو مع انفصالهما)			
بالأحمر	الأحمر	١٤	١٠٨
موجود < أ > .	موجود . < ا >	٤ من أسفل	١١١
موجباً	موجباً	٢	١١٥
فالقياض إذا ساء، ساء... أ	فالقياض إذا ساء	٥ - ٤	١١٦
ح	ا	٧	١٢٣
ح	ح	١٤	١٢٦
ح	ح	١٠	١٢٨
أ	ا	٤	١٣٠
ب	ب	٦	١٣١
١٧٤	٧٤ م	١٣	١٣١
واحدة	واحدة	١٤	١٣٢
ح	ح	١٣٦٥	١٣٤
الثاني	الثالث	١٣	١٣٥
كذافي الأصل، وصوابها:	واجبتين	١٢	١٣٨
واجبة			

ص	س	خطأ	صواب
	١٢-١٣	أ... ب	أ... ب
١٥٠	٧	أ	أ
١٥٣	٦ من أسفل	نسخة	ت : نسخة
١٥٤	٣	القياس القياس	القياس
١٥٦	٢	تصدّق	تصدّق
١٦١	١٣	المتناقضه	المتناقضة
١٦٣	١٢	ألا نكون	ألا تكون
١٦٣	٢ من أسفل	مهلة	مهمله
١٦٤	٧	إِنْ غَيْرَ	إِنْ غَيْرَ
١٦٤	١١٦٩٦٨	موجبتين أو سالبتين	كذاني الأصل، و صوابه: موجبة أو سالبة . - وكذلك أينما ورد موصوف كلا و كلتا مثنى، فصوابه أن يكون مفردا
١٧٤	٥ من أسفل	أ	أ
١٧٨	٤	مقر	مقرأ
١٧٩	٢	بقياس	القياس
١٨٠	١١	اللذة	اللذة

X'2
18

صواب	خطاً	س	ص
تحدف	< و >	٦	١٨٢
آخر	آخر	٤ من أسفل	١٨٣
اللواحق	اللوحق	» ٣	١٨٨
١٩٥	٢٩٥	٣	١٩٠
الهامش	الهامش	٢ من أسفل	١٩٢

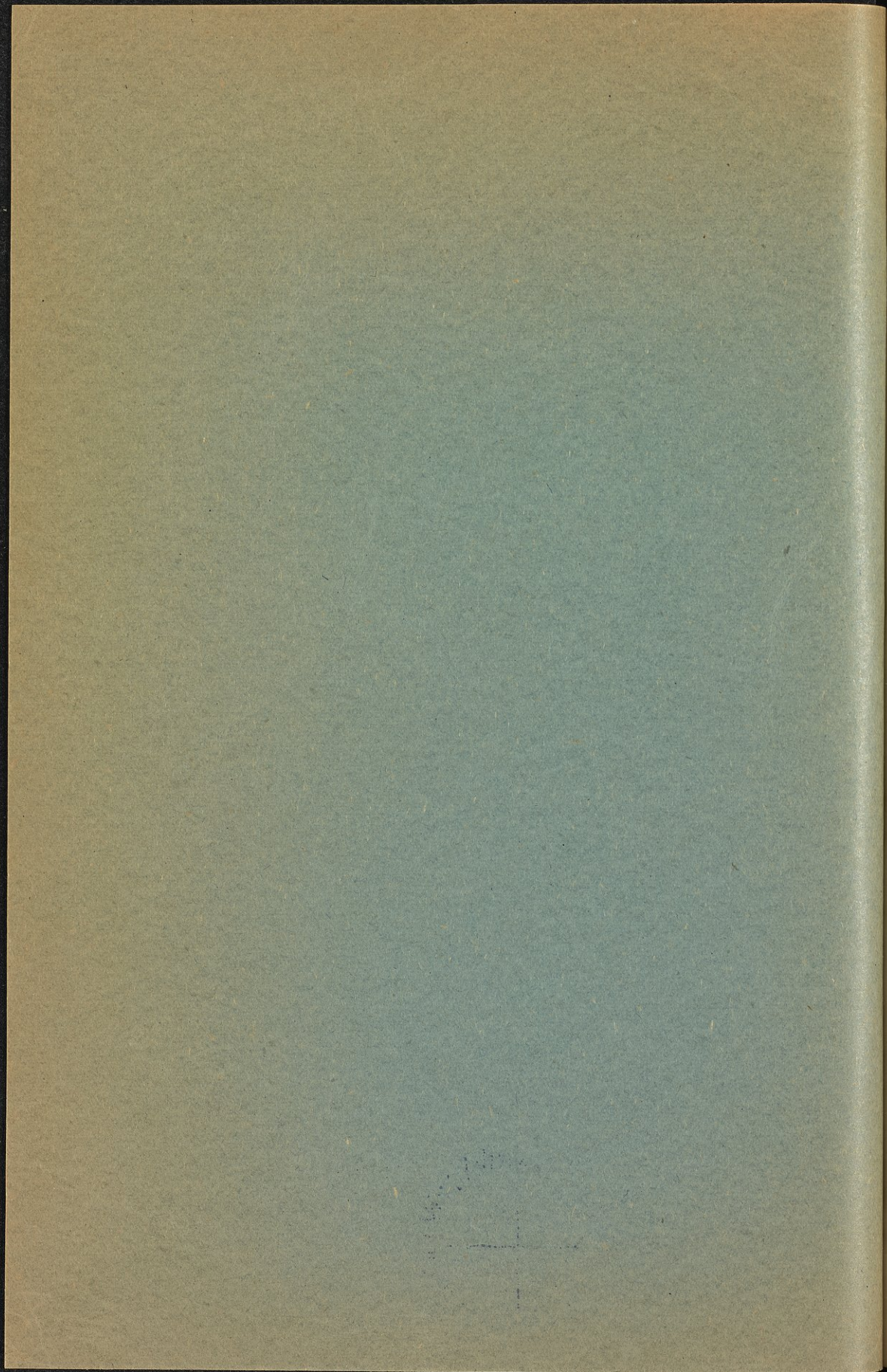


كَمَّلَ طَبِعَ كِتَابَ "مَنْطِقِ أَرْسَطُو" بِمَطْبَعَةِ دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ
فِي يَوْمِ السَّبْتِ ٢٧ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ ١٣٦٧ (٣٠ أَيْتُونُورِ ١٩٤٨) مَآ

مُحَمَّدُ نَدِيمٌ
مُدِيرُ الْمَطْبَعَةِ بِدَارِ الْكُتُبِ
الْمِصْرِيَّةِ

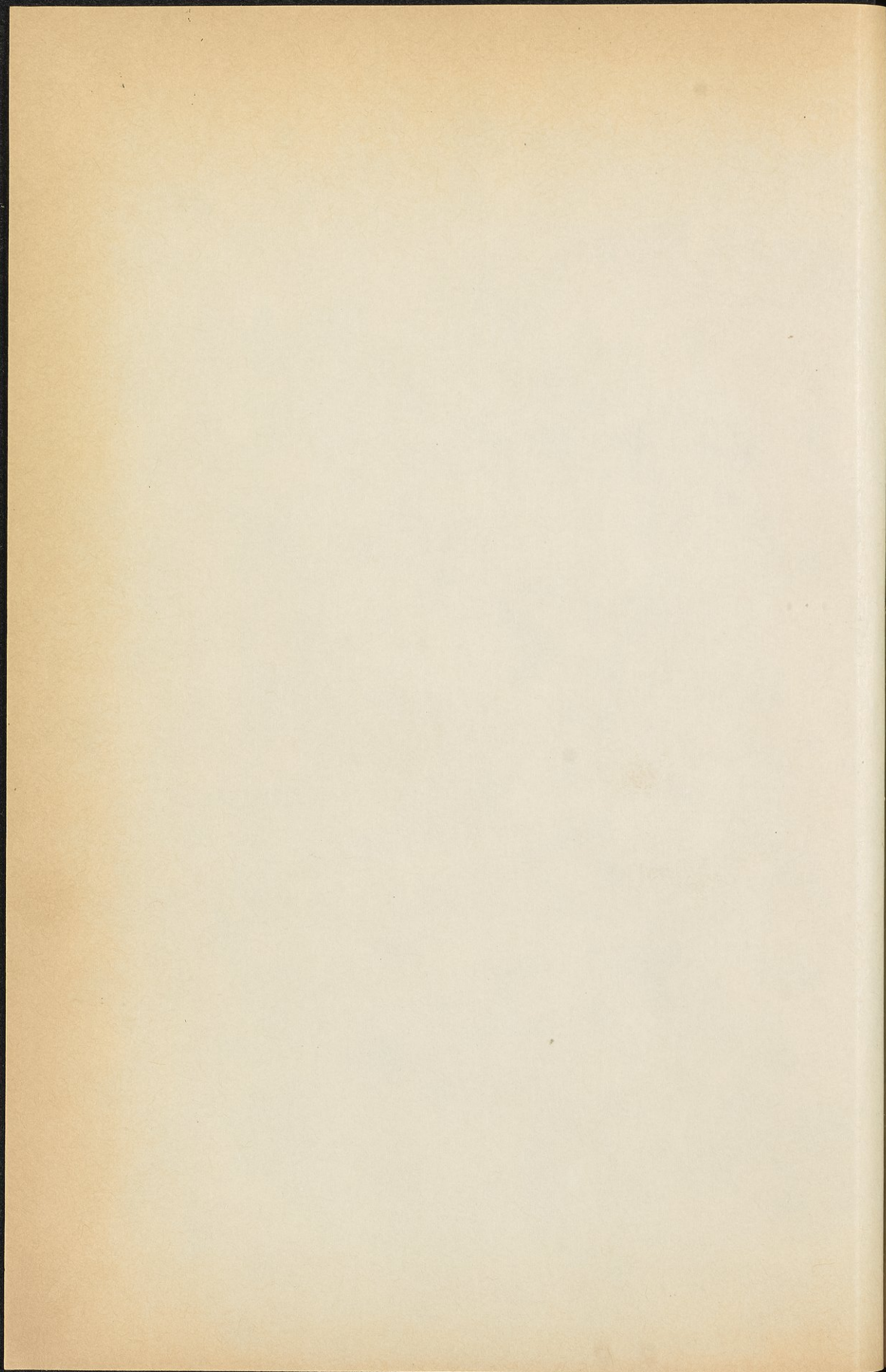
(مطبعة دار الكتب المصرية ١٦/١٩٤٧/١٠٠٠)

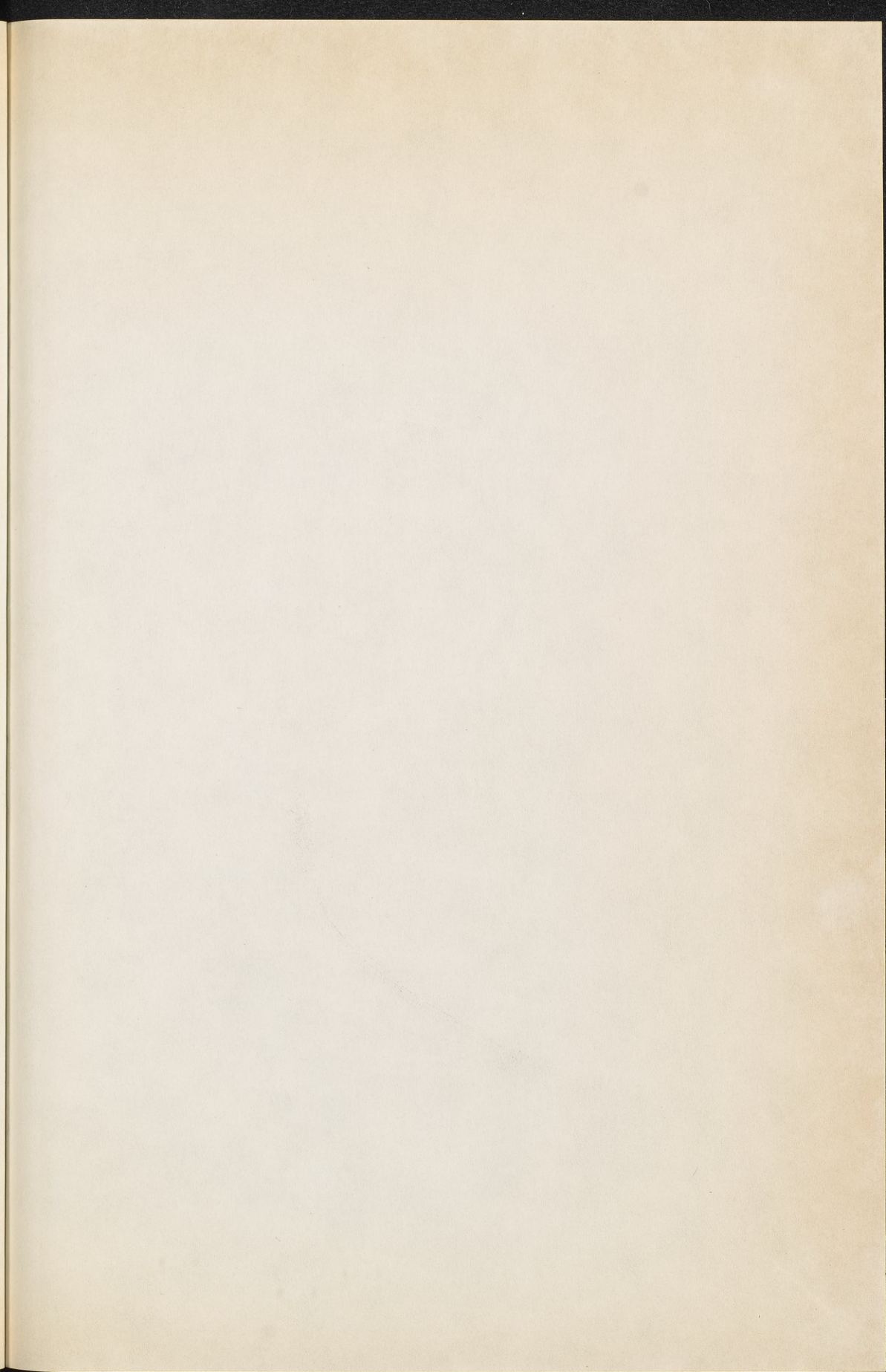


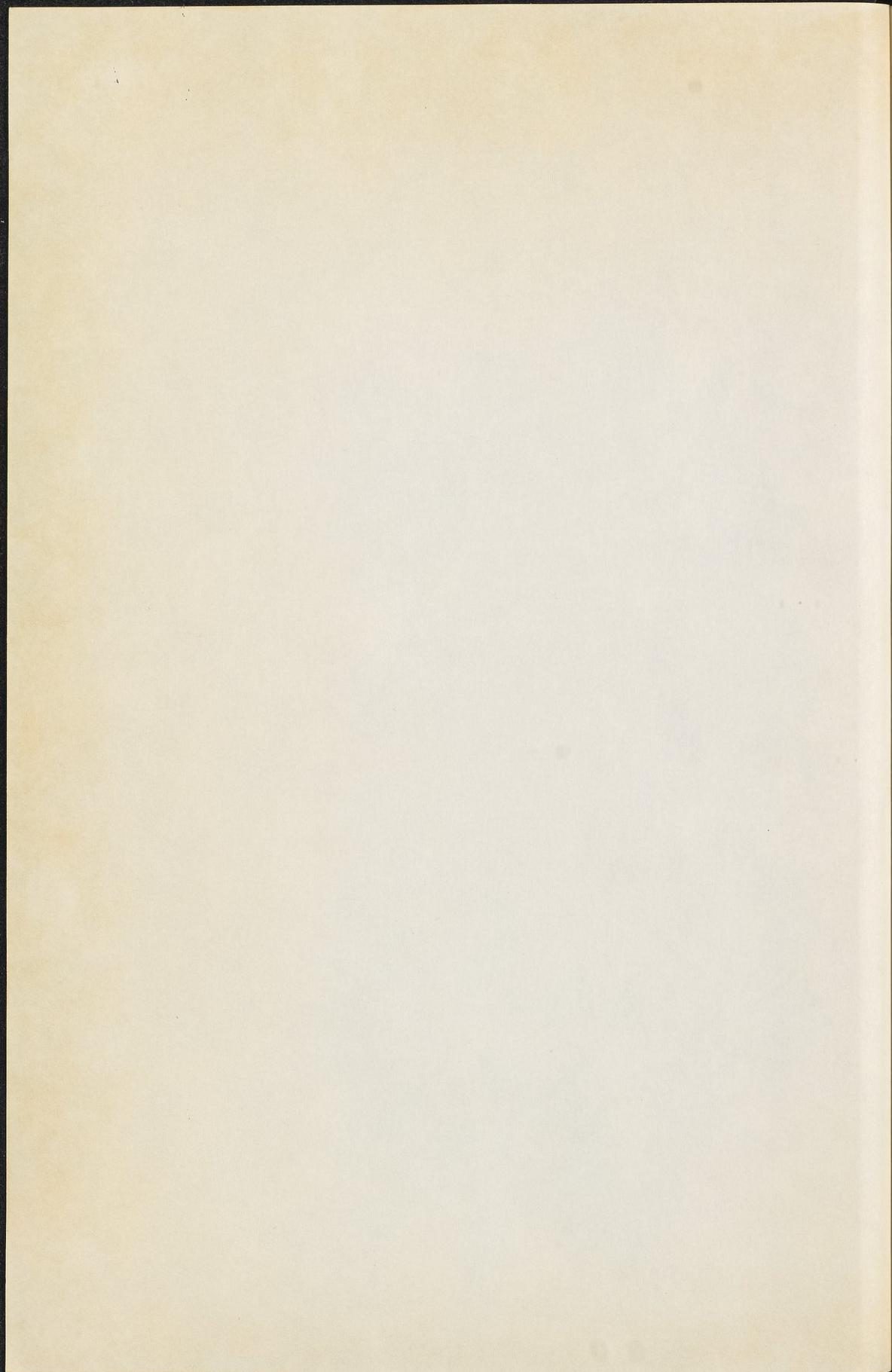


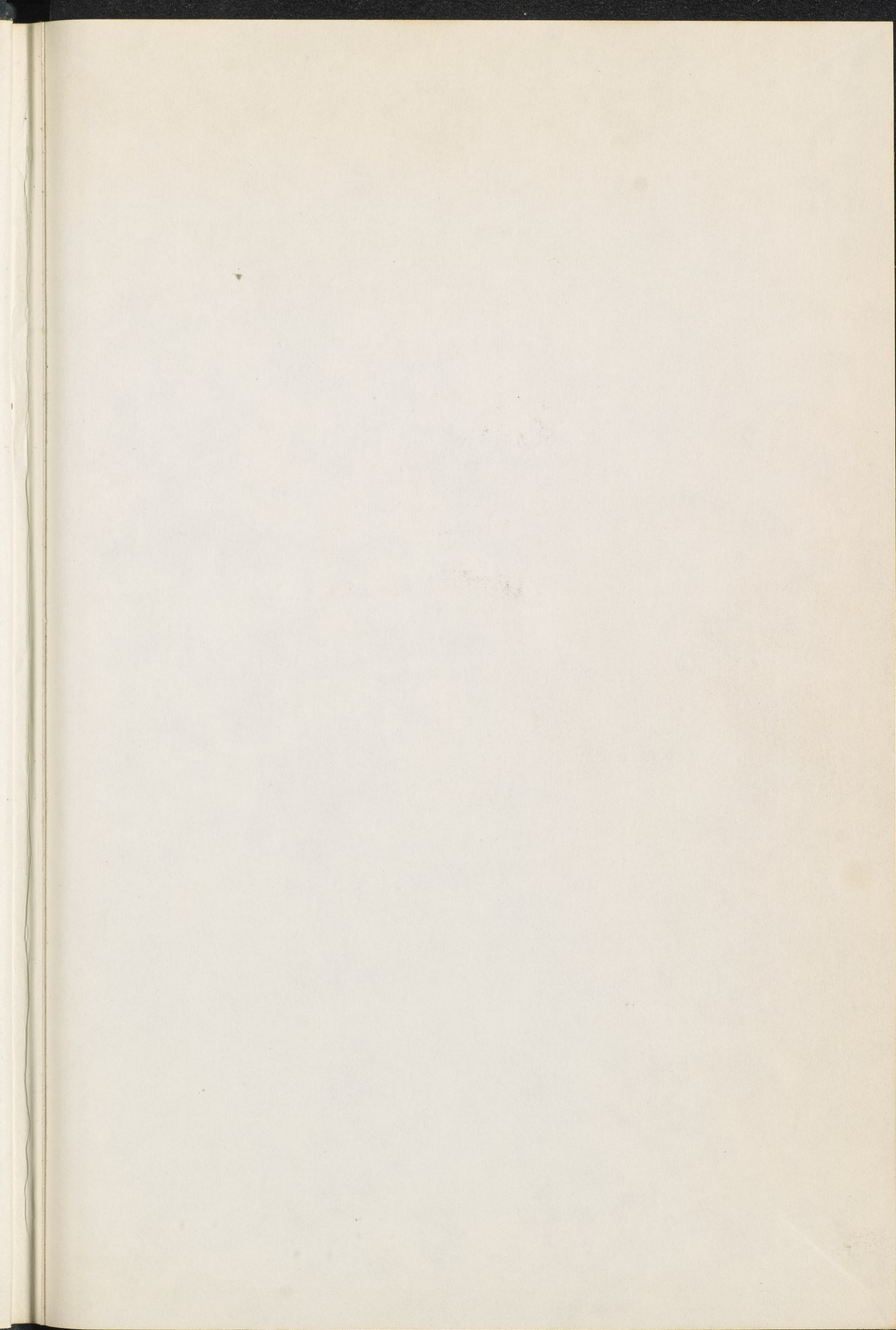
X⁵²
18

4412-121-3 FRIN 75
48











**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

UNIVERSITY
LIBRARIES

GENERAL UNIVERSITY
LIBRARY

